عماد سيد أحمد

الفلسطينيون وسقوط المحرمات







الفلسطينيون
وسقوط المحرمات

[redacted]

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

أحمد، عماد سيد.
الفلسطينيون وسقوط المحرمات/ عماد سيد أحمد. - ط/. - القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ٢٠١٠.
عدد الصفحات : ٢١٢.
المقـــــاس : ١٧ × ٢٤ سم.
تدمك ١ ١٥٢ ٣٢٠ ٩٧٧ ٩٧٨
١ - فلسطين - تاريخ
أ - العنوان

٩٥٦,٩

رقم الإيداع ١٧٦٢٦ / ٢٠١٠
ISBN 978 - 977 - 320 - 158 - 1

الطبعة الأولى

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

الناشر: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون: ٢٧٧٠٣٤٤٥ - ٢٥٧٨١١٠٣
البريد الالكترونى: actp@ahram.org.eg

تصميم الغلاف: أحمد سليمان

المحتويات

تقديم

كثيرة هى الانقسامات التى حدثت فى داخل حركات التحرر الوطنى ضد الاستعمار. وقليلة هى هذه الحركات التى نجت من انقسام فى صفوفها. ولكن الانقسام الفلسطينى ليس كغيره. إنه جديد فى نوعه، وفريد فى تاريخ النضال الوطنى التحررى.

فقد تجاوز هذا الانقسام التناقض السياسى والأيديولوجى، وأنتج فصلا جغرافيا بين المنطقتين الصغيرتين الباقيتين من فلسطين واللتين كان النضال الوطنى يهدف إلى إقامة دولة مستقلة فيهما. فبدلا من أن يستقل الفلسطينيون عن إسرائيل، «استقل» طرفان متصارعان عن بعضهما البعض وانفرد كل منهما بجزء من الأرض التى كان تحريرها هو هدف النضال الوطنى. ولكن هذه الأرض لم تحرر، ولم يستقل شعبها عن الاحتلال، بل «استقل» كل من حركتى «فتح» و «حماس» عن الآخر فى «كانتون» خاضع لسيطرة الاحتلال أو واقع تحت حصاره. فأصبح الشعب المبتلى واقعا بين مطرقة الاحتلال أو الحصار وسندان قمع وقهر لم تعد أجهزة «فتح» و «حماس» تجيد غيرهما.

وبهذا المعنى، كانت «موقعة غزة» الفاصلة فى يونيو ٢٠٠٧ نقطة تحول فى تاريخ النضال ضد الاستعمار بشكل عام، وليس فى مسار قضية فلسطين فقط. فقد فصلت تلك «الموقعة» بين مرحلتين فى تاريخ القضية التى بدأ طابعها فى التغير منذ ذلك الوقت، وكرَّست انقساما بدأ أيديولوجيا فى آخر ثمانينيات القرن الماضى وخلق صراعا سياسيا فى العقد التالى ازدادت ضراوته يوما بعد يوم وفشلت محاولات تسويته إلى أن انتج فصلا جغرافيا.

ويبدو أن الصدمة، التى أحدثها هذا التحول فى مسار قضية نشأت عليها أجيال عدة فى العالم العربى، جعلت الجدل بشأنه والسجال حوله مقدما على البحث فى خلفياته وتسجيل أحداثه وكتابة قصته المتناثرة تفاصيلها والمقطعة خيوطها والمتناقضة رواياتها.

ومن هنا أهمية الجهد الدؤوب الذى قام به الصحفى والكاتب عماد سيد أحمد فى متابعة

خلفيات قصة «موقعة غزة» والمقدمات التى أدت إليها عبر جمع كم هائل من المعلومات وإخضاعها إلى عملية غربلة وتنقية بالغة الصعوبة بالنظر إلى غياب معلومات موثقة بشأن بعض الملفات الأساسية فيها، فضلا عن تداخل بعض أحداثها والاختلاف الشديد بين الروايات المتعلقة بها.

وقد أثمر هذا الجهد عملا يساهم فى فهم حقيقة ما حدث بين حركتى «فتح» و «حماس»، وجعل التناقض الذى كان ثانويا بينهما رئيسيا إلى الحد الذى طغى على تناقض كل منهما مع العدو الحقيقى الذى يحتل الأرض ويسرق التاريخ والمستقبل ويرتكب أبشع الجرائم.

وربما يلهم هذا العمل آخرين لمواصلة البحث من أجل إجلاء ما بقى غامضا فى «موقعة» كان يمكن أن تسدل الستار على قضية فلسطين أو تؤدى إلى تلاشيها لولا أنها تزامنت مع تدهور لا يقل حدة فى إسرائيل حال دون حسم الصراع لمصلحتها.

ولذلك لا يصح النظر إلى الآثار المحتملة للانقسام الفلسطينى، الذى يلقى هذا الكتاب أضواء جديدة على معطياته، بمعزل عن التداعيات المتوقعة للتدهور النوعى الذى يحدث فى إسرائيل نخبة ومجتمعا، سياسة واستراتيجية، فكرا وعملا.

ولعله من لطف القدر بالشعب الفلسطينى، الذى تحمل ما لا يطيقه بشر، أن يتدهور أداء النخبة الإسرائيلية ليحدث تعادل موضوعى مع التدنى فى أداء الفصائل التى حملت لواء قضية نبيلة أساءت التصرف فيها، وأن تفقد الدولة الصهيونية الاتجاه فى الوقت الذى تدخل هذه القضية مرحلة الضياع.

وهذا تنبيه واجب قبل قراءة هذا الكتاب، الذى يقدمه مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع للقراء اسهاما منه فى ترشيد الجدل والسجال بين أنصار فصيلين فلسطينيين صار كل منهما للآخر عدوا.

فما يكشفه الكتاب، عبر معلومات سعى مؤلفه إلى تدقيقها وتحليلها، كثير وخطير إلى الحد الذى قد يدفع إلى قطع الأمل فى إنقاذ قضية فلسطين من هاوية سحيقة اخذتها «فتح» و «حماس» إليها. ولأن قراءة الكتاب تظهر هول المأساة التى حلت بهذه القضية، يصبح واجبا التنبيه

إلى أن التدهور الذى يحدث فى إسرائيل لا يقل هولا. وربما يجوز القول بشئ من التبسيط أن إسرائيل رفضت «هدية» تاريخية تلقتها من جراء ما بلغه الانقسام الفلسطينى من مبلغ كان كافيا لحسم الصراع لمصلحتها لو أنها فى الوضع الذى كانت فيه حتى منتصف تسعينيات القرن العشرين. والحال أن إسرائيل التى فقدت الرؤية والاتجاه، وأفلست استراتيجيا، وباتت تدير أمورها يوما بيوم، وانغلقت سياسيا ودينيا، وفسدت نخبتها وتدنت، وتفكك مجتمعها ونال منه الترف، لم تكن مؤهلة لاستثمار الانهيار الفلسطينى.

فإذا كان الفلسطينيون هزموا أنفسهم بانقسامهم، فهم موجودون على أرضهم لا يمكن اقتلاعهم منها، بخلاف الإسرائيليين الذين يدمرون أنفسهم من جراء الازدياد المستمر فى تطرفهم واستعلائهم وانعزالهم وراء أسوار وجدران مادية ومعنوية.

غير أن هذا لا يعنى الاستسلام أمام الانهيار الناجم عن الانقسام الفلسطينى واعتباره قدرا لا فكاك منه. فتكريس هذا الانقسام يعنى –لا محالة- تلاشى إحدى أكثر قضايا التحرر الوطنى نبلا وعدلا إذا وجدت إسرائيل من ينقذها من نفسها فى قادم الأيام.

د. وحيد عبد المجيد

مقدمة

إذا كان ياسر عرفات هو المشكلة فلماذا لم تتحسن حياة الفلسطينيين بعد سنوات من رحيله؟ ربما يحتاج الأمر لسنوات أخرى حتى يمكن تقييم إرث عرفات، خصوصا أن الفلسطينيين مازالوا يواجهون المشكلات ذاتها وبدرجة أكثر حدة، فضلا عن الانقسام فى الصف الوطنى والموت البطئ الذى تواجهه عملية السلام، وسكوت بنادق المقاومة.

فحماس التى كانت تطالب بدولة فلسطينية من البحر إلى النهر، بات حلمها الآن فتح معبر لتبقى على قيد الحياة. وفتح التى كانت تدعو لدولة على أرض ١٩٦٧، ذات سيادة واستقلالية، باتت تحلم بعودة غزة أولا، وتحول الأمر إلى انقسام حاد بين غزة والضفة الغربية. الأولى يسيطر عليها فريق يدعو للمقاومة المسلحة ولا يفعل، بل يلاحق من يقوم بذلك وينكل به، والفريق الثانى يدعو للسلام، والمفاوضات محلك سر لا تتقدم خطوة واحدة. والأبرياء فى غزة والضفة يموتون جوعا وعطشا وقهرا وبالرصاص وفى كل وقت وفى أى مكان، وهذا هو العادى وهذه هى الحياة فى المنطقة التى تمضغ الشعوب فيها الأيام بلا احتجاج، وكأن الحياة خلقت هكذا... وهكذا ينبغى أن تكون.

كل ساعة تمر على الشرق الأوسط تصبح المشكلة أكثر تعقيدا، وكلما تقادمت المشكلة هنا فى الزمن احتاج حلها إلى شئ من تلاعب الأقدار.

كانت فلسطين معمل اختبار بكل ما تحمل الكلمة من معنى بعد ١١ سبتمبر. إفرايم هاليفى، رئيس الموساد الأسبق، الذى شارك فى وضع خطة تغيير النظام الفلسطينى التى تبناها شارون عام ٢٠٠٢ وأقنع بها بوش، يقول: « كانت هذه هى المرة الأولى التى يتبنى فيها النظام الدولى خطة لتغيير وضع داخلى ونظام ما من الخارج». لم يكن مستغربا أن يوافق بوش على خطة شارون التى وضعها الموساد الإسرائيلى بالأساس، لكن المدهش للغاية، بتعبير هاليفى، أن عواصم عربية وافقت على الخطة كما هى، دون أى تحفظ!

قامت الخطة على تقليص سلطات عرفات للحد الذى يصبح معه مجرد ديكور، ونقل صلاحياته لرئيس وزراء (استحدث المنصب فى ٢٠٠٣)، تمهيدا لإزاحته بالكلية أو اختفائه من مسرح

الأحداث، وإصلاح المؤسسات الفلسطينية وإجراء عملية ديمقراطية شاملة، كل ذلك قبل البدء فى تطبيق خريطة الطريق وإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة. ولكن لا شئ جلبته هذه الخطة على الفلسطينيين سوى المزيد من الفوضى، وما أقسى أن تخضع لروشتة علاج وصفها لك عدوك!

بعدما تخلصت إسرائيل من عرفات تعاملت مع أبو مازن بنفس المعاملة، وعندما استجاب الفلسطينيون وتم إجراء انتخابات حرة نزيهة، فإنهم تعمدوا معاقبة الشعب على اختياره، بل خنقه لأنه اختار حماس. فالمسألة ليست إذن البحث عن شريك، يدعون أنهم يفتشون عنه فى كل مكان، بل هى قتل الشريك أيا كان، حتى يتحقق السلام الوحيد الذى يرتضونه، وهو سلام القبور، ليدفنوا فيه الطرف الآخر. ويبنوا فوق جثته مزيدا من المستوطنات.

إنها الفوضى الهدامة وليست الخلاقة مثلما كانت تقول كونداليزا رايس، تلك النظرية التى وضع أساسها «ميكافيللى»، وطورها مايكل ليدن العضو البارز فى معهد «أمريكا انتربرايز» المعروف بأنه قلعة المحافظين الجدد. ومايكل ليدن من أكثر الشخصيات التى ارتبطت بنظرية التدمير البناء، وهو مشروع التغيير الكامل فى الشرق الأوسط، الذى انطلق من فلسطين وتوقف نتيجة انهياره فى أفغانستان وانكساره فى العراق.

لا أحد يعفى الفلسطينيين من الخطأ، فعلى يديهم سقطت المحرمات وأصبح الدم الفلسطينى أرخص من ماء البحر، وارتكبوا سلسلة أخطاء متتالية بمساعدة العرب، جعلتهم على ما أصبحوا عليه الآن.

وهذا الكتاب نتاج عمل متواصل ومتابعة يومية امتدت لعشر سنوات (٢٠٠٠-٢٠١٠) فى تغطية ومتابعة الشأن الفلسطينى، ونتاج اتصال دائم بالمنظمات الفلسطينية المختلفة وقياداتها الفاعلة على الأرض. والكثير مما يرد هنا من معلومات وأفكار يستند على مقابلات مع القيادات الفلسطينية أو بيانات خاصة بالمنظمات أو وثائق، وغير ذلك مما يعتمد عليه الصحفى فى عمله ويلهث وراءه طوال يومه، وليست هناك مبالغة عندما يقول البعض إن الاهتمام بقضية كهذه واجب وطنى، لكن انكفاء الجماعة المصرية على ذاتها أكثر من اللازم ومتابعتها القضايا الخارجية، المتصلة اتصالا مباشرا بالمصلحة الوطنية المصرية، متابعة المترفع أو المستغنى لا صاحب الحاجة أو المصلحة، وتعاملها مع ما يجرى فى فلسطين أو على أرض السودان أو فى

دول حوض النيل، كل ذلك وغيره مسئول عما آلت إليه الأوضاع، بحيث أصبح كل فراغ نتركه خلفنا تملؤه قوى إقليمية أخرى، ليست جاهزة ومستعدة فحسب لترث الدور المصرى فى هذه المناطق، بل متحفزة ومتأهبة للانقضاض عليه وإخراجه من هناك بأى وسيلة، مثلما حدث للدور المصرى فى فلسطين وغير فلسطين. لست مغرما بالنموذج الناصرى فى التعامل مع القضايا الخارجية، لأنه كان منخرطا أكثر من اللازم، والمشكلة الآن أن الدور المصرى متحفظ أزيد من اللازم، وكأن القاهرة غير معنية بما يدور حولها.

ولا شك أن السياسات التى كانت تصلح للستينيات من القرن الماضى لم تعد تصلح الآن، وما يصلح اليوم قد لا يكون مناسبا لغد، فهذه السياسات إن لم تتجدد وتتطور على ضوء ما يجرى حولنا، ستكون بلا قيمة أو تأثير. ولذا فإن أبرز مشكلات السياسة الخارجية المصرية أنها فى الحقبة الراهنة طورت نفسها فى التعامل مع العالم الخارجى البعيد، وظلت محلك سر فى علاقاتها بالجوار، وبمرور الأيام بهتت هذه السياسة وانهال عليها التراب.

وصحيح أن هذا الكتاب ليس عن السياسة الخارجية المصرية، وإن تناول قضية من أبرز قضاياها. وإذ نكتب فى قضية من هذا النوع لا نفعل ذلك من باب التثقيف، ولكن من باب الاهتمام والتنبيه لخطورة ما يجرى حولنا وطرحه بحياد، مؤكدين على أهمية لفت الانتباه الوطنى العام إليه. وإلا خدعنا أنفسنا.

والكتاب، بعد ذلك، يتضمن أربعة فصول، أولها يعالج نتائج أحداث الحادى عشر من سبتمبر وانعكاساتها على الوضع الفلسطينى، وحدوثها فى أعقاب فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية واندلاع الانتفاضة الثانية، وتفاصيل الخطة التى وضعها الموساد الإسرائيلى لتغيير هيكلية النظام الفلسطينى ورد فعل السلطة الفلسطينية وما ترتب على المضى قدما فى تنفيذ هذه الخطة ودعم العديد من الأنظمة العربية لها، وتشكيل أول حكومة فلسطينية برئاسة محمود عباس (أبو مازن) وسقوطها بعد مائة يوم، والصراع داخل فتح والسلطة وكذلك الأيام الأخيرة فى حياة عرفات.

أما الفصل الثانى فيتناول الانتخابات الفلسطينية وفوز حركة حماس وتشكيلها الحكومة وتحولها من حركة معارضة إلى الحكم، والحصار الدولى الذى فرض عليها، والصراع مع فتح، والانفصال بين غزة والضفة الغربية.

ويفرد الفصل الثالث لحكم حماس فى غزة بما له وما عليه، من خلال الوقوف علىٰ الأوضاع المختلفة فى القطاع، ومحاولات حماس المستميتة لتحقيق ما يعرف بالتأسيس الثانى لمنظمة التحرير، لتتخلص مما تراه معوقا لدورها، وهو ثنائية الحكم فى فلسطين لتكون المرحلة حمساوية مثلما كانت فتحاوية فى الماضى، وتحايلت على ذلك بأفكار عديدة، باءت جميعها بالفشل، ولازالت تحاول. وواجهت حماس انتقادات عنيفة نتيجة سياساتها فى القطاع، فضلا عن أنها ورطت غزة فى حرب مع إسرائيل دفع ثمنها الأبرياء من الفلسطينيين.

والفصل الرابع يعالج مشروع أبو مازن/ فياض، المعروف خطأ بمشروع سلام فياض، أو ما يسميه البعض الآخر، وبشكل خاطئ أيضا، مشروع السلام الاقتصادى. والواقع أنه مشروع الرجلين فلولا الأول ما كان للثانى دور فى السلطة الفلسطينية، وليس معنى ذلك التقليل من دور سلام فياض فى هذا المشروع، فلا شك أن للرجل دورا كبيرا، وإن لقى انتقادات فى كل مكان، وفى الداخل أكثر من الخارج، حتى إن البعض يصفه بأنه عدو الفصائل الفلسطينية رقم واحد، لكنه استطاع إقناع الاتحاد الأوروبى والطرف الأمريكى بمصداقية الفلسطينيين وبحسن نواياهم، لذا يلقى دعما وتأييدا كبيرين منهم. غير أنه بدون عملية سياسية جادة من قبل إسرائيل يظل مستقبل مشروع كهذا غامضا يتأرجح على السلم.

وإذا كان المرء يدفع ثمن أخطائه لاحقا، فالعرب والفلسطينيون خاصة، يحصدون ما اقترفته أيديهم، عندما أيدوا الخطة الإسرائيلية تأييدا أعمى، مرة، وعندما تعاملت حماس وقوى أخرى بعشوائية قادت إلى حرب أهلكت غزة، مرة أخرى. كأن ليس فى الحياة سوى الأبيض والأسود، متجنبين الخيارات الوسط، فاستمر الانقسام، واستمر التلاعب الإسرائيلى بالعرب الذين لا يدركون فعلا خطورة ما يجرى حولهم.

عماد سيد أحمد

٢١ مايو (أيار) ٢٠١٠

الفصل الأول

إصلاح أم فوضى

مع إغلاق الستار على مفاوضات كامب ديفيد الثانية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بعدما باءت بالفشل، ووقوع أحداث الحادى عشر من سبتمبر فى الولايات المتحدة، واجه الشعب الفلسطينى مصيرا غامضا. لم يكن بمقدور أحد أن يرى له مستقبلا فى تلك اللحظة العصيبة التى تجمعت فيها سحب كثيفة، محلية وإقليمية ودولية، يستعصى على أحد، أى أحد، أن يزحزحها مهما تبلغ قوته. فالرئيس الفلسطينى الراحل ياسر عرفات، وغريمه رئيس الوزراء الإسرائيلى أيهود باراك، كانا عازمين ومتحمسين، آنذاك، لإنجاز شئ ما يحقق الاستقرار لشعبيهما[1]. وبذل الرئيس الأمريكى الأسبق بيل كلينتون، قدر المستطاع، جهودا لإنجاز هذا الشئ، وذهب الجميع إلى منتجع كامب ديفيد، الذى شهد أكبر انجاز للسلام حينما وقعت مصر أول اتفاق مع الإسرائيليين بعد حروب ضارية. لكن مع كل هذا عاد الجميع بخفى حنين هذه المرة.

ولا شك أن وضعية الصراع الفلسطينى الإسرائيلى كانت فى حال، وبعد إخفاق هذه المفاوضات باتت فى حال آخر، ولم تكن هناك فرصة للعودة للخلف، فالعودة للخلف دائما مستحيلة.

بدأ الإسرائيليون فى إعادة ترتيب أوراقهم، آنذاك، لكن الواقع لم يكن يساعدهم على المضى فى اتجاه تحقيق طموحاتهم لاستغلال هذا الفشل. فى المقابل كان الرئيس عرفات وفريقه فى حالة ترقب، حتى قام زعيم الليكود أرييل شارون بزيارته الاستفزازية الشهيرة لباحة الأقصى، هذه الزيارة التى قام بها متعمدا وساعيا للصدام الذى اعتبره الأسلوب الأمثل فى التعامل مع الفلسطينيين الذين أراد شارون معاقبتهم، لا على شئ، سوى التعنت الإسرائيلى فى مباحثات السلام، فاندلعت الانتفاضة الثانية فى ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠.

وعندما وقعت أحداث الحادى عشر من سبتمبر، التى مثلت صدمة للجميع، انقسم الإسرائيليون إلى فريقين من حيث قراءتهم للحدث. الغالبية العظمى منهم اعتبرت أن هذا ليس سوى الوجه القبيح للعرب الذى يراه الإسرائيليون يوميا، وبالتالى فالعنف الذى يمارسونه ضد الفلسطينيين له مبرراته ودوافعه، وأن الفرصة متاحة الآن أمامهم، أكثر من أى وقت للقضاء على التنظيمات الفلسطينية وإخضاعها. وكان فى مقدمة أصحاب هذا الموقف شارون ذاته.(٢)

أما الأقلية فقد رأت أن هذا الحدث انعكاس لفشل عملية السلام وانسداد أبواب الأمل أمام الفلسطينيين، ومن ثم العرب والمسلمين الذين يرون أن قضيتهم المركزية «فلسطين» معلقة، ولا حل لها، فقررت جماعة منهم الانتقام الآن وليس غدا.

كان شئ ما يتم تجهيزه فى المطبخ السياسى الخلفى فى إسرائيل لم يكن قد تبلور بعد، إلا فى أعقاب فوز شارون بالانتخابات وتشكيله للحكومة خلفا لحكومة « باراك»، حيث استطاع شارون أن يستثمر فشل عملية كامب ديفيد، كذلك أراد أن يتعامل مع أحداث ١١ سبتمبر، وبالمنطق ذاته، ليستغلها لصالحه.

ظل شارون يردد أنه يشعر بالإحباط والأسى من إصرار الرئيس الأمريكى جورج بوش على الالتقاء بياسر عرفات فى نيويورك، بدلا من أن يوجه إليه أصابع الاتهام ويحمله مسئولية الأعمال الإرهابية(٣). وكأن القاعدة وزعيمها أسامة بن لادن خرجا من رحم الفلسطينيين لا من جعبة الأمريكان، أثناء الحرب التى خاضها المقاتلون العرب والمسلمون ضد السوفييت فى أفغانستان بالوكالة عن الأمريكان أنفسهم، فى تسعينيات القرن الماضى.

بعد شهور قليلة، تخلت إدارة بوش عن كل تعهداتها للعرب الذين ساندوها فى حملتها، التى أطلقت عليها «الحرب على الإرهاب»، بل ذهبت الإدارة الأمريكية إلى أبعد من هذا، فتبنت موقف شارون.. «عرفات لم يعد شريكا بالمفاوضات»، «لا شريك فلسطينى لاستئناف المفاوضات». وبدأت تدعو كما شارون إلى إصلاحات ديمقراطية فى مؤسسات السلطة بحجة أنها متخلفة ويضربها الفساد(٤). مشروع إدارة بوش كان يتمثل فى تعيين رئيس وزراء فلسطينى وتشكيل حكومة فيها وزير داخلية موثوق به ووزير مالية مستقل، ولم يكن هذا المشروع - الذى رأى فيه عرفات تقليصا لصلاحياته، ولذا كان يرفضه بشدة - سوى جزء من مشروع أوسع

تضمنته خطة خريطة الطريق لإجراء انتخابات عامة وبناء نظام برلمانى ديمقراطى فى ظل الاحتلال. وفى تلك الأثناء بدا أن شارون نجح فى قلب الطاولة وجعل الأنظار تتجه إلى الفلسطينيين الذين بات عليهم أن يصلحوا من أنفسهم فى ضوء معايير حددها لهم عدوهم، وأنه قبل استجابتهم لهذه الإملاءات فلا يحق للفلسطينيين المطالبة بخروج الاحتلال ولا حتى بالتفاوض، مجرد التفاوض، حول حقوقهم. بل إن شارون بدأ ينتزع منهم كل مكسب تحقق فى إطار عملية السلام. ولم يكن قد مر عام على الأحداث الدامية فى الولايات المتحدة حتى كانت السلطة الوطنية الفلسطينية قد فقدت معظم مؤسساتها، وفقدت أراضيها المحررة والمعروفة بالمنطقة (أ) ومعها كل سلطة على المنطقة (ب)، وعادت القضية الفلسطينية إلى ما كانت عليه عام ١٩٩٣، قبل توقيع اتفاق أوسلو، وهوالاتفاق الذى قام شارون بإلغائه تماما مع الاتفاقيات الملحقة به(٥).

فى وقت لاحق كشف «إفرايم هاليفى» رئيس الموساد الإسرائيلى سابقا، ورئيس مجلس الأمن القومى، تفاصيل خطة الإسرائيليين التى تم إعدادها فى الاستخبارات الإسرائيلية لإحداث تغيير فى القيادة الفلسطينية، ووافق عليها شارون وتبناها كلية. يقول هاليفى: «نظرا إلى الإدراك السائد أن ياسر عرفات غير مهتم بأى وفاق مع إسرائيل، فإن الإمكان الوحيد يكمن فى الدفع نحو قيادة بديلة للسلطة الفلسطينية». وكى يتحقق مثل هذا التغيير، كان لابد من أن ينشأ مركز قوة جديد داخل النظام البرلمانى الفلسطينى، وأن يعمل المجلس التشريعى الفلسطينى على استحداث منصب رئيس الحكومة الذى لم يكن موجودا وقتذاك، وتزويده بصلاحيات تجعله الرئيس التنفيذى للسلطة. وكانت هذه أول مرة يطرح فيها اقتراح إحداث تغيير فى النظام فى الشرق الأوسط على المجتمع الدولى، وكان لابد من أن تؤخذ فى الحسبان الأوضاع السائدة داخل السلطة، ولاسيما الموقع الرئيسى الذى كان يشغله عرفات والدعم الشعبى العارم الذى كان يحظى به. لذا بدلا من إزاحته عن المسرح تماما، كانت الفكرة تقضى باحتفاظه بلقب الرئيس، مع نقل صلاحياته بطريقة تجعله رئيسا اسميا للدولة على غرار ملكة انجلترا، كما يقول المتهكمون.

كان الموساد قد انتهى من وضع مخطط شديد التفصيل وقدمه إلى رئيس الحكومة، يتلخص فى التالى: أولا، يعين رئيس للحكومة الفلسطينية يتمتع بصلاحيات. ثانيا، على الفلسطينيين

إعادة تنظيم أجهزتهم الأمنية وخفضها إلى ثلاثة بدلا مما يقارب ثلاثة عشر، ويكون كل منهما على حدة مسئولا أمام الرئيس. كما يجب إعادة النظر فى النظام المالى للسلطة الفلسطينية ووضعه تحت مسئولية وزير للمالية خاضع لسلطة رئيس الحكومة. «وعندما تتم هذه الأمور كلها، نعرف عندئذ أنه سينشأ شريك ذو مصداقية للعمل والتفاوض، وأن هذا الشريك سيتمكن من حكم دولة فلسطينية مستقلة تعمل إلى جانب إسرائيل ضمن حدود مؤقتة. وعندما يتم ذلك، تؤجل المفاوضات بشأن الوضع الدائم إلى أجل غير محدد».

هذه هى الأفكار الرئيسية التى طرحت على رئيس الحكومة بينما كانت المعارك لا تزال مستمرة فى الضفة الغربية. وكانت تلك، حسب هاليفى، أول مرة تطرح فيها «سياسة تغيير الأنظمة» على طاولة البحث الدولية. ولاشك فى أنها أول مرة يقترح فيها رئيس الاستخبارات مثل هذا المفهوم على المستوى السياسى فى إسرائيل. وبعد مداولات مفصلة بين شارون ومجموعة منتقاة من مساعديه الشخصيين والسياسيين، أقر المفهوم والمخطط التفصيلى. وفى مدة لا تزيد على عشرة أسابيع، عرضت الخطة على واشنطن ولندن والقاهرة وعمان، وغيرها من العواصم الرئيسية فى المنطقة وخارجها. وتم تلقفها واعتمادها بحماسة كبيرة، الأمر الذى أدهش كثيرين داخل إسرائيل وخارجها. يقول هاليفى: «وفى أثناء جولتنا على عواصم العالم، شعرت أنا والجنرال كابلنسكى، السكرتير العسكرى لرئيس الحكومة، بأننا نصنع التاريخ. شعرنا بأننا عندما أخذنا زمام المبادرة وملأنا الفراغ السياسى قبل أن ينازعنا أحد بشأن ذلك، وبعدما عرضنا مجموعة من الافتراضات والاقتراحات التى تقتضى تنازلات مؤلمة لكن معقولة من الجانبين، لم يكن العالم مستعدا للاستماع فحسب، بل أيضا لاعتماد الأفكار كأنها أفكاره».(٦)

عندما أصبح البيت الأبيض فى واشنطن جاهزا لإطلاق مبادرته الخاصة بشأن إيجاد حل للقضية الفلسطينية كانت تل أبيب متلهفة لمعرفة مقدار النجاح الذى حققته. بعد ظهر يوم ٢٤ يونيو، ظهر الرئيس الأمريكى فى حديقة الزهور وأعلن ما سماه: «دعوة إلى قيادة فلسطينية جديدة». قال العنوان كل شىء وكانت التفاصيل تسلسلا منطقيا لهذا المعنى ولما ورد ضمن الخطة الإسرائيلية.(٧)

إن هاليفى لا يذكر، حسب قوله، مثالا آخرا قدم فيه جهاز استخبارات مساهمة مؤثرة كهذه فى رسم الاتجاهات الإستراتيجية فى المنطقة.

وتدفق الدعم لخطة الرئيس بوش من داخل المنطقة وخارجها على السواء، فدول مثل مصر من جهة وروسيا من جهة أخرى ساندت التحرك الجديد على الأرض، على الرغم من استمرارها فى تأييد شرعية الرئيس عرفات بالقول لا بالفعل، وشجعت العناصر الأكثر اعتدالا فى المعسكر الفلسطينى على اغتنام الفرصة.

حصلت القيادة الإسرائيلية على أكثر مما توقعت من المجتمع الدولى ومن القوى العربية الأساسية فى تنفيذ خطتها، آنذاك، وعندما حان وقت التنفيذ، كان شارون يتابع ذلك بنفسه يوميا، وأعطى تعليمات بأنه يجب الرجوع إليه فى كل صغيرة وكبيرة فى هذا الشأن.

فى غضون ذلك كان هاليفى عاكفا على وضع اللمسات الأخيرة على تصور تنفيذ اقتراحاته، وفى الوقت ذاته توصل الجنرال «غيورا أيلند» رئيس فرع التخطيط فى قيادة الجيش الإسرائيلى وفريقه إلى تصورات واستنتاجات مماثلة. واستدعى شارون كلا منهما على حدة فى المقر الرسمى للحكومة وتناول مع كليهما الإفطار، مستمعا لعرض كل واحد فى عدم وجود الآخر. لقد تناول رئيس الحكومة « فطورين كاملين» فى ذلك الصباح، وفى اليوم التالى استدعاهما معا لتمضية نصف يوم فى مزرعته الخاصة فى الجنوب، وهناك وجدا مسئولين آخرين وقام هذا الفريق بوضع مشروع الوثيقة النهائية ولائحة تشمل نقاط الانطلاق لبدء العمل وخطة التنفيذ، وطلب شارون من هاليفى ترك هذا التقرير على أن يجيبه خلال أسبوع. كان شارون يريد استطلاع آراء دائرته الضيقة، لكن الأمر لم يستغرق أكثر من ثلاثة أيام للحصول على الموافقة ومن ثم كانت التعليمات بالتنفيذ.[٨]

فى تلك الأثناء بدا أن الرئيس عرفات متوتر وفريقه منقسم على ذاته داخل السلطة وما لبث هذا الانقسام أن امتد إلى داخل حركة فتح (حركة تحرير فلسطين)، وظل الزعيم الفلسطينى يرفض الخطة الأمريكية الإسرائيلية، ويقاوم الضغوط الداخلية والخارجية الواقعة عليه، وعند نقطة محددة رأى أنه لن يستطيع الوقوف فى وجه تلك الضغوط أكثر من ذلك خصوصا القادمة من الدول العربية ومن الداخل الفلسطينى.[٩]

ومارس الأمريكان والإسرائيليون مقاطعة محكمة ضد عرفات، حتى الأوروبيون استعدوا للتخلى عنه إن لم يعين «رئيس وزراء ويقبل بحكومة». فاضطر مرغما على ذلك.

فى النهاية جرى تعيين محمود عباس «أبو مازن» وقبول قائمة حكومته ووزير أمنه الجديد محمد دحلان، لإدراك عرفات أن إعصار الخليج وما بعد العراق يستهدفه مباشرة. وهناك الكثير من الأحاديث السرية عن اتفاقات بين الرئيس الأمريكى جورج بوش ورئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون للتخلص من عرفات بعد الرئيس العراقى صدام حسين، حسب تقديرات رئيس السلطة الفلسطينية، آنذاك. فكان عليه أن يقوم بخطوة تتدارك الخطر وتبقيه متمتعا بالشرعية وربما تنقذه من الضغوط الأوروبية والحجج الأمريكية والإسرائيلية التى ربطت أى تقدم فى المسار السياسى أو توقف الضغط العدوانى، بإجراء تغييرات أمنية وإدارية ومالية لجسم السلطة.[١٠]

لقد قبل عرفات هذا التعيين وحاول قدر الإمكان أن يقلل من صلاحياته الهامشية، لكن كل هذا لا يعنى أن عرفات بقى الربان المسيطر أو أن أبو مازن كان هو أداة إدارية إرضائيه مؤقتا لتمرير الضغوط، فقد كانت الأمور أعقد من ذلك بكثير، والأوضاع داخل السلطة ومنظمة فتح مهيأة للانفجار فى أى لحظة.

فى ٢٩ أبريل ٢٠٠٣ وبعد تشكيل حكومة شارون، وغزو العراق، وتشكيل أول حكومة للسلطة الفلسطينية برئاسة (أبو مازن) قدمت اللجنة الرباعية رسميا خطة خريطة الطريق إلى كل من حكومة شارون وحكومة أبو مازن، وأعلنت حكومة شارون الموافقة المشروطة بأربعة عشر شرطا على خريطة الطريق، وأبدى البيان المشترك من «باول ورايس» تفهم حكومة الولايات المتحدة مخاوف إسرائيل الجوهرية بشأن خريطة الطريق. ونص البيان على أن الولايات المتحدة تشاطر «حكومة إسرائيل رأيها بأن هذه اهتمامات حقيقية، وسوف تعالجها كليا وجديا عند تنفيذ خريطة الطريق». ووافقت إدارة بوش على ١٢ بندا من البنود الأربعة عشر، وتحفظت على بند «يهودية الدولة »، وبند مطالبة إسرائيل إلغاء الإشارة إلى مبادرة السلام العربية. فى المقابل وافقت السلطة الفلسطينية على خريطة الطريق دون تحفظات.[١١]

بدا رئيس الحكومة الفلسطينية الجديد متحمسا للغاية للقيام بمهمة إصلاح مؤسسات

السلطة، تمهيدا لتنفيذ خريطة الطريق، وسلطت عليه الأضواء أكثر من أى وقت مضى، فى حين كانت مخاوف الزعيم الفلسطينى عرفات تتزايد وهو يجلس محاصرا فى مقره على مرمى قذيفة من قوات الاحتلال. وفى الوقت الذى أقلت فيه طائرة خاصة رئيس الحكومة أبو مازن وبعض مساعديه للقاء عدد من قادة العالم البارزين وفى مقدمتهم الرئيس الأمريكى بوش، وليس آخرهم شارون الذى بدا عليه الحبور فى ذلك اليوم، لأنه استطاع أن يتخلص من عدوه التاريخى «عرفات» ويرغمه على الجلوس فى المشهد الخلفى.

وذهب أبو مازن لتمثيل الجانب الفلسطينى فى قمة شرم الشيخ الأمريكية – العربية (٣ يونيه ٢٠٠٣). وبعدها توجه للمشاركة فى قمة العقبة بحضور بوش والعاهل الأردنى الملك عبد الله الثانى وشارون. كان لافتا للنظر اللوم الذى وجهه الرئيس الأمريكى للإسرائيليين على أنهم لا يساعدون أبو مازن للقيام بدوره فى السيطرة على الوضع وضبط الأمن. لكن الوفد الإسرائيلى لم يعجبه ذلك وبدأ شاؤول موفاز فى الرد عليه متعللا بأن الفلسطينيين غير جادين فى أى شئ خصوصا المسألة الأمنية، فعقب بوش: أنه لكى يكون الفلسطينيون جادين هم فى حاجة إلى تعاونكم معهم أولا وإلى مساعدتكم، وليس إلى انتقادكم المستمر لهم. وعندما كان بوش يهم بالخروج سأل شارون: من هؤلاء، هل من جماعتك؟ فرد شارون، هؤلاء هم العقلانيون المعتدلون، فقال له بوش، إذا كان هؤلاء معتدلين فمن هم المتطرفون عندك؟. كان الجو إيجابيا وقد شجع هذا أبو مازن ليلقى كلمة، فأشار إلى أهمية ضبط السلاح وتوحيد الأجهزة الأمنية، كما أنه أدان الإرهاب.(١٢)

عقب عودته لم يكن يتوقع أبو مازن أن يُقابل بهذا السخط من قبل جماعات فلسطينية محسوبة بالأساس على حركة فتح، وهو أحد قيادتها التاريخية، حيث طالبت «كتائب شهداء الأقصى»، الجناح العسكرى للحركة، بإسقاط حكومة محمود عباس وحجب الثقة عنها بسبب سعيها للقضاء على الانتفاضة. ودعت «كتائب شهداء الأقصى» وزراء الحكومة، لاسيما المنتمين لـ«فتح»، بتقديم استقالاتهم. وأضاف بيان لها:«نطالب الأخوة الشرفاء من الوزراء فى الحكومة الجديدة، ونخص بالذكر الفتحاويين منهم، بتقديم استقالاتهم من هذه الحكومة والانسحاب منها والنضال مع الأخوة الشرفاء فى المجلس التشريعى للعمل على حجب الثقة عن هذه الحكومة». وجاء فى البيان أن حكومة أبو مازن تستهدف «رأس الكرامة والطهارة المتمثل

بالمقاومة ضد المحتلين بضغط الاستكبار الأمريكى». واعتبر البيان أن التدخل الأمريكى جاء من أجل القضاء على الانتفاضة. وشددت «الكتائب» على رفض دعوة أبو مازن لعدم عسكرة الانتفاضة. وأضاف البيان أن العمليات «الاستشهادية» ستتواصل. وفى إشارة إلى ما ورد فى بيان أبو مازن فى قمة العقبة، قالت الكتائب: «ثوابتنا مقدسة وليست ملكا لأحد حتى يتنازل عنها، بل هى بحاجة لمن يحميها ويدافع عنها». وأضاف البيان أن عمليات المقاومة ستعمل على «تفتيت خيوط المؤامرة المسماة بشرم الشيخ وقمة العقبة».[١٣]

من ناحية ثانية دعى الأسرى الفلسطينيون فى السجون الإسرائيلية الفصائل الفلسطينية إلى تجميد الحوار مع حكومة أبو مازن فى كل ما يتعلق بقضية الهدنة ووقف عمليات المقاومة، وذلك بسبب تجاهلها لقضية الأسرى. واستنكر الأسرى الفلسطينيون فى بيان لهم، تجاهل أبو مازن لقضية الأسرى فى خطابه فى قمة «العقبة» وكذلك قضية حق اللاجئين فى العودة.[١٤]

جاءت المطالبة بإقالة الحكومة الفلسطينية الأولى أسرع من المتوقع وبعد أيام قليلة من تشكيلها. صحيح أن حكومة أبو مازن واجهت عراقيل منذ البداية ومناكفات كان يقف خلفها عرفات نفسه، إلا أن هذه العراقيل وتلك المناكفات زادت عن الحد للدرجة التى شعر معها أبو مازن أن مهمته صعبة للغاية وأن عليه التراجع بعد شهر ونصف الشهر، ففى اجتماع له مع بعض مساعديه قال: إن أبو عمار ضاق ذرعا بالحكومة ويريد منحى رئاسة المجلس التشريعى.

كان عرفات يعتقد أن هذه الحكومة عليها أن تنفذ برنامج احتلال، تحت شعار جذاب ومثير للخيال هو الإصلاح، وكان أبو مازن يرى أن مكافحة الفساد من أهم مسئوليات الحكومة، وكذلك ضبط الأجهزة الأمنية وتوحيدها وصياغة أهدافها وتحديد مهماتها. وإعادة إصلاح مؤسسات السلطة هى الأولويات والمهام الأساسية لحكومته.[١٥]

لم يقدم أبو مازن استقالته هذه المرة ورأى، وعدد من مساعديه، أن الوقت لا يزال مبكرا وأنه يمكن الحصول على ثقة عرفات ودعمه بدلا من مناكفته، لكن الذى قدم استقالته فى ١٧ مايو ٢٠٠٣، كان شخصا آخر هو صائب عريقات وزير المفاوضات الذى قال: «لم أقدم استقالة بل استقالتين، الأولى للرئيس عرفات والثانية لرئيس الحكومة أبو مازن».[١٦]

لم يقبل أبو مازن أن يتخلى عن شئ من صلاحياته الممنوحة له كرئيس وزراء، فى حين كان عرفات يصارع على المرفأ الأخير، ويقاتل على ما تبقى له من غرفتين يمارس من خلالهما صلاحياته، ويدرك أن أبو مازن سيطر على كل شبر، دوليا ويستقبل هناك كرئيس فعلى. الأمر الذى فاقم المشكلات بين الحكومة الجديدة وبين عرفات، فقد رفض الأخير أن يتخلى عن التدخل فى الشأن الداخلى، لأنه إذا كان قد ترك الشأن الخارجى لأبو مازن، مرغما، فإنه لم يكن يترك صغيرة أو كبيرة داخليا إلا ووضع يده فيها، بما فى ذلك تعيينات كبار الموظفين وإقالتهم. مثلما حدث فى واقعة إقالة محمد أبو شريعة، رئيس ديوان الموظفين العام فى السلطة الفلسطينية بناء على قرار مجلس الوزراء وتعيين محافظ المنطقة الشمالية فى قطاع غزة صخر بسيسو، فى موقعه. كانت هذه الواقعة تحديدا تشير إلى حجم الخلاف بين الجانبين، حيث لم يكن أحد يتوقع رد الفعل على قرار أبو مازن الذى لم يقدم على إقالة وزير أو تعيين شخص من خارج دائرة عرفات، فإذا كان أبو شريعة من الرجال المحسوبين على عرفات فإن صخر بسيسو من الأعضاء القدامى فى فتح ومن المقاتلين الذين تلقوا تدريباتهم العسكرية على يد عرفات نفسه فى معسكر الهامة بسوريا، أول ساحة لتدريب كوادر فتح فى ستينيات القرن الماضى. ومع ذلك كان رد عرفات مبالغا فيه، فبعد ساعات من قرار أبو مازن، وفى الصباح الباكر فوجئ العاملون فى ديوان الموظفين العام الكائن فى حى الرمال الجنوبى بجوار مقر منظمة التحرير، بعشرات المسلحين التابعين لكتائب شهداء الأقصى يحيطون بالمبنى ويقتحمونه ويتحصنون على سطحه، لحماية أبو شريعة الذى أصر على رفض قرار أبو مازن.(١٧)

وازدادت الأجواء توترا عندما حضرت إلى المكان قوات معززة من قوة التدخل السريع التابعة لوزارة الداخلية الفلسطينية وقامت بمحاصرة المبنى، وأطلق مسلحو كتائب الأقصى طلقات تحذيرية فى الهواء. وقال أبو شريعة للصحفيين إنه اتصل بالرئيس الفلسطينى ياسر عرفات الذى أخبره بأنه لم يصدر أى قرار بإقالته من منصبه، وأنه طالما لم يتلق تعليمات منه تفيد إقالته من منصبه، فإن عليه أن يواصل إدارة الأمور بديوان الموظفين.

وبرر المسلحون الذين جاءوا لدعم أبو شريعة وجودهم بأنهم قدموا لضمان تنفيذ توجيهات عرفات التى تنص على إبقاء أبو شريعة فى موقعه. وبذلك وضع عرفات أبو مازن فى موقف لا يحسد عليه.

من ناحيته رفض صخر بسيسو التوجه لتولى المنصب قبل أن يحسم الخلاف بين الطرفين وحاول من أن يشرح الوضع للرئيس عرفات، وأجرى ٥ اتصالات هاتفية على مدى يومين معه وأبلغه، بل أقسم أنه لن يذهب لتولى منصبه إلا إذا أذن له هو شخصيا. لكن موقف عرفات كان متشددا وسجل اعتراضه على قرار أبو مازن، قال له: «أنت محافظ وأنا من قام بتعيينك وأبو مازن لم يستأذننى فى تعيينك فى رئاسة ديوان الموظفين مثلما لم يخبرنى بشئ عن إقالة أبو شريعة».[١٨]

لم تكن هناك مراعاة للمصلحة العامة فى تلك اللحظة بقدر ما كانت هناك محاولة لحسم صراع النفوذ والسيطرة داخل مؤسسات السلطة، ومنها ديوان الموظفين أحد أهم هذه المؤسسات، إذ إنه يشرف على أوضاع ما يزيد على أربع وثلاثين ألف موظف.

أخذ الفريقان فى توجيه الاتهامات إلى بعضهما البعض، فريق أبو مازن يتهم عرفات بعرقلة جهود الحكومة فى الإصلاح، وفريق الرئيس يوجه اتهامات لأبو مازن بأنه أثبت عجزا فى تحقيق أية إنجازات فعلية بعد أكثر من مائة يوم على حكومته، فضلا عن الخلافات الشديدة التى كان البعض يتهمه بإثارتها مع الرئيس عرفات، وإصرار حكومته على المضى فى تنفيذ برنامجها الذى لم يجلب للفلسطينيين سوى الشقاق والخلاف، حتى بعض من تحمسوا لأبو مازن من قادة الصف الثانى فى حركة فتح، باتوا يرددون فى تلك الأثناء أن على أبو مازن أن ينسق مع عرفات أو أن يستقيل من منصبه.[١٩] تصدر هؤلاء محمد حورانى وقدورة فارس، وهما عضوان فى المجلس التشريعى، وكانا عشية تشكيل الحكومة من أشد المتحمسين لأبو مازن، غير أنهما وأعضاء آخرون فى المجلس التشريعى من أمثال حاتم عبد القادر، كانوا يرون أنه إذا ما استمر أبو مازن فى مناكفة الرئيس فإنه سيجد نفسه خارج السلطة. «إذا اضطررنا فى يوم من الأيام أن نختار أحدا من بين الاثنين فسنفضل الذى انتخبه الشعب، أى عرفات، وعلى محمود عباس أن يتذكر أنه فُرض على الشعب الفلسطينى». وأضاف عبد القادر أنه «منذ تعيين أبو مازن والشعب الفلسطينى مشغول بإخماد حرائق داخلية، وكأن حرائق الاحتلال لا تكفى. إننا نريد رئيس وزراء يدرك أنه ليس فى خانة واحدة مع عرفات وإذا اضطررنا للاختيار، فإننا سنختار الرمز، الرئيس».[٢٠]

وخيبة الأمل من أبو مازن ووزيره للشؤون الأمنية محمد دحلان لم تكن مقتصرة على الجانب الفلسطينى، بل امتدت للدوائر الإسرائيلية وداخل الإدارة الأمريكية، التى كانت ترى أنه ليس أمامها خيار آخر ويظلان العنوان الوحيد لمحادثات السلام بالنسبة لهما. لذا حاولت أن تمارس ضغوطا قوية على عرفات للحيلولة دون قيامه بالإطاحة بحكومة أبو مازن، لأن مثل هذه الخطوة ستشكل ضربة قاضية لخريطة الطريق حسب تقديراتها.[٢١]

تزايدت ضغوط عرفات على أبو مازن ليعلن بإرادته تخليه عن رئاسة الحكومة، وما هى إلا أيام قليلة حتى شعر أبو مازن أنه وصل إلى طريق مسدود وعليه أن يحسم أمره، ولم تمر أكثر من ٤٨ ساعة على تقديم تقريره للمجلس التشريعى الفلسطينى حول أداء حكومته فى الأيام المائة الأولى التى طالب فيها بإعطائه مزيدا من الصلاحيات، استقال رئيس الوزراء الفلسطينى من منصبه. وجاءت هذه الاستقالة بعد مرور ١٢٨ يوما فقط على إعلان تشكيلها وحلف اليمين الدستورية أمام الرئيس عرفات فى مقره برام الله فى ٣٠ أبريل. كتب أبو مازن الاستقالة وبعث بها لعرفات، وقام «حكم بلعاوى» الذى كان يشغل موقع أمين عام مجلس الوزراء الفلسطينى، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، بالاتصال بالوزراء وإبلاغهم بقراره هذا.[٢٢]

قبل أن يذهب أبو مازن للمجلس التشريعى أعطى كتاب الاستقالة لياسر عبد ربه الذى كان وقتها وزيرا لشؤون مجلس الوزراء، فذهب بها إلى مقر الرئيس ليسلمها، وهو يعتقد فى قرارة نفسه أن عرفات لن يقبل الاستقالة، وسيجدد الثقة فى أبو مازن لما بينهما من تاريخ نضالى طويل ومشترك، خصوصا أن الاستقالة كانت فى غاية التهذيب والرقة: « بما أن الثقة غير متوافرة فىّ فأنا لا أستطيع أن استمر فى ادائى هذه المهمة».

عندما دخل ياسر عبد ربه، لمح عرفات المظروف الكبير الذى فى يده وبذكائه الشديد طلب منه أن يعطيه الاستقالة. قال عبد ربه لعرفات: هذا المظروف يحتوى على رسالة لك، وأرغب منك فى عدم قبولها. أخذ عرفات الرسالة وقرأها وقال للحاضرين هذه استقالة أبو مازن وأنا قبلتها.[٢٣]

وفى الساعة الثانية عشرة ظهر اليوم ذاته، اجتمع أبو مازن مع المجلس التشريعى وقدم استقالته فى كلمة شرح فيها أسباب الخلاف مع الرئيس عرفات، مؤكدا أنه ليس خلافا شخصيا،

بل خلافا حول أسلوب العمل والتداخل الوظيفى. وأعطى أمثلة على ذلك، موضوع الأجهزة الأمنية.. وموضوع تثبيت الرئيس عرفات لرئيس ديوان الموظفين رغم قرار الحكومة بإقالته.

أبو مازن بدأ كلمته أمام المجلس التشريعى بالتعبير عن حزنه الشديد واستيائه من المظاهرات التى استقبل بها خلال جلسة المجلس التى عرض فيها تقريرا مفصلا عن أداء حكومته، وأتهم فيها بالخيانة والعمالة للأمريكيين. واختتم كلمته بـ «أننا نواجه برفض وصد إسرائيليين لأى طلب نتقدم به بدءا من الإفراج عن الأسرى إلى وقف البناء فى الجدار العنصرى. والأمريكيون من جانبهم يرددون صباح مساء أنهم يدعمون أبو مازن ولا أرى شيئا من هذا الدعم لا من الإسرائيليين ولا من الأمريكَيين، إننى لا أرى سوى الإحراج». وارتسمت علامات الأسى وكثير من السخط على قسمات وجهه وهو يقول بلهجة عامية: «يبدو أن الله خالقنى غلط وما حدا عاجبه شكلى لا أنتم ولا الأمريكيين ولا الإسرائيليين».[٢٤]

والتقى المجلس التشريعى فى الساعة الخامسة بعد الظهر مع الرئيس عرفات فى مقره ليستمع إلى وجهة نظره فى مسألة الخلافات والاستقالة. فما كان من عرفات إلا أن أعلن أنه يقبل الاستقالة ولن يرجع فى قراره وسيكلف حكومة جديدة.

جاء فى نص خطاب الاستقالة التى تقدم بها أبو مازن رسميا وبعث بها للرئيس عرفات فى ٦ سبتمبر ٢٠٠٣، أنه «نظرا للظروف الصعبة والمستحيلة التى مرت بها حكومتى، حيث وضعت الحكومة الإسرائيلية جدارا سدت به الطريق أمام أى تقدم فى عملية السلام، ومارست أبشع أنواع القهر والأذى بشعبنا وأرضه وحقوقه، وتهربت من الاستحقاقات وتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها، إضافة إلى عدم وجود تصميم دولى أكثر حزما تجاه تطبيق خريطة الطريق»، كان واضحا أن أبو مازن لم يرد أن يزيد من انقسام الصف الفلسطينى ومن اتساع هوة الخلاف مع الرئيس عرفات، وأرجع أسباب إخفاق حكومته إلى السياسات الإسرائيلية والموقف الأمريكى، ولم يذكر الأسباب الداخلية التى ساهمت فى عرقلة عمل الحكومة إلا على استحياء. وبدا أنه حريص على تأكيد ولائه للرئيس عرفات: «إن هذه الحكومة تعرضت لأبشع أنواع التحريض والتشويه ووضع العقبات والعراقيل فى طريقها قبل ولادتها بهدف شلها وعدم تمكينها من إنجاز مهامها التى رسمتها قيادة المنظمة على الوجه الأكمل». ولم تخل الاستقالة

من إشارات قوية إلى حالة الغضب والسخط التى خرج بها أبو مازن من هذه التجربة: «ومادمتم مقتنعين بأننى كرزاى فلسطين وأننى خنت الأمانة ولم أكن على قدر المسئولية، فإننى أردها لكم لتتصرفوا فيها».[٢٥]

تزامن مع استقالة أبو مازن وفض أول حكومة فلسطينية صدور قرارين مثلا نقطة تحول فى الوضع الفلسطينى، وكانا بمثابة رد فعل على خروج الحكومة، حيث اتخذ الاتحاد الأوروبى قرارا بإعلان حماس منظمة إرهابية، وقد رحبت إسرائيل بهذا القرار واعتبرته الخارجية الأمريكية «خطوة هامة على طريق وقف تمويل النشاط الإرهابى» حسب نص البيان الأمريكى.[٢٦]

أما القرار الثانى فهو القرار الذى اتخذه المجلس الحكومى السياسى الأمنى الإسرائيلى بشأن التخلص من عرفات، حيث جاء فيه أن رئيس الحكومة الإسرائيلية أعطى توجيهاته للمؤسسة الأمنية بالعمل دون توقف وبصورة دءوبة ومتواصلة لتصفية المنظمات الإرهابية.

وأضاف قرار شارون «لقد برهنت حوادث الأيام الأخيرة مجددا أن ياسر عرفات عقبة بالمطلق أمام أى مسار من المصالحة والمسالمة بين إسرائيل والفلسطينيين، وستعمل إسرائيل على إزالة هذه العقبة بالشكل وبالموعد وبالطرق التى ستحدد لذلك على انفراد».[٢٧]

جاء قرار شارون بالتخلص من عرفات فى ضوء معارك شرسة كان يخوضها الجيش الإسرائيلى ضد المقاومة الفلسطينية التى كانت تعمل موحدة على الأرض، فعناصر من المنظمات الإسلامية (حماس والجهاد) وفصائل اليسار الفلسطينى، إلى جانب فتح كانت جميعها تشارك جنبا إلى جنب فى مواجهة التوغل الإسرائيلى فى غزة والضفة[٢٨]. هذه الأوضاع فى مجملها انعكست على المفاوضات التى بدأت فى تلك الظروف لتشكيل حكومة جديدة خلفا لحكومة أبو مازن برئاسة أحمد قريع.

تجلت حالة الارتباك والاضطراب فى تغيير قريع لمسمى الحكومة التى يريد تأليفها. ففى البداية أعلن أنها حكومة عادية ثم قرر فجأة أن يؤلف «حكومة أزمة» مصغرة، ثم تراجع عن الفكرة –وكأن الأزمة انفرجت– وعاد يبحث فى تأليف حكومة عادية، ثم تحول إلى البحث

فى تأليف حكومة مصغرة من اثنى عشر وزيرا، إلى أن قام الرئيس عرفات بتأليف حكومة طوارىء عين قريع رئيسا لها.

أما أسباب حالة الاضطراب هذه، فهى بالأساس كانت انعكاسا لحالة الاضطراب داخل فتح، ومؤسسات السلطة نتيجة إخفاق أول حكومة فلسطينية، آنذاك. كما أن الرئيس عرفات كان مسكونا فى ذلك الوقت بمعركة البقاء، وذلك بعد القرار الإسرائيلى بالتخلص منه. وكانت هناك مؤشرات تقول إن دوافع الرئيس ورئيس وزرائه لم تكن متطابقة، فقريع أراد أن يكون رئيس وزراء بصلاحيات فعلية، كما نص على ذلك القانون الأساسى، وأراد أن يقيم علاقة إيجابية مع الرئيس عرفات تغطيه وهو يمارس صلاحياته، لكن عرفات الذى تعود الاستحواذ على القرار فى كل شىء تقريبا، لم يرد أن يرى تكرارا لتجربته مع أبو مازن وحكومته، إذ شعر عرفات حينها بقدر كبير من التهميش.

لجأ عرفات إلى إعلان حالة الطوارئ وتأليف «حكومة طوارئ» ليصبح صاحب القرار الأول والأخير، ومصدر الشرعية التنفيذية الوحيد، الأمر الذى – بحسب اعتقاده، آنذاك– قد يدفع من أخذوا قرار إقصائه إلى التراجع عن ذلك القرار والعودة إلى التعامل معه، أو يثنيهم عن تنفيذ تهديداتهم بالتخلص منه كى لا ينشأ فراغ سلطوى سياسى أو دستورى، لأن عرفات هو رئيس السلطة وهو رئيس الوزراء الفعلى عندما قام بإعلان حالة الطوارئ.[٢٩]

لكن المجلس التشريعى لم يقبل قرار عرفات، ليس هذا فحسب بل إن «فتح» ذاتها شهدت خلافا كبيرا بشأن تأليف الحكومة الجديدة، وبرنامجها تركز حول ثلاثة محاور رئيسية هى:[٣٠]

١– طبيعة هذه الحكومة وشكلها، هل تكون حكومة طوارئ لا تعرض على المجلس التشريعى لنيل الثقة، أم تكون حكومة عادية مصغرة تعرض على المجلس لنيل الثقة؟

٢– ما هى أولويات هذه الحكومة، ولاسيما على الصعيد الأمنى، كونها حكومة طوارئ، أهى التصدى لحماية الشعب الفلسطينى من العدوان الإسرائيلى والحفاظ على الأمن الداخلى للمجتمع الفلسطينى، وحمايته من الفوضى والشغب، أم القيام بمهمات أمنية لصالح أمن إسرائيل؟

٣- ما صلاحيات وزير الداخلية، هل تشمل الأذرع الأمنية كافة، أم تشمل الأذرع ذات العلاقة بالأمن الداخلى فقط. وتكون باقى الأجهزة كالأمن الوطنى والمخابرات والاستخبارات بيد الرئيس عرفات، وما المهمات الأمنية التى سيتصدى لها وزير الداخلية؟

فيما يتعلق بالنقطة الأولى برزت وجهات نظر متعارضة، بعضها مؤيد وبعضها معارض، ففى حين كان الرئيس عرفات متحمسا جدا لحكومة طوارئ حظيت بثقة المجلس التشريعى أو لا، كان هناك آخرون من أعضاء اللجنة المركزية، وفى مقدمتهم أحمد قريع نفسه، غير متحمسين لهذه الحكومة، بعد أن تأكد لهم عدم إمكان عرضها على المجلس التشريعى لنيل الثقة كحكومة طوارئ، ولما يتضمنه ذلك من مخالفة صريحة للقانون الأساسى. وقريع من جهة أخرى، لا يستطيع تحمل مسئولية حكومة لا تحظى بثقة المجلس التشريعى، لأن ذلك سيتركه ويترك الحكومة فريسة سهلة أمام المعارضة، وعلى رأسها حركة «فتح»، وخصوصا بعد صدور بيان باسم الحركة ضد الحكومة.

كذلك الحال بالنسبة إلى المرشح لوزارة الداخلية، اللواء نصر يوسف، الذى استنكف حلف اليمين الدستورية أمام الرئيس ياسر عرفات رافضا قبول هذا المنصب من دون نيل الحكومة ثقة المجلس التشريعى، وهذا أوجد إشكالية كبيرة أمام الرئيس عرفات بعد إخفاقه فى الجمع بين حكومة طوارئ وثقة المجلس التشريعى. وحاول الرئيس خلال الاجتماع الذى عقد بالمجلس التشريعى مطلع أكتوبر ٢٠٠٣، ممارسة الضغط على النواب لقبول عرض حكومة طوارئ على المجلس التشريعى لنيل الثقة، بينما رفض النواب ذلك، وأصروا على موقف شبه موحد، وهو إما أن تكون حكومة طوارئ لمدة شهر لا تحتاج إلى عرضها على المجلس التشريعى، وإما أن تكون حكومة عادية مصغرة تعرض على المجلس لنيل الثقة، ثم يجرى توسيعها بالتدريج وتكون حكومة عادية فى حالة الطوارئ التى أعلنها الرئيس.

فى نهاية الاجتماع تم الاتفاق على عرض الحكومة فى اليوم التالى كحكومة عادية، على أن يعقد المجلس التشريعى اجتماعا فى ٩ أكتوبر. غير أن الاجتماع تأجل بسبب تراجع الرئيس إلى حكومة الطوارئ وتكليف أبو علاء تولى حقيبة الداخلية بدلا من اللواء نصر يوسف، الأمر الذى أغضب أبو علاء ودفعه إلى ترك جلسة اللجنة المركزية التى سبقت عقد جلسة المجلس التشريعى بساعة، وهذا ما أدى إلى فشل عقد جلسة المجلس التشريعى.[٣١]

وقد كان هذا الخلاف وعدم عقد الجلسة فى مصلحة المجلس، إذ أن المجلس بعدم انعقاده لم يعط «حكومة طوارئ» ولم يمنحها الشرعية، خصوصا وأنها تلقى معارضة واسعة فى الشارع الفلسطينى ومعارضة كبيرة أيضا داخل المجلس. لكن هذا الإنجاز أتى ربما مصادفة، فأغلب الظن أن الرئيس عرفات كان سيضمن «لحكومة الطوارئ» الثقة من مجلس يشكل نواب حركة فتح – حزب الرئيس عرفات – الأغلبية فيه.

مع ذلك، فإن الفشل فى عقد الجلسة، وعدم تمكن الرئيس واللجنة المركزية لفتح ورئيس الوزراء المكلف من الاتفاق على قرار، وعدم نجاح الرئيس وقادة فتح فى الوصول إلى المجلس فى ظل ترقب واهتمام كبيرين على الصعيد الوطنى والإقليمى والدولى، كل هذا كان فعلا مؤشر تراجع على قدرة الرئيس على ممارسة القيادة وممارسة دوره المعتاد فى عمل ما يريد، ولاسيما أنه تمتع، إلى عهد قريب من ذلك، بسيطرة شبه تامة على التشكيلات القيادية فى اللجنة المركزية لحركة فتح، وفى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية[٣٢]. فى غضون ذلك، كانت الأوضاع على الساحة الفلسطينية – الإسرائيلية تتجه نحو التصعيد والتدهور، إذ قامت إسرائيل فى يوم الإعلان عن الحكومة الجديدة بمحاولة فاشلة لاغتيال أحد مؤسسى «حماس» فى غزة، الدكتور محمود الزهار، ودمرت بيته وقتلت ابنه وأحد حراسه وأصابته هو بجراح. ثم خطفت أحد قادة «حماس» رائد البرغوثى من قلب مدينة رام الله. وهددت «حماس» بالمقابل بالرد القاسى على الممارسات الإسرائيلية والوصول بالعمليات إلى المنازل الإسرائيلية.

وفى الوقت الذى أعلن فيه أحمد قريع قبوله تكليف الرئيس ياسر عرفات بتشكيل حكومة، وقال إن حكومته ستكون صغيرة وتسمى حكومة «أزمة مؤقتة» ولن تضم أكثر من ١٠ وزراء، وأن هدفها سيتركز على تهدئة الأوضاع مع إسرائيل، فإن الحكومة الإسرائيلية تجاهلت هذا التطور وقررت الانعقاد الطارئ لإقرار شكل الحرب الجارفة التى ستشنها على حماس. كان ذلك يمثل إحراجا كبير للحكومة الفلسطينية الوليدة.[٣٣]

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلى، أرييل شارون، قد قرر قطع زيارته إلى الهند، عندما سمع بالعملية التفجيرية الثانية فى القدس، منتصف ليلة الثلاثاء ٢٠٠٣/٩/٩ (علما بأنه عندما

سمع بالعملية الأولى أمام قاعدة صرفند العسكرية التى قتل فيها ٨ جنود، قال إنه لن يقطع الزيارة لأنه لا يريد للإرهاب أن ينتصر وأجرى مشاورات مع القائم بأعماله، وزير الخارجية «سلفان شالون»، ومع وزير الدفاع «شاؤول موفاز»، ورئيس المخابرات «آفى يختر»، وصادق على عدد من العمليات السريعة بينها تصفية الدكتور محمود الزهار وكل من يمكن الوصول من قادة حماس.

وتبين أن هذا هو «القرار الصغير» الذى توصلوا إليه وأن هناك «قرارات كبرى» جرى اتخاذها بعد عودة شارون، الذى لم ينتظر حتى يعود لمكتبه، بل دعا لجلسة طارئة لمجلس الوزراء الأمنى المصغر للحكومة الإسرائيلية واجتمع بهم فى مطار اللد لحظة وصوله ظهر الأربعاء ٢٠٠٣/٩/١٠. وخلال الاجتماع تم وضع تقرير مختصر أمام شارون، وعكس التقرير أن عدد القتلى فى العمليتين التفجيريتين فى إسرائيل بلغ ١٥ يهوديا (٨ جنود فى عملية صرفند و٧ مدنيين فى مقهى «هليل» فى القدس) وعدد الجرحى تجاوز المائة، منهم اثنان يصارعان الموت و١٣ جراحهم صعبة.[٢٤]

كان الفلسطينى الذى نفذ عملية «صرفند» قد تخفى بلباس جندى إسرائيلى وحشر نفسه بين الجنود والضباط الصغار الذين وقفوا على محطة الحافلات، مقابل القاعدة العسكرية «صرفند» قرب مستشفى «إساف هروفيه»، ثم قام بتفجير حقيبة يحملها فى يده كعادة الجنود الإسرائيليين.

أما عملية القدس، فقد تمت عندما وصل الشاب الفلسطينى إلى مقهى فى حى الألمانية جنوب المدينة، فقد حاول الدخول إلى المقهى حيث كانت تقام حفلة للفتيات. وحاول الحارس الأمنى منعه لكنه لم ينجح، فقد دخل الفلسطينى بالقوة وتقدم بضع خطوات وقام بتفجير نفسه.

كانت مثل هذه العمليات أمرا محرجا للغاية بالنسبة لأجهزة الأمن الإسرائيلية، إذ أنها أثبتت فشل نظرية الأمن الإسرائيلية بشكل مطلق، حيث إنها كانت قد أعلنت حالة استنفار أمنى قصوى، بدرجة واحدة أقل من إعلان حالة الطوارئ الحربية، وحولت مدينة القدس بشكل خاص إلى ثكنة عسكرية، دورية وحاجز فى كل شارع، وفرضت طوقا عسكريا على جميع المناطق الفلسطينية، ووضعت حراسة عسكرية شديدة على كل مقهى ومطعم ومتجر ومحطة

حافلات أو تاكسيات. وتمكن الفلسطينيان من اختراق كل هذه الحواجز وهما يحملان كمية كبيرة من المتفجرات. ويذكر أنهما كانا طالبين جامعيين.

وبقدر الشعور بالفشل والخيبة، كانت شدة الحقد والرغبة فى الثأر والانتقام لدى الإسرائيليين فبدءوا يعدون العدة للعمليات الحربية الانتقامية.(٣٥)

فى حين حاول أبو علاء أن يشترط الحصول على ضمانات أمريكية أوروبية بأن توقف إسرائيل عملياتها الحربية تماما بما فى ذلك الاغتيالات، وتغير سياستها تجاه الرئيس عرفات، حتى يقبل برئاسة الحكومة. لكن واشنطن رفضت إعطاء ضمانات كهذه وأبلغته أنها ستساعده إذا أثبت قدرته على لجم «حماس» والتنظيمات العسكرية. فاتصل بشارون طالبا مكالمة طويلة أو جلسة سريعة للتفاهم ووقف التدهور وفتح صفحة جديدة، لكنه لم يتمكن من ذلك، وأرسل له شارون بعض التطمينات بأنه لن يمانع فى التعامل معه إذا أثبت قدراته الأمنية.(٣٦)

ولكن، فى ضوء التدهور الشامل الذى ترافق مع التصعيد، قرر أخذ زمام الأمور، وقال للمحيطين به إن هذه مسئولية خطيرة لا يجوز انتظار شىء للقيام بها. وعلم أن الرئيس عرفات يعطيه كامل الدعم فى هذه المهمة ويوافق حتى على منحه بعض الصلاحيات الأمنية.

كانت الإدارة الأمريكية تحاول الضغط على شارون للتخفيف من ردة فعله، وقد أبلغته أنها لا توافق على طرد الرئيس عرفات فى هذه المرحلة وأنها تفتش عن طريقة لوقف التدهور وليس للتصعيد، وأنها تتلقى إشارات فلسطينية مشجعة حول وقف العمليات من قبل حكومة قريع.

وكان الناطق باسم البيت الأبيض الأمريكى سكوت مكليلان قد خرج معلنا أن «أول مهام أبو علاء هو وضع حد للعنف، فالهجومان البشعان اللذان وقعا فى إسرائيل يظهران، أكثر، ضرورة وأهمية تفكيك المنظمات الإرهابية». وأضاف: «من المهم وجود رئيس حكومة فلسطينية ملتزم بالسلام».(٣٧)

حصل قريع بذلك على شئ من الدعم الدولى فرضته الظروف، وكان ذلك جيدا بالنسبة له، وإن لم يتمتع بالدعم الذى كان قد حظى به «أبو مازن» وحكومته. وخلال اجتماع لقريع مع بعض مساعديه، اعتبر أنه «رب ضارة نافعة»، لأنه لحظة قبوله بتشكيل الحكومة لم يكن يحظى سوى

بدعم من عرفات وحده، ولا يعرف هل ستقبله القوى الدولية أم لا، في حين كان يتمتع سلفه بدعم المجتمع الدولى، لكن فشلت مهمته بسبب عدم دعم عرفات له، ومن ثم فإن الدرس المستخلص من التجربة الأولى: هو أن أى حكومة فلسطينية لن يكتب لها النجاح إلا بدعم من الطرفين.

بعد حصول قريع على الدعم من عرفات والقبول من المجتمع الدولى، عقد اجتماعات عديدة ليرى مدى إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية، فى محاولة من جانبه لضمان تحقيق التهدئة المطلوبة فى الأراضى المحتلة. وفى ٢ أكتوبر ٢٠٠٣، وأخيرا أعلن « قريع» عن تشكيل الحكومة الجديدة، لتحل محل حكومة الطوارئ التى لم تدم سوى أقل من شهر. ولأنه أخفق فى إقناع الفصائل الفلسطينية الأخرى أن تشارك ضمن حكومته، اتفق مع عرفات على تشكيل حكومة مصغرة ضمت ١١ وزيرا. وفى بيان رئاسى مقتضب، أعلن نبيل أبو ردينه المستشار الإعلامى للرئيس عرفات أن برنامج الحكومة، الذى اعتمد وأقر من القيادة الفلسطينية، يتمشى مع الاتفاقات الموقعة بما فيها «خريطة الطريق» والعمل على تجديد الهدنة. وقال إن المجال سيكون مفتوحا للتوسع وإضافة المزيد من الوزراء عند الحاجة، وحسب الظروف.[٢٨]

ورغم كل ذلك لم تتمكن الحكومة الجديدة من تحقيق تقدم على صعيد التهدئة، لأسباب خارجة عن إرادتها، واستمرت حالة الانقسام الفلسطينى القائمة على الصعيد السياسى، وإن كان هناك تقارب، بعض الشىء، من جانب الأجنحة المسلحة التى تشارك فى الانتفاضة.

كتب صالح زيدان، القيادى وعضو المكتب السياسى فى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، مقالا يعبر عن هذه الحالة: «فالرؤى المتباينة فى الصف الفلسطينى لتكتيك إدارة الصراع وأشكال العمل والنضال شكلت ثغرة كبيرة تستفيد منها الحكومة الإسرائيلية إلى أبعد الحدود. والثغرة الأهم ما زال يشكلها واقع ابتعاد الشريحة المتنفذة فى السلطة عن اعتماد سياسة تتقدم على طريق الوحدة الوطنية بأفق وبرنامج القواسم المشتركة للخروج من الأزمة العميقة داخل البيت الفلسطينى، وصولا إلى إعادة بناء إستراتيجية وطنية موحدة ببرنامج سياسى موحد وإتباع نهج موحد للمقاومة» التى أظهرت جماعتها تقاربا وتوحدا فى بعض الأحيان «خلال الانتفاضة الثانية»، اعتبر زيدان «أن حكومة الطوارئ انتهت إلى طريق مسدود، وهى

لم تكمل شهرا واحدا من عمرها، لأنها تعبير عن رغبة المتنفذين فى السلطة لاحتكارها من جديد، وقبلها كانت استقالة حكومة أبو مازن بعد فترة قصيرة من تشكيلها، وكل ذلك ناجم عن الأزمة المزمنة التى تعانى منها مؤسسات السلطة والتى ترجع بالأساس إلى الطابع الفردى لآلية صنع القرار الفلسطينى، ولا يمكن حل هذه الأزمة الآن بحكومة فئوية ضيقة أو موسعة يشكلها الأخ أبو علاء من جديد، إذا استمر نفس النهج الذى تسبب فى تفاقم الأزمة».[٣٩]

فى الأسبوع الأخير من شهر مايو سافر أبو علاء مهرولا إلى القاهرة كى يبلغ الرئيس مبارك بنيته الاستقالة، فقال شاكيا ومصورا حالة العجز التام: «ليس لدى أى صلاحيات، وعرفات يعرقلنى عن استخدام أجهزة الأمن». وقص على الرئيس مبارك أدق تفاصيل الإطاحة بالمشرف على أجهزة الأمن «الحاج إسماعيل».

وعلى الفور تدخل الرئيس مبارك، حيث اتصل تليفونيا برئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون وأبلغه قائلا: «سوف أرسل إليك رئيس المخابرات عمر سليمان». وفى مكتب شارون، تلقى سليمان تقريرا كئيبا عن القيود التى تقيد أبو علاء. قال شارون «محظور عليه (أبو علاء) أن يصدر أقل الأوامر، حتى ولو لجندى مرور فلسطينى».

فى المحطة التالية لعمر سليمان، المقاطعة، طلب رئيس المخابرات المصرى أن ينفرد بعرفات، وتبادر للحظة فى أذهان المقربين لعرفات شك فى أن سليمان جاء ليرافق عرفات إلى منفى جديد، ولكن سليمان وضع خطابا رئاسيا مصريا وقال لعرفات: «إقرأ ورد، الرئيس مبارك فى انتظار ردك مكتوبا».[٤٠]

كان المضمون الأساسى لرسالة مبارك هو مطالبة عرفات بالتعاون، ومد يد المساعدة لتهدئة الأمور فى غزة تحسبا لفك الارتباط. فمصر مصممة على العمل من أجل خريطة الطريق، التى ستؤدى إلى الدولة الفلسطينية المأمولة. وشرح مبارك فى رسالته إلى عرفات: «لا أستطيع أن أطلب من شارون فتح محور مرورى بين القطاع والضفة إذا لم يكن هناك نشاط جاد فى مناطق الضفة الغربية كذلك إذا لم تمنح صلاحيات أمنية لرئيس وزرائك، لن نستطيع أن نضمن لك شيئا لدى الأمريكيين أو لدى الإسرائيليين».[٤١]

قرأ عرفات، ووعد سليمان بأن يرد على «أخيه مبارك». وفى منتصف الأسبوع، سافر جبريل الرجوب، مستشار عرفات الأمنى لإجراء محادثات تنسيق فى القاهرة، وكانت تنتظر ردا من رام الله، لذا سافر مبعوث رسمى إلى عرفات ليذكره بالرد الذى يجب أن يقدم للرئيس مبارك، لكن المبعوث لم ينجح إلا فى استخلاص مجرد كلمات مبهمة وتهرب منه عرفات.[٤٢]

كانت الأوضاع داخل فتح متدهورة، وحالة الانقسام تتزايد وتتعمق بمرور الوقت، ووصل الأمر للحد الذى خرج فيه «دحلان» يقود مظاهرة ضد الرئيس عرفات، ندد فيها بسيطرته على كل شىء. فى الوقت الذى جلست فيه قيادات تاريخية لفتح فى بيوتها لم تجرؤ على فعل ما فعله دحلان، حتى وإن كان دحلان يدرك أن خطوته هذه محسوبة، فهو من اعتاد أن يحسب خطوته فى الصراع داخل «فتح»، ولم يكن يحسبها فى صراعاته خارجها. فدحلان كان يدرك أن «عرفات» أصبح قاب قوسين أو أدنى من الرحيل أو الخروج من اللعبة، التى تحكم فيها على مدى أربع عقود. فلم تكن نتائج عينات التحاليل الخاصة بعرفات، والتى أجريت فى عمان فى نهاية عام ٢٠٠٣، مطمئنة على أية حال.[٤٣]

ولأن دحلان كان يعرف «عرفات» جيدا، ويعلم أنه لن يقصيه أو يعاقبه على ما فعل، لأنه لم يعد قادرا على ذلك فى تلك اللحظة، فضلا عن أنه اعتاد أن يحتوى العناصر من جيل الشباب من أبناء فتح، فما بالنا بالفتى المدلل من شبيبة «فتح»، «محمد دحلان». وقد كان لدحلان ما أراد وما سعى إليه، ليس هذا فحسب بل عاد «عرفات» ليعتمد عليه مجددا، وعاد ليكلفه بالصعب من المهام، فمثلما كان قد اصطحب دحلان معه إلى «كامب ديفيد» وقام هناك بدور بارع لا يستطيع أن يؤديه أعظم ممثل فى هوليود، كلفه عرفات هذه المرة بالمشاركة مع «سمير مشهراوى» أحد قيادى فتح بأن ينسقا مع حماس لترتيب الأوضاع فى ضوء ما أعلن عنه «شارون» بشأن خطة فك الارتباط مع غزة.[٤٤]

ولأن الأوضاع داخل فتح ومؤسسات السلطة لم تكن تسمح بأن تتصدى للتحدى الذى فرضه شارون فجأة على الفلسطينيين (الانسحاب الأحادى من غزة) من دون مشاركة حماس، والتى باتت صاحبة حضور قوى فى الساحة، خصوصا فى القطاع. فكان ضروريا التنسيق معها. ففى الوقت الذى كان الصراع فيه محتدما داخل حركة فتح، كانت حماس تبذل جهودا واسعة من

أجل حشد الصفوف الفلسطينية والرأى العام فى غزة والضفة لصالحها. وساهمت عوامل عدة فى إقناع الفلسطينيين بحماس كبديل يصلح لخلافة فتح فى قيادة الشعب الفلسطينى وتمثيله، أو على الأقل المشاركة فى تحمل تلك المسئولية، خصوصا أن هناك تقاربا واضحا بين حماس والفصائل المختلفة منذ بدأت الانتفاضة الثانية التى أطلقت فتح شرارتها الأولى على يد مروان البرغوثى، الذى اعتقلته إسرائيل فى وقت لاحق. وكذلك فشل حكومات فتح وصراعات الحركة الداخلية، كل ذلك عزز من صعود نجم حماس.(٤٥)

ولم تكن عمليات الاغتيال التى باشرها شارون بنفسه، وحصدت الكثير من قيادات الفصائل الفلسطينية، أغلبهم من حماس، سوى إضافة لرصيدها الشعبى، وبقدر ما كانت هذه التصفيات تؤثر فى حماس، بقدر ما كانت تصب فى مصلحتها وتدفعها للتماسك، فخسارة الشيخ أحمد ياسين، مؤسس الحركة وزعيمها الروحى، واغتياله فى مارس ٢٠٠٤، وكذلك عبد العزيز الرنتيسى، الذى خلف ياسين فى قيادة الحركة، واغتيال إسماعيل أبو شنب، وغيرهم من قيادات حماس، خلق حالة من التعاطف الشعبى مكنت حماس من الصعود السياسى، وإن أفقدتها قيادات قوية ونافذة. لذلك أبدت استعدادا للمشاركة فى مسئولية الحكم، واستعدادا لخوض أية انتخابات فلسطينية على أى مستوى، بعد أن كانت ترفض مرارا وتكرارا المشاركة فى أية انتخابات.(٤٦)

وفى مقابلة مع سعيد صيام الذى شغل منصب وزير الداخلية فى حكومة حماس المقالة، والذى اغتالته إسرائيل، قال: إن الانتخابات أفضل وسيلة لفرز من يمثل الشعب وتوفر وضعا أكثر راحة وطمأنينة، ولاسيما إذا جرت فى جو انتخابى سليم، كما أنها تعطى فرصة حقيقية لتداول السلطة ولاشتراك كثير من الكفاءات المعطلة والمغيبة. وأضاف: نحن فى حركة حماس مع إجراء الانتخابات فى جميع مؤسسات الشعب الفلسطينى، وكى لا تظل حكرا على جهة معينة تتصرف فى القرار تحت شعار «لا أريكم إلا ما أرى».(٤٧)

واعتبر صيام أن الأوضاع تغيرت، وهناك معطيات كثيرة على الساحة منها الوضع الداخلى لحركة «فتح» ومنها السلطة ووضع الاحتلال، ومنها تهميش الاحتلال للندية والشراكة مع السلطة، ورفضه الاعتراف بوجود الشريك الفلسطينى، وبطبيعة الحال فإن أحدا لا يستطيع

تجاوز وضع حركة حماس، ولا يستطيع أن يتجاهل أن حركة فتح، بحكم انحيازها إلى السلطة، هى التى تتحمل أوزار المرحلة السابقة.(٤٨)

ومما لا شك فيه، أن من الأشياء التى أصابت سمعة «فتح» فى المجتمع الفلسطينى بشرخ كبير، آنذاك، لم يلتئم حتى اللحظة، ووصمت الحركة وحكوماتها المختلفة بالفساد، ما عرف إعلاميا بـ «فضيحة الأسمنت». وهى القضية التى تمثلت فى تحايل شركات فلسطينية ومسئولين كبار فى السلطة على قرار مصر بحظر تصدير الأسمنت إلى إسرائيل وإقدامهم على تسهيل شراء أسمنت مصرى بتراخيص من وزارة الاقتصاد الفلسطينية ثم بيعه لشركة إسرائيلية.(٤٩)

وفى التقرير الذى وضعته لجنة الموازنة والشؤون المالية ولجنة الرقابة وحقوق الإنسان واللجنة القانونية بشأن هذه القضية والذى قدم إلى المجلس التشريعى الفلسطينى فى دورته التاسعة فى ١٠ يونيو ٢٠٠٤، ما ذكر نصا فى البند (د) من الاستنتاجات التى توصلت إليها اللجنة: «أدى ذلك إلى الإضرار بشكل كبير بالسلطة الوطنية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطينى وتشويه سمعتنا جميعا من خلال ما تم تداوله فى وسائل الإعلام المصرية والعربية والأجنبية من أن مسئولين فلسطينيين وشركات فلسطينية تساهم فى بناء جدار الفصل العنصرى وتوفر الأسمنت اللازم لذلك».

تكونت لجنة التحقيق البرلمانية الفلسطينية من ثلاث شخصيات هى: «عبد الكريم أبو صلاح» رئيس اللجنة القانونية، و «عماد الفالوجى» مقرر لجنة الرقابة وحقوق الإنسان، و «سعد الكرتز» رئيس لجنة الموازنة والشؤون المالية. ومن خلال اللقاءات والاجتماعات والوثائق التى حصلت عليها اللجنة ثبت ما يلى:(٥٠)

قام المدعو «زئيفى بلنسكى» ألمانى يهودى، صاحب شركات (بلنسكى للأسمنت) وشركة بلنسكى «لان LTD» فى حيفا، و«شركة توزيع الزيوت والبترول»، بتوقيع اتفاق مع شركة مصر بنى سويف للأسمنت لشراء ١٢٠ ألف طن من الأسمنت السائب لصالح السوق الإسرائيلى خلال فترة بناء جدار الفصل العنصرى. وأسس شركة خاصة به لنقل الأسمنت السائب من المصنع إلى معبر العوجا (نتسانا)، لتقوم بعد ذلك شركة النقل التى يملكها فى إسرائيل بنقله من مصر العوجا إلى إسرائيل، وفتح مكتبا له فى القاهرة فى منطقة المهندسين تحقيقا لهذه الغاية.

وعندما تسربت تلك الأخبار إلى لجان مقاومة التطبيع وتداولتها بعض الصحف المصرية، وتحديدا صحيفة العربى الناصرى، مما دفع جهات أمنية مصرية للتدخل، والضغط على مصنع بنى سويف للأسمنت للتحلل من هذا الاتفاق، ومنعه من عملية توريد الأسمنت المصرى إلى شركات إسرائيلية، الأمر الذى دفع بلنسكى إلى اللجوء إلى شركات فلسطينية لإتمام عملية استيراد الأسمنت المصرى.

وهنا بدأت بعض الشركات الفلسطينية باستصدار أذونات استيراد للأسمنت المصرى من وزارة الاقتصاد الفلسطينية، وبلغ مجموع هذه الأذونات ما يقارب ٤٢٠ ألف طن، وكان من الملاحظ أن تراخيص الاستيراد الصادرة عن الحكومة الفلسطينية لا تحمل تاريخا محددا لصلاحيتها مما يسمح بالتلاعب فيها. وقد استخدمت كميات الأسمنت هذه فى بناء جدار الفصل العنصرى.[٥١]

فى ظل التخبط الذى كانت تعيشه فتح ومؤسسات السلطة الفلسطينية، أكد شارون أنه عازم على تنفيذ ما عرف بخطة «فك الارتباط» أو الانسحاب الأحادى من غزة، وقال: «لن نتراجع عن ذلك مهما كانت التقديرات والمخاوف»، فى غضون ذلك بدأ يتردد كلام كانت تقف وراءه مؤسسات ومراكز أبحاث إسرائيلية يتوافق وتقديرات فلسطينية أن حماس تنوى السيطرة على غزة والانفراد بإدارتها بعد الانسحاب الإسرائيلى، وكان ذلك يعكس حجم القوة التى خرجت بها حماس من الانتفاضة الثانية. وعملت حماس على وأد هذا الكلام ونفته بشدة، آنذاك.

أكد سعيد صيام: ليس لدينا توجه أو رغبة فى السيطرة، وما يقال فى هذا الصدد يهدف إلى إرباك الساحة الفلسطينية. وقد أمن قيادات من فتح على هذا الكلام، وفى مقابلة مع صخر بسيسو، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومحافظ غزة السابق، قال: «حركة حماس لم تشارك فى الانتفاضة أو المقاومة من أجل السيطرة على قطاع غزة أو من أجل ضرب مؤسسات السلطة الوطنية، وبالتالى فإن انسحاب الجيش الإسرائيلى من قطاع غزة لا يشكل انتصارا لحماس على السلطة الفلسطينية، كى يكون ذلك سببا للاستيلاء على الحكم، ولا أعتقد أن الأخوة فى حماس يفكرون بهذه الطريقة على الإطلاق. حماس تتحدث عن شراكة على اعتبار أن هذه المنطقة محررة، ودفعت ثمنا فى تحريرها، وأن الشراكة يجب أن تتم وفق أسس وصيغ

غير تلك التى قامت عليها السلطة الوطنية، كما تتحدث عن ضرورة البحث عن شكل من أشكال إدارة هذه المنطقة المحررة».[٥٢]

لم يكن شارون يناور عندما طرح خطة الانسحاب الأحادى من غزة، مثلما اعتادت حماس على ترديد ذلك، قالت فى أكثر من مناسبة « شارون يناور فهو رجل مخادع طوال الوقت». عرفات الوحيد فى الساحة الفلسطينية الذى أدرك أن شارون يعنى ما يقول تحديدا، لذا أرسل محمد دحلان الذى طلب من سمير مشهراوى، رفيقه فى الحركة، عقد لقاء بحماس للتنسيق معها حسب تعليمات عرفات.[٥٣]

فى السجن نسج مشهراوى علاقته الأولى مع قادة حماس والجهاد، الأمر الذى أهله أخيرا ليحل محل الوسيط الذى لا يوجد له مثيل. ليس هناك خلاف أو خصام بين حماس وفتح أو السلطة «لا يمكننا أن نتفاهم بشأنه أنا وصلاح شحادة. كنا نحل الخلافات الصعبة بيننا فى السجن على كوب شاى، اكتسبت سمعة الإنسان النزيه والوسيط الذى يحترم كلمته». لا يزال محمد ضيف من حماس والذى أصيب بصورة بالغة فى محاولة اغتياله مطلع الانتفاضة الثانية، يردد لمن حوله: «سمير مشهراوى صديق أمين يحترم كلمته حتى وإن كان خصما سياسيا».

حمل دحلان رسالة عرفات وهو يخشى من موجة عمليات انتقامية كرد فعل على اغتيال أحمد ياسين. الرسالة، بأمر اللقاء المزمع، أرسلت إلى حماس بخط اليد، وكذلك كان الرد عليها: «لينتظر أبو فادى (لقب محمد دحلان) فى منزل أبو باسل (لقب مشهراوى) غدا بعد حلول الظلام».[٥٤] كانت قيادات حماس المعروفة لا تظهر أبدا فى وضح النهار فى تلك الأيام، فهم لا يعرفون على وجه التحديد الأسماء التى تضمها قائمة الاغتيالات التى يستهدفها الموساد.

مرافق الرنتيسى وصل إلى منزل مشهراوى ورافق الاثنين إلى منزل فى حى الرمال، حيث كان هنية والرنتيسى وسعيد صيام - ثلاثتهم من قادة حماس الكبار- فى المكان. الدكتور محمود الزهار، الذى يعتبر أرفع شخصية فى الحركة بعد تصفية الرنتيسى، لم يشارك بسبب زفاف ابنته.

دحلان والرنتيسى كانا على معرفة جيدة ببعضهما البعض لأنهما ترعرعا معا، الباب قرب الباب فى مخيم خان يونس. مشهراوى يقول إن اللقاء كان عاطفيا جدا بعد سنوات من الفراق.

الرنتيسى سأل عن صحة والدة دحلان التى كان يعرفها من أيام طفولته. «والله إننى أشتاق لوالدتك وطعامها». دحلان من ناحيته رد: «أنا هنا فى غزة وأنت دائما مدعو لزيارتنا، وستفرح أمى جدا إذا رأتك».

بعد ذلك انتقل الاثنان إلى جوهر الحديث. دحلان عرض على الرنتيسى خطة الانسحاب الإسرائيلية من غزة، وقال له إن علينا الاستفادة قدر المستطاع من رغبة شارون بالانسحاب، وعلينا أن نبنى نموذجا ناجحا ومزدهرا وأن نثبت للعالم أن المشكلة كانت فى الاحتلال الإسرائيلى وليس فى الشعب الفلسطينى غير القادر على الوقوف وحده على قدميه.

الرنتيسى وافق وأبدى ترحيبه بكلام دحلان. حكى مشهراوى أن محمد دحلان نجح فى إقناعه بأن الأمر مصلحة فلسطينية هامة للجميع، «توصلنا فى ذلك اللقاء إلى نقاط إجماع وكان واضحا للجميع أنه إذا انسحبت إسرائيل من غزة فستكون حماس مستعدة لقبول مبدأ إيقاف العمليات فى غزة ومن غزة».

فى ختام اللقاء الذى استمر عدة ساعات، طرح الرنتيسى مطالب مفادها أن يكون أعضاء حماس فاعلين فى بناء المؤسسات الجديدة، بما فى ذلك دمجهم فى الذراع العسكرية داخل أجهزة الأمن الفلسطينية فى القطاع. اسمع، قال الرنتيسى لدحلان، لدينا جيش من الجنود المسلحين وعلينا أن نجد لهم مواقع عمل، وعلى أن أدفعهم للشعور بأنهم جزء من العملية حتى لا يصيبهم الإحباط.

كان الرنتيسى فى تلك اللحظة قد تخلى عن تشدده المعهود، حيث أدرك أنه لم يعد رقم ٢ فى حركته بل قائدا لها، وأن عليه أن يبدى القدرة على تحمل المسئولية، وعندما أصبح واضحا أن الرنتيسى جاد، اتصل دحلان بعرفات وأخبره بأن حماس لديها استعداد للتعاون. دحلان أعطى الهاتف للرنتيسى وتحدث مع الرئيس مباشرة: نحن مستعدون، قالها لعرفات صراحة.

الجانبان اتفقا فورا على أن يجرى مشهراوى وهنية اتصالات مباشرة لتنسيق المواقف آنذاك. وعندها وصل خبر أثناء أول اجتماع بين مشهراوى وهنية، يقول إن إسرائيل اغتالت الرنتيسى. اقتحم مرافقوه الغرفة مذهولين وقالوا إن الإذاعة الإسرائيلية تقول إنهم قد اغتالوا الدكتور الرنتيسى.[٥٥]

لم تكن خطة شارون هى اغتيال قيادات حماس بالمطلق ولكنها كانت تتعلق بالأساس بالتخلص من قيادات الفصائل وفى المقدمة فتح وحماس، من نوعية تلك القيادات التى تستطيع أن تصنع تفاهمات فلسطينية- فلسطينية، ولا يمكن أن تتورط فى صراع دموى فلسطينى - فلسطينى. فشارون مثلما اغتال الشيخ ياسين ومن بعده الرنتيسى، قام باعتقال مروان البرغوثى، القائد الفتحاوى الذى كان يمكنه السيطرة على الميدان فى أى وقت، وهو أيضا من اغتال أبو على مصطفى. كان جميعهم من القادرين على التحكم فى الأمور وتوجيهها ولم يكن أحدا منهم يقبل أن يتورط فى عنف داخلى. كانوا على قناعة بأن الدم الفلسطينى حرام. كان ذلك بالنسبة لهم عقيدة.

كان الدور قد جاء على عرفات، ويومها قال شاؤول موفاز، والذى كان وزيرا للدفاع: «بدون أن نغير القائد الفلسطينى سيكون من العسير إلى درجة المستحيل أن نبدأ المفاوضات، وأعتقد فى تلك الأيام أن مسألة طرد عرفات هى مسألة وقت فحسب. ونحن نقترب بشدة من هذا التوقيت».[٥٦]

أرسل الإسرائيليون لعرفات مبعوثا خاصا لكنه كان دون المستوى، شخصا لم يسمع به أحد من قبل. كان شارون يحاول إهانة عرفات وتحطيمه معنويا، ألقى عرفات نظرة واحدة على مبعوث شارون، ثم نهض غاضبا وصاح «هل تصدقوا أنهم أرسلوا هذا، إنه لا يزيد عن كونه صبيا فى مقهى، أرسلوه لكى يجرى معى مباحثات».[٥٧]

كان عرفات يخاطب فى تلك اللحظة «جورج تينيت» مدير المخابرات المركزية الأمريكية السابق، وصاحب «خطة تينيت الشهيرة»، وكان يجلس مع عرفات فى غرفة مكتبه وبصحبته اثنان من مساعديه فى السى آى إيه.

كان «تينيت» هو أخر مسئول أمريكى كبير زار عرفات فى مقره فى رام الله. بعدها عاد تينيت إلى القدس، حيث إلتقى بثلاثة من الفلسطينيين هم «صائب عريقات» و «محمد دحلان» و«جبريل الرجوب»، وقام بإبلاغهم أنه تلقى الرد حاليا من الإسرائيليين على الخطة الأمنية بهدف تحقيق تهدئة تمتد لستة أشهر، وطلب منهم أن يردوا عليه فى أسرع وقت، على أن يكون ذلك فى أقصى تقدير مساء نفس اليوم. وعندما مر الموعد النهائى ولم يتلقى تينيت ردا

من الفلسطينيين، طلب من رجاله فى الفندق الذى كانوا ينزلون به فى تل أبيب أن يستعدوا للرحيل. وبالفعل أخرج رجاله حقائبهم إلى الشارع.

ثم اتصل تينيت بالفلسطينيين وأبلغهم أنه عائد إلى واشنطن، ولن ينتظر ردهم أكثر من هذا. بعد هذه المكالمة بدقائق تلقى تينيت من «سعد خير» رئيس الاستخبارات الأردنية مكالمة هاتفية، وأبلغه أنه إذا عاد إلى رام الله سيحصل على الاتفاق الآن. وتبع ذلك اتصال آخر من «عمر سليمان» ومن «الرئيس مبارك» شخصيا، وطلب منه الرئيس المصرى الذهاب لمقابلة عرفات، واتصل به جبريل الرجوب قائلا: «عد، الختيار سيوقع».

وعندما وصل تينيت ورجاله إلى المقاطعة لم يكن «عرفات» فى انتظارهم عند الباب، ليحييهم، كما هى العادة، وكان ذلك ينذر بسوء، وعندما دخلوا إلى غرفته فى حجرة الاجتماعات، الملحقة بمكتبه، كان التعبير الذى يعلو وجهه، ينبئ بالأسوأ، يقول تينيت: «النظرة نفسها التى كانت ترمقنى بها والدتى عندما تكون غاضبة فعلا».(٥٨)

بقى عرفات متجهما لفترة من الوقت، ثم قال لتينيت: «يجب أن أحصل على اتفاق جانبى معك بشأن هذا الاتفاق». فقال له تينيت: «لا، أراد شارون واحدا أيضا، وقلت له لا يمكنك الحصول على اتفاق ثنائى جانبى، وسأعامل الجانبين على قدم المساواة، كما أنك ستسربه إلى الصحافة وتفسد الصفقة».

عندما انتهى «تينيت»، نظر له عرفات، وابتسم، وقال: «هذا صحيح»، وتابع على الفور، «حسنا لا اتفاق جانبى، لكننى أريد أن أكتب لك رسالة».

أجابه «تينيت»: «السيد الرئيس، أعتقد أن اتفاق وقف إطلاق النار الذى حصلت عليه مهم وعادل، لكن لا يمكننى أن أرغب فيه وأسعى إليه أكثر منك. إذا كنت لا تريد أن تأخذ الاتفاق كما هو، فسأعود إلى بلدى، ولا أريد رسالة».

قال «غيوف أوكندل» مساعد «تينيت»: «إذا كان رئيس السلطة يريد أن يكتب إليك رسالة، فإنه يستطيع أن يفعل ذلك، فهو فى النهاية رئيس الشعب الفلسطينى».

كان هناك ثلاثة أمريكيين فقط فى الغرفة «تينيت»، و«غيوف»، و«جون برنند»، الذى كان أحد أكبر مستشارى رئيس المخابرات المركزية. وكان مع عرفات مساعدان فقط، وبدءوا يبحثون ما يمكن أن يدرج فى الرسالة. وعند كتابة كل مسودة فقرة، كان عرفات ينسحب إلى الغرفة المجاورة، حيث يجلس عشرون مستشارا، وكانت خلافاتهم ومناقشاتهم الحادة يتردد صداها فى المكان.

سأل «تينيت» مساعده «جون برنند» الذى يتحدث اللغة العربية: «ما الذى يجرى؟» أجابه، «ليس بالأمر الجيد».

وفيما كان فريق عرفات يتصايحون، أجرى «تينيت» اتصالات هاتفية مع «بيل بيرنز» مساعد الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط، و«جوناثان شوارتز»، وهو من أهم رجال ...ة، وأراد تينيت أن يطمئن إلى أن ما يوافق عليه متسق مع السياسة الأمريكيه و... أمريكا طرفا فيها.[٥٩]

تفاوض الفريقان على ثلاثة فقرات بهذه ... عند هذا الحد، لكن بعد اكتمال الفقرة الأخيرة من الرسالة دخل عرفات وقال ... قائلا: «لقد أغلق البازار».

وسط هذه المباحثات سمعت أصوات انفجارات وطلقات نارية هزت مقر القيادة، وبعد تبادل سريع للنظرات بين عرفات ومساعديه، قال عرفات ومساعدوه بصوت واحد، «احتفالات، لا تقلقوا، لا يوجد خطر، الناس يحتفلون بشىء ما». فى وقت سابق من النهار أحرقت دمى لتينيت وبيل بيرنز فى شوارع رام الله.

أخيرا حصل تينيت على موافقة عرفات، واتصل به بوش من الطائرة الرئاسية، لتهنئته، وبعد حوالى أسبوع انهار الاتفاق بأكمله.

خرج «تينيت» بانطباعات محددة تتعلق بعرفات ووصفه بأنه كان «أشعث» ومعزولا عن شعبه، ومسجونا فعليا فى مقر قيادته الذى تحاصره الدبابات الإسرائيلية، غير أنه كان لا يزال يحمل لقب «الزعيم الفلسطينى»، وقد زاره تينيت أكثر من مرة، ليحثه على إصلاح الأجهزة الأمنية، ووضعها تحت تسلسل واحد وقيادة موحدة.

كان «تينيت» يرى أن عرفات يمكنه أن يتجنب المصير الذى اختاره له عدوه اللدود، شارون، وأنه يمكنه أن يغير اتجاه الدبابات المصوبة إلى مقره، ويزيح أكياس الرمال المحيطة بالمقر، ويفك الحصار القاتل الذى فرضه الإسرائيليون.(٦٠)

كان «تينيت» يرى هذا فى حين أن «شارون» أصبح عازما على التخلص من «عرفات»، وكان يقول «إن معظم (الإرهاب) يأتى من عباءة عرفات، وينفذ من خلال قوات خاضعة لسيطرته الكاملة».(٦١)

كان «عرفات» يدرك جيدا ما يعده له شارون، وما ينوى فعله منذ عام ٢٠٠١، حتى وإن بدا الزعيم الفلسطينى متماسكا وهادئ الأعصاب. وفى ٢٥ مارس ٢٠٠٤، حين اقتحمت إسرائيل الضفة الغربية، كان عرفات وبصحبته «محمد دحلان» يقفان فى الممر الذى يربط المبنيين الرئيسيين للمقر الرئاسى فى المقاطعة. قال عرفات لدحلان: «إن الأمر يبدو صعبا» فقد كان هذا الشهر هو الأكثر دموية فى تاريخ الانتفاضة.(٦٢)

ففى حين أن الآلة العسكرية الإسرائيلية نفسها كانت أقوى وأشرس من أى وقت مضى، فإن الإسرائيليون أنفسهم باتوا أكثر عرضة للسقوط أكثر من أى وقت مضى منذ الخمسينيات من القرن الماضى، حتى إن الدبابات العسكرية من طراز «ميركافا» التى تدعى إسرائيل أنها الأفضل فى العالم، تم تفجير اثنتين منها، وقتل طاقما جنودهما فى كمائن نصبها الفلسطينيون فى الآونة الأخيرة.(٦٣)

كانت ذروة العمليات المتبادلة، وتقارب الخسائر، التى وصلت إلى إسرائيلى واحد مقابل ثلاثة فلسطينيين، بعدما ظلت هذه النسبة تاريخيا واحدا إلى عشرين. كلف «عرفات» «دحلان» أن يذهب متحدثا باسمه، ليدرس «إمكانية وقف إطلاق النار». أجرى دحلان اتصالات مع الطرف الأمريكى، لكن الأمريكان رفضوا، وأبلغوه أن وساطتهم لن تكون مفيدة فى ذلك.

بعد اتصالات عدة، نجح «دحلان» فى أن يرتب لقاء مع الإسرائيليين، واجتمع مع وزير الدفاع ورئيس الأركان فى الجيش الإسرائيلى، آنذاك. وبعد ثلاثة أيام من المباحثات عاد للرئيس

الفلسطينى بموقف مكتوب، وقبل أن يمد دحلان يده ليسلمه إلى عرفات قال: «تعرف أن يدى فى النار مثلك، وأنت محاصر، وأعتقد بأن عليك أن توقف العمليات فى أى حال من الأحوال بالتوافق مع الفصائل، لأن الجو فى إسرائيل يشهد تقاربا بين حزب «العمل» و«شارون» تحت ضغط الجمهور لتدفع أنت والضفة وغزة الثمن».

طلب عرفات من دحلان أن يشرح ذلك فى اجتماع لأعضاء المجلس الثورى فى رام الله، فدعاهم إلى مكتبه، وقدم «دحلان» تقريرا مفصلا. وكان «مروان البرغوثى» يجلس على يمين دحلان فى الاجتماع. قال «دحلان»: إن علينا وقف العمليات، لأن الرئيس والضفة سيدفعان الثمن، ويجب ألا نقطع الأمل لدى الطرف الإسرائيلى بوقف إطلاق النار، لأن ذلك سيطلق العنان لآلته العسكرية، بلا حماية سياسية من المجتمع الدولى للشعب الفلسطينى، وما يحمينا ليس قوتنا العسكرية، بل الحاضنة الدولية، والمجتمع العربى.

لم يعترض أحد على ما عرضه «دحلان» سوى «مروان البرغوثى»، الذى قال: «علينا وقف كل العمليات فى إسرائيل»، ونترك هامشا فى أراضى ٦٧.

اعترض «دحلان» قائلا: «الإسرائيليون يبحثون الآن عن ذريعة جديدة، وينتظرون عملية واحدة لإطلاق العنان لعملية عسكرية كبرى».[٦٤]

خرج المجلس الثورى لفتح مقتنعا أن المناورة لن تجدى الآن، ويجب وقف العمليات على الأقل فى الأفق المنظور.

فى اليوم التالى، طلب الرئيس «عرفات» قيادة حماس فى الضفة، وشرح الوضع وقال إنه سيدفع ثمن أى عملية. بعد يومين نفذت حماس عملية «نتانيا» التى قتل فيها ٢٠ مدنيا. ومما لا شك فيه أن شارون كان ينتظر على أحر من الجمر عملية تفجيرية بهذا الحجم، وفى ذلك التوقيت.[٦٥] فلم يكن الهدف الرئيسى لهذه العمليات هو إلحاق الأذى بالإسرائيليين، بقدر ما كان الهدف هو إضعاف السلطة وتقويضها، وإضعاف عرفات تمهيدا لبديل أخر. كانت حماس فى تلك اللحظة ترى ذلك جيدا، وتدركه. وقررت الاستمرار فى اللعبة حتى النهاية والصعود على جثة عرفات، إذا لزم الأمر.

بعدها كان الاقتحام والحصار الكبير الذى استمر ٣٣ يوما. وحين بدأت العملية، أجرى عرفات اتصالات مع بعض معاونيه، ومن بينهم «ياسر عبد ربه»، و«جبريل الرجوب» و«محمد دحلان»، الذى سأله «عرفات»: هل من الممكن عقد اجتماع عاجل للجنة الرباعية الأمنية، إسرائيل وأمريكا ومصر والسلطة؟ فأجاب دحلان: «سيكون صعبا»، ووعد بأنه سيفعل أى شئ. حاول دحلان الاتصال بالإسرائيليين فلم يرد عليه أحد، فتأكد بأن العملية آتية.

عقب بدء العملية، كان دحلان قد انضم لعرفات فى المقر الرئاسى، إلا أن الرئيس عندما أحس بأرتال الدبابات تقترب من المقاطعة، أصر أن يخرج «دحلان» ويذهب إلى أحد المنازل القريبة وهو لأحد كوادر فتح، ليتمكن من إجراء اتصالات مع المجتمع الدولى، خصوصا أن عرفات توقع قطع الاتصالات عنه. وهو ما حدث بالفعل.(٦٦)

بعد مرور شهر من حصاره، سمحوا لعدد محدود من القيادات الفلسطينية بزيارة «عرفات». ذهبوا تحت حراسة عسكرية إسرائيلية، ومرت عليهم سيارة تابعة لجيش الاحتلال أخذتهم للمقاطعة، وسط منع تجول فى رام الله وخراب ونفايات فى الشوارع، فالمدينة محتلة وفيها حرب مستمرة منذ شهور. وعند المقر الرئاسى، الطرق مدمرة تماما، الأسلاك الشائكة وضعت فى كل مكان، وأنابيب المياه مكسورة، وحالة من القذارة تحيط بالمكان، ولم يكن مسموحا إلا لعدد محدود من القيادات الفلسطينية بالدخول، والذين دخلوا إلى عرفات كانوا هم: «أبو مازن» و«أكرم هنية» و«صائب عريقات» و«ياسر عبد ربه». وكان «أبو علاء» فى منطقة بعيدة، ولم يتمكن من زيارة عرفات إلا بعد أن تدهورت حالته الصحية. يقول ياسر عبد ربه: «لما دخلنا المكان كانت الرائحة قاتلة، والمياه مقطوعة تماما عن كل أجهزة الصرف الصحى التى كان يستخدمها مئات من الناس، وعددها ستة مراحيض».

تكررت هذه الزيارات، وكانت تشاوريه، وأنفقت القيادات الفلسطينية مع عرفات وقتا طويلا فى البحث عن حلول لهذه الأزمة. ولما كانت قوات الاحتلال لا تسمح للقيادات الفلسطينية بحمل حقائب يدوية، كان ياسر عبد ربه لا يتمكن إلا من حمل السجائر للحرس. وفى أحد الزيارات سأل عن نوع الأكل الذى عند أبو عمار، فوجده جافا رديئا إلى حد بعيد، «عندما عدت للبيت فتحت الثلاجة، وجدت فيها قطع لحم ودجاج، فوضعتها فى حقيبة صغيرة وذهبت

بها إلى المقاطعة، وقلت للجنود اسلقوها فقط من أجل تناول شىء دافئ، ورجعت فى اليوم التالى، فقالوا رميناها، لأن عرفات قال: أنا عندى ٤٠٠ شخص، ستكفى من؟ ولم يقبل أن يختلف طعامه عن طعام البقية. كان إلى هذه الدرجة يساوى نفسه مع الآخرين، لكنه كان يقظا سياسيا، ولم يكن يحب إظهار ضعفه».[٦٧]

كان عرفات دائم الشكوى من التهاب معوى يعالجه بالأعشاب، ويرفض اللجوء إلى الأدوية وبسبب نوع الحياة والغذاء، وثقل الهواء الذى كان يتنفسه، تفاقمت أمراضه.[٦٨]

و فى يوم الثلاثاء ١٢ أكتوبر ٢٠٠٤، بعد العشاء، لاحظ ساكنو المقاطعة أن الرئيس يجد صعوبة فى الوقوف وحده على رجليه. شكا عرفات من أنه يعانى غثيانا وقيئا. طلب القنصل العام لمصر فى السلطة، نادر الأعصر، إلى عرفات أن يأذن له بأن يرسل إليه وفد أطباء مصريين. وافق الرئيس وفى الغد، ١٣ أكتوبر، أُجريت عليه فحوص شاملة. قرر الفريق المصرى أن عرفات مصاب بنزلة صدرية وعاد إلى القاهرة.[٦٩]

فى ١٨ من الشهر نفسه، أرسل رئيس تونس، زين الدين العابدين، وفدا طبيا من قبله إلى المقاطعة. شخص الفريق التونسى، لأول مرة، أن عرفات قد أصيب بالترومبوتستوفانيا (انخفاض فى عدد أقراص الدم التى تشارك فى عمليات تجلط الدم). لم يكن سبب الظاهرة واضحا، وأوصى الأطباء بأن ينتقل عرفات إلى العلاج والمتابعة فى المستشفى فى رام الله. أوضح التونسيون لمستشارى الرئيس أن غرفة العلاج المتواضعة فى المقاطعة لا تكفى. عرفات، الذى رفض فى السنة الماضية مطالب مشابهة، خوفا من ألا تسمح له إسرائيل بالعودة إلى مكتبه، لم يرفض فى هذه المرة الاقتراح رفضا باتا.[٧٠]

كان رئيس الحكومة الفلسطينى أبو علاء يزور عرفات كل يوم منذ بداية تدهور الحالة الصحية للرئيس. كانت أحاديثهما تدور حول ما يحدث فى السلطة وفى الساحة الدولية. عرفات، بالرغم من تعبه، أبدى اهتماما كبيرا بالتطورات. ثار انطباع لدى أبى علاء أن «الختيار» سينجح فى تجاوز هذا المرض أيضا. ولكن فى يوم الثلاثاء، ٢٥ قبل الصباح هاتفه «رمزى خورى»، رئيس مكتب الرئيس وأبلغه عن تدهور حاد فى وضعه. قال خورى «إن عرفات يعانى آلام بطن شديدة، وإرهاقا ومشكلة تركيز شديدة. إنه يتقيأ كل زاد يبتلعه ولا يعرف بعضا ممن حوله». هاتف أبو

علاء فى نفس الليلة أبا مازن (محمود عباس)، وأوضح أن وضع عرفات ازداد خطورة وأن على أبى مازن أن يزوره. رد أبو مازن على الاقتراح بالإيجاب.(٧١)

ضغط رئيس الفريق الطبى المصرى، الدكتور إبراهيم مصطفى، لنقل عرفات من فوره إلى المستشفى. فى النهاية تقرر انتظار فريق طبى ثالث، أردنى، يُبدى رأيا آخر. آنذاك، تم استدعاء الطبيب الشخصى لعرفات «الكردى»، استدعيت أيضا السيدة الأولى، سهى عرفات، بتعجل من تونس، - حيث كانت فى زيارة هناك - إلى المقاطعة. فى الليلة بين الأربعاء والخميس تجمع فى المقاطعة عشرات الأطباء، والمقربين والمستشارين. أقام الصحفيون خيمة عند مدخل المقاطعة، ينتظرون البشائر الطبية.

«عندما قابلته فى يوم الخميس، لم يكن ذاك عرفات الذى عرفت»، ويكمل الدكتور الكردى: «لقد عانى فقدان وزن، وآلاما فى منطقة الكلى والبطن، وفقدانا تاما لشهوة الطعام وانخفاضا فى إنتاج أقراص الدم. كانت هناك بقع مستديرة حمراء كبيرة على وجهه، وجلده أصفر. سيقول لك كل طبيب إن هذه أعراض تسميم». يقول خبير الدم من مستشفى هداسا عين كارم «إنه إذا كان الحديث عن تسميم، فسيُلحظ أيضا انخفاض فى إنتاج الكريات البيضاء - وهذا الأمر لم يحدث». ولكن فى زعم الكردى، ربما يكون الحديث عن سُم غير معروف لا يجب أن يعمل كـ «سم عادى» وأن يمس بالكريات البيضاء أيضا.(٧٢)

لم ترَ سهى عرفات زوجها فى السنين الأربع التى سبقت موته. لقد سكنت شقة فخمة فى باريس مع ابنتها زهوة، وكانت تنفق من مخصص شهرى حصلت عليه من مكتب عرفات. عندما دخلت سهى الغرفة الضيقة للرئيس، وفيها سرير لفرد، عرفها على الفور، ودعاها «حبيبتى» و «عزيزتى»، يقول أحد الحضور. «قبّلته سهى على خده ورد عليها بقبلة». منذ هذه اللحظة فما تلاها تولت قيادة ما يجرى على نحو شبه تام. بعد أن عرفت حقيقة وضعه الصحى، أقنعت الرئيس بأنه يحتاج إلى علاج فى الخارج، حلّت سهى معضلة هدف السفر وأعلنت أنها هى وزوجها قررا «أن يكون العلاج فى مستشفى فى باريس، مقر سكنها».(٧٣)

الآن بدأت المشاورات المتعجلة مع فرنسا ومع إسرائيل، التى طُلب إليها أن تسمح بخروج عرفات إلى الخارج، وبعودته أيضا. توجه أبو علاء إلى القنصل الأمريكى هناك لكى يتأكد من الولايات

المتحدة أن «الإسرائيليين لن يعرقلوا». وفى النهاية تحدث مباشرة إلى رئيس الحكومة أرييل شارون، الذى وافق على أن يخرج عرفات لفحوص فى مستشفى فى رام الله. لم يكن واضحا للفلسطينيين ما إذا كان الإذن يشمل أيضا السفر للخارج! ولهذا هاتف عضو الكنيسيت أحمد طيبى مستشار شارون، دوف فايسغلاس، وحصل منه على وعد إسرائيلى رسمى أن يستطيع عرفات الخروج إلى فرنسا والعودة من هناك إلى رام الله، حتى إن شارون اقترح إرسال فريق أطباء إسرائيلى للمساعدة فى الفحوص!.(٧٤)

دخل أبو مازن، وأبو علاء وياسر عبد ربه إلى غرفة الرئيس. «يجب عليك أن تخضع للعلاج فى الخارج لكى يكون فى الإمكان مساعدتك»، توجه إليه أبو مازن. «نجح عرفات فى الجلوس حتى لقد أكل قليلا»، يقول أحد الحضور: «كان مزاجه حسنا واستمتع بأن يسمع منا عمن هاتف وعمن سأل عن سلامته». بعدهم دخل محمد دحلان ورشيد. قال دحلان للرئيس «أنت مريض وعليك أن تسافر. لا تقلق لشأن عودتك». رد عرفات: «حسنا، سأسافر، ولكن ستأتى أنت ورشيد معى. سنكون هنالك ليومين وسنعود». سأل أحد الحضور الرئيس، بسخرية، أيريد دحلان إلى جانبه، لأنه يخاف أن يسبب المشكلات فى البيت ساعة غيابه. ضحك عرفات ورد «أُحب أبو فادى (دحلان)».(٧٥)

فى غرفة الجلوس المجاورة ابتدأ النقاش المشحون الذى يتصل بمن يملأ الفراغ الذى سيتركه عرفات أثناء غيابه. اجتمع عشرة من المسئولين الكبار فى السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقرروا أن يكون أبو مازن، كأمين عام لـ «م. ت. ف» قائم مقام رئيس المنظمة أيضا. سيتابع أبو علاء ولاية رئاسة الحكومة ويحصل على الصلاحيات التى منحها القانون له لكن عرفات سلبه إياها، فى موضوعات الخارجية والأمن. مع انقضاء النقاش نشر إعلان فى الصحف جاء فيه أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تتمنى لأبى عمار الصحة والشفاء العاجل وأن عرفات يخرج لعلاج طبى فى الخارج، وسُلمت أيضا أسماء القائمين مقام عرفات. أبدت عواصم عربية ترحيبها بذلك. واعتبروا جميعا أن هذا مؤشر جيد على ما سيكون فى المستقبل. واطمئنوا إلى ذلك، ونسوا دور القوى الفلسطينية الأخرى مثل حماس وسط الزحمة.

فى منتصف جلسة متأخرة من المساء، أجرتها القيادة الفلسطينية الموسعة، دخلت سهى عرفات الغرفة، بالرغم من أن كثيرا من المشاركين لم يفهموا لماذا تشارك فى جلسة القيادة.

سيطرت على إدارة الجلسة وبينت للحاضرين أنها ستخرج مع زوجها إلى باريس فى الغد صباحا. اقترح أحد مسئولى فتح الكبار أن يدير أبو علاء الاتصالات بالفرنسيين، لكن سهى رفضت ذلك رفضا باتا، بصراخ تقريبا. «أنا زوجته، أنا المسئولة عنه»، قالت: «نسقت كل شئ مع الفرنسيين ولا توجد حاجة لتدخل آخر». بعد زمن قصير دخلت الغرفة أم سهى أيضا، ريموندا الطويل. «كان معلوما للجميع أن إحداهما لم تر الأخرى منذ زمن طويل»، يقول أحد اعضاء القيادة. «توقعنا لقاء دراميا، لكننا دهشنا لرؤية أن سهى لم تقم حتى لاستقبال أمها. انحنت ريموندا إليها، واحتضنتها وقبلتها وقالت «حبيبتى سهى». لكن الابنة اكتفت بقبلة وبسلام بارد: «أهلا يا ماما».(٧٦)

عرفات نفسه نام الليلة الأخيرة، كلها تقريبا، التى كانت له فى رام الله. فى يوم الجمعة، فى الثالثة قبل الفجر، دخل غرفته الأمين العام للسلطة، الطيب عبد الرحيم، وجبريل الرجوب. جلس عرفات على طرف سريره. أمسك الرئيس بيدى الأمين العام للسلطة وقبلهما، وعندها توجه إلى الحضور فى الغرفة وطلب ما بدا لعدد منهم الطلب الأخير: «عليكم أن تهتموا بأن تتزوج ابنتى زهوة رجلا محترما». كانت هذه الوصية الوحيدة لعرفات. لم يقل شيئا عن الورثة أو عن القائمين مقامه.(٧٧)

فى ساعة مبكرة من الصباح هبطت فى ساحة المقاطعة مروحيتان من طراز سوبر فارلون أردنيتان، إحداهما مزودة بعتاد طبى متقدم. بطلب من الرئيس، انضم إليه دحلان، ورشيد، وأبوردينه، وخورى، وسهى أيضا، وأحد الأطباء الأردنيين وفريق حراسه. حمل رشيد معه حقيبة فيها نصف مليون دولار نقدا، كان يفترض أن تكفى كل حاجات الحاشية فى باريس. يقول أحد مقربيه «طلب الرئيس إلىّ أن يخرج إلى الساحة وأن يستقبل الطيار»، فعلت ذلك وعندما عدت قلت له «إنه يمكنه الخروج إلى المروحية». كان عرفات حائرا وسأل: «أى مروحية؟». بينت أن الحديث عن مروحية سنسافر فيها إلى الأردن وبعد ذلك سنطير نحو المستشفى فى باريس. أجاب الرئيس: «لماذا المستشفى ولماذا باريس؟»، لقد كان مطموسا على عقله حتى لم يفهم ما يحدث حوله .

بعد مضى زمن قصير خرج عرفات من مبنى المقاطعة، واقفا على رجليه، لكنه يعتمد على المساعدين والحُراس. كانت هذه المرة الأولى التى يخرج فيها من المقاطعة المحاصرة بعد أكثر

من سنتين. مع صعوده إلى الطائرة، لاحظ الرئيس صائب عريقات يُكفكف دمعه. عرفات، الذى لوح بيديه بالسلام فى كل صوب، توجه إلى عريقات وقال له بالعربية بلهجة مصرية: «متخفش، أنا حرجع».(٧٨)

المستشفى «بارسى» معروف كأحد المراكز الطبية الجيدة فى أوروبا لعلاج أمراض الدم. ولكن لكونه مستشفى عسكريا، طلب مديروه أن يكون حضور مصاحبى المرضى فى المكان ضيقا قدر الإمكان ويحتاج الأمر إلى تصريح لقريب قرابة أولى، وهى سهى عرفات فى هذه الحالة. هذا الرسم خدم مصالح سهى التى أبعدت ثلاثة من مقربى عرفات فى الحاشية، دحلان وأبوردينه ورشيد، عن كل اتصال بالرئيس. اضطر الثلاثة إلى البقاء فى فندق بعيد، «انتركونتننتال»، يقول أحد أفراد الحاشية «إنها نكّلت بهم ببساطة». «لقد اضطروا إلى الخضوع لمن لم تكن إلى جانبه فى أثناء السنين الأربع الأصعب فى حياته. جلس الثلاثة فى الفندق، يقتلهم الملل، وتحدثوا فى الهاتف مع الصحفيين، يتظاهرون بأنهم على معرفة بالتطورات أولا بأول. كان رشيد هنالك بمثابة صندوق يمشى على قدمين. كل من يحتاج إلى المال، للطعام أو للباس، كان يطلب إليه وكان رشيد يسحب من الحقيبة الأوراق النقدية ويوزع».(٧٩)

التقرير الطبى لفريق مستشفى «بارسى» هو إحدى الوثائق الأكثر حفظا للسلطة الفلسطينية. سُلمت نسخة واحدة منه للأرملة، سهى عرفات. ونُقلت نسخ معدودة أخرى إلى أيدى بعض كبار المسئولين فى السلطة.

فى الأيام الثلاثة الأولى من علاجه، كان ما يزال يسود حاشية الرئيس تفاؤل. أبدى عرفات علامات انتعاش. قلت آلام البطن، ولم تظهر أى علامات على ورم، واستقرت تنغيصات التجلط وعاد عرفات إلى الأكل (فى اليومين الأولين كان يُغذى عن طريق الوريد)، وقام بنشاط صغير مثل المشى فى الغرفة.

ورد فى التقرير الطبى، فى الليلة الخامسة من علاجه ابتدأ تدهور شديد. انخفض إنتاج أقراص الدم مرة أخرى، «عاد المريض ليكون غافيا، ومتعبا ومبلبلا». فى اليوم التالى جرى تشخيص انحطاط آخر، بيّن فحص عصبى أن عرفات ذهب فى غيبوبة ورد فقط على تنبيهات مادية مثل الوخز. عانى القسم الأيسر من جسمه شللا وبيّن فحص النشاط الكهربائى للدماغ

تباطؤا ملحوظا». كتب أطباء قسم علاج الدم الذى كان يعالج فيه عرفات، حتى نقله إلى قسم علاج الطوارئ، أن «المريض ابن الخامسة والسبعين، غرق فى غيبوبة نتيجة لتلوث، ومشكلات تجلط أو كليهما معا». عولج بسبب مرض فى الأمعاء يُذكر بالتهاب فى الأمعاء الغليظة مع مشكلات تجلط، ولكن من غير أن يلحظ تلوث (يسبب التهابا) فى زمن النقل إلى قسم علاج الطوارئ. وُجد دليل على هيموبيفسيتوزس (وهو وضع تبتلع فيه خلايا جهاز المناعة كريات حمراء يظهر أحيانا عند مرضى الإيدز). تطور تدهور وضع الوعى الذى مصدره الدماغ، ليكون غيبوبة اضطرت إلى نقل المريض إلى وحدة علاج الطوارئ فى يوم علاجه السادس. نُقل عرفات إلى الوحدة، ونُقلت إلى جسمه أدوية كثيرة وقرر الأطباء الحفاظ على وضع الغيبوبة لكى يستطيع الجسم مواجهة الضيق الذى دُفع إليه. لكن شيئا مما فعلوا لم يساعد. بُيّن لمقربى عرفات أن الرئيس موجود فى وضع Reversible Comma أى غيبوبة انعكاس. ومع مرور الساعات غرق عرفات فى غيبوبة عميقة.(٨٠)

بالرغم من الانقطاع عن المستشفى، تابع دحلان الحصول على تقارير دائمة من الاستخبارات الفرنسية عن وضع الرئيس. فى الثالث من نوفمبر هاتفه أحد ضباط الاستخبارات وأخبره أن عرفات فى وضع حرج و«الحديث عن وفاته مسألة ساعات». قرر دحلان العمل، خرج إلى المستشفى ولقى سهى، لكنها رفضت فى هذه المرة أيضا أن تُمكنه من زيارة قائده ورفضت اقتراحه أن يستدعى إلى باريس أبو مازن وأبو علاء. توجه دحلان إلى رام الله ليُحدث الوريث أبو مازن بالوضع. فى هذه الأثناء كان قد وصل إلى المستشفى رئيس فرنسا، جاك شيراك، الذى نظر إلى عرفات من خلال نافذة زجاجية فى غرفة علاج الطوارئ. شيراك، الذى سمع عن الغضب الذى يثيره رفض سهى تمكين قيادة السلطة من رؤية عرفات قبل موته، توجه إليها وطلب أن توافق على الزيارة مع ذلك. «إنه فى الحق زوجك، لكن الحديث هنا عن شخصية عامة أيضا»، سهى الغاضبة لم تتردد فى إجابة ضيفها بشدة أيضا: «إذا ما سمحتَ للمسئولين الكبار بزيارته، فسأقدم شكوى ضدك إلى المحكمة. لا تتدخل». هكذا تحدثت إلى الرئيس شيراك.(٨١)

التقى دحلان فى رام الله، أبو مازن أشار عليه بالخروج عاجلا إلى باريس، بالرغم من معارضة زوجة الرئيس. حار أبو مازن وأبو علاء. لقد تخوفا أن يصلا إلى مستشفى «بارسى»

وأن يُطردا من هناك، وستجد القصة طريقها إلى الإعلام وقد يكونان متهمين بمحاولة عزل. تحدث دحلان مرة أخرى إلى سهى، هذه المرة من بيت أبو مازن، بحضور مسئولى السلطة الكبار: «نحن نُجلك وسنساعدك». لكن سهى بقيت على حالها: «لن أسمح لأى أحد بالدخول إليه». فى نهاية الأمر توجه الأمين العام للسلطة، الطيب عبد الرحيم، إلى الحضور وحذرهم قائلا «قد تسقط السلطة الفلسطينية إذا لم يخرج وفد من فوره إلى باريس». وافق المشاركون فى اللقاء وبعد مضى ساعة قصيرة خرج أبو علاء وأبو مازن ورئيس المجلس التشريعى، روحى فتوح، إلى فرنسا.

عندما سمعت سهى أن الوفد الفلسطينى فى طريقه إلى باريس خرجت عن طورها. أرسل محاموها رسالة إلى إدارة المستشفى وهددوا بتقديم دعوى إذا ما مُكّن المسئولون الفلسطينيون الكبار من الزيارة. رفضت سهى، لأسباب غير واضحة، توصية لا لبس فيها من فريق الأطباء أن يُجرى على عرفات فحص بيوفسيا فى الكبد لنفى إمكانية مرض لمفاوى نادر. فى المقابل، توجهت إلى مراسل شبكة «الجزيرة» فى إسرائيل وفى المناطق، وليد العمرى، وطلبت إليه أن ينقل إعلانا خاصا ببث حى. دهش العمرى، مثل ملايين مشاهديه، لسماع الأقوال التى قرأتها مكتوبة، فى حديث هاتفى معه: «هذه دعوة للشعب الفلسطينى. إن جماعة من المتآمرين تريد دفن أبى عمار وهو ما يزال حيا.. لكنه فى وضع صحى جيد وسيعود. لن أسمح بذلك».[٨٢]

عمل الإعلان الدراماتيكى مثل عصا مرتدة. أجرت وسائل الإعلام فى ذلك اليوم لقاءات مع مواطنين فلسطينيين هاجموا سهى بسباب وشتائم. شعر مسئولو السلطة الكبار، الذين كانوا قد وصلوا فى تلك الأثناء إلى باريس، شعورا جيدا بالدعم الذى يصل من المناطق. فى مقابلة ذلك تحدث رئيس تونس إلى سهى وحذرها أنها «تجاوزت كل حد». عمل النقد عمله. عندما وصل الوفد الفلسطينى إلى مستشفى «بارسى» (بعد لقاء مع الرئيس شيراك)، انقضت سهى على أعضائه باكية، واحتضنتهم وقبّلتهم واعتذرت من فعلها. ومع ذلك تم الاتفاق على أن يُسمح لأبى علاء فقط بزيارة عرفات.

انهار أبو علاء فى اللحظة التى دخل فيها الغرفة ورأى عرفات، كان جسم الرئيس كله موصولا بأنابيب، وقد فقد وزنا بصورة ملحوظة، ولم يكن فى وعيه. واضطر أفراد الفريق الطبى إلى مساعدة أبى العلاء على القيام عن الأرض.[٨٣]

حصل أعضاء الوفد على توجيه رسمى من الفريق الطبى عن حالة الرئيس (بحسب قرار السلطات الفرنسية وخلافا لطلب سهى). يقول ناصر القدوة، ابن شقيقة الرئيس الذى كان آنذاك سفير منظمة التحرير الفلسطينية فى الأمم المتحدة: «بيّن رئيس فريق الأطباء فى بارسى ومدير المستشفى لنا أن كل أجهزة الجسم توقفت عن العمل»، «قالوا إن الأمر قد ينشأ عن عدة أسباب: السرطان، أو تلوث شديد أو تسميم. لكن الأطباء بينوا أنهم كشفوا يقينا عن أن عرفات ليس عنده سرطان ولم يوجد فى دمه تلوث شديد. وبحسب أقوالهم، لم يجدوا دليلا على أى سُم معروف».[٨٤]

عاد الوفد الفلسطينى أدراجه إلى رام الله، وقد غدا واضحا لأعضائه أنه يجب الاستعداد سريعا لجنازة عرفات ولنقل السلطة. بطلب من العائلة، سافر رئيس المحاكم الشرعية فى المناطق، الشيخ بيوض التميمى إلى باريس، لكى يكون رجل دين بجوار الرئيس فى لحظاته الأخيرة.

بقى الآن فقط الإعلان الرسمى عن موت عرفات، لكن هذا تابع تأخره. مرت ستة أيام منذ أن غاب عن الوعى، لكن الشيخ التميمى أبلغ من المستشفى أن أبا عمار، الموصول بآلات التنفس، ما يزال حيا. بحسب الشريعة الإسلامية، يحظر حظرا شديدا فصل إنسان من آلة التنفس، وهو لا يزال حيا. فى يوم الثلاثاء، التاسع من نوفمبر، فى الرابعة فجرا فتح عرفات عينيه للمرة الأخيرة. رد على اللمس وعلى الخطاب الشفهى. بعد ذلك بنحو ساعة لم يعد هنالك رد. بيّن فحص «سى. تى» أُجرى على دماغ الرئيس نزفا شديدا، مثل «تسونامى»، فى أجزاء مختلفة من الدماغ. رُفض إمكان عملية جراحية رفضا تاما بسبب وضعه العام. يقول القدوة: «علمنا أن الأمر قد انقضى، لكننا تمسكنا بالأمل طوال الوقت».[٨٥] ولكن فى الحادى عشر من نوفمبر فى الساعة ٣:٣٠ فجرا، مات عرفات فى المستشفى فى باريس.

تم ترتيب خط عودة جثمان عرفات تمهيدا لدفنه، وإفساحا للطريق أمام خلافته، كانت الترتيبات تجرى فى باريس والقاهرة والرياض ورام الله وتل أبيب وواشنطن. وصل جثمان عرفات إلى مدينة رام الله بعد جنازة عسكرية فى العاصمة المصرية القاهرة. شارك رؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية دول عربية وأجنبية فى مراسم عزاء قصيرة فى قاعدة جوية فى القاهرة عقب أداء صلاة الجنازة عليه.

وبكت أرملة الرئيس الراحل سهى عرفات وابنته زهوة، وكانت تواسيهما قرينة الرئيس مبارك، وهما تشاهدان النعش محمولا إلى طائرة أقلعت به إلى العريش، ومن هناك نقلته مروحية إلى رام الله حيث مثواه الأخير. وكان كبار المسئولين الفلسطينيين، ومن بينهم محمود عباس، قد تلقوا العزاء من المشاركين. وقد سار الزعماء العرب خلف عربة مدفع حملت نعش عرفات وسط حراسة أمنية مشددة إلى قاعدة ألماظة الجوية فى القاهرة. كانت محاولة للتغطية على موقف النظام العربى خلال السنوات الأخيرة حيال عرفات. ولم يحضر أى مسئول إسرائيلى الجنازة.

وقد دفن الزعيم الفلسطينى فى قبر يغلفه تراب أخذ من ساحة الحرم القدسى الشريف، حيث موقع المسجد الأقصى فى القدس. وكانت وصية عرفات الأخيرة أن يدفن هناك وهو ما رفضته إسرائيل بشكل قاطع.

وضعت وفاة عرفات الفلسطينيين أمام مفترق طرق. أخيرا عليهم أن يختاروا بين التفاوض مع إسرائيل للحصول على أفضل اتفاق ممكن، أو الاستمرار فى القتال سعيا وراء حلم قد لا يتحقق أبدا.

ووضعت وفاة عرفات إسرائيل أيضا على المحك، حيث كانت تزعم أن الرئيس الراحل كان العقبة الوحيدة فى طريق محادثات السلام، وأصبح عليهم الآن أن يثبتوا أن ذلك لم يكن مجرد ذريعة لعرقلة السلام.

الهوامش

١- مايكل هيرش ودانييل كلايدمان: معركة اختبار الإرادات، مجلة نيوزويك (الطبعة العربية)، ١٨ يوليو ٢٠٠٠، ص١٢

٢- مجلة مختارات إسرائيلية، شهرية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ٨٣، نوفمبر، ص٥٠، نقلا عن جريدة معاريف الإسرائيلية.

٣- عقيبا ألدار: تشيكوسلوفاكيا ١٩٨٣، مدريد ١٩٩١، فلسطين ٢٠٠١، مجلة مختارات إسرائيلية، م س ص٤٣.

٤- نايف حواتمة: الانتفاضة.. الاستعصاء، فلسطين إلى أين؟، دار سندباد للنشر، دمشق، ط٢، ٢٠٠٣، ص٢٨٥.

٥- د/ عبد المنعم سعيد: العرب و١١ سبتمبر، دار مصر المحروسة، ٢٠٠٣، ص٤٩.

٦- مجلة الدراسات الفلسطينية، فصلية تصدرها مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ربيع ٢٠٠٧، ص١١٠.

٧- إبراهيم أبو الهيجاء: حكومة أبو مازن واحتمالات المستقبل، موقع الجزيرة، تقارير.

٨- نايف حواتمة: م س.

٩- المرجع نفسه.

١٠- جريدة الشرق الأوسط، لندن، ١٠ يونيو ٢٠٠٣.

١١- جريدة الحياة الدولية، لندن، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٨.

١٢- صالح النعامي: كتائب الأقصى تطالب بإسقاط حكومة أبو مازن، جريدة الشرق الأوسط، (لندن)، ١٠ يونيو ٢٠٠٣.

١٣- جريدة الأهرام، القاهرة، ١١ سبتمبر ٢٠٠٣.

١٤- المرجع نفسه.

١٥- على الصالح: أبو مازن يقبل استقالة عريقات ويضع حدا للشائعات، جريدة الشرق الأوسط، لندن، ١٨ مايو ٢٠٠٣.

١٦- مقابلة مع صائب عريقات رئيس دائرة شؤون المفاوضات فى منظمة التحرير الفلسطينية، نشر جانب منها فى جريدة المصرى اليوم، القاهرة، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨.

١٧- جريدة الأهرام ١٨ مايو ٢٠٠٣.

١٨- جريدة المصرى اليوم: م س.

١٩- جريدة الشرق الأوسط، ٧ سبتمبر ٢٠٠٣.

٢٠- المرجع نفسه.

٢١- المرجع نفسه.

٢٢- http//www. wafa. pna. net/aratext/arabic

٢٣- جريدة الحياة الدولية، لندن، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨.

٢٤- جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٧ سبتمبر ٢٠٠٣.

٢٥- المرجع نفسه.

٢٦- نص استقالة أول حكومة فلسطينية برئاسة محمود عباس أبو مازن، يمكن الرجوع إليها فى مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد ٥٦، خريف ٢٠٠٣، ص ١٦٨.

٢٧- السابق ص١٨٣.

٢٨- إبراهيم غوشة: المئذنة الحمراء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط١، ص٣١٦.

٢٩- الموقع الرسمى لحركة فتح.

٣٠- المرجع نفسه.

٣١- صالح زيدان: حكومة قريع حلقة من مسلسل النزاع الفئوى، صراع أجنحة السلطة الفلسطينية إلى أين؟ موقع الحوار المتمدن، العدد ٦٦٩، ١ ديسمبر ٢٠٠٣.

٣٢- مجلة مختارات إسرائيلية، عدد ١١٥، يوليو ٢٠٠٤، نقلا عن جريدة يديعوت أحرونوت ٤ يونيو ٢٠٠٤.

٣٣- المرجع نفسه.

٣٤- المرجع نفسه.

٣٥- http://www. ahewar. org/debut/show. art. asp?aid=12144

٣٦- المرجع نفسه.

٣٧- الشرق الأوسط، لندن، ٣ أكتوبر ٢٠٠٣.

٣٨- المرجع نفسه.

٣٩- مجلة مختارات إسرائيلية: العدد ١١٥، م س.

٤٠- المرجع نفسه.

٤١- المرجع نفسه.

٤٢- www.aljazeera.net

٤٣- المرجع نفسه.

٤٤- الموقع الرسمى لكتائب الشهيد عز الدين القسام.

٤٥- المرجع نفسه.

٤٦- عماد سيد أحمد: سياسة الاغتيالات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، مجلة السياسة الدولية، فصلية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، يوليو٢٠٠٤، ص١٦٠.

٤٧- الموقع الرسمى لكتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكرى لحركة حماس.

٤٨- المرجع نفسه.

٤٩- http://newsvote. bbc. uk

٥٠- فضيحة الأسمنت وأحوال الحكم والإدارة فى الضفة والقطاع: مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، صيف ٢٠٠٤، العدد ٥٩، ص١١٠.

٥١- المرجع نفسه.

٥٢- المرجع نفسه.

٥٣- مجلة مختارات إسرائيلية، يوليو ٢٠٠٤، م س.

٥٤- المرجع نفسه.

٥٥- موقع أمد الفلسطينى للإعلام.

٥٦- المرجع نفسه.

٥٧- جورج تينيت: فى قلب العاصفة.. (السنوات التى قضيتها فى السى آى إيه)، دار الكتاب العربى، بيروت (لبنان)، ترجمة عمر الأيوبى، ط ١، ٢٠٠٧، ص١١٦.

٥٨- المرجع نفسه.

٥٩- المرجع نفسه.

٦٠- المرجع نفسه.

٦١- جريدة المصرى اليوم ٥ نوفمبر ٢٠٠٥.

٦٢- عامير ريبورت وناداف: حديث خاص مع شاؤول موفاز وزير الدفاع الإسرائيلى، وردت ترجمته العربية فى مجلة مختارات إسرائيلية، حوار، العدد ٩٨، فبراير ٢٠٠٣.

٦٣- جريدة المصرى اليوم ٥ نوفمبر ٢٠٠٥.

٦٤- حوار مطول مع القيادى فى فتح محمد دحلان أجراه الكاتب الصحفى غسان شربل، ونشر فى جريدة الحياة الدولية، فى خمس حلقات، (لندن) ٥ سبتمبر ٢٠٠٨.

٦٥- المرجع نفسه.

٦٦- المرجع نفسه.

٦٧- المرجع نفسه.

٦٨- حوار مطول مع ياسر عبد ربه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أجراه غسان شربل، ونشر فى جريدة الحياة الدولية، لندن، ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٨.

٦٩- المرجع نفسه.

٧٠- http://newsvote. bbc. uk

٧١- http://www. alaytouna. net/arabic

٧٢- المرجع نفسه.

٧٣- الموقع الرسمى لحركة فتح.

٧٤- http://alarbia. net/sav__print. php?

٧٥- المرجع نفسه.

٧٦- المرجع نفسه.

٧٧- الموقع الرسمى لحركة فتح.

٧٨- http://www. alwataanvoic. com. arabic/print

٧٩- المرجع نفسه.

٨٠- المرجع نفسه.

٨١- المرجع نفسه.

٨٢- جريدة الحياة الدولية، لندن، ٧ / ٢٠٠٨/٩.

٨٣- موقع أمد الفلسطينى للإعلام.

٨٤- http://www. alwatanvoic. com. arabic/print

٨٥- المرجع نفسه.

٨٦- http://www. newsvote. Bbc. co. uk/mpapps/pagtools/print

الفصل الثانى

نيران شقيقة

فى منتصف العام ٢٠٠٠ كانت فتح، عرفات، تحظى بشعبية أكبر بأربع مرات تقريبا من شعبية حماس فى غزة، لكن بنهاية ٢٠٠٣ كانت حماس قد تقدمت عليها.

أكد مشعل: «ينبغى أن يدرك الإخوة فى السلطة الفلسطينية وفتح حقيقة التغييرات وما تتطلبه منهم. ينبغى أن يقبلوا مشاركة حقيقية لفصائل وقوى المقاومة والابتعاد عن ذهنية تهميشها، دعم الشيخ ياسين مشعل بلغة أكثر وضوحا، قال لموقع حماس الإلكترونى: «إذا كان الانسحاب الإسرائيلى من غزة كاملا وتاما، ستصبح حماس فى جوهرها حزبا سياسيا وتبدأ المشاركة فى الحكومة».(١)

فى تلك الظروف، كانت حماس قد قررت أن الوقت قد حان لمراجعة شاملة لسياستها فيما يخص انتخابات السلطة الفلسطينية، فقد رفضت حماس باستمرار تقديم مرشحين أو المشاركة فى العملية الانتخابية بأى شكل. ناقشت حماس الأمر طيلة شهور عندما ظهر النقاش للعلن، حققت الحركة مكتسبات واعدة فى أول جولتين من الانتخابات المحلية. تم اتخاذ القرار النهائى بالمشاركة فى انتخابات المجلس التشريعى الفلسطينى، بعد أن حققت نتائج قوية فى الانتخابات المحلية، فقد سيطرت على ستة عشر مجلسا محليا مقابل عشرين لفتح.

تم الإعلان عن قرار تقديم مرشحين فى مارس من العام ٢٠٠٥. أخيرا ستثبت حماس ما كانت تقوله. كانت الحركة قد سببت إزعاجا كبيرا لكوادر فتح بادعاءاتها المتكررة أنها تمثل ما يصل إلى نصف الناخبين، آنذاك، كان ما تقوله على المحك.

قبل ذلك كانت قيادات حماس كررت عشرات المرات فى مناسبات مختلفة أن مشاركتها فى الانتخابات الفلسطينية أمر مرفوض. وكان مشعل يردد أن السلطة الفلسطينية صنيعة اتفاق

أوسلو، وأن مشاركة الإسلاميين فيها سيمنحها قبولا وشرعية، فى حين أن ذلك الصرح الآيل للسقوط قد بدأ عده التنازلى منذ انطلاق الانتفاضة الثانية. وعندما تغير موقف حماس وبدلت سياستها بعدما يقرب من ١١ عاما من الرفض، أوضح مشعل فى مقابلة صحفية قائلا: «لم يكن العام ١٩٩٦ وقتا مناسبا للمشاركة، أما الآن فإن الظروف مختلفة، مصرا على أن موت عرفات فى نهاية العام ٢٠٠٤، لم يكن له علاقة بتغير موقفه الأيديولوجى المبدئى. جادل مشعل، أنه مع بداية ٢٠٠٠، كان مفهوما، محليا ودوليا، أن اتفاق أوسلو قد فشل. كانت الانتفاضة الثانية أفرزت، بالفعل واقعا جديدا للنزاع فى تلك المرحلة التى أطلق عليها مشعل «ما بعد أوسلو»، مرددا فى أكثر من مناسبة أن الناخبين الفلسطينيين يستحقون بديلا أفضل بعد معاناتهم طيلة سنوات من إساءة فتح لاستغلال الأموال والموارد التى كانت السلطة الفلسطينية تحصل عليها بشق الأنفس. أخيرا، أكدت حماس أنها ستلعب حتى النهاية، بعد مشاركتها فى الانتخابات المحلية ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، وبمشاركة كاملة فى انتخابات ٢٠٠٦ لحكومة كامل الأراضى المحتلة، أدعى مشعل: «ينبغى أن نشارك فى المسئولية، خصوصا إذا كنا فى موقع لمحاربة الفساد ونقدر على إصلاح شئون السلطة». واعتبر رئيس المكتب السياسى لحماس أن هذا الخيار سيوفر الغطاء والحماية لخيار المقاومة والكفاح المسلح.[٢]

ولم تكن حماس وحدها هى المتحمسة لإجراء الانتخابات فى تلك الظروف وفى هذا التوقيت، بل أيضا كانت الانتخابات وتوقيتها ذات أهمية قصوى بالنسبة لعباس، ذلك فى إطار محاولته لكسب الشرعية الضرورية كخلف لعرفات، فإذا ما تم تأجيلها فإن القوى التى تحاول الانتقاص من أبى مازن ستزداد، حيث إن أى تأخير سوف يعطى المعارضة وقتا أطول لتنظيم صفوفها وتشكيل خطر على القيادة الجديدة نفسها. فأبو مازن يحتاج، أكثر من أى وقت مضى، إلى دعم عربى ودولى لإحياء عملية السلام، وسوف يحتاج إلى هذا الدعم أيضا لتطبيق الالتزام الفلسطينى بضبط الأمن، وفق خارطة الطريق. التى تنص صراحة على أهمية وجود عملية ديمقراطية فى فلسطين قبل تنفيذ بنودها المتعلقة بحل الدولتين.[٣]

وفى ذلك الحين كان الاتحاد الأوروبى قد اتفق على مبادرة جديدة على الصعيد الفلسطينى الإسرائيلى تبناها خافير سولانا مهندس السياسة الخارجية فى الاتحاد الأوروبى، آنذاك. أولت خطة سولانا أهمية كبيرة لتقوية وتعزيز الشرعية الفلسطينية، من خلال إجراء انتخابات

شاملة فى فلسطين وتعزيز الأمن والاستخبارات وإجراء إصلاحات إدارية واسعة.(٤)

بالنسبة لفتح، كان هناك مطب كبير على الطريق، بعد كشف حماس عن نيتها المشاركة بكامل قوتها، وفى الجولة الثالثة من الانتخابات البلدية فى مايو ٢٠٠٥، استجمعت فتح قواها بفاعلية للفوز بخمسين مجلسا، لكن الحركة الإسلامية تمكنت من السيطرة على ثمانية وعشرين مجلسا. وفى أثناء مناوراتها للتغلب على فتح، خففت حماس من لهجتها والتزمت بوقف إطلاق النار، المتفق عليه، ضد إسرائيل، خلال اجتماع الفصائل الفلسطينية، فى القاهرة فى مارس ٢٠٠٥.

قبلها كانت قيادة حماس قد تقدمت بورقة مشروع بيان إلى اللجنة العليا للانتفاضة فى غزة، ودعا مشروع البيان إلى ترسيخ الوحدة الوطنية واعتماد سياسة الحوار البناء والفعال، وسيلة وحيدة لحسم الخلافات داخل الفصيل الواحد أو بين الفصائل والتأكيد على حرمة الدم الفلسطينى، وتحريم الاحتكام للسلاح أو أى مظهر من مظاهر القوة فى حل الخلافات الداخلية، وإجراء عملية إصلاح شاملة وجذرية للوضع الفلسطينى الداخلى، للقضاء على كل مظاهر الفساد الإدارى والمالى بحيث يشمل ذلك كل نواحى الحياة الفلسطينية.(٥)

بدت حماس تلك اللحظة وكأنها الصوت العاقل فى فلسطين، حتى وإن كان ما جاء فى مشروع البيان الذى تقدمت به حماس لقيادة الانتفاضة فى غزة مستوحى من نص البيان المشترك الذى صدر عن الجبهتين الديمقراطية والشعبية قبل ذلك بيومين فقط، وكان أشمل وأعمق من مشروع بيان حماس.(٦) بيان حماس والبيان المشترك للجبهتين الشعبية والديمقراطية، وجدا أصداء واسعة، داخل المجتمع الفلسطينى، فقد جاءت هذه البيانات على خلفية الأحداث الدامية التى كان يشهدها قطاع غزة، آنذاك. بدت حماس أكثر قدرة على تسويق نفسها كبديل أكثر من الآخرين. ولفتت أحداث العنف المندلعة فى غزة أنظار العالم واستقطبت اهتمام وسائل الإعلام على اختلاف تبعيتها واتجاهاتها، ورآها البعض إشارة على وجود أزمة عميقة تعصف بالنظام السياسى الفلسطينى برمته. وكان عنوان هذه الأزمة ما عرف بالفلتان الأمنى، الذى كان بمثابة نزاع داخلى فى فتح ومؤسسات السلطة الفلسطينية، فضلا عن تلك الحوادث التى كانت تقف وراءها مجموعات مسلحة متباينة الهوية، وهذا الصراع عكسته وسجلته حوادث

عدة ابتداء من ١٦ يوليو ٢٠٠٤. ففى ذلك اليوم جرى اختطاف قائد الشرطة الفلسطينية اللواء غازى الجبالى، على يد كتاب شهداء جنين، التى لم تطلقه إلا بعد وساطة من قبل رئيس جهاز الاستخبارات الفلسطينية اللواء أمين الهندى ورئيس جهاز الأمن الوقائى العميد رشيد أبو شباك، بالإضافة إلى أمين سر حركة «فتح» فى قطاع غزة أحمد حلس، واتصال هاتفى بين الرئيس ياسر عرفات وزعيم الجماعة الخاطفة. بعد ذلك بساعات قليلة قامت كتائب أحمد أبو الريش فى خان يونس باختطاف أربعة نشطاء فرنسيين كانوا يعملون متطوعين زائرين فى مستشفى الهلال الأحمر. وفى الوقت ذاته قامت مجموعة أخرى فى رفح باختطاف مسئول قوات الارتباط العسكرى فى جنوب قطاع غزة العميد أبو العلا ثم أطلقته. الأمر الذى دفع كلا من اللواء أمين الهندى والعميد رشيد أبو شباك إلى تقديم استقالتهما إلى الرئيس عرفات وتبعهما بعد يوم واحد اللواء جمعة غالى، المسئول عن قوات البحرية. تلك الأحداث شكلت البداية لأحداث أخرى وقعت فى قطاع غزة والضفة الغربية.(٧)

وخلال الانتخابات المحلية التى جرت فى الأراضى المحتلة تجددت الاشتباكات العنيفة بين أنصار فتح وحماس فى غزة. وفى تلك الأجواء استطاعت حماس استعادة شعبيتها. حيث بدا المشهد العام أن السلطة الفاسدة ورجالها المتنازعين على المال والمناصب لا يهمها مصلحة الشعب، بل تواجه معارضيها بالقمع والضرب والسجن خصوصا حماس، رغم أن هذا كان صراعا مسلحا على الأرض بين فصيلين كل منهما يمتلك القوة والسلاح.

كانت حماس حريصة طوال الوقت على إظهار الكثير من الوفاء للرئيس عرفات، لم تظهره فى حياته، بل أظهرته بعد رحيله، وكان مشعل لا ينعته سوى بالشهيد الذى دفع حياته ثمنا لموقفه الصلب، وكتب مقالا فى الجارديان البريطانية فى ٦ يناير ٢٠٠٩، ونقلته جريدة الدستور الأردنية فى اليوم التالى: «علينا أن نتذكر أن ما تتعرض له غزة الآن من عدوان هو نفس ما لاقاه الزعيم الراحل ياسر عرفات، فعندما رفض الرضوخ لشروط إسرائيل تم سجنه فى المقاطعة برام الله، حيث حاصرته الدبابات لمدة عامين، وعندما لم تكسر كل هذه الإجراءات إرادته تم قتله عن طريق السم»، رغم أن رواية قتله بالسم من قبل إسرائيل غير محسومة ولا تقول بها فتح نفسها التى اعتاد كبار قياداتها أن يكتفوا بالقول إن «موته كان غامضا».(٨)

لم تكن محاولات حماس إظهار الوفاء لعرفات هدفا، القصد منه تكريم الرجل بعد موته، بل الهدف هو إظهار تناقض وهوة واسعة بين عرفات وخلفه، هذا الرجل الذى لم يكن سوى أبو مازن الذى صورته حماس على أن معطف عرفات واسع عليه، فقد دعا مشعل مع بداية انطلاق حملات الدعاية الانتخابية للتشريعى إلى مشاركة كافة الفصائل الفلسطينية مجتمعة فى تعيين قيادة جماعية موحدة فى مرحلة ما بعد عرفات.

فى غزة كان إسماعيل هنية، الذى عمل مساعدا بارزا للشيخ «ياسين»، يردد اقتراحا هو بمثابة دور محدد يمكن أن تلعبه حماس كمعارضة سياسية، عندما قال فى أكثر من مناسبة: «إن الحركة ستكون فى وضع أفضل فى مواجهة الفساد من داخل البرلمان (المجلس الوطنى التشريعى)».(٩)

فى غضون ذلك لم يكن الكلام الذى يردده أبو مازن بشأن السيطرة الأمنية واقعيا، بل كان تكتيكا سياسيا، ففى الواقع بدأت المجموعات المسلحة التى كانت خارج السيطرة بتحقيق المكاسب العام الماضى، فللمرة الأولى منذ بدء الانتفاضة قتل عدد من الفلسطينيين فى أحداث عنف داخلى يماثل عدد من قتلوا فى المواجهات مع إسرائيل، حسب أرقام نشرتها وزارة الداخلية الفلسطينية، ويقول المحلل السياسى الإسرائيلى يوسى ألفر: « كان عرفات يشجع الفوضى، ولكنه كان بمكانة تسمح له بالسيطرة عليها من خلال بعض الوسائل. أما أبو مازن فلا يستطيع ذلك، والأكثر من هذا أن بعض الجماعات المسلحة هذه أخذ يعمل بعضها ضد أبو مازن، لأنه منع رواتبهم التى كان يدفعها عرفات، فالرئيس الجديد كان ملتزما تماما بالخطة التى وضعها سلام فياض للإصلاح المالى.(١٠)

فى الوقت ذاته أرادت حماس أن تستغل عملية الانسحاب الإسرائيلى وتوظفها لصالح حملتها الانتخابية التى بدأت مبكرا، اعتادت الترويج أن الاحتلال فر هربا من المقاومة المسلحة. وفى اليوم الذى أكملت فيه إسرائيل تفكيك المستوطنات كانت الأحياء الفلسطينية فى غزة تمتلئ بيافطات خضراء لامعة رفعتها حماس، وكتب عليها «غزة هى البداية».

كانت حركة المقاومة الإسلامية تحاول أن تبشر الشعب الفلسطينى بالتحرير كما وعدت فى برنامجها السياسى من «البحر إلى النهر» وكامل فلسطين التاريخية، خصوصا عندما خرج

محمود الزهار وزير خارجية حماس فيما بعد وأحد مؤسسى الحركة فى فلسطين قائلا: «نحن لسنا منظمة التحرير الفلسطينية ولن نكرر عملية فاشلة، لقد خسر الشعب الفلسطينى كل شئ بعد أوسلو».(١١)

كان كلام الزهار جزءا من حملة حماس الانتخابية أيضا، لكن الزهار كان أكثر جرأة من «هنية» ومن «مشعل». فالأول دعا لتكون حماس كتلة معارضة فى البرلمان (المجلس التشريعى) فقط تحاسب السلطة والحكومة، والثانى دعا إلى تشكيل قيادة جماعية خلفا لعرفات، لكن الزهار قال بوضوح فى تعليقه على سؤال للمراسل الصحفى فى غزة «كيف بيراينو»، حول ما يردده بعض المسئولين فى الجيش الإسرائيلى بأن غزة ستصبح تحت سيطرة حماس بعد انتهاء عملية الانسحاب: «ينبغى أن تصبح حماس صاحبة الكلمة العليا، ولم لا؟ لسنا فاسدين ونخدم الطبقات الفقيرة وندافع عن أرضنا ينبغى أن تكون حماستان».(١٢)

الكلام عن الفساد والإفساد فى السلطة كان النغمة التى عزفت عليها حماس فى كافة الحملات الانتخابية التى قامت بها الحركة. وهذا ليس معناه أن حماس كانت تدير الأموال التى تتدفق عليها هى الأخرى بطريقة أكثر شفافية أو تحت أى نوع من الرقابة المستقلة. لكن وجود (فتح) فى السلطة عزز من انتقادات حماس المتواصلة. وأضافت لرصيدها الانتخابى نقاط قوة.(١٣) حماس منذ تأسست ظلت تفرق بين نوعين من الانتخابات: النوع الأول، هو الانتخابات الطلابية والنقابية والبلدية التى حرصت على المشاركة بها لتعزيز وجودها من جانب، وإظهار قوتها فى الشارع من جانب آخر. والنوع الثانى هو الانتخابات السياسية المرتبطة بمشاريع التسوية مثل الرئاسة والمجلس التشريعى، التى تحدد موقف حماس بشأنها على أساس مصالحها السياسية.

شاركت حماس فى معظم الانتخابات الطلابية فى الكليات والمعاهد والجامعات الفلسطينية، كما شاركت فى انتخابات النقابات المهنية الخاصة بالأطباء والمهندسين والمحامين والمعلمين والممرضين وموظفى وكالة غوث، وذلك تحت لافتة الكتلة الإسلامية، ما عدا انتخابات الصحفيين ونقابات العمال بسبب ضعف وجودها فى تلك المواقع. ومنذ أواخر عام ١٩٨٧، حققت الحركة تقدما كبيرا فى ساحات العمل الشعبى الانتخابى على حساب قوى اليسار

الفلسطينى بالدرجة الأولى، وعلى حساب سيطرة «فتح» التقليدية بدرجة أقل. وتنامى التأييد لمرشحى حماس (الكتل الإسلامية) ليصل إلى نسبة قريبة من نسبة التأييد لفتح فى معظم الأحيان، ومساوية لها أحيانا كثيرة، ومتفوقة عليها فى أحيان أقل. وقد أشارت دراسة أعدها الدكتور محمود الزهار حول نتائج انتخابات ثلاث وعشرين مؤسسة فى الضفة الغربية، والقطاع خلال عامى ١٩٩١-١٩٩٢ إلى مدى قدرة ونفوذ الحركة الإسلامية فى الشارع الفلسطينى، ومدى نديتها لحركة فتح، حيث بلغ عدد الذين أيدوا الكتلة الإسلامية ٤٤٠٩١ ألف ناخب، أى بنسبة ٥٠,٨٨٪. وكانت نسبة المستقلين ١٢,٣٪ فى الضفة الغربية. أما فى قطاع غزة، فقد بلغ عدد الناخبين الذين أيدوا حماس ١٦,٠٥٠ ألف ناخب، أى بنسبة ٤٢,٦٢٪، بينما بلغ عدد الذين أيدوا الكتلة الوطنية ١٨,٠١٦ ألف ناخب، أى بنسبة ٥٢,٦٥٪ والمستقلين ٤,٥٣٪. بناء على هذه النتائج، وبصرف النظر عن مدى اعتراف الأطراف الفلسطينية الأخرى بها، فإنها كانت الأساس الذى اعتمدت عليه الحركة فيما بعد وطوال عقد التسعينيات من القرن الماضى، للتأكيد على أن الحركة تحظى بتأييد فى الشارع الفلسطينى ما بين ٤٠٪-٥٠٪، وهى النسبة نفسها التى طالبت بها الحركة لدخول المجلس الوطنى الفلسطينى (م. ت. ف) فى عام ١٩٩٠. غير أن هناك دراسات أخرى تنخفض بنسبة الدعم الشعبى لحماس فى الشارع الفلسطينى إلى ما بين (٢٥٪-٣٠٪) خاصة فى الاستطلاعات التى أجريت خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٦ على أثر انتخابات المجلس التشريعى لعام ١٩٩٦.[١٤]

كان من الواضح أن الظروف التى أحاطت بالسلطة الفلسطينية وبحركة فتح وانقسامها خلال الانتفاضة الثانية عززت من وجود قوى المعارضة بما فى ذلك «حماس»، فقد رفضت خلال الانتخابات البلدية فى ٢٠٠٥ الشعارات التى تتراوح بين المقاومة كخيار فى غياب مسار سياسى مَقنع للجمهور، وبين سمعة الاستقامة و «نظافة اليد». ولا عجب أيضا فى أنه خلال الانتخابات التى أجريت فى ديسمبر ٢٠٠٥، فى عدد من مدن الضفة الغربية الكبرى، إضافة إلى بلديات أصغر ومجالس قروية، كان أداء «حماس» مميزا فى المدن الكبرى، الأمر الذى اعتبره البعض، آنذاك، مؤشرا إلى ما هو آت فى الانتخابات النيابية.

وعلى الرغم من هذه التوقعات، فإن استطلاعات الرأى المتواترة، لعشرة مراكز استطلاع على الأقل فى الضفة الغربية وقطاع غزة كانت تعطى «فتح» فرصة جيدة من حيث التأييد لها بين

المستطلعين. وخلال الربع الأخير من سنة ٢٠٠٥، تراوحت نسبة التأييد لحركة «فتح» بين ٣٥٪ و٤٥٪ فى بعض الاستطلاعات، ولم تزد النسبة التى حصلت عليها «حماس» على ٣٥٪ من جهة أخرى. ثمة عدة متغيرات تؤثر فى رأى الناخبين يوم الاقتراع، بينهما الدعاية الانتخابية ومن ثم لا تشكل استطلاعات الرأى سوى مؤشر فقط لا يمكن الركون إليه كليا، فى كل الأحوال، إن استمرار تفتت «فتح»، أو توحدها النسبى، سيترك أثرا فى أدائها يوم الاقتراع سيظهر ذلك جليا إضافة إلى هذا، فإن من ترشحه «فتح» خاصة فى الدوائر الـ ١٦ سيحدث فارقا أيضا. إذ أن أحد التفسيرات الممكنة لأداء «فتح» الجيد فى استطلاعات الرأى، لكن لا فى الانتخابات البلدية، هو أن الجمهور يميز بينها وبين مرشحيها، أى أنه يؤيد «فتح» لكن ذلك مشروط بوجود مرشحين ذوى مصداقية ولا يمثلون «القديم» الذى يريد الناخبون تغييره. وبهذا المعنى يمكن القول إن «حماس» التقطت «نبض الشارع» بتسمية قوائمها «الإصلاح والتغيير».[١٥]

حددت لجنة الانتخابات المركزية التى يرأسها الدكتور حنا ناصر، رئيس جامعة بيرزيت السابق ١٤ ديسمبر ٢٠٠٥، آخر يوم لتقديم أسماء المرشحين. وكان قد سبق ذلك بثلاثة أشهر على الأقل نقاشات وحوارات محمومة بين أطراف متعددة لتدارس صيغ التحالفات الممكنة فى الانتخابات المقبلة، وبموجب قانون الانتخابات المعدل الذى أقره المجلس التشريعى، بعد نقاش دام ثلاثة أعوام، تقسم المقاعد النيابية الـ ١٣٢ نصفين: ٦٦ مقعدا لدائرة واحدة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوزع فيها المقاعد بناء على نظام التمثيل النسبى، و ٦٦ مقعدا توزع على ١٦ دائرة انتخابية فى الضفة والقطاع، بنسبة عدد السكان فى الدائرة وتجرى فيها الانتخابات بناء على نظام الأغلبية، وجرى تحديد الحد الأدنى من المرشحين فى القوائم الانتخابية التى تخصص فيها المقاعد بموجب التمثيل النسبى بسبعة، فى الدوائر الـ ١٦ ترشح ٤٣٦ شخصا لـ ٦٦ مقعدا (أى بنسبة تقارب سبعة إلى واحد)، وذلك بحسب اللائحة الأولية التى أعلنتها لجنة الانتخابات المركزية فى ١٨ ديسمبر، مع إمكان انسحاب بعض هؤلاء حتى موعد الأول من يناير ٢٠٠٦.

وكانت المفاجأة الأولى فى القوائم وجود اسم مروان البرغوثى على رأس قائمتين: قائمة «فتح» الرسمية، وقائمة «المستقبل»، التى تشكلت من «الجيل الثانى» فى «فتح» المنافس لما اصطلح على تسميته «الحرس القديم». وبعد مفاوضات دامت عدة أيام تم حذف اسم مروان البرغوثى

من قائمة «فتح» الرسمية بعد أن طلب منه أن يختار واحدة لعدم جواز الترشيح فى قائمتين، كما أعلنت لجنة الانتخابات المركزية. وامتلأت الصحف الفلسطينية بالتحليلات والتنبؤات فيما يتعلق بمصير حركة «فتح» فى الانتخابات بوجود هذا الشرخ الواضح، وبدأت مساع مكثفة لتوحيد القائمتين. وكانت هناك مفاوضات مع مروان البرغوثى فى سجن «هداريم». وتم السماح له بالاجتماع إلى مندوبين من الحركة مخولين متابعة الموضوع معه. وبدا كأنه يدير الحملة الانتخابية لـ «فتح» من سجنه. وانتهت الأمور بتوحيد القائمتين برئاسة البرغوثى، لكن الخلافات بين مراكز مختلف القوى فى «فتح» ظلت قائمة، وعمت الفوضى صفوفها، ولم تتورع مجموعات مسلحة تابعة بشكل فضفاض لـ «فتح» عن الاعتداء على المراكز الانتخابية ومقار تابعة للسلطة، وأحيانا على الشرطة الفلسطينية.(١٦)

وكانت حركة «فتح» شكلت لجنة لمتابعة الانتخابات التمهيدية داخلها قبل إقفال باب الترشيح بعدة أشهر. لكن المشكلة الأساسية أمام انتخابات داخلية مثل هذه يؤمل منها أن تفرز أسماء مرشحى الحركة للانتخابات النيابية، كانت معروفة منذ مدة، أى غياب معايير للعضوية متفق عليها، ونظرا إلى عدم فاعلية مؤسسة «فتح» وعدم فاعلية مجالسها ولجانها الداخلية، والفقدان النسبى لشرعيتها داخل الحركة وكون آخر مؤتمر لها عقد فى سنة ١٩٨٩ فى الجزائر، وغياب قوائم بأسماء الأعضاء فقد شكلت الانتخابات التمهيدية الداخلية فتيل التفجير داخل الحركة وجرى الطعن فى نتائجها من جانب عدة مرشحين فى هذه الانتخابات وشابها ادعاءات بالتزوير وبتصويت أشخاص ليسوا فى الحركة جرت إضافتهم إلى سجلات الأعضاء من باب حشد الأصوات لا غير. وتعالت أصوات داخل الحركة تندد بغياب المعايير المتفق عليها لمن يرشح نفسه للانتخابات التمهيدية الداخلية، وأشار البعض إلى فوز مرشحين فى هذه الانتخابات غير معروفين لدى الجمهور، الأمر الذى يضعف فرص الفوز، خصوصا فى القوائم الانتخابية إذ أن المطلوب هناك أشخاص معروفون على صعيد الضفة والقطاع. واحتج آخرون على أن هذه الانتخابات نجح فيها عدد من المناضلين «الميدانيين» الذى يجب مكافأتهم بطرق أخرى غير الترشيح للانتخابات النيابية التى يلزمها خلفيات أخرى لها نصيب أكبر من العلم والمعرفة وسعة الإطلاع والمراس السياسى. فى المقابل اتبعت «حماس» آلية مدروسة للترشيح. فنظرا إلى أن استطلاعات الرأى أظهرت بوضوح أن جمهور «حماس» سينتخب

القوائم على أساس اسم الحركة، كان القسم الأكبر للأسماء على قائمتها من أشخاص غير معروفين جميعا لدى الجمهور فى الضفة الغربية وقطاع غزة. أما فى الدوائر الـ ١٦ الأصغر، حيث المنافسة ستكون شديدة، فقد رشحت «حماس» أشخاصا معروفين لدى الناخبين فى تلك الدوائر، بينهم عدد لا يستهان به من أساتذة الجامعات أو الأطباء أو المهنيين ذوى الثقافة العالية ويتمتعون بسمعة جيدة، إضافة إلى تحالفات مع مستقلين فى بعض المواقع. وقد أفاد هذا «التكتيك» فى الانتخابات البلدية «حماس» وخصوصا فى نابلس التى حصلت فيها قائمتها على ١٣ مقعدا من مجموع ١٥، وهذا أمر نادر الحدوث فى نظام التمثيل النسبى.[١٧]

بقدر ما كانت استعدادات «حماس» للانتخابات التشريعية قوية بقدر ما ساهمت الحوادث المختلفة فى تعزيز فرص حماس بالفوز. ففى منتصف يناير ٢٠٠٥، تم نقل شارون فجأة إلى مستشفى هداسا فى القدس بعد إصابته بجلطة خفيفة. تنفس الإسرائيليون الصعداء عندما خرج شارون خلال أيام، لكن بعد ثلاثة أسابيع، مع بداية العام الجديد، عانى رئيس الوزراء البدين ما وصفه الأطباء بأنه نزيف دموى كبير فى الدماغ، عندما كان فى مزرعته فى منطقة جنوب النقب، تم نقله على وجه السرعة إلى المستشفى حيث دخل وسط توقعات متشابهة من الأطباء بغيبوبة طويلة.

كان مرض شارون وغيابه عن الساحة إحدى المفاجآت العاصفة الأخرى. أولا عرفات، والآن، بعد أربعة عشر شهرا فقط شارون، الذى لعب الدور الرئيسى وميز تلك المرحلة فى تاريخ المنطقة بطريقته الخاصة. هو وعرفات. رجلان طاعنان فى السن، كانا مؤلفى نص معظم أحداث الأزمة التى أدخلت شعبيهما فى نزاع بشع، ولا يزال مستمرا منذ عقود، تماما مثلما لم يستطع ياسر عرفات العنيد الفرار من براثن أرييل شارون الداهية، لم يستطع كذلك رئيس الوزراء الإسرائيلى التخلص من قائد منظمة التحرير الفلسطينية [١٨]، فى مواجهة مباشرة، حتى ورى الثرى، وذلك رغم كل ما فعله «شارون»، الذى خطط مبكرا لانفجار الوضع الفلسطينى الداخلى. فكان يعاقب السلطة ومؤسساتها عقب كل عملية تقوم بها المقاومة ويصب جام غضبه على عرفات، وعندما قام شارون بحصار عرفات فى المقاطعة برام الله، كان مصرا على التخلص منه بالبطء، ولو استطاع أن يمنع عن عرفات الهواء، الذى يتنفسه، لما تردد لحظة.[١٩]

شارون كان يعلم أنه عندما يخرج من غزة ويحقق الانسحاب الأحادى فى ظل غياب عرفات أن الفوضى ستعم الجانب الفلسطينى. ومع ذلك استغل شارون عملية الانسحاب أفضل استغلال فقد طلب مقابل الانسحاب من غزة، موافقة مكتوبة من بوش «أن بإمكان إسرائيل الاحتفاظ بمستوطنات كبرى فى الضفة الغربية، وعدم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل». (شرح شارون لاحقا أن الاتفاقية تغطى ست مستوطنات، مع أن بوش لم يسم أيا منها علنا). وتحدثت الصفقة النهائية، التى توطدت كتابة فى أبريل ٢٠٠٤، بلغة خريطة الطريق، الخطة الدولية للانتقال نحو إقامة دولة فلسطينية لكن معناها الحقيقى يكمن فى عبارة واحدة: «سيكون من المستحيل فى ضوء حقائق جديدة على الأرض، إعادة جميع الأراضى المحتلة للفلسطينيين».[٢٠]

ظن البعض أن شارون يلعب لكسب الوقت، وأنه سيجد أى ذريعة لتجنب عملية الانسحاب من غزة، وذهل الإسرائيليون لأن الانسحاب كان مسبوقا بالقليل فقط من العنف من قبل المستوطنين والفلسطينيين. مما شكل مفاجأة. ما الذى كان ينوى البلدوزر أن يفعله وهو يدمر منازل ومعابد يهودية ويزيح المستوطنات ويخرج المستوطنين. إلى أى مدى سيستمر فى ذلك؟. وأخبر كلمان غيير وهو أحد مستشارى شارون البارزين، الأمريكان أن شارون قد يكون مستعدا للتخلى عن ٩٠ بالمائة من الضفة الغربية، لإقامة دولة فلسطينية مستقبلية، وربما المساومة حتى على تقسيم القدس. نفى شارون تعليقات مستشاره لاحقا. لكن لا أحد كان يمكنه أن يعرف ما الذى يفكر فيه، آنذاك. ففى ذهنه أن الخداع لإحراز منافع تكتيكية أمر مقبول. لكن الإسرائيليين أدركوا فى وقت لاحق ما كان يريده شارون بالفعل، فلم يكن أحد يرى ما يراه هو، حيث إن الانسحاب الأحادى الجانب معناه أن يسيل الدم الشقيق، حارا وبغزارة.[٢١]

فى غضون ذلك مضى رئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون قدما فى تنفيذ خطته الخاصة لفصل الإسرائيليين من طرف واحد عن الفلسطينيين. فى المقابل صادر جزءا آخر مهما من أراضى الضفة الغربية بدفع مسار الجدار والسياج الذين كان يبنيه داخل الأراضى الفلسطينية. نشرت مجلة نيوزويك، مقابلتين فى عدد واحد لشارون وأبو مازن وأبدت القيادتان الإسرائيلية والفلسطينية حماسا وتفاؤلا، وإن بدا شارون حذرا للخطوة التى كان يعتزم القيام بها ووصفها البعض بالمغامرة. كان إنجاز المرحلة الأولى من عملية الانسحاب الأحادى، الخطوة الأكثر صعوبة حيث تم تفكيك المستوطنات فى غزة، وعندما سألت محررة نيوزويك «لالى ويموث» عن

أسباب قراره بفك الارتباط وتمسكه بهذا القرار قال: «لا أعتقد أبدا أن تكون هناك إمكانية أن تصبح أقلية صغيرة فى غزة نحو سبعة أو ثمانية آلاف إسرائيلى يعيشون وسط ١,٢ مليون فلسطينى يتضاعف عددهم كل جيل، يمكن أن تكون أغلبية أو تؤسس موضعا قد يصبح جزءا من دولة إسرائيل. لكن فى المقابل أكد شارون التزامه ومساندته لاستمرار الكتل الاستيطانية الكبيرة واعتبر أنها ستظل جزءا من إسرائيل «يمكن أن نتفاوض عليها خلال مباحثات سلام فى المستقبل فى ضوء خارطة الطريق».

كان أبو مازن يتحدث بقوة وثقة عندما قال: بعد خروج الإسرائيليين نحن جاهزون لتولى الأمور، والسيطرة على الوضع الأمنى كله. ولن نسمح لأحد مهما كان أن يقتحم المستوطنات. اشتكى أبو مازن فى غضب «أنهم يفعلون كل شىء من جانب واحد. ولا يتحدثون إلينا» فى إشارة إلى السياسية التى أنتهجها شارون لتنفيذ خطة الانسحاب من غزة[٢٢]. قيادة حماس تنفست الصعداء مرة بعد انسحاب شارون من غزة، ومرة بعد تأكدها من الغياب التام للبلدوزر عن الساحة، وتفرغت حماس تماما لإدارة الحملة الانتخابية. كان خالد مشعل هو العقل المدبر، والذى انتقلت إليه قيادة الحركة بعد اغتيال الشيخ ياسين، فانتقلت القيادة من الداخل للخارج، حيث يقيم مشعل فى دمشق. كان يقود الحملة الانتخابية من هناك، بوصفه الرجل الخفى أو الحاضر الغائب. توزع بياناته فى الضفة وغزة وأحيانا يلقى خطابا عبر الهاتف المحمول، ويوضع ميكرفون متصل بمكبرات صوت منتشرة فى مكان الحشد الجماهيرى. واستمر يلقى خطاباته وتوزع البيانات الممهورة باسمه فى أنحاء غزة والضفة، طوال الحملة الانتخابية.

وفى اللحظة الحاسمة لم يكن رئيس حماس يجرؤ على إعلان صريح بفوز حركته فى الانتخابات، أثناء إعلان النتائج. كانت أفضل نتيجة توقعها مشعل أن يكون التنافس متكافئا تماما بين حماس وفتح. وكان يحسب حساب الفصائل الأخرى وكان يشير إلى أنه «يمكن أن يشكلوا تكتلا لمؤازرة فتح». كانت كافة حساباته تنتهى إلى أن كل قوة الحركة تمكنها من الجلوس فى الأمان على مقاعد المعارضة. كان إعلان النتائج النهائية بطيئا، كان أكثر من مليون ناخب قد توجهوا إلى صناديق الاقتراع وحماس قد أدت جيدا، لكن استطلاع آراء الخارجين من مراكز الاقتراع توقع فوز فتح، وأشار الفرز الأولى للأصوات إلى أن ذلك فى طريقه ليصبح حقيقة.

عندما ذهب الفلسطينيون إلى النوم فى ليلة ٢٥ يناير كانت نتائج الانتخابات تبدو متوافقة مع التوقعات.

فى رام الله، التى يفترض أنها أحد معاقل فتح، خرجت مجموعات من الشبان المناصرين لفتح إلى الشوارع. كانوا نافدى الصبر، وأرادوا الحصول على النتائج النهائية، لكنهم اقنعوا أنفسهم بنتائج استطلاعات رأى الخارجين من مراكز الاقتراع وقضوا الليل يحتفلون ويجولون فى المدينة بالسيارات ويطلقون أعيرة نارية ابتهاجا، لكن فى الصباح أفاقوا ليكتشفوا أن العالم قد تغير. وفى الخليل لم يكن هناك شىء أقسى من هزيمة قيادات فتح، فالابن البكر لأسرة الرجوب، وهو جبريل كان يشعر بالذهول عندما تبين أن حماس اكتسحت الانتخابات، وفازت بكل المقاعد التسعة عن المنطقة. ذهبت سبعة مقاعد إلى نشطاء بينهم شقيق جبريل الأصغر مربى النحل نايف، الذى كان بين الأشخاص المبعدين إلى جنوب لبنان، عندما حاولت إسرائيل القضاء على الإسلاميين فى السنوات التى سبقت اتفاق أوسلو. فاز نايف بأكبر عدد من الأصوات. وسقط شقيقه سقوطا مدويا.

كانت حماس التى أربكها ذلك بطريقة ما قد حققت فوزا كاسحا.. (٧٤ مقعدا فى برلمان مؤلف من ١٣٢ عضوا). قال عضو البرلمان الجديد عن حماس رياض مصطفى: «لم نتوقع تشكيل الحكومة، كنا نعتقد أننا سنشكل معارضة قوية فى أحسن الأحوال، نحن مذهولون بالفعل!». لم يكن بمقدور تسعة من مرشحى حماس الفائزين بالانتخابات الذهاب إلى البرلمان لأنهم كانوا محتجزين فى سجون إسرائيلية، كانت إحدى اللواتى سيذهبن إلى التشريعى مريم فرحات، المعروفة باسم أم الشهداء. كانت قد قدمت ثلاثة من أبنائها كاستشهاديين وأنتجت شريط فيديو عن نفسها وهى تساعد ابنها البالغ من العمر سبعة عشر عاما على وضع حزام ناسف قبل أن ينطلق ليقتل خمسة إسرائيليين.[٢٢]

فازت فتح، الحركة التى تتمتع بتاريخ عريق بثلاثة وأربعين مقعدا فقط. وجاءت النتائج لتعكس حالة التردى داخل فتح نتيجة الصراع الداخلى، ولو أن القيادة احتوت النزاع بين المنفيين العائدين من حرس عرفات القديم والجيل الجديد الغاضب الذى نشأ فى الأرض المحتلة وكان يعتقد أنه محق بما يكفى وأن دوره قد حان. ربما اختلفت النتائج.

ترتب عن رفض المعسكرين فى فتح الاتفاق على قوائم المرشحين وجود أشخاص من فتح يتنافسون ضد بعضهم على المقاعد نفسها. بتشتيت الأصوات غير المخصصة لحماس، كانوا قد ساعدوا فى تمهيد الطريق أمام الإسلاميين للحصول على خمسة وستين بالمائة من المقاعد، بالرغم من أنهم لم يكونوا يحظون بدعم سوى أربعة وأربعين بالمائة من أصوات الناخبين.

ظهرت الاتهامات داخل فتح مباشرة، قال القيادى فى رام الله ناصر عبد الحكيم يشتكى من سيطرة الحرس القديم فى فتح: «عاقبنا الشعب بسبب سوء إدارة وفساد المافيا التى جاءت من تونس. كانت هناك دعوات غاضبة تطالب برأس عباس من داخل فتح. خوفا على حياته، ألغى الرئيس اجتماعا مقررا كان يتطلب منه السفر إلى غزة، حيث قام مؤيدوه بأعمال شغب، أحرقوا سيارات، أطلقوا أعيرة نارية وهددوا بقتل بعض مرشحى فتح الخاسرين».[٢٤]

أدق تعيين لما جرى فى انتخابات المجلس التشريعى الفلسطينى، فى الخامس والعشرين من يناير ٢٠٠٦، هى المفاجأة. فلقد أتتْ نتائج الاقتراع لتحدث زلزالا سياسيا اهتزت له أركان «النظام السياسى» الفلسطينى وتوازناته التقليدية وأطاحت به لفترة قد لا يعلم مداها الزمنى، وستظل انعكاساته – خارج مركز الزلزال– تنشط لفترة لتغير معالم حقبة من العمل الوطنى الفلسطينى لم يكن أحد يتوقع، بمن فى ذلك قادة «حماس» وأطرها وجمهورها، أن تتهاوى المعادلة السياسية الداخلية بهذه السرعة، وأن تتحول الأرجحية الفتحاوية فى ميزان التمثيل الشعبى إلى أرجحية إسلامية (حماسية)، حتى دون أن يمر التوازن من مرحلة انتقالية نشهد فيها شكلا ما من القطبية الثنائية.

«جرى كل شىء سريعا دون أن تلحظ استطلاعات الرأى أو تستبين منه ملمحا. تستوى فى ذلك مؤسسات الاستطلاع الفلسطينية والإسرائيلية والعالمية: التى اختلفت فى نسب الفوز المتوقع بالمقاعد إلا فى أن «حركة فتح» هى الأعلى نسبة وعددا. لقد حولت المفاجأة مؤسسات الاستبيان تلك إلى مؤسسات تنجيم وكهانة تقرأ الطالع فى فناجين الرغائب والتمنيات أو تضرب الخط على رمال متحركة، وألقت بالحقيقة الصارخة أمام الجميع، حميمة الرأى وسرية الاختيار عند صاحب الكلمة الفصل فى المنافسة (المواطن) وتفاهة التحنيط الكمى لاتجاهات الرأى وللظواهر الاجتماعية».[٢٥]

لم يكن سهلا تقدير حجم الخسارة التى تستشعرها حركة «فتح» والوطأة الشديدة لحالة الصدمة والذهول التى ألمت بعشرات الآلاف من مناضليها ومنتسبيها ومئات الآلاف من مناصريها فى داخل الوطن المحتل وفى الشتات. فهى المرة الأولى التى يهتز فيها مركزها القيادى داخل الحركة الوطنية الفلسطينية منذ أربعين عاما. وهى المرة الأولى التى تفقد فيها موقع السلطة والحكم منذ اثنى عشر عاما، وهى المرة الأولى التى تجد نفسها مدفوعة إلى أداء دور المعارضة فى الحياة السياسية الفلسطينية المعاصرة. تستطيع أن تعزى النفس بالقول، إنها الفصيل الذى حمل شرف إطلاق العمل الفدائى، وقيادة الثورة ومنظمة التحرير، وإدارة فصول انتفاضتى ١٩٨٧ و ٢٠٠٠، وتستطيع أن تتباهى بأنها خاضت منافسة ديمقراطية نظيفة ونظمت - من موقعها فى السلطة - انتخابات نزيهة خالية من الشوائب. وهذا كله، وغيره صحيح بغير جدال. «لكنه ليس يرتق خرقا فى النفس اتسع، ولا يجلى من الحلق مرارة كما ليس يهون ضياع مجد القيادة والسلطان الذى ابتنته (فتح) لنفسها بالتضحيات الجسام وبقوافل الشهداء والأسرى».[٢٦]

فى مقابلة مع سعيد صيام القيادى بحركة حماس ووزير داخليتها فيما بعد، أكد: «جرت الانتخابات فى أجواء ديمقراطية، وأستطيع القول إن العملية الانتخابية برمتها كانت جيدة وتعطى صورة مشرقة عن أداء الفلسطينيين الانتخابى. جاءت شهادة سعيد صيام حول نزاهة الانتخابات التى نظمتها السلطة الفلسطينية ولم تشارك حماس فى إدارتها لتؤكد رضى حماس وسعادتها بالنتائج».[٢٧]

وحدد سعيد صيام أربعة عوامل من وجهة نظره وقفت وراء فوز حماس غير المتوقع، «حماس خدمت الشعب الفلسطينى من خلال مؤسساتها الخيرية والصحية والتعليمية على مدار ٣ عقود، ثم أدائها الجهادى، وتقديمها الشهداء العظام الذين قضوا على طريق التحرير، فتضامن معها الشعب وقدر لها تضحياتها، هذا بالإضافة إلى الفساد المستشرى فى مؤسسات السلطة، أيضا رغبة الشارع الفلسطينى فى التغيير باتجاه من يثق به».

هذه كانت هى الخلطة السحرية من وجهة نظر قيادى بارز فى حماس والتى لم تتمكن حتى مراكز البحوث واستطلاعات الرأى من رؤيتها، وتوقع نتائجها.[٢٨]

فقد خابت كافة توقعات المركز الفلسطينى للسياسات وبحوث الاستطلاعات، والذى يعد أهم مؤسسات قياس الرأى العام فى الأراضى المحتلة، بل إنه من هول الصدمة فإن مدير المركز خليل الشقاقى تساءل: «ما الذى صوت له الفلسطينيون حقا؟». وحاول أن يضع تحليلا مقنعا لما جرى: «إن معرفتنا بالاقتراع أظهرت أن أكثر من ٨٥٪ من الجمهور يعتقدون أن السلطة فاسدة، وأن أكثر من ٨٠٪ كانوا يشعرون بعدم الأمان فى منازلهم وأحيائهم، وقد رفعت حماس بذكاء شديد أهمية هاتين المسألتين إلى قمة الأجندة العامة. وعندما ذهب الجمهور إلى مراكز الاقتراع كان ثلثاه قد أدرج هاتين المسألتين كأهم الأولويات، ونظر أقل من الربع إلى المسائل الاقتصادية باعتبارها حرجة، و ١٥ فى المائة فقط رأوا فى العملية السليمة أولوية متقدمة، كما أن أكثر من ٨٠ فى المائة من المواطنين رأوا إقدام إسرائيل على تنفيذ خطة فك الارتباط الأحادى الجانب انتصارا للمقاومة المسلحة».[٢٩]

قيادات فتح كانوا يحاولون قراءة فوز حماس وهزيمتهم من زاوية مختلفة، بعيدة عن اتهامات الفساد. قال نبيل عمرو أحد أعضاء فتح ووزير الإعلام السابق: «نامت فتح طويلا على حرير الشعور العميق باستحالة فقدها للسلطة مهما فعلت، ولم تنتبه مبكرا إلى أن تغيرا جوهريا يحدث على الأرض وأن حماس تنمو بقوة فى ظل رهان فتح على خيار واحد وهو نجاح تجربة أوسلو من دون الأخذ فى الحسبان احتمال الفشل والانهيار». وأكد نبيل عمرو: «لقد تعاملت فتح مع الواقع منذ بداية تراجعاتها فى جميع الانتخابات التى جرت على جميع المستويات، فى الاتحادات الطلابية وفى المجالس المحلية وغيرها بطريقة غير منطقية، معتبرة أن هذا السقوط مجرد سقوط جزئى».[٣٠]

لم تكن الهزيمة من نصيب فتح وحدها وإن كانت هزيمة فتح أكبر وأعمق من هزيمة الآخرين، فقد رسب اليسار الفلسطينى أيضا، رغم محاولاته تحقيق تقدم فى هذه الانتخابات، ورغم انخراط اليسار فى عملية الكفاح المسلح واستهداف إسرائيل لقياداته مثلما اغتالت «أبو على مصطفى» أحد قيادات اليسار الفلسطينى ذات الثقل.[٣١] أقر ممثلو القوى اليسارية أن الهزيمة التى منوا بها فاقت كل التوقعات، وعزا صالح زيدان عضو المكتب السياسى للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، التى فاز تحالفها مع الحزب الشيوعى بثلاثة مقاعد فقط فى البرلمان الجديد، هذه النتيجة إلى طبيعة النظام الانتخابى الفلسطينى الذى ينص على

انتخاب نصف أعضاء البرلمان بالانتخابات النسبية، والنصف الآخر يتم انتخابهم كممثلين للدوائر الانتخابية فى المناطق التى يتواجدون فيها. وأكد أن هذه الطريقة أدت إلى مضاعفة النصر الذى حققته حماس وجعلت قوى اليسار تمنى بهزيمة كبيرة، ونوه إلى أن تشرذم قوى اليسار وعجزها عن التوحد فى قائمة موحدة قبل الانتخابات ضاعف من الهزيمة، مؤكدا أن رفض هذه القوى للتوحد فى قائمة واحدة جاء لاعتبارات فئوية وشخصية ضيقة. وأضاف أن قوى اليسار الفلسطينى عانت من حصار مالى خانق، وذلك بخلاف حركة (فتح) التى تمتعت بدعم مباشر من السلطة ومن الولايات المتحدة، وحركة «حماس» التى تتمتع بدعم جماعة الإخوان المسلمين.[٣٢]

فى تلك الأثناء كانت هناك نقاشات داخلية مكثفة فى حماس من أجل الاتفاق على تحديد شخصية رئيس وزرائها الذى سيكون منوطا به تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة. وبعد مرور شهر تقريبا على إعلان نتائج الانتخابات، أعلنت حماس رسميا ترشيحها لإسماعيل هنية، الذى كان يلقب داخل الحركة برجل المطافى لقدرته على حل الخلافات الصعبة. وقال الدكتور صلاح البردويل الناطق باسم الكتلة النيابية لحماس: «إن جميع أطراف حماس فى الداخل والخارج أجمعت على اختيار هنية».[٣٣]

فى غضون ذلك أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس أن على حركة «حماس» اتخاذ خيارات صعبة للتأقلم مع الواقع بعد فوزها فى الانتخابات. وذكرت أن الإدارة الأمريكية لن تتعامل مع حماس، حتى تراها تتعايش مع التزامات السلام الفلسطينية وتعترف بحق إسرائيل فى الوجود، لكنها أعربت عن أملها فى أن تقرأ حماس الواقع وتتعامل معه «بشكل لا يضر بمصالح الفلسطينيين». وفى الوقت الذى بدأت فيه رايس جولة أوروبية لتنسيق الخطوات، بعثت برسالة لحماس من خلال جريدة عربية خصتها بالحديث خلال زيارتها لندن قالت: «إن الإدارة الأمريكية لن تقوم بقطع المساعدات عن الفلسطينيين، ولكن عندما يتعلق الأمر بدعم حكومة تديرها منظمة إرهابية، فإن الحكومة الأمريكية لا تستطيع أن تفعل ذلك. والمجتمع الدولى يتوقع من حماس أن تكون ملتزمة بعدم ممارسة العنف والتمسك بالتزامات فلسطينية موجودة منذ وقت طويل تتعلق بعملية السلام».[٣٤]

كانت ردود الأفعال الأوروبية مماثلة لرد الفعل الأمريكى، وقد اعتبرت المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل أن هذا الفوز لا يمنح حماس الشرعية لأنها هى المسئولة عن غالبية العمليات الانتحارية ضد إسرائيل، لذا أدرجها الاتحاد الأوروبى على لائحة المنظمات الإرهابية.(٢٥)

فى المقابل جاء رد فعل حماس مغلفا بشئ من الهدوء والثقة، فيه شىء إيجابى ولا يخلو من التكتيك، ولم يكن هناك شىء أكثر مما قاله خالد مشعل وأعلنه من دمشق بأن حماس ستتعامل بواقعية مع اتفاق أوسلو. وضع مشعل ما يمكن أن نسميه برنامجا مبدئيا لعمل حكومة هنية، التى لم تكن قد تشكلت بعد. حيث حدد رئيس المكتب السياسى لحماس ثلاث قضايا رئيسية هى: «حماية المقاومة، والإصلاح والتغيير، وترتيب البيت الفلسطينى ومؤسساته السياسية، بما فى ذلك منظمة التحرير، باعتبارها مؤسسة القرار». وطرح مشعل فكرة تشكيل جيش فلسطينى موحد يضم كل الفصائل «للدفاع عن الشعب الفلسطينى». كما أكد أن «حماس» ستتعامل بواقعية شديدة مع «أوسلو» وستحرص على الحوار مع الدول الأوروبية وأمريكا والالتزام بما يصب فى مصلحة الشعب الفلسطينى من الاتفاقات التى وقعتها السلطة. وجدد مشعل رغبة «حماس» فى تشكيل حكومة تضم جميع الفصائل بما فيها حركة فتح. لكن هذه الرغبة لا تلقى ردودا إيجابية واضحة من القوائم المشاركة فى البرلمان. فباستثناء حركة فتح التى أعلنت بشكل غير رسمى رفضها المشاركة، فإن الجبهة الشعبية» و «الطريق الثالث» و «فلسطين المستقلة» و «البديل» ربطت مشاركتها فى الحكومة بالبرامج السياسية والاجتماعية التى ستطرحها «حماس». أما الجهاد الإسلامى التى قاطعت الانتخابات أصلا، فقد أبدت الاستعداد للمشاركة فى حكومة تستند كما قالت إلى «برنامج المقاومة».(٣٦)

كان واضحا أن قيادات حماس عمدت إلى تغيير خطابها بدرجة غير قليلة فى تلك الأثناء، فمحمود الزهار الذى تعود أن يدلى بتصريحات ثورية خلال حملة حماس الانتخابية سواء فى الصحف ووسائل الإعلام المختلفة أو فى كلماته خلال المهرجانات الانتخابية، قال فى مهرجان ببيت لاهيا: «إن الحركة بعد فوزها ستسعى إلى إعادة صوغ المجتمع الفلسطينى على أسس إسلامية وإدارية صحيحة، بعيدا عن الفساد والفوضى والمحسوبية». وفى المهرجان الانتخابى ذاته وجه عشرات من اللعنات والشتائم «لأمريكا، وإسرائيل وأعوانهما فى المنطقة». أما بعد فوز حماس بالانتخابات، وكانت بصدد تشكيل حكومتها، فقد أعلن الزهار فى مقابلة

مع جريدة الصنداى تليغراف البريطانية: «أن الولايات المتحدة ليست عدوا»، «والرئيس بوش يمسك بمفاتيح السلام فى المنطقة»، وقال الزهار أيضا «يجب ألا يخشانا العالم» ليس هذا فحسب، بل أكد: «نحن نسعى لتشكيل حكومة وحدة وطنية من أجل ترتيب البيت الفلسطينى، ولن نفرض وصاية على أحد».(٣٧)

بعد ثلاثة شهور تقريبا شكلت حماس أول حكومة لها، بدون مشاركة الفصائل الأخرى. وعندما زارت رايس الشرق الأوسط بعد أسابيع من ذلك كانت قد تخلت هذه المرة عن دعوتها المتكررة لإحلال الديمقراطية وإصلاح المؤسسات الفلسطينية. كان نظام فتح بقيادة أبو مازن أول حكومة عربية تفقد السلطة عبر تعبير ديمقراطى عن إرادة شعبها. لم يكن موقف واشنطن ليبدو جيدا إذا سعت علانية للإطاحة بحكومة منتخبة! وبالعودة إلى العام ٢٠٠٣ كانت واشنطن قد أصرت على تجريد منصب رئيس السلطة الفلسطينية من صلاحيات أساسية فى محاولة لتخفيف قبضة ياسر عرفات على الشؤون الفلسطينية، كرئيس للوزراء فى ذلك الوقت كان محمود عباس هو المستفيد. كان بحاجة إلى تقليص سلطات عرفات الواسعة كى يصبح رئيسا قويا للوزراء. بعد فوز حماس سعى أبو مازن لعكس ما كان يعمل من أجله فى الماضى، ولم يكن ليقبل أن تتسع صلاحيات وسلطات الحكومة الجديدة على حسابه، لأن العالم لم يكن ليسمح بذلك.(٣٨)

ومنذ أن أعلنت نتائج الانتخابات الفلسطينية وتبين أن المعارضة «حماس» فازت بغالبية المقاعد، والمستشارون فى ديوان الرئاسة الفلسطينية راحوا يدرسون وضعهم القانونى ومدى المناورة التى يستطيع الرئيس (أبو مازن) التحرك فيها. بل إن خبراء الشؤون الفلسطينية فى العديد من عواصم دول العالم، من واشنطن حتى تل أبيب، ومن لندن حتى القاهرة، أجروا أبحاثا ومراجعات مماثلة، كل لأهدافه الخاصة. والعواصم العربية التى كانت تضغط على عرفات بشدة لمنح صلاحيات واسعة لرئيس الوزراء بدأت تعيد حساباتها من جديد، فى تلك اللحظة. وكان واضحا من القراءة الأولية لقوانين السلطة الفلسطينية والأنظمة الداخلية فى منظمة التحرير الفلسطينية، أن الرئيس يتمتع بكامل الصلاحيات فى جميع مجالات العمل الكبرى فهو، كرئيس، يتمتع بحق اختيار أى نائب يريده لرئاسة الحكومة والقانون لا يحدد لأبى مازن مدة زمنية لهذا التعيين ولا يحدد أن يختار رئيس الكتلة الأكبر. إنما يحدد لرئيس

الحكومة المعين مدة شهر لتشكيل الحكومة، فإذا فشل يعيد المهمة للرئيس. وهو من الناحية النظرية يستطيع تكرار التعيين شهرا بعد شهر. كما أن الرئيس يتمتع بكل الصلاحيات فى المواضيع الأمنية وفى السياسة الخارجية وفى عملية السلام وحتى فى شؤون الإدارة الكبرى للسلطة: فهو القائد العام للأمن الوطنى، ولاثنين من الأجهزة الأمنية.. «الأمن الوطنى والمخابرات» يتبعان له بشكل مباشر وليس من خلال وزارة الداخلية. وهو المسئول المخول عن إعلان حالة الطوارئ التى يستطيع فى إطارها شل عمل الحكومة أو إسقاطها وحل المجلس التشريعى وإعلان انتخابات جديدة. حتى أجهزة الأمن التابعة لوزارة الداخلية، فإن الرئيس حسب القانون يستطيع التدخل فيها، إذا اصطدمت مع سياسة الأمن الوطنى التى يحددها هو ومستشاروه الأمنيون وأجهزته الأمنية.[٣٩]

والسياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية تخضع لسلطة الرئيس مباشرة، بوصفه المسئول الأول عن السياسة الخارجية والسفارات الفلسطينية فى الخارج تابعة لدائرة الشؤون الخارجية فى منظمة التحرير الفلسطينية. وفى حالة وجود تناقضات بين وزير الخارجية وبين رئيس الدائرة السياسية فى المنظمة، وقد كانت هناك خلافات كبيرة وحادة، فإن الرئيس هو صاحب الصلاحيات لحسمها والبت فيها. المسيرة السياسية وكل مفاوضات السلام تدار من الجانب الفلسطينى بواسطة دائرة المفاوضات فى منظمة التحرير الفلسطينية، وهى خاضعة لرئيس المنظمة مباشرة. وهكذا فإن الرئيس يستطيع العمل فى نطاق واسع جدا من دون (حماس) حتى لو كان رئيس الحكومة وجميع الوزراء من أعضاء هذه الحركة، لكن هذا صحيح من الناحية النظرية فقط.[٤٠] وفى المقابل كانت حماس غير مرتاحة لهذا الوضع، ولم تكن دعوات «مشعل» لإصلاح منظمة التحرير فى ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة إلا بهدف تقليص صلاحيات رئيس المنظمة وتوسيع صلاحيات الحكومة، ولم تجدى تكتيكات مشعل نفعا فى هذا الاتجاه ولم تجد دعوته صدى لتشاركه فتح فى الحكومة، فقد دعاهم مشعل فى أكثر من مناسبة، «عشنا معا فى خنادق المقاومة، لهذا دعونا نبقى معا فى خنادق السياسة».[٤١]

فتح وحماس كانا أشبه بشريكين يجلسان على مقعد واحد، وكل منهما يضع كوعه فى جنب الآخر دون هوادة. أحدهما يجلس منذ زمن طويل، بينما الآخر كان يجلس للتو إلى جوار شريكه.

لم تكن الأجواء تبعث على التفاؤل، وقعت ثلاثة أحداث دامية وضعت حكومة «حماس»، على المحك فى اليوم الأول من تسلمها مقاليد الحكومة فى إطار سلطة الحكم الإدارى الذاتى المحدود، حسبما ينص اتفاق أوسلو. لم تمض ساعات على عمليات تسليم وتسلم الوزارات حتى نفذت «كتائب شهداء الأقصى» عملية انتحارية على أبواب مستوطنة «كدوميم» فى منطقة نابلس، أسفرت عن مقتل ٤ مستوطنين. وأدت هذه العملية إلى حدوث أول خلاف بين مؤسسة الرئاسة الفلسطينية وحكومة حماس. فبينما أدان الرئيس محمود عباس العملية، وقال خلال وجوده فى جنوب أفريقيا «ندين الحادث الذى وقع فى بلادنا ولا نقره. نحن كسلطة فلسطينية، نريد أن نعيش فى سلام دائم إلى جانب إسرائيل»، دافعت حكومة حماس عن العملية، وقالت إنها رد طبيعى على العدوان الصهيونى». ولم تغير إدانة أبو مازن للعملية، من واقع رد فعل إسرائيل، إذ حملته مسئولية العملية التى نفذها أحمد محمود مشارقة من مدينة الخليل الذى أفرج عنه من سجون السلطة فى قبل فترة وجيزة. وقال جدعون مئير المسئول فى وزارة الخارجية الإسرائيلية لوكالة الصحافة الفرنسية، عن السلطة: «يظهر أنها لم تعد تكتفى اليوم بالبقاء مكتوفة الأيدى أمام الإرهاب، بل إنها تشجعه».

وبعد أقل من ٢٤ ساعة من الهجوم على المستوطنة الإسرائيلية، قتل خليل أبو القوقا، ٤٣ عاما، قائد ألوية الناصر صلاح الدين الجناح العسكرى للجان المقاومة الشعبية، فى تفجير سيارة مفخخة بينما كان فى طريقه إلى أداء صلاة الجمعة فى «حى النصر». وازداد الوضع إحراجا للحكومة الوليدة، لاسيما وزير داخليتها سعيد صيام، بعد الاشتباكات التى وقعت بين عناصر من جهاز الأمن الوقائى وعناصر من لجان المقاومة الشعبية، عندما أطلق مسلحو «الوقائى» النار على مؤتمر صحفى اتهم فيه أبو عبير الناطق الإعلامى باسم لجان المقاومة الشعبية، جهاز الأمن الوقائى بالتواطؤ مع إسرائيل فى عملية اغتيال أبو القوقا. وأسفرت الاشتباكات عن مقتل ٣ أشخاص، وجرح ما لا يقل عن عشرين.[٤٢]

فى أول اجتماع تعقده حكومته، قال هنية إن خزينة السلطة الفلسطينية خاوية وإن الحكومة تحاول جاهدة لإيجاد مصادر تمويل من أجل دفع رواتب الآلاف من الموظفين. وأكد هنية أن حكومة حماس ورثت الأزمة الاقتصادية والمالية عن الحكومة السابقة التى كانت تنتمى لفتح. وأضاف: «سنعمل ما بوسعنا من أجل الإيفاء بالتزاماتنا تجاه الموظفين على الرغم من الأزمة

الاقتصادية التى نواجهها وعلى الرغم من الدين الذى تغرق به الخزينة والحكومة إجمالا». كما أعلنت الحكومة أيضا فى جلستها عن تجميد قرار التعيينات الإدارية التى أصدرته حكومة فتح السابقة.

كانت هناك محاولات من مشعل الذى أجرى عشرات الاتصالات فى غضون ذلك، لسد العجز. قال وزير المالية الفلسطينى عمر عبد الرازق إنه يتوقع الحصول على ٨٠ مليون دولار من السعودية والكويت والإمارات، للمساعدة فى دفع رواتب شهر مارس التى تقدر بنحو ١١٨ مليون دولار، ومن المفترض أن تدفع فى مطلع شهر إبريل الجارى. إلا أن عبد الرازق لم يوضح كيف يمكن له الحصول على باقى التمويل اللازم للرواتب. كانت حماس قد تلقت وعودا بالحصول على مساعدات من دول عربية وإسلامية، من بينها السعودية وإيران، إلا أنها لن تعلن عن أرقام محددة لهذه المساعدات. كانت هذه هى الرسالة التى وصلت الحكومة الجديدة من المكتب السياسى فى دمشق.[٤٣]

عمليا، كانت سياسة الحصار المالى التى اتخذتها أمريكا وإسرائيل قد بدأ تنفيذها وكذلك الاتحاد الأوروبى الذى وافق على الشروط الأمريكية الإسرائيلية التى وضعت أمام الحكومة الجديدة. والشروط هى: أن تعلن حماس نبذ العنف وتعترف رسميا بإسرائيل وتعلن الالتزام بكافة الاتفاقيات الموقعة باسم الشعب الفلسطينى. رفضت حماس الشروط الثلاثة فأوقفت واشنطن وبروكسل تدفق المعونات.[٤٤] كما أوقفت إسرائيل تحويل عشرات الملايين من الدولارات من عائدات الضرائب التى حصلتها نيابة عن السلطة. وكانت قيمة أول دفعة شهرية تم تجميدها ٥٠ مليون دولار من العائدات التى تحق للفلسطينيين والتى جمعتها إسرائيل كقوة احتلال. ردت حماس بأنها لن تقف مكتوفة الأيدى إزاء هذا الحصار. بدأت قيادات كبيرة من حماس بجولة فى المنطقة، التماسا للمال بالتوازى مع الحملة التى بدأها رئيس الحركة نفسه.[٤٥]

وتوجه وزير الخارجية الفلسطينى محمود الزهار للقاهرة وحصل على تعهد من الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى بمساعدة الحكومة الفلسطينية فى الأزمة المالية التى تحاصرها من الداخل والخارج، وأعلن موسى عن استمرار تقديم الدعم للسلطة الذى يبلغ

خمسة وخمسين مليون دولار شهريا. كان واضحا أن الحكومة بدأت تتحرك سريعا فى كافة الاتجاهات، حيث نشر أحد المواقع الإلكترونية المقربة من «حماس» إعلانا يدعو للتبرع من أجل دعم الحكومة الفلسطينية، وحدد أرقام حسابات فى مصرفين فى مصر يتم التبرع من خلالهما، وهى مبادرة كانت قد أطلقتها الجامعة العربية داعية أيضا لدعم الشعب الفلسطينى من خلال التبرع المباشر.

كانت الإدارة الأمريكية تراقب تحركات حماس عن كثب واتخذت قرارات تصعيديه فى مواجهة تحركات حماس، فتم حظر إجراء صفقات تجارية مع السلطة الفلسطينية، أو مع الحكومة الجديدة. قالت وزارة الخزانة الأمريكية إن حركة حماس تحصل على فوائد من الصفقات التى تبرم مع السلطة الفلسطينية، لكن إدارة الرئيس بوش استثنت من قرار الحظر البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة، حيث سمحت لها بممارسة أنشطة ومعاملات مع الفلسطينيين. كما سمحت ببعض التبرعات بأدوية لوزارة الصحة الفلسطينية من قبل منظمات غير حكومية فى الولايات المتحدة. وكان هذا القرار يضع السلطة الفلسطينية بشكل تلقائى ضمن قائمة الإرهاب التى تحظر الولايات المتحدة التعامل معها.

أظهرت الحكومة الجديدة تحديها لهذه القرارات، قال إسماعيل هنية إن الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس لن تنهار بسبب الضغوط المالية، من جانب ما وصفه بتحالف «شرير تقوده الولايات المتحدة». وحذر هنية من «أن عواقب انهيار الحكومة الحالية ستكون سيئة». وألمح إلى أن الحركة قادرة على منع تشكيل أى حكومة أخرى لتحل محل حماس. كان عشرات الآلاف من مؤيدى حماس قد خرجوا إلى شوارع غزة للمشاركة فى مسيرات حاشدة نظمتها حماس، احتجاجا على قطع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة للمساعدات.

بضغط من واشنطن وعواصم أخرى، رفضت مصارف العالم تحويل الأموال إلكترونيا إلى غزة. بحلول منتصف العام اشتكت حماس أن عدة مصارف عربية قد جمدت أكثر من٣٠٠ مليون دولار، قدمتها إيران، وعدة أنظمة عربية أخرى. كان على وزراء ومسئولى حماس أن يتصرفوا بشكل مبدع. فكلما عادوا من الخارج حملوا حقائب مليئة بالنقود. كانت آخر عقبة

أمام إيصال الأموال إلى الأراضى المحتلة هى معبر رفح بين مصر وغزة الذى تحكمه اتفاق المعابر الموقع عام ٢٠٠٥. فى منتصف مايو ٢٠٠٦ تم الكشف عن أن الناطق باسم حماس سامى أبو زهرى كان يخفى ما يعادل ٨٠٠ ألف دولار فى ملابسه لدى عودته إلى غزة من قطر، حيث كانت حماس طيلة سنوات تجمع الكثير من الهبات والتبرعات فى الخليج، ولا تزال. وبعد أسابيع كان وزير الخارجية محمود الزهار أوفر حظا بعد رحلة إلى إيران والصين واندونيسيا وباكستان استطاع بعدها إدخال أربع حقائب تحتوى على ما يقدر بعشرين مليون دولار عبر مصر، لكن كل ذلك كان نثريات، مقارنة بدين الحكومة الجديدة المتراكم، آنذاك. كانت قيمة الرواتب المتأخرة، قد وصلت إلى ٣٠ مليون دولار، تم تسليم الموظفين ورقتين أو ثلاثة من فئة المائة دولار من الحقائب التى حملها الزهار. لم يكن تهريب حماس للمال ليسد الفجوة المتزايدة فى فاتورة الأجور التى كان يعتمد عليها ثلث السكان فى غزة تقريبا.

فى كل الأحوال كانت حكومة حماس متأخرة فى دفع الرواتب للموظفين، وكان هناك وعد بأن يتم دفع رواتب فبراير فى منتصف مارس، لكن شهر مارس حل وانقضى من دون تحقيق انفراج. وعندما أدرك عشرات الآلاف من الفلسطينيين أنه لا توجد أموال لدفع رواتب فبراير فى أبريل، كانت نسبة تغيب الموظفين عن العمل قد وصلت إلى أكثر من ٥٠ فى المائة. وتعطلت المصالح الرسمية عن العمل، بل إن البعض خرج للمطالبة بمستحقاته تحت تهديد السلاح. بالتوازى كان هناك جدل بين حماس والسلطة الفلسطينية حول الطريقة التى يجب أن يتسلم بها الفلسطينيون الأموال القادمة من الخارج، فالمانحون اشترطوا فى الأغلب أن تتسلم الرئاسة الفلسطينية المساعدات المالية، فى حين أن حماس ترى أنها صاحبة الحق فى ذلك لأنها صاحبة الأغلبية فى المجلس التشريعى والحكومة القائمة مُشكله منها.[٤٦]

على خلفية ذلك، انفجر خالد مشعل وخرج إلى العلن، يمسك ميكروفونا فى يده. كان قد قرر أن ينقل انتقاده لخصومه السياسيين للعلن هذه المرة دون أن يفكر فى تبعات ذلك. خلال تجمع فى مخيم اللاجئين الفلسطينيين فى دمشق لإحياء ذكرى اغتيال إسرائيل للشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسى، شكل خطاب رئيس حماس منعطفا خطيرا فى العلاقة بين حماس وفتح. سخر مشعل من إسرائيل والولايات المتحدة كما كان جمهوره يتوقع. قال مكررا رفض حماس الالتزام بالشروط الثلاث لنيل قبول إسرائيل وواشنطن: «نفضل الموت جوعا

على الاستسلام» هزأ من الإسرائيليين «إنهم يفتقدون الثقة بأنفسهم ويحتاجون إلى اعتراف حماس بهم». لكن إذا كان كل ذلك خطابا فى وقت الأزمة، فإن سخرية مشعل من فتح عباس كان المقصود بها الاستفزاز والإهانة. كان أمرا مألوفا لقائد حماس أن يوجه إهانات لأعداء قدامى مثل الأمريكيين والإسرائيليين، لكن من غير المألوف أن ينتقد علانية أخا فلسطينيا أو عربيا. سأل مشعل فى خطابه: لماذا يتأمر قسم من شعبنا ضدنا، ويرسم خطه مدروسة ليعيق نجاح حكومة حماس، اليوم حان وقت إماطة اللثام عن هؤلاء الخونة. وأضاف: «ضحوا بمصالح وطننا.. لخدمة مصالح العدو. وساهموا فى تجويع شعبنا وإقامة دولة لا تخضع لحكم القانون».[٤٧]

وأخذ مشعل يتحدث عن الفرق بين نشاطات المعارضة فى أى نظام ديمقراطى تكون فيه مخلصة لوطنها وبين ما وصفه بأنه محاولة فتح بانقلاب بدعم أمريكى إسرائيلى، أعلن مشعل «سيواجه الشعب الفلسطينى المؤامرة».[٤٨]

واصل مشعل انتقاده وهجومه على الرئيس وعلى حركة فتح ووزع الاتهامات فى كل اتجاه، «قال لى وزراء حماس إنهم دخلوا مقرات الحكومة الرسمية فوجدوا أن أسلافهم من فتح قد سرقوا كل شىء حتى الآرائك والمكاتب والقهوة والشاى ودفاتر الملاحظات، سرقوها، هل يمكن لوم شخص يفجر نفسه فى تل أبيب، هل العار على من يفجر نفسه فى تل أبيب أم على الشخص الذى يأكل ويشرب فى تل أبيب؟»، وذلك فى إشارة لموقف أبو مازن وإدانته للعملية الانتحارية التى نفذتها حركة الجهاد الإسلامى فى مطعم بتل أبيب، آنذاك. أدت إلى مقتل١١ شخصا وجرح سبعين آخرين.

بدا أن خطاب مشعل فيه الكثير من المبالغة والتجنى فى آن معا. وفى رام الله أطلقت أعيرة نارية، تعبيرا عن الغضب من قبل عناصر فى كتاب شهداء الأقصى الجناح المسلح لفتح الذى تحمل العبء الأكبر فى الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ومن أطلق شرارتها الأولى، وأغلب الذين استشهدوا فى الانتفاضة الأخيرة كانوا من شهداء الأقصى.[٤٩] وفى غزة تم إلقاء الحجارة وحصلت اشتباكات بالأيدى بين مئات الطلاب فى الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر. أدانت لجنة فتح المركزية خطاب مشعل ووصفته بأنه أحمق، وعبر قيادات من فتح عن اندهاشهم من

كلام مشعل وقال عزام الأحمد: «ليس هناك ما يبرره وعلى مشعل أن يقدم اعتذارا». والحاصل أن مشعل اتهم بإثارة حرب أهلية والتحريض على الفتنة، محمد دحلان الذى كان يشغل، آنذاك، منصب رئيس جهاز الأمن الوقائى، والشوكة منذ أمد بعيد فى ظهر الحركة الإسلامية فى غزة، قال: «إن مشعل يفتعل الصدام ويسعى إليه». تكلم الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية أحمد عبد الرحمن مباشرة عن مشعل فى قناة الجزيرة: «نريد منك تركنا نحل مشكلاتنا من دون تدخلك ومن دون خطاباتك». وعلق جبريل الرجوب: «دام الخطاب أكثر من خمس وخمسين دقيقة تضمن إهانات لفتح وتاريخها وقياداتها ورموزها، لم تكن تلك زلة لسان».(٥٠)

فى الواقع كانت الخلافات بين الحركتين قد بدأت فى وقت مبكر ومنذ اللحظة الأولى من إعلان نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة. حيث اعترض مسئول فى حركة فتح على إعلان حماس أنها ستعيد النظر فى كل القرارات التى اتخذها المجلس التشريعى الفلسطينى السابق. وقال صائب عريقات إن مثل هذه الخطوة «غير مقبولة وغير دستورية».

وكانت حماس قالت «إن المجلس التشريعى السابق لا يحق له إصدار قوانين جديدة بعد إجراء الانتخابات». فى غضون ذلك أعلن إبراهيم خريشة وهو مسئول فى المجلس التشريعى ينتمى إلى فتح، أن رئيس المجلس الجديد عزيز الدويك الذى ينتمى إلى حماس قام مع عشرة من أنصاره باقتحام مكتبه فى رام الله. وقال إبراهيم خريشة، الذى تم تعيينه أمينا عاما للمجلس خلال الجلسة الأخيرة للمجلس السابق، «لقد اقتحموا المكتب وأمرونى بالإنصراف». وبعد ذلك بدأ محمود الرمحى الذى عينته حماس مكان خريشة، يمارس مهامه من المكتب. كانت هذه إشارة سيئة الدلالة على ما سيحدث مستقبلا. أخذت عوامل الصدام تتجمع فى الأفق وكان الرئيس عباس يلح على هنية وحماس الالتزام بالاتفاقات الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل لكن حماس رفضت بشدة. قال هنية الذى يوصف بأنه قيادى «براغماتى» فى حماس «إن الخلافات السياسية بين حماس والسلطة الفلسطينية سوف يتم حلها عن طريق الحوار»، لكن بمرور الوقت تركت الخلافات بين الجانبين تتفاقم، وجاء خطاب مشعل ليصب الزيت على النار. ويضع الخلاف بينهما على أعتاب مرحلة جديدة من التوتر والصراع.

ولم يكن احتجاج كتائب الأقصى إلا مزيدا من المصاعب التى تواجه حكومة حماس منذ

توليها السلطة خاصة العراقيل المالية التى تهدد بانهيار الاقتصاد الفلسطينى المتعثر أصلا. كانت هناك جهود ومساع فى الداخل لاحتواء الأزمة التى نشبت على خلفية خطاب مشعل، فعقد ممثلون عن فتح وحماس فى غزة مباحثات لاحتواء التوتر بين أنصارهما. كان من بين الحاضرين رفيق الحسينى، رئيس مكتب محمود عباس، والأمين العام لمجلس الوزراء الفلسطينى. وقال «غازى حمد «أحد الناطقين باسم «حماس» إن الحكومة الفلسطينية ترفض استخدام القوة أو السلاح ضد المواطنين الفلسطينيين فى الشوارع، وقال إن الحكومة تدعو إلى حل الخلافات من خلال الحوار، وترفض أى شكل من أشكال الاستفزاز من أى طرف كان».

وسعى محمود عباس للتهدئة حيث قال: «نفضل حل هذه القضية عبر القنوات السياسية بهدوء». وأضاف: من المهم ألا تسوء الأمور على الساحة الفلسطينية أكثر من ذلك، علينا التعاون لمنع التدهور. لكن أبو مازن قد رفض فى الوقت ذاته طلبا لحكومة حماس بتشكيل قوة أمنية جديدة تكون صاحبة اليدى الطولى فى الأراضى المحتلة، وتخضع لها كافة الأجهزة الأمنية بما فيها الأمن الوقائى. لكن ذلك لم يمنع نحو ألف من أنصار فتح من اقتحام مبنى المجلس التشريعى فى غزة، فى إطار احتجاجاتهم على تصريحات مشعل، كما نظم آلاف من أنصار فتح مظاهرات فى عدة مدن وبلدات فى الضفة الغربية. وقد استخدمت فى الاشتباكات أسلحة نارية محلية الصنع وحجارة. وفى محاولة لتهدئة التوتر قال ناصر الدين الشاعر نائب رئيس حكومة حماس، إن تصريحات مشعل لا تمثل موقف الحكومة الفلسطينية.

بعد مرور ما يقرب من ٨ أشهر على تشكيل حكومة حماس أيدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اقتراحا بعقد انتخابات نيابية ورئاسية مبكرة وذلك فى محاولة لكسر الجمود السياسى حول تشكيل حكومة وحدة وطنية. لكن حماس هاجمت هذا الاقتراح بشدة واعتبرت أن توصيات اللجنة التنفيذية للمنظمة «تعميق للأزمة». وفى تصريحات له من طهران نقلها التليفزيون الإيرانى، قال إسماعيل هنية إن خطة الرئيس الفلسطينى ستعمق الأزمة الفلسطينية وإن مثل هذه الانتخابات لن تحظى بالاحترام من الشعب الفلسطينى الذى صوت لصالح حركة حماس قبل أقل من عام.

على صعيد آخر اقتحمت حشود من أفراد الشرطة وقوات الأمن الفلسطينية مقر البرلمان

الفلسطينى فى مدينة غزة، احتجاجا على تأخر رواتبهم. وأطلق المحتجون – ويقدر عددهم بأكثر من ألف – النار فى الهواء، عندما كانوا متوجهين إلى مقر المجلس التشريعى الفلسطينى، كما اخترقوا صفوف الحرس الذين حاولوا التصدى لهم. وردد بعض المحتجين شعارات اتهموا فيها أعضاء البرلمان من حماس، بدفع أجور عناصر القوات التابعة لها، وتجاهل أفراد الشرطة الفلسطينية من الموالين لحركة فتح. وذكرت التقارير كذلك، أن عددا من أفراد قوات الأمن الفلسطينية قد نظموا مظاهرة احتجاج لنفس السبب فى جنين بالضفة الغربية، «لا دمشق ولا طهران....». فى اليوم ذاته، وحسب وكالة وفا للأنباء الفلسطينية، أطلقت قذيفتا هاون باتجاه مكتب محمود عباس فى غزة. وسقطت إحدى القذفتين خلف المبنى، فى حين سقطت الثانية فى شارع قريب، مما أدى إلى جرح سيدة فلسطينية تبلغ من العمر ٤٥ عاما، كانت ذاهبة لطلب إعانة اعتادت الحصول عليها من مكتب عرفات منذ استشهد زوجها فى الانتفاضة. كانت القذيفتان من تلك النوعية التى تقوم حماس بتصنيعها محليا وتقذف بها أحيانا فوق المستوطنات الإسرائيلية.

وقال محمود الزهار وزير الخارجية: إن استيلاء مسلحين تابعين لفتح على وزارتى الزراعة والصحة بمثابة «انقلاب عسكرى». وطالب الزهار بانسحاب المسلحين من الوزارتين، وإلا سيتم اعتقالهم وتجريدهم من السلاح. كما أصيب ثلاثة أشخاص بجروح عندما أطلق مسلحون تابعين لحماس النار على حشد من عشرات الألوف من أنصار الرئيس عباس فى مدينة غزة، كانوا قد خرجوا تأييدا لدعوته إجراء انتخابات مبكرة. وتعرض موكب الزهار لإطلاق نار قرب مقر وزارة الخارجية فى غزة أثناء دخوله إليها. ولم يصب الزهار بسوء، وجاء إطلاق النار على موكب الزهار بعد مقتل أحد عناصر حرس الرئاسة الفلسطينية (القوة ١٧) وجرح ثلاثة آخرين فى هجوم شنه مسلحون على أحد معسكرات التدريب التابعة لهذا الجهاز فى غزة. ووقع الهجوم قبيل الفجر عندما كان التيار الكهربائى مقطوعا، حيث اقتحم مسلحون المكان مستخدمين الرشاشات والقنابل وقذائف الـ «أر بى جى» واستغرقت المعركة عشرين دقيقة تقريبا. ونفت كتائب القسام الجناح العسكرى لحركة حماس مسئولياتها عن الهجوم. وقال الناطق باسم حماس «فوزى باهوم» فى غزة «إن الحادث مؤسف وإن حماس لا علاقة لها به».

يذكر أن مركز التدريب يقع على مسافة قريبة من مسكن الرئيس محمود عباس فى غزة، لكنه

لم يكن موجودا فى المنزل. وقد أدان عباس الهجوم على مركز التدريب ومقتل أحد حراسه، بشدة. فى غضون ذلك التقى عباس فى اليوم ذاته بمسئولين من لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية لبحث الخطوة التالية لتقديم موعد الانتخابات كما قرر. كان أبو مازن يرى أن إجراء انتخابات جديدة خلال ٣ أشهر هو مفتاح الخروج من الأزمة الفلسطينية، وهو ما كانت ترفضه حماس تماما. وأكدت هذا الرفض فى أكثر من مرة وأكثر من مناسبة.

وأثناء ذلك كانت هناك محاولات خارجية للتدخل لنزع فتيل الأزمة الفلسطينية بدأت من خلال وزارة الخارجية الروسية التى أعلنت فى بيان «أن الوحدة الوطنية للشعب الفلسطينى هى الضمانة لحصوله على حقوقه المشروعة». وتعتبر روسيا أحد الأطراف فى اللجنة الرباعية الدولية التى تشرف على عملية السلام المتوقفة بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، وتضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة. كما دعا الاتحاد الأوروبى إلى ضبط النفس وحث الفلسطينيين على حل خلافاتهم بالوسائل السلمية. وجدد مسئول السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبى خافيير سولانا تأييده لمحمود عباس.

بالمقابل كانت هناك أدوار عربية غامضة وغير مفهومة فى تلك الأزمة، حيث استقبلت القيادة السورية فاروق القدومى «أبو اللطف» الذى كان قد بدأ فى قيادة تيار منشق عن القيادة الجديدة لفتح. وتعقيبا على دعوة عباس لانتخابات مبكرة، أكد رئيس الدائرة السياسية فى منظمة التحرير الفلسطينية وأمين سر حركة فتح، على أهمية البيان الذى صدر عن الفصائل العشرة فى دمشق، والذى حذر من إجراء انتخابات مبكرة. وحسب الموقع الرسمى لكتائب القسام التابعة لحماس قال القدومى فى أعقاب لقائه بنائب الرئيس السورى للشؤون الخارجية فاروق الشرع فى دمشق: «إن إجراء انتخابات مبكرة فى فلسطين مسألة مستحيلة، لأنها ستزيد التوتر بين الفلسطينيين وتخدم مصالح إسرائيل». وأكد القدومى على أهمية استمرار مقاومة الاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية، وهو الكلام الذى دعت إليه بقوة القيادة السورية، فى حين أنها كانت تتجه للمشاركة فى مؤتمر آنا بوليس للسلام، كما أن القيادة السورية فى الوقت الذى تدعو فيه للكفاح المسلح فى فلسطين قالت إن مشكلة الجولان لن تحل إلا بالتفاوض. والشاهد أن دمشق استطاعت أن تخلق جبهة معارضة لمحمود عباس تتكون من حركة حماس التى تتولى الحكومة والفصائل الفلسطينية العشرة المتمركزة فى دمشق، فضلا عن أمين سر حركة فتح فاروق القدومى. لقد رفضوا جميعا دعوة عباس.

فى مؤتمر صحفى قرأ بيانه ماهر الطاهر المسئول فى «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، وبحضور كل من فاروق القدومى وخالد مشعل ورمضان شلح الأمين العام لـ «حركة الجهاد الإسلامى» فى فلسطين، وأحمد جبريل الأمين العام لـ «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة»، دعا البيان القوى الفلسطينية فى دمشق إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس وثيقة الوفاق الوطنى الفلسطينى. ودعا مشعل إلى التمسك بالوحدة الفلسطينية وحقن الدماء الفلسطينية وإعادة الاعتبار لوحدة الصف الفلسطينى والتوجه إلى معالجة الملفات الأساسية للفلسطينيين وعلى رأسها مقاومة الاحتلال. كان كلام مشعل مختلفا هذه المرة وبدا هادئا، لم يتناول فتح وقياداتها بالهجوم كما فعل فى خطابه الأخير.

ولدى دعوته للانتخابات المبكرة قال عباس إنه «باعتبار أن القانون الأساسى يقول إن الشعب هو مصدر السلطات فلنرجع إلى الشعب ليقول كلمته»، وانتقد عباس قيام المئات من المسلحين التابعين لحماس بتدمير معبر رفح الفلسطينى وسرقة محتوياته، وقال إن تعطل دخول رئيس الوزراء إسماعيل هنية عبر المعبر جاء بعدما تردد عن حمله أموالا مهربة. وقال عباس «إن إداراته أجرت اتصالات مع الإسرائيليين والمصريين والأوروبيين بهدف تسهيل خروج ودخول هنية عبر المعبر، وإنه كلف صائب عريقات والطيب عبد الرحيم ومحمد دحلان بإجراء الاتصالات اللازمة لتسهيل دخول وخروج هنية». أكد عباس أن اتهام حماس لحرس الرئاسة -المكلفين بحراسة هنية - بإطلاق النار على موكبه «أمر معيب». وتساءل: «أين هى المؤامرة؟ الكل كانوا بخدمته لتأمين دخول كريم له».

واستنكر عباس ما قاله هنية فى كلمته أمام حشود من أنصار حماس جاء فيها أن اقتحام المعبر كان تعبيرا عن السيادة الفلسطينية ضد الاحتلال. وأكد عباس على أنه «رغم العذابات والاصطدامات بغض النظر عن المسئول عنها، فإنه لن يسمح بانزلاق إلى حرب أهلية، وأكد أن الدم الفلسطينى سيبقى محرما، وأنه سيبقى متمسكا بخيار الديمقراطية». وقال الرئيس الفلسطينى: «علينا أن نتجاوب ونحترم الوساطة المصرية والجهد الذى يبذله الوفد المصرى».

كان هناك فريق أمنى مصرى رفيع يقوده اللواء حماد برهان، أحد مساعدى الوزير عمر سليمان، رئيس جهاز الاستخبارات المصرية، وكان اللواء برهان يتحرك طوال الوقت بطريقة مكوكية ويعمل بمنهج محايد، حتى لا يفقد ثقة المسئولين فى أحد الفريقين. كانت الأوامر التى تأتى للوفد من القاهرة تشدد على ذلك، لكن محاولات اللواء برهان التعامل بشفافية مع القنوات الإعلامية وإطلاعهم على جانب من تفاصيل الجهد المصرى كان يسهل على المتربصين بهذا الدور أن يعرقلوا تنفيذ الأفكار المصرية على الأرض.(٥١) وكان الاتفاق شفويا على هدنة، قد سقط قبل ساعات، لكن مع تواصل العمل ونتيجة لجهد الفريق الأمنى المصرى، سحبت فتح وحماس المسلحين من شوارع غزة بعد ساعات من توقيع اتفاق خطى للهدنة.

تراجع الرئيس عباس نسبيا عن دعوته لانتخابات مبكرة بعد وساطة من ملك الأردن، نصحه بأن يعطى حماس فرصة لتشكيل حكومة جديدة. وكان الرئيس عباس أعلن أن تهدئة شاملة تدخل حيز التنفيذ اعتبارا من الساعة ١١ مساء (بالتوقيت المحلى) ليلة ٢٠٠٦/١٢/١٩ على أمل توقف شامل لكافة الصدامات الداخلية الفلسطينية فى شوارع قطاع غزة. وقال فى مؤتمر صحفى إنه سيلبى دعوة وجهها له الملك الأردنى عبد الله الثانى بهدف بحث تهدئة الوضع فى الأراضى الفلسطينية، ومفاوضات السلام مع إسرائيل. وقال عباس إنه لا يعرف إن كان رئيس الوزراء إسماعيل هنية الذى وجهت إليه الدعوة، سيحضر أم لا. وأعاد عباس التأكيد على أن قراره بإجراء انتخابات مبكرة لم يكن ترفا أو نزقا سياسيا، بل كان الخيار الوحيد. وأضاف أن الباب سيبقى مفتوحا أمام تشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على فك الحصار، وإن لم ننجح فإنه ليس أمامنا سوى انتخابات مباشرة نزيهة على غرار الانتخابات الماضية، وهذا أحد الحلول الذى يجب أن نفكر فيها.

وكان سعيد صيام قد أكد فى مؤتمر صحفى أيضا التوصل إلى اتفاق التهدئة وتشكيل غرفة عمليات من الأمن الوطنى والمخابرات العامة ووزارة الداخلية لضبط الوضع الأمنى. كما قال إن الاتفاق نص أيضا على سحب القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية من شوارع غزة والسماح لقوات الأمن الداخلى فقط بحمل السلاح من الشوارع، وتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق فى الأحداث بدءا من حادث معبر رفح والأحداث التى تلته. وقال وزير الداخلية الفلسطينى إن الاتفاق تم بمباركة «أكمل الدين إحسان أوغلو» الأمين العام لـ «منظمة المؤتمر الإسلامى» ولم

يشر إلى الفريق الأمنى المصرى الذى لعب الدور الرئيسى فى هذا الشأن. عقب اجتماع بين الرئيس عباس وإسماعيل هنية، كان قد تم التوصل إلى السعى لتشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها حماس وفتح والفصائل المختلفة. وقال رئيس الوزراء الفلسطينى إن الحكومة الجديدة سوف تشكل على أساس ما يسمى بوثيقة الأسرى والتى تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية على أرض احتلتها إسرائيل فى عام ١٩٦٧.

بدت غزة أكثر هدوءا وكانت الاجتماعات تتوالى بينما تأخذ الحكومة الفلسطينية الجديدة شكلها شيئا فشيئا، هذه هى المحادثات الصعبة بين الفصائل التى تتفاوض بشأن توزيع المناصب. سيحتفظ رئيس الوزراء الحالى إسماعيل هنية بمنصبه، لكن يجهل كل ما عدا ذلك، إلا أن حماس ستحظى بأكبر عدد من المناصب الوزارية، نظرا لأغلبيتها البرلمانية. وفى تقرير نقله آلن جونسون من «بى بى سى» فى غزة قال، «سواء أراد الفلسطينيون أم كرهوا، فنجاح الحكومة الجديدة أو فشلها رهن بتقبل الغرب لها، فالحكومة الحالية بقيادة حماس تعرضت لضغط هائل بسبب حظر اقتصادى إسرائيلى وأمريكى وأوروبى». وقال ديفيد وولش نائب وزير الخارجية الأمريكى المكلف بشئون الشرق الأدنى، إن واشنطن ستدرس برنامج الحكومة الجديدة بدقة، لكنه أضاف: «على ما يبدو لى حتى الآن، فإنها لا ترقى لما يتوقع منها».

وعلى الرغم من أن «هنية» قد اتفق مع «أبو مازن» على أن تكون وثيقة الأسرى، هى المرجع الأساسى لحكومة الوحدة، إلا أن قيادات حماس انتقدت هذا الاتفاق بشدة، خصوصا قيادات الخارج المقيمة فى دمشق، يقول إبراهيم غوشة المتحدث الرسمى السابق باسم الحركة: «لقد تعرض الأخوة فى الداخل إلى ضغوط كبيرة، لذلك وافقوا عليها». كان غوشة من أوائل قيادات حماس المنتقدين للوثيقة، وكتب مقالا لاذعا فى جريدة المجد الفلسطينية، قال فيه: «عندما قرأتها وجدت أنها لا تحمل من برنامج حماس ولا الجهاد الإسلامى شيئا، كما أن مشاركة الأخ عبد الخالق النتشة، مع كل احترامنا له، كانت خطأ، علما بأن أعدادا كبيرة من الأسرى فى السجون الصهيونية، ومنهم قيادات كبيرة من حماس لم تطلع عليها، وذكر أن حماس تسير على تقليد، وهو أنه عندما يكون الأخ من حماس معتقلا فى السجن لا يجوز له أن يوقع اتفاقيات ولا أن يفاوض، لأنه لا يملك حريته ولا يعلم الأجواء الخارجية».[٥٢]

أعلن الرئيس محمود عباس أن الحكومة الفلسطينية المقبلة ستعترف بدولة إسرائيل وبنبذ كل أعمال العنف وباعتماد المفاوضات كطريق يقود إلى قيام دولة فلسطين المستقلة إلى جانب إسرائيل. وفى بيانه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، فى دورتها الحادية والستين فى نيويورك، أشار عباس إلى الجهود التى يبذلها مع كل الفصائل الفلسطينية، خصوصا مع حركة «حماس»، لإقامة حكومة وحدة وطنية. وقال فى بيانه، بعد الاجتماع الذى عقده مجلس الأمن على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء « أود أن أؤكد أن كل حكومة فلسطينية قادمة سوف تلتزم بما التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية فى الماضى، من اتفاقيات، وخاصة رسالتى الاعتراف المتبادل بين الراحلين الكبيرين ياسر عرفات وإسحق رابين». وأكد الرئيس الفلسطينى أن كل حكومة مقبلة سوف تلتزم بضرورة فرض الأمن والالتزام بسيادة القانون وإنهاء ظاهرة تعدد الميليشيات وقال: «إنها حاجة وطنية فلسطينية بالدرجة الأساسية».[٥٣]

وناشد المجتمع الدولى وإسرائيل برفع الحصار عن الشعب الفلسطينى، وقال «إن ما حققناه ينبغى أن يكون كافيا لرفع الحصار الظالم المفروض على شعبنا والذى ألحق ضررا فادحا بمجتمعنا ومعيشته ووسائل نموه وتقدمه».

فى المقابل أعلنت حركة حماس أنها لن تعترف بإسرائيل واقترحت «هدنة لعشر سنوات» مع الدولة العبرية لإنهاء العنف، لكن إسرائيل ردت سريعا برفضها عرض حماس. وقال إسماعيل هنية إن أى حكومة تشارك فيها حركة حماس «لن تعترف بإسرائيل. كان ذلك تعليقا على ما جاء فى خطاب الرئيس الفلسطينى أمام الأمم المتحدة. وقال هنية إن حركة «حماس» يمكنها أن توافق على هدنة مع إسرائيل، بعد موافقة إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة فى الأراضى التى احتلت فى العام ٦٧».

ذهبت حماس لما هو أبعد، فمن ناحية ثانية، قالت الحكومة الفلسطينية إن هنية سيطلب توضيحات من الرئيس الفلسطينى محمود عباس حول ما جاء فى خطابه. وقال غازى حمد الناطق بلسان الحكومة الفلسطينية: «إن هنية سيطلب توضيحات من عباس حول تأكيده أن حكومة الوحدة الوطنية القادمة ستعترف بإسرائيل، والاتفاقيات الموقعة معها».[٥٤]

تفاقمت الخلافات مجددا بين فتح وحماس على خلفية الاتهامات المتبادلة بين الجانبين بسبب تعثر تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. فقد اتهم صلاح البردويل الناطق بلسان كتلة حماس النيابية فى المجلس التشريعى، بعض المقربين من الرئيس عباس ب «التوافق مع مخططات الاحتلال» لإسقاط الحكومة الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنية. وأضاف البردويل تعقيبا على تهديد نبيل عمرو الناطق الإعلامى باسم الرئيس عباس، بأنه ليس من المستبعد أن تقوم كتلة «فتح» البرلمانية بحجب الثقة عن الحكومة الفلسطينية عند التصويت على ذلك فى المجلس التشريعى. وقال البردويل إن مثل هذه التهديدات تمثل «قمة الابتزاز السياسى القائم على محاولة مكشوفة لاستغلال الإجراءات التى قام بها الاحتلال ضد نواب ووزراء حركة حماس، من أجل تمرير مخطط سياسى يهدف إلى عزل حركة حماس وإبعادها عن لعب أى دور سياسى بما يتوافق مع الإرادة الإسرائيلية والأمريكية».(٥٥)

يذكر أن الجيش الإسرائيلى كان قد قام باعتقال تسعة وعشرين نائبا يمثلون «حماس» فى المجلس التشريعى، وثمانية وزراء، فى أعقاب قيام حركات المقاومة الفلسطينية بتنفيذ عملية «الوهم المتبدد» التى أسر فيها الجندى الإسرائيلى جلعاد شاليط، الأمر الذى أفقد حركة حماس أغلبيتها البرلمانية فى المجلس التشريعى. وأضاف البردويل أنه على الرغم من خطورة التصريحات التى أدلى بها عمرو ودلالاتها السياسية الخطيرة، فإنه من ناحية قانونية لا يمكن لأى كتلة سياسية فى المجلس التشريعى حجب الثقة عن الحكومة أو أى وزير فيها، على اعتبار أن ذلك يتطلب تصويت أكثر من نصف نواب المجلس التشريعى لحجب الثقة، الأمر الذى يعنى أن أى مشروع قرار لحجب الثقة عن الحكومة يتطلب تأييد ٦٧ نائبا له، فى حين أن عدد نواب حركة فتح وبقية الفصائل الأخرى الممثلة فى المجلس التشريعى لا يتجاوز الواحد والخمسين. واعتبر البردويل أن هذه الدعوات تهدف إلى التخريب على فرص تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، موضحا أن الرئيس عباس وعد بمواصلة جهود تشكيل حكومة الوحدة بعد عودته من جولته الخارجية.(٥٦)

وباستثناء التراشق الإعلامى، لم يحدث ما يخل بحالة التوازن بين المتنافسين. لكن دخول المجموعات المسلحة على خط الخلاف كان يشعل الصراع ويشيع الفوضى.(٥٧)

فى تلك الأثناء هددت كتائب «عز الدين القسام» الجناح العسكرى لحماس، بأنها ستضع حدا لمن سمتهم «دعاة الفتنة». وقالت فى بيان صادر عنها إن «حال الانحطاط السياسى والإعلامى، وعدم عودة البعض إلى رشدهم وعقلهم»، سوف يدفعانها لفتح «كل ما تملك من ملفات تتعلق بالجرائم وملفات الفساد والخيانة»، موضحة «أنها قد تضطر للخروج لوضع حد لكل المتطاولين ودعاة الفتنة والاقتتال والعابثين بوحدة ودماء ومصير شعبنا الفلسطينى».

وقال البيان «أن تصدُّر مجموعة من قادة الأجهزة الأمنية والذين تطفح سيرتهم وملفاتهم بالفساد وخدمة أجندة ومخططات الاحتلال، لممارسة حرب قذرة ومكشوفة ضد الحركة وحكومتها يؤكد أن أصابع الصهاينة بدأت تتحرك فى ثنايا الواقع الفلسطينى لصالح مخططات مشبوهة وأدوار خبيثة وممارسات سوداء نقسم ألا تمر مطلقا مرور الكرام، وأن نتصدى لها بكل ما أوتينا من قوة وإيمان وعزم وإرادة وتصميم».[٥٨]

أعلن الرئيس محمود عباس أنه سيستأنف الحوار بعد عودته إلى الأراضى الفلسطينية لتشكيل حكومة وحدة وطنية، مستبعدا إقالة الحكومة الحالية وتشكيل حكومة طوارئ فلسطينية. وأكد خلال لقائه الرئيس المصرى حسنى مبارك فى القاهرة، فى طريق عودته من نيويورك، أنه لا يوافق على تشكيل حكومة طوارئ، لأنها ليست حلا فمدتها طبقا للقانون الأساسى شهر، تعود بعده الحكومة للمجلس التشريعى كى يجدد المدة شهرا آخر، مستبعدا هذا الحل تماما.

وأضاف عباس: «اتفقنا مع حماس قبل الذهاب إلى الولايات المتحدة على تشكيل حكومة وحدة، وعلى بنود كثيرة لكن عندما ذهبت إلى أمريكا حاملا هذا الاتفاق سبقتنى عشرات التصريحات من إخواننا فى حماس تنقض الاتفاق، لذلك سنعود مرة أخرى للحوار وسنتحدث لنبحث هذا الوضع ونرى ماذا نفعل».[٥٩]

ولم يكن اتجاه كتلة فتح النيابية، وطلبها عقد جلسة خاصة لاستجواب وزير الداخلية سعيد صيام وطرح حجب الثقة عنه إلا محاولة لممارسة دور المعارضة، وقال جمال الطيراوى الناطق باسم كتلة فتح «إن الكتلة اتخذت هذا القرار، فى ضوء الفلتان الأمنى المتفاقم فى جميع المجالات فى مناطق السلطة الوطنية».[٦٠]

حاول أبو مازن أن يبقى خط الاتصال مع حماس مفتوحا ومباشرا بينه وبينهم وعقب عودته أرسل «روحى فتوح» مبعوثا خاصا له، للقاء «هنية» وقادة حماس فى غزة، فى محاولة لإنهاء الخلاف وتذليل العقبات أمام تشكيل حكومة الوحدة، وذلك فى الوقت الذى توجه فيه «أبو مازن» للدوحة للتواصل بشكل غير مباشر مع قيادة حماس فى الخارج، الذين تربطهم علاقات قوية مع المسئولين فى قطر وطهران.

كانت هناك ترتيبات قطرية بدأت قبل مدة لإنجاح تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية، حيث كان وزير الخارجية القطرية قد التقى خالد مشعل فى مقر السفارة القطرية فى دمشق، وقدم له مقترحات قطرية بخصوص تشكيل حكومة الوحدة، وقد طلب مشعل فى حينه من الشيخ حمد بن جاسم أن يمهله ٥ أيام للرد.[٦١]

كانت المقترحات القطرية تتعلق بست نقاط أساسية وهى قبول حماس بحل الدولتين، والالتزام بالاتفاقات الموقعة من قبل منظمة التحرير، ووضع حد للانفلات الأمنى وإطلاق جلعاد شاليط على أساس تبادل للأسرى، وإصلاح منظمة التحرير ونبذ الإرهاب. كان فشل الوساطة القطرية يعنى تدهور الأوضاع فى غزة، وفى المجمل كان الأمر باعثا على الإحباط.

فى سابقة هى الأولى من نوعها، قام منتسبو الأجهزة الأمنية الفلسطينية بشل الحياة فى قطاع غزة، عن طريق إغلاق جميع الطرق، التى تربط محافظات القطاع، احتجاجا على عدم تلقيهم رواتبهم. وأعتبر النائب عن حماس مشير المصرى أن ما قام به منتسبو الأجهزة الأمنية خطوة «غير مسئولة وممنهجة ومسيسة من قبل جهات مسئولة تسيرها»، فى الوقت الذى كان فيه اضطراب الموظفين عن العمل مستمرا منذ فترة والمؤسسات الحكومية شبه خاوية.

كانت كافة الجهود السياسية تفشل عمليا على الأرض، وليس هناك، أى خطوة للأمام فى حياة الفلسطينيين، أعلن ماهر مقداد المتحدث باسم فتح: «أن الحديث عن حكومة وحدة وطنية أصبح غير جدى الآن». مشيرا إلى أن المشاورات بين روحى فتوح المبعوث الخاص للرئيس وحماس فى غزة لم تنجح فى التوصل إلى قواسم مشتركة، وعلق أبو مازن «لا نستطيع القول إن هناك تقدما فى أى اتجاه».[٦٢] لم تكن مشاورات المبعوث الخاص لأبو مازن وحدها هى التى وصلت إلى طريق مسدود، فالجهود الإقليمية لم تحقق هى الأخرى شيئا. وحذر أحمد أبو الغيط

وزير الخارجية المصرى: «تيار التشدد فى الأراضى المحتلة، سوف يندم ندما شديدا»، واتهم أبو الغيط بعض الفلسطينيين بالتفريط فى استقلالية القرار الفلسطينى، وتلقى النصيحة من هذه العاصمة أو تلك، وقال: «هناك من تسلم القرار الفلسطينى من أصحابه وأعطاه لنفسه» لكنه رفض أن يسميه.(٦٣)

فى الوقت الذى غادر فيه أبو مازن الدوحة بلا شىء، كان روحى فتوح يغادر غزة متجها إلى رام الله قال أبو مازن: «حماس عادت بنا إلى نقطة الصفر». كانت الفوضى تعود إلى شوارع غزة مرة أخرى، والمسلحون يعودون به إلى الساحة بعد إخفاق القيادات السياسية وانسحابها.

انطلقت عدة مسيرات ومظاهرات من مساجد غزة، حركتها حماس لتستعرض قوتها على الأرض وقال مشير المصرى: «هذه التظاهرات رد على محاولات البعض الساعين للانقلاب على الشرعية»، ورفع المتظاهرون لافتات خضراء كتب عليها.. لا للتنازلْ عن الحقوق الثابتة، «وكلنا فداك يا أبا العبد»، فى إشارة لإسماعيل هنية.(٦٤)

وفى الوقت الذى كانت تقوم فيه قوات الاحتلال الإسرائيلى بقتل الفلسطينيين فى الضفة الغربية، عادت الاشتباكات بين أنصار فتح وحماس، فقتل ٤ فلسطينيين وجرح أكثر من ٦ آخرين فى يوم واحد.

كانت الاشتباكات بين عناصر من القوة التنفيذية التابعة لحكومة حماس وقد نزلت للشوارع بأوامر من سعيد صيام لمواجهة عناصر من الأجهزة خرجت تطالب الحكومة بصرف رواتبها المتأخرة. ووقعت أعنف هذه الاشتباكات بين عناصر القوة التنفيذية وعناصر أخرى من جهاز الأمن الوقائى.

وعلى خلفية عدم صرف الرواتب لآلاف الموظفين طوال أربعة أشهر، انتشرت حالة الفلتان الأمنى، أشعل المتظاهرون الموالون لفتح النار فى مقر الحكومة فى رام الله. فى غضون ذلك نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية تقريرا مفصلا نقلا عن مصادر استخباراتية إسرائيلية يكشف استعدادات حماس وقدراتها الداخلية، وأكد التقرير أن «حماس» «شكلت قوة عسكرية مسلحة ومدربة فى قطاع غزة تضم حتى الآن ٧٥٠٠ مقاتل يعهد إليها بعمليات

داخلية إلى جانب القوة التنفيذية». انعكست الأوضاع السياسية المعقدة على المسئولين، بشكل واضح وخلال مهرجان نظمته حماس لدعم حكومة الحركة، أصيب هنية بإعياء شديد تسبب فى توقفه عن إلقاء كلمته لمدة ربع ساعة.[٦٥]

وأثناء خطابه، بدت اشارات الوهن على هنية، ٤٣ عاما، آنذاك، واستعان بحراسه الذين أبعدوه عن المنصة. وبعد أن ارتاح لبعض الوقت حيث قام مساعدوه بإنعاشه، عاد واستأنف إلقاء كلمته وسط حشود من مناصرى حماس الذين صفقوا له طويلا. وقال هنية أمام الآلاف من أنصار حماس «إن أى حكومة فى العالم لو تعرضت لما تعرضت له حكومته من حصار وضغط لسقطت من الشهر الأول أو الشهر الثانى». وشدد على أن كل محاولات إسقاط الحكومة ستبوء بالفشل. وقال: «لا تتعبوا أنفسكم كثيرا». وشارك عشرات الآلاف من أنصار حماس الذين تجمعوا فى الملعب الرياضى الرئيسى فى غزة بعد صلاة الجمعة ٦/ ١٠ فى مهرجان دعم للحكومة، وصف بأنه أكبر استعراض للقوة تنظمه الحركة منذ تأسيسها.[٦٦]

تفاوتت ردود الفعل على ما جاء فى خطاب هنية، فقد وصفته حنان شعراوى النائبة فى المجلس التشريعى، عن كتلة الطريق الثالث، «بالخطاب التعبوى الشعبوى، البعيد كل البعد عن التشخيص الحقيقى لألم ومعاناة الشعب الفلسطينى». فى حين وجه نبيل شعث، عضو المجلس التشريعى عن فتح، انتقادا شديد اللهجة لهنية قائلا «إن الخطاب غير لائق وبعيد عن الصدق فى تناول الحقائق ويصب الزيت على النار ويبعث لفتنة تمت محاصرتها». وأوضح الأحمد أن الهدنة التى ينادى بها هنية هى «اعتراف غير مباشر بإسرائيل». وقال: «عندما نتحدث عن هدنة طويلة الأمد يعنى ذلك اعترافا غير مباشر بإسرائيل، لذلك يجب ألا نخدع أنفسنا، الهدنة عادة تتم بين جيشين متحاربين فى لحظة، وتبقى الجيوش مستنفرة لا تستكين، وليس عرض هدنة للذهاب إلى بناء وتنمية واقتصاد».

من جانبها دعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حركتى فتح وحماس لوقف الاشتباكات والتراشق الإعلامى بينهما وتحكيم المصلحة الوطنية، كما دعت منظمة هيومان رايتس ووتش الأمريكية لحقوق الإنسان قادة الفصائل ومسئولى الحكومة إلى إيجاد نهاية فورية لحالة العنف ومحاسبة مرتكبيه.

قال الرئيس الفلسطيني، إنه قد يجرى استفتاء على القرار الذى سيتخذه بشأن مستقبل حكومة حماس. وأكد عباس أنه إذا لم يكن هناك نص دستورى فى قضية يسعى لتبنيها، فسيتم التوجه للشعب وإجراء استفتاء على هذه القضية. وأكد عباس فى مؤتمر صحفى فى رام الله، «أنه فى المستقبل القريب هناك حاجة إلى التوصل إلى خيارات تسمح بالخروج من هذه الأزمة فى أقرب وقت ممكن، وأنه من المستحيل البقاء فى هذا الموقف». فى الوقت نفسه كانت القاهرة تحاول العمل على إيجاد مخرج جديد من خلال نقاشات مكثفة مع وفد أمنى من حكومة حماس كان يترأسه سعيد صيام، سمحت له إسرائيل بالخروج من غزة، وعودته، ووافقت على الفور عندما طلب منها ذلك، وكأنها أرادت أن تبعث برسالة للمجتمع الدولى أن المشكلة ليست فى الاحتلال ولكن المشكلة الأكبر فى الأشقاء الفلسطينيين أنفسهم.

قال صيام: «وجدنا تجاوبا مرضيا من السوريين والإيرانيين، حيث أبدوا حماسهم لدعم الحكومة الفلسطينية بلا حدود»، وذلك فى تعليقه على القوى التى تعمل من أجل مساعدة الفلسطينيين للخروج من الأزمة. كانت تصريحات صيام مقلقة للقاهرة، لكن لا بأس فإن عليها أن تتعامل معه ومع حكومته. ومن القاهرة أعلن صيام رفضه استخدام «أبو مازن» الاستفتاء الشعبى «كفزاعة لحماس».

باءت الجهود جميعها بالفشل ومع مطلع فبراير ٢٠٠٧، وقعت أخطر انتكاسة لاتفاق وقف إطلاق النار بين فتح وحماس، قتل أربعة أشخاص وجرح حوالى ثلاثين فى اشتباكات عنيفة دارت بين أفراد من حرس الرئيس الفلسطينى محمود عباس وعناصر من كتائب عز الدين القسام، نصبوا كمينا لقافلة قالوا إنها كانت تحمل سلاحا للحرس الرئاسى. جاء ذلك بينما تفجرت معركة كلامية بعد اتهام حماس لدولة عربية لم تسمِّها بإرسال شحنة سلاح إلى أمن الرئاسة الفلسطينية ومن أسمتهم بالانقلابيين فى فتح عبر الحدود المصرية، وسارعت القاهرة إلى نفى هذه الأنباء واعتبرت أنها تهدف إلى توتير الأجواء الفلسطينية. وقد اندلعت الاشتباكات فى وسط القطاع وامتدت إلى مدينة غزة وشمال القطاع فى أخطر خرق للهدنة بين فتح وحماس منذ دخولها حيز التنفيذ قبل ثلاثة أيام، فى ٢٨ يناير.

ونقلت وكالة رويترز عن سكان أن مسلحين من حماس نصبوا كمينا لما قالت الحركة إنها قافلة

تحمل أسلحة للحرس الرئاسى. إلا أن حركة فتح قالت إن القافلة المؤلفة من أربع شاحنات عبرت إلى قطاع غزة وكانت تحمل معدات طبية وخياما. واتهمت الأجهزة الأمنية كلا من حركة حماس والقوة التنفيذية التابعة لحكومة حماس بالمسئولية عن السيطرة على شاحنتين من العتاد. من ناحيته، قال ناطق باسم حرس الرئاسة الفلسطينية إن القوة التنفيذية هاجمت موكبا لحرس الرئاسة فى شارع صلاح بين مخيم النصيرات والبريج. وأضاف أن الموكب كان يحمل حافلات مخصصة لمبيت أفراد الحرس الرئاسى الذى يتولى مهمة إدارة معبر رفح، مشيرا إلى أنها تحتوى على معدات للمبيت من خيام وأمتعة من دون أى نوع من السلاح. ونفت حركة حماس والقوة التنفيذية أى علاقة لهما بالحادث. وقال إسلام شهوان الناطق بلسان القوة التنفيذية «إن الاشتباكات تأتى فى إطار حالة الاحتقان والفلتان الأمنى». لكن الحقيقة أن حماس حاولت التغطية على هذه العملية عندما اكتشفت أن الشاحنات الأربع لم تكن محملة بالأسلحة.

كانت اتهامات حماس موجهة للقاهرة تحديدا. لكن اللواء برهان حماد رئيس الوفد الأمنى المصرى الموجود فى غزة، آنذاك، قال فى بيان له: «هذا الكلام كاذب جملة وتفصيلا، وأن من يردده يرغب فى إحداث توتر فى الساحة الداخلية الفلسطينية ودفع حركتى فتح وحماس للدخول فى سباق تسلح حتى تتفجر أعمال العنف مرة أخرى وهو شىء لن يستفيد منه أى طرف فلسطينى». وأضاف أن الرئيس المصرى حسنى مبارك «له سياسة عربية معروفة وثابتة وهى دعم وتعزيز الصف الفلسطينى، وليس المشاركة فى توتر الساحة الفلسطينية».

وشدد اللواء برهان على حرص الرئيس مبارك على وقوف مصر على مسافة متساوية من جميع الفصائل الفلسطينية وليس العمل مع طرف ضد آخر، لافتا إلى «الجهود الكبيرة التى بذلتها وتبذلها القيادة المصرية لتعزيز السلطة الفلسطينية منذ إقامتها بشكل عام وجهود تعزيز الوحدة الداخلية الفلسطينية خلال العامين الأخيرين بشكل خاص». وقال معلقا «كل أبناء الشعب الفلسطينى سواسية بالنسبة للقيادة المصرية، والدم الفلسطينى كله محرم».

وأوضح أن الشاحنات التى دخلت إلى الأراضى الفلسطينية عبر الأراضى المصرية كانت عبارة عن قوافل للمساعدات والأغذية قادمة من مصر وبعض الدول كمنح غذائية وطبية وليس

كسلاح وعتاد، وأن أى سلاح مصرى وصل إلى الأراضى الفلسطينية كان قبل فوز حركة حماس فى الانتخابات التشريعية التى جرت فى الخامس والعشرين من يناير ٢٠٠٩. إلى ذلك، وفى غضونه، كان الوفد الأمنى المصرى فى غزة يواصل المباحثات مع حركتى حماس وفتح من أجل التزام اتفاق وقف إطلاق النار الذى تم التوصل إليه بين الحركتين برعاية مصرية. كانت هناك أصوات فى القاهرة ترى أن ما فعلته حماس كان بإيعاز من قوة إقليمية وهدفه إشغال جهد مصر فى التهدئة من جانب وفى محاولة للاعتراض من جانب حماس على موقف القاهرة من اتفاق المعابر ٢٠٠٥ والتى تنظم الدخول والخروج من قطاع غزة رغم أن القاهرة ليست طرفا فى الاتفاقية.

فى تلك اللحظة بات المجتمع الفلسطينى على أبواب حرب أهلية حقيقية بعد أن تحولت شوارع غزة إلى ساحة معارك مفتوحة فى وقت نجحت فيه مساع تقوم بها فصائل فلسطينية برعاية مصرية فى التوصل لاتفاق فى مقر القنصلية المصرية فى غزة، ينص على تثبيت التهدئة، واستئناف الحوار، لكن أعقبه إطلاق نار جديد.

وسيطرت قوات أمن الرئاسة على الجامعة الإسلامية بغزة التى تعتبر معقلا لحماس، بعد أن تم حرق عدة أقسام فيها، تلاها حرق جامعة القدس المفتوحة، كما سيطروا على مقر وزارة الداخلية فى منطقة «تل الهوى» جنوب غزة، وفى المقابل شنت «كتائب القسام» هجمات على عدد من مقار الأجهزة الأمنية وسيطرت على أربعة منها، وتعرض الوفد الأمنى المصرى إلى إطلاق نار فى غزة، مما أدى إلى إصابة ٣ فلسطينيين من المرافقين له.

كانت الإشاعات من أخطر الأسلحة فى تلك الظروف المأساوية التى تنتشر فى غزة، ولولا النفى الذى قدمه عزام الأحمد بنفسه لما نسبته وسائل إعلام إسرائيلية، وقد تردد بقوة فى دوائر فتح وقواعدها بغزة، أن قوات حرس الرئاسة الفلسطينية ضبطت عددا من الضباط الإيرانيين أثناء اقتحامها للجامعة الإسلامية، وكانت تقارير نسبت لمصادر فلسطينية أن المعتقلين ٧ خبراء إيرانيين يعملون لإنتاج الوسائل القتالية فى خدمة حماس، وعثر فى المكان على أكثر من ألف بندقية وصاروخ، وقالت الإذاعة الإسرائيلية إن الخبراء الإيرانيين يجرى التحقيق معهم فى منشأة تابعة للأمن الوقائى الفلسطينى.

بدأت المملكة العربية السعودية فى استخدام نفوذها الروحى والمالى لإنقاذ غزة، وكانت قبل أيام قد تمكنت من إنجاح محادثات بين القوى العراقية استضافتها الرياض وخرجت بما عرف بوثيقة مكة، شجعها ذلك، بالإضافة لصلاتها القوية مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومع الإسلاميين فى فلسطين على دعوة فتح وحماس لحوار جدى يفضى إلى اتفاق يعيد لحمة العلاقات بين الأشقاء ويوقف شلالات الدم فى غزة.[٦٧] واستجابة لدعوة الملك عبد الله بن عبد العزيز، صاحب «المبادرة العربية للسلام» التى تبنتها القمة العربية فى بيروت ٢٠٠٢، ذهب الرئيس أبو مازن على رأس وفد من فتح، وخالد مشعل على رأس وفد من حماس، وكان ذلك أمرا يرضى حماس وقياداتها، أن يكون زعيم حماس فى مقابل رئيس السلطة الفلسطينية.

أكد الرئيس أبو مازن ومشعل: «لن نغادر مكة قبل الاتفاق وحل الخلافات». فى الجلسة الافتتاحية قال الملك عبد الله «لن نفرض عليكم شيئا ولكن ما حدث شىء مخجل». شمل الملك الاجتماعات برعايته، كان الكرم السعودى المعهود زائدا عن الحد، فالملك لن يقبل بخروج الأخوة الأعداء دون اتفاق، حسبما روى لى أكثر من مسئول فلسطينى فى وقت لاحق.

استمرت الاجتماعات على مدى ٣ أيام متواصلة من ٦ إلى ٨ فبراير ٢٠٠٧. فى البداية كانت هناك صعوبات أكبرها هو وجود محمود دحلان ضمن وفد فتح، لقد رفض الزهار مصافحته فيما صافحه باقى أعضاء وفد حماس وعلى رأسهم مشعل. حاول دحلان جاهدا ألا يكون عقبة فى طريق الاتفاق وعمل طوال الوقت على تلطيف الأجواء للتقرب من قادة حماس. كان دحلان قد نجح إلى حد ما فى ذلك. خلال اليوم الأخير من الاجتماعات ناداه موسى أبو مرزوق، الرجل الثانى فى المكتب السياسى لحماس «نريد أن نسمع كلمتك يا أبو فادى» وهو الاسم الذى يشتهر به دحلان بين الفلسطينيين.[٦٨] أثمرت جهود دحلان وحيله السياسية فى كسر الجليد بينه وبين وفد حماس وهو ما أشعر الرئيس محمود عباس بالغبطة تجاهه، وقبل أن يوقع الاتفاق قال له مازحا «شو يا محمد أنت معنا ولا مع وفد حماس»، ومع ذلك انطلقت الشائعات فى غزة أن دحلان منع من المشاركة فى حفل التوقيع على الاتفاق النهائى الذى دعا له الملك عبد الله. محمود الزهار حضر ولكن دحلان جلس خلف الكاميرات. سئل الزهار لماذا لم تصافحه، قال: «دحلان يتحمل مسئولية دماء الفلسطينيين التى سالت فى الاشتباكات الداخلية».[٦٩]

الاتفاق النهائى الذى جرى التوقيع عليه تمت صياغته بمشاركة من الطرفين، وكان الملك عبد الله يسمح لمستشاريه بالتدخل عند الحاجة وإزالة العراقيل أولا بأول. وبعد الانتهاء من إعداد الصيغة النهائية للاتفاق قرأها على الوفد «نبيل عمرو» من فتح ووافق الجميع. شمل الاتفاق أربعة نقاط أساسية، أولا: التأكيد على تحريم الدم الفلسطينى واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات التى تحول دون ذلك مع التأكيد على أهمية الوحدة الفلسطينية كأساس للصمود الوطنى والتصدى للاحتلال وتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى، واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية. «وفى هذا الإطار نقدم الشكر للوفد الأمنى المصرى فى غزة الذين بذلوا جهودا كبيرة فى تهدئة الأوضاع فى قطاع غزة فى الفترة السابقة».

ثانيا: الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية ومعه اتفاق تفصيلى معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل فى اتخاذ الإجراءات الدستورية لتكريسها.

ثالثا: المضى قدما فى إجراءات تطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتسريع عمل اللجنة التحضيرية استنادا لتفاهمات القاهرة ودمشق وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص.

رابعا: تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها فى السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى قاعدة سياسية وفق اتفاق معتمد بين الطرفين.[٧٠]

ووقع الاتفاق الرئيس محمود عباس عن حركة فتح وخالد مشعل عن حماس. أحيط الاتفاق بهالة من التقديس، سواء فى الأجواء المحيطة به أو فى صياغته، فقد كانت الآية القرآنية: سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ هى مقدمة الصيغة النهائية للاتفاق. وخرج الوفدان لزيارة الأماكن المقدسة، كان هناك تركيزا شديدا من قبل الآلة الإعلامية السعودية الضخمة على إبراز هذه الصور ونشرها على الجمهور والتى كانت تخاطب المشاعر والقلوب لا العقول والحقائق على الأرض.

كل ذلك ساعد على تجاهل الأصوات المعارضة لاتفاق مكة، فثمة تيار داخل حماس يرفض هذا

الاتفاق، لكن المعارضة الأساسية كانت من قوى اليسار الفلسطينى، نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، يعتبر أن هذا الاتفاق هو «اتفاق محاصصة لتقسيم السلطة بين فتح وحماس». وبالمقابل رأى أن إعلان القاهرة كان أقوى وأهم، «لأنه بمثابة نقطة ارتكاز لتحقيق الوحدة الوطنية حيث جرى التوقيع عليه من كل الفصائل».[٧١] رد خليل الحية القيادى فى حماس عضو وفدها فى مباحثات مكة: «أين المحاصصة؟ لا توجد محاصصة» وفتح وحماس لن يستحوذا على الوزارات، مع أنه من حقهما. ما تم أن الحركتين حصلتا على ١٤ وزارة وبقيت حقائب وزارية للمستقلين وللفصائل الممثلة فى المجلس التشريعى.[٧٢]

كان الاتفاق هو حصيلة جهد سعودى مصرى أردنى وكذلك سورى، لذا لم ينطلق من نقطة الصفر، إنما من النقطة التى انتهت إليها الحوارت والاجتماعات السابقة بين الطرفين والتى امتدت من غزة إلى القاهرة، مرورا بدمشق وعمان، فقد راكمت نجاحات ونقاط جزئية تم تجميعها ووضع الإطار المناسب لها من قبل القيادة السعودية.[٧٣] توقع مشعل أن يصمد اتفاق مكة لفترة من الزمن، « يمكن للفلسطينيين أن يعيشوا تحت مظلته. وفى مرحلة تالية سيكونون فى حاجة لتفاهمات أوسع واتفاق أشمل»، وأكد أن اتفاق مكة «إن لم يحقق كل ما نرجوه أو نطمح إليه يكفى أنه أوقف نزيف الدماء الفلسطينية».[٧٤]

وفى هذه اللحظة كان للإتفاق مفعول السحر فى النفوس. كلف الرئيس محمود عباس، إسماعيل هنية، بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، بعد أن تقدم الأخير باستقالة حكومته. وخلال مؤتمر صحفى مشترك فى غزة غلبت عليه أجواء من البهجة والتفاؤل حيث تبادل عباس وهنية القبلات والتهنئة، تلا الرئيس الفلسطينى خطاب التكليف الذى نص على: «نكلفكم بتشكيل الحكومة، وبعد الانتهاء من تشكيل الحكومة يتم عرضها علينا للحصول على الموافقة، ثم تعرض على المجلس التشريعى لنيل الثقة». ويمنح القانون الفلسطينى لرئيس الوزراء المكلف ثلاثة أسابيع لتشكيل الحكومة، يضاف إليها أسبوعان فى حال تعذر تشكيلها خلال الأسابيع الثلاثة الأولى». وتابع الرئيس عباس: «على أساس ذلك أدعوكم لاحترام الاتفاقيات التى وقعتها السلطة الفلسطينية».

من جانبه قرأ هنية مرسوم التكليف بقوله: «الأخ أبو مازن أشكركم على الثقة بشأن تكليفى

بتشكيل حكومة الوحدة، ويسرنى قبول خطاب التكليف لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية».

وقبل خطاب التكليف تقدم هنية بقراءة مرسوم الاستقالة قائلا: «السيد الرئيس عباس، يطيب لى أن أعبر لكم عن الثقة التى أوليتموها إياى، رغم الظروف الصعبة التى يتعرض لها الشعب الفلسطينى، واستنادا لاتفاق مكة الذى نص على تشكيل الحكومة القادمة، فإننى أتقدم إليكم باستقالتى، وذلك حتى يتسنى الشروع فى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الحادية عشرة».

وردا على طلب الاستقالة، قرأ عباس نص مرسوم أخر تضمن أربعة بنود تشمل استقالة الحكومة الفلسطينية التى يترأسها هنية، واعتبارها حكومة تسيير أعمال لحين تشكيل حكومة الوحدة الجديدة، وتكليف هنية رسميا بتشكيل حكومة وحدة وطنية بناء على ما اتفق عليه بمكة، وأخيرا أمر الرئيس الفلسطينى بقيام كافة الجهات المعنية والمختصة بتنفيذ المرسوم الرئاسى، والمساعدة على تنفيذه «كل فى مكانه ومنصبه».[٧٥]

وفى ختام المؤتمر تجنب عباس وهنية الإجابة على أسئلة الصحفيين الذين بادرهم عباس مازحا بقوله: «نرجو أن يكون حضوركم حضور خير، ومعلوماتكم معلومات خير».

فى هذه المرة كان دحلان حاضرا وصافح هنية بحرارة وقبله هنية واحتضنه. كان ذلك لم يعجب بعض قادة حماس، علق الزهار: «إن السياسة تفرض على المرء أحيانا أشياء لا يريدها».

كانت الشروط الأمريكية الإسرائيلية عقبة فى طريق تطبيق اتفاق مكة. فمن جهتها لم تكن واشنطن متحمسة لهذا الاتفاق. أكد صائب عريقات: «إن أجواء السياسة الأمريكية بعد اتفاق مكة غير إيجابية». كانت كونداليزا رايس فور إعلان اتفاق مكة قد سارعت إلى الاتصال بشركائها الدوليين فى اللجنة الرباعية لتصدر بيانا تكرر فيه شروطها التى تطالب أى حكومة فلسطينية بنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل واحترام اتفاقات السلام، ومن دون ذلك فلن يحصل الفلسطينيون على المساعدات المالية وسيظل الحصار مفروضا.[٧٦]

روبرت ستالوف مدير معهد واشنطن لسياسة شرق الأدنى كتب يقول: «إن الأمن السياسى الذى كانت رايس تريد فتحه على المسار الفلسطينى بات مغلقا بعد اتفاق مكة وقد تهرب الفلسطينيون من الالتزامات الدولية». ولم تمر أيام على توقيع الاتفاق حتى قالت رايس

بنفسها: «إن مهمتى فى الشرق الأوسط، وتحديدا فى عملية السلام أصبحت معقدة». كانت رؤية رايس النهائية هو شطب حماس تماما، إذا لم يتم تطويعها بالكلية.(٧٧) كانت هناك تحذيرات عربية وفلسطينية من سقوط اتفاق مكة فى تلك الظروف، كتب بلال الحسن يقول: «آن الأوان حتى تكون هناك وقفة فلسطينية عربية لمواجهة التعنت الأمريكى». وأشار الحسن وهو كاتب فلسطينى متخصص «لقد تبلورت الصورة أكثر بعد الاجتماع الثلاثى الذى ضم كونداليزا رايس وأبو مازن وأولمرت وتجاهلت فيه رايس اتفاق مكة تماما.(٧٨)

جرى تشكيل الحكومة وتم عرضها على المجلس التشريعى وصوت ٨٣ نائبا مع الحكومة مقابل ٣ نواب ضدها. وأدى وزراء الحكومة الجديدة اليمين القانونية بعد ساعات من التصويت. وشرح هنية فى خطابه برنامج حكومة الوحدة الذى تضمن «احترام قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التى وقعتها منظمة التحرير». وبرز فى خطاب هنية مطالبته بإقامة دولة فلسطينية على الأراضى التى احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. وقال إن حكومته ستعمل على تثبيت التهدئة مع إسرائيل مقابل التزام الاحتلال «بوقف الاغتيالات والاعتقالات والاجتياحات والحفريات فى القدس ورفع القيود عن تنقل الفلسطينيين فى الضفة وغزة».

فى غضون ذلك سارعت إسرائيل إلى الإعلان أنها مستمرة فى مقاطعة الحكومة الفلسطينية الجديدة. واتهمت إسرائيل حكومة الوحدة بمساندة «الإرهاب» وطالبت بمقاطعتها. وقالت «ميرى أيسين» المتحدثة باسم رئيس الوزراء أيهود أولمرت: «تتضمن الخطوط السياسية العريضة التى شهدناها هذا الصباح بصفة خاصة ما يتعلق بأسلوب إقامة دولة فلسطينية وذلك من خلال المقاومة. المقاومة هى الإرهاب. لا ينبغى أن يسىء أحد فهم ذلك». وأكدت «لن نعمل مع هذه الحكومة. هذه الحكومة لا تعترف بوجودنا ولا تعترف بالاتفاقيات والأهم أنها لا تنبذ الإرهاب بأى شكل من الأشكال».

وقد أسندت مناصب وزراء المالية والداخلية والخارجية إلى أشخاص ليسوا أعضاء فى حركة حماس أو فتح. ووقع الاختيار على هانى القواسمى كوزير للداخلية، وهو المنصب الأكثر حساسية بسبب سيطرته على أجهزة الأمن الفلسطينية والقواسمى معروف كأكاديمى وليست له ارتباطات سياسية.

وبين أبرز الوزراء: نائب رئيس الوزراء عزام الأحمد (فتح). وزير الخارجية زياد أبو عمرو (مستقل). وزير المالية سلام فياض (مستقل). وزير الداخلية هانى القواسمى (مستقل). وزير النقل والمواصلات سعدى الكرنز (فتح). وزير التربية والتعليم العالى ناصر الدين الشاعر (حماس). وزير الإعلام مصطفى البرغوثى (مستقل). وزير السياحة خلود دعيبس (مستقلة). وزيرة شؤون المرأة أمل محمد صيام (حماس). وأعلن الاتحاد الأوروبى التزامه بشروط الرباعية الدولية وأيد الموقف الأمريكى فى مقاطعة الحكومة الجديدة.

وكان الخلاف الأول بين حركتى فتح وحماس بعد تشكيل الحكومة قد برز بعد أن قررت الحكومة فى اجتماعها الأول إعادة تشكيل مجلس الأمن القومى الفلسطينى وأصدر عباس مرسوما بذلك والذى تضمن تعيين محمد دحلان مستشارا للأمن القومى الفلسطينى. وقال ناطق (فوزى برهوم) إن عباس لم يستشر أحدا من حماس حين أخذ القرار، وأمل أن يعيد نظره فيه. كما وصف صلاح البردويل القيادى فى حماس، دحلان بأنه شخص مستفز. وقال إنه لا يجب أن يتولى هذا المنصب بينما مازال عضوا بالبرلمان. من جهته أعرب دحلان فى مقابلة مع (بى. بى. سى العربية) عن «استغرابه» وما أسماه «الضجة» التى تسبب بها القرار من ناحية حماس، معتبرا أنه من صلاحية عباس تعيين الشخص الذى يريده لهذا المنصب الذى هو مستشار للرئيس وليس للحكومة. وعما قالته حماس من أنه لا يجوز الجمع بين العضوية فى المجلس التشريعى وتولى هذا المنصب، قال دحلان إنه فى حال ثبوت ذلك قانونيا فهو سيختار بين الاثنين.

وردا على سؤال حول مسئوليات مجلس الأمن القومى، قال دحلان إن المجلس الجديد مهمته وضع السياسات أما السلطة التنفيذية بيد وزير الداخلية.

استمرت واشنطن على أى حال فى ممارسة الضغوط. تم إرسال القنصل العام الأمريكى فى القدس، جاكوب والز، إلى رام الله. كرر والز تحذيرات رايس من أنه إذا رفضت حماس الالتزام بقرارات الرباعية الدولية، سيكون على الحكومة أن تستقيل. ثم نصح والز عباس بعدم التخلى عن شخصيات ذات مصداقية وتعزيز فريقه بها، وحدد دحلان بالاسم. طيلة شهور كان دحلان يستفيد من أنصار فتح لإزعاج حماس من حين لآخر. ولو أن «أبو مازن» فتش

الكرة الأرضية بحثا عن مرشح لمضايقة حماس لم يكن ليجد أحدا يكرهه الإسلاميون أكثر من دحلان. كان الرئيس الفلسطينى قد وضع خمسين ألفا أو يزيد من رجال الأجهزة الأمنية تحت تصرف دحلان.[٧٩]

فى داخل فتح كان بعض قيادات الحركة منزعجين من تفرده بالقرار، ومن الثقة الزائدة التى منحها له الرئيس محمود عباس. فى مقابلة مع صخر بسيسو عضو اللجنة المركزية فى حركة فتح قال: «دحلان عين أقاربه فى مناصب أمنية رفيعة، ولم يكن يعمل على أسس مهنية، وكان هناك اعتراض شديد داخل فتح». لم يكن صخر بسيسو يتحدث من فراغ، فقد كان أحد المسئولين الفلسطينيين الذين رافقوا عرفات وانخرطوا فى العملية الأمنية، قد عمل مساعدا لصلاح خلف «أبو إياد» مؤسس جهاز الأمن الفلسطينى الموحد، وهذا الجهاز الذى كان منوطا به حماية وتأمين الثورة الفلسطينية قبل توقيع اتفاق أسلو.[٨٠]

عقب تكليف هنية تشكيل الحكومة الجديدة كان يمكن رؤية أن لحماس قيادتين، لا قيادة واحدة. كانت قيادة الخارج قد استأنفت هجومها على دحلان، أدعى خالد مشعل أن دحلان يحرض على الفتنة والحرب الأهلية، وأن تعيينه كمستشار أمن للرئيس شىء مستفز وغير مقبول ولا يساعد الفلسطينيين على حل خلافاتهم. ربما كان الهجوم على دحلان عنوانا للموضوع هذه المرة، لأن الموضوع الأساسى هو عدم رضى قيادة حماس فى الخارج عن خطاب التكليف الذى سلمه الرئيس محمود عباس إلى هنية، فقد رأت فيه الكثير من الثغرات المخالفة لبرنامج حماس، أكد إبراهيم غوشة: «أهم النقاط التى تخالف برنامج وميثاق حماس ما نص على الالتزام بقرارات المجالس الوطنية وقرارات القمم العربية، واحترام قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التى وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية. هذا مناقض تماما لبرنامج حماس ولسياستها طوال عقدين من الزمن».[٨١]

وأضاف: سيقول قائل إن هذا موقف الحكومة وليس موقف حماس، ولكن هذا كلام ساذج، لأن رئيس الحكومة هو من حماس. اعترضت قيادة حماس الخارج أيضا بشدة على نص خطاب التكليف بحصر المقاومة والعمليات المسلحة فقط داخل أراضى ١٩٦٧. واعتبرت قيادة الخارج أن نصوص اتفاق مكة أسىء فهمها، كانت هناك تباينات بين حماس الداخل وحماس الخارج

فى قراءة الاتفاق الذى لم يكن حبره قد جف بعد، الأمر الذى دفع لانتقاد هنية من قبل قيادات لحماس، قالوا صراحة: «إن برنامج حكومة الوحدة الوطنية والتى يرأسها هنية مخالف تماما لبرنامج حماس وميثاقها».(٨٢) فى غضون ذلك كانت الأوضاع تتفاقم سوءا فى غزة، فمعظم المتاجر والمحلات تبقى مغلقة طوال اليوم، وتكدست القمامة فى الشوارع، وحركة السير راحت تنخفض بثبات، لأن القليل من الفلسطينيين كانوا يستطيعون شراء الوقود لسياراتهم. شغل البعض مركباتهم على زيت الطهو. كان هناك رجال ونساء يقفون فى حالة بكاء فى طابور أمام ماكينات الصرف الآلى، بعضهم يبكى، لأن الرواتب لم توضع فى موعدها، والبعض كان مضطرا لسحب آخر مدخراته من المصارف.

استمر الحصار الغربى مفروضا على الفلسطينيين، كانت حوالى ١٧٠ ألف عائلة على الأقل من دون دخل، ولم يكن هناك سوى القليل لدعم الاقتصاد المحلى. كان حوالى ٩٠ فى المائة من أهل غزة يعيشون تحت خط الفقر، وقيل إن ٨٥٪ كانوا عاطلين عن العمل، وإن أكثر من مليون شخص يعتمدون على وكالات الأمم المتحدة فى الحصول على مواد غذائية لأسرهم. كل ذلك لم يمنع استمرار الخلافات بين فتح وحماس. واستمر التراشق الإعلامى، خصوصا بين دمشق ورام الله، بطريقة أكثر حدة.

ولأن معظم النار من مستصغر الشرر، فقد كان هناك تقرير تتداوله قيادات لحماس فى الداخل عبارة، كما قالت حماس، عن وثائق حصلت عليها قياداتها فى الخارج عن طريق صحفى أردنى هو فهد الريماوى الذى كان يعتزم نشره فى جريدة المجدة فى ٣٠ أبريل ٢٠٠٧، لكن الحكومة الأردنية صادرت العدد، فلم تر القصة النور.(٨٣) هذه القصة، ولم تكن سوى فحوى خطاب سيلقيه مشعل فيما بعد وسط جمهوره فى دمشق، ومنعتها السلطات الأردنية حسب إدعاءات حماس، كانت تنطوى على خطة وضعت لإسقاط حماس عن طريق انتخابات جديدة يكون فيها فوز فتح مضمونا، وإن لم يحدث ذلك فلا مانع من إسقاط حماس بالقوة من خلال الحرس الرئاسى التابع لأبو مازن. وستقدم القاهرة وعمان الدعم والمساعدة فى ذلك. القصة ذاتها تم تسريبها لمدونة على شبكة الانترنت صاحبها محاسب فلسطينى يقيم فى كندا، يستخدم الشبكة العنكبوتية تحت اسم مستعار هو «الغرير». قال الغرير «إن هذه الخطة وضعها الجنرال الأمريكى دايتون وباركتها رايس». وقد نشرت ذلك صحيفة ها آرتس

الإسرائيلية نقلا عن المدونة السالفة. وعليه كان طبيعيا أن تتجدد الاشتباكات وأعمال العنف فى غزة بشكل أكثر سخونة ورعبا.

كان دحلان الرجل القوى فى غزة مضطرا لإجراء جراحة فى ركبته فغادر القطاع. لكن قبل مغادرته، قال محذرا: «من يحاول السيطرة بالقوة على غزة، بلا عقل سيتورط ويورط الشعب الفلسطينى برمته».(٨٤)

فى نهاية أبريل حاولت القاهرة إنقاذ اتفاق مكة الذى أوشك على أن يفسد مفعوله للأبد. عباس أطلع مبارك على نتائج جولتهِ بسبع دول أوروبية، اختتمها بجنيف، خاصة فيما يتعلق بكيفية تخفيف الخناق المفروض على الشعب الفلسطينى منذ مجىء حماس للسلطة أوائل ٢٠٠٩، وما تبعه من قيود على التدفقات المالية والمساعدات الخارجية للفلسطينيين، وكذلك حثه الأوروبيون على استئناف الحوار مع الحكومة الفلسطينية بصيغتها الجديدة.

كان مبارك يتلقى تقريرا يوميا من خلال وفده الأمنى المقيم بشكل شبه دائم فى قطاع غزة، لمتابعة الوضع الفلسطينى والتوسط للتهدئة مع إسرائيل وإنجاح صفقة تبادل الأسرى بين الجانبين. وقد دعت القاهرة «مشعل» أيضا ورتبت لقاءين بينه وبين عباس. دارت المناقشات الأساسية فى الاجتماعين حول كيفية إنجاح اتفاق مكة والحفاظ على الوحدة.(٨٥)

ذهب وفد من فتح يضم أربع شخصيات، من بينهم صخر بسيسو الذى كان همزة وصل أساسية مع حماس على مدى أكثر من ١٠ سنوات. كانت مهمة الوفد استكمال مباحثات أبو مازن ومشعل التى جرت فى القاهرة وإشراك جميع الفصائل فى تلك المباحثات واستطلاع رأيها.

فى دمشق التقى وفد فتح قيادات بالفصائل المختلفة وفى مقدمتها حماس. قال صخر بسيسو: «كان اللقاء وديا وساد خلاله جو من التفاهم ساهم فى صنعه مشعل وموسى أبو مرزوق». كانت اتهامات فصائل اليسار الفلسطينى لفتح وحماس باستئثار السلطة وتفردها بالقرار هى القضية الرئيسية خلال الجلسة، فقد كان الهدف الأساسى من هذه المباحثات هو تنقية الأجواء وتوحيد الجبهة الداخلية، استعدادا للبدء فى إصلاح منظمة التحرير لتكون الوعاء الحاضن لجميع الفلسطينيين. بعد مناقشات امتدت لساعات ذهب وفد فتح ليستريح بالفندق.

فى وقت متأخر رن جرس الهاتف كان على الخط خالد مشعل قال: «أخى صخر أريد أن تعمل مع الرئيس أبو مازن اتصالا، لأنى سمعت أن هناك اشتباكات فى غزة بين شباب من حماس وفتح، وأخبر الرئيس أننى أريد أن أحكى معه». كانت الأمور تسير بالاتجاه الصحيح نوعا ما، لتطويق العنف والاشتباكات.(٨٦) لكن بعد اشتباكات تواصلت حتى فجر ١٠ يونيو أسفرت عن مقتل شخصين وإصابة العشرات، أعلن فى رفح عن ثانى وقف إطلاق نار فى غضون ٤٨ ساعة بين حركتى فتح وحماس.

كان الاتفاق الجديد، الذى جاء إثر تدخل الوفد الأمنى المصرى وممثلى الفصائل الفلسطينية فى المدينة، يقضى بسحب المسلحين من الشوارع وإزالة الحواجز التى نصبت فى كل المدينة، بعد أن امتدت الاشتباكات إلى حى الشابورة شمال رفح وإلى محيط مستشفى «الشهيد أبو يوسف النجار» الذى وصل إليه الجرحى والقتلى. وأسفرت الاشتباكات التى اندلعت بين الطرفين عن مقتل أحمد أبو حرب، جنرال الوحدة المدفعية فى كتائب القسام ومحمد النحال، أحد أفراد جهاز الأمن الوطنى الفلسطينى. ونقل عن شهود عيان القول إن جذوة الاشتباكات اشتعلت عندما كان الوسطاء يباشرون تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار الأول. فى حى تل السلطان غرب المدينة، وازدادت الأمور حدة، عندما انتقلت المواجهات إلى قلب مخيم الشابورة الذى يتكدس فيه عشرات الآلاف من الناس فى مساحة ضيقة. وأكدت كتائب القسام أن أحد القتيلين اللذين سقطا فى رفح هو من قادتها الميدانيين. وفى بيان صادر عنها، قالت الكتائب «إن أحمد أبو حرب، ٢٥ عاما، هو جنرال الوحدة المدفعية القسامية». وأكدت «أن مسلحين من فتح أطلقوا النار على أبو حرب فى مخيم الشابورة متهمة من سمتهم «جيش لحد المشبوه» (المسمى تنفيذية فتح) فى رفح قبل أيام، بإثارة الاقتتال من خلال إطلاق النار على مجموعة من كتائب القسام.

قال اللواء برهان حماد رئيس الوفد الأمنى المصرى «هناك أيد شيطانية تلعب فى الساحة الفلسطينية، وأنها أصبحت محترفة فى إشعال الاقتتال بين الأشقاء الفلسطينيين». وفى تصريح للصحفيين أكد أن «الفلسطينيين يعرفون أن حكومة الوحدة الوطنية هى الأمل الوحيد الباقى لهم لأن يعيشوا بسلام»، موضحا «أن فقدان هذا الأمل ستكون له عواقب وخيمة جدا، وعقبات على الشعب الفلسطينى كله، وبالتالى أنا آمل أن يستمر الحوار وتستمر حكومة الوحدة

الوطنية تؤدى مهماتها الوطنية حاليا». وأضاف: «أنهم يلعبون بالنار. والنار ستحرق أيديهم أولا، وأرجو أن يعودوا إلى رشدهم». وتابع: «أنا لا أريد أن أزيد النار اشتعالا ولكنى أناشدهم وأناشد الجميع من أبناء الشعب الفلسطينى، عسكريين وسياسيين، أن يكونوا فى الفترة القادمة أكثر حرصا وتفاهما للموقف الصعب الذى تمر به القضية الفلسطينية». وفى مقابلة مع فاروق القدومى، رئيس الدائرة السياسية فى منظمة التحرير وأمين سر فتح وأكثر قياداتها قربا من حماس، قال: «إن هناك عناصر من حركة حماس تحاول تعطيل اتفاق مكة». وأكد أن «قيادة حماس المركزية فى دمشق كانت مخلصة فى تعهداتها، إلا أن القيادة فى غزة وعلى رأسها محمود الزهار تسعى للسيطرة على القطاع من خلال الفتنة وإشاعة الفوضى». وفى الوقت ذاته استثنى إسماعيل هنية من ذلك، قال: «هنية يرفض مثل هذه الممارسات».[٨٧]

تبادلت فتح وحماس الاتهامات. وقالت الرئاسة الفلسطينية فى بيان لها إن بعض القيادات السياسية والعسكرية فى حركة حماس تخطط للانقلاب على الشرعية الفلسطينية ودفع «الوطن إلى أتون حرب أهلية». وأضاف الناطق: إن الرئاسة الفلسطينية تنظر بقلق بالغ لهذا المخطط التى تنفذه «بعض القيادات ضيقة الأفق، خاصة تلك التى تضررت من اتفاق مكة المكرمة الذى يدفع بالوطن إلى أتون حرب أهلية بشعة»، على حد تعبير البيان. وتعنى بالقيادات المتضررة من اتفاق مكة بعض المسئولين فى حماس الذين خرجوا من الحكومة بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ومنهم محمود الزهار وزير الخارجية السابق، وسعيد صيام وزير الداخلية السابق. فى هذه الظروف وجد أبو مازن الدعم من بارونات فتح.

وأصدرت اللجنة المركزية بيانا اتهمت فيه من أسمتهم «بقيادة الجناح المتطرف والمرتبط» بـ«رفض وإصرار وعناد كل جهودنا وأعلن صراحة رفضه لاتفاق مكة ولحكومة الوحدة الوطنية». واتهمت مركزية فتح حماس بأنها أجبرت وزير الداخلية هانى القواسمى على الاستقالة.

بدأت الرئاسة وقيادة فتح تشعران بالخطر وأن هناك شيئا ما غير طبيعى يجرى فى غزة، وكلما نجحوا فى إطفاء حريق اشتعلت حرائق فى مواقع أخرى. وأكدت اللجنة المركزية «أن كافة البيانات التى تصدر من هنا وهناك وبأسماء غير معروفة وباسم كتائب الأقصى هى بيانات مدسوسة للتشويش والتشويه وقلب وإيجاد الذرائع للاستمرار فى مخطط الفتنة».

كما أكدت رفضها المطلق «لأية محاولة لنقل الفتنة إلى الضفة الغربية». فيما كانت القوات الأساسية لكتائب الأقصى تتمركز فى الضفة الغربية.

وحمل أحمد بحر، رئيس المجلس التشريعى بالإنابة، الرئيس مسئولية ما يجرى من أحداث قتل واغتيالات فى قطاع غزة، قائلا: «إن مؤامرة تحاك بداخل مقر رئاسة السلطة بحق أبناء الشعب الفلسطينى». وبعث بحر رسالة إلى الرئيس حذره فيها من «العبث الذى يجرى على أيدى عناصره، خاصة أنه يتم داخل المنتدى التابع له، وهذا دليل على أن المؤامرة تحاك بداخل هذا المنتدى (مقر الرئيس فى غزة)، لذلك فمن يتحمل المسئولية هو عباس». واعتبر سامى أبو زهرى، الناطق باسم حماس، أن تصريحات نبيل أبو ردينه الناطق باسم الرئاسة «تمثل محاولة لقلب الحقائق وللتغطية على الجرائم التى ترتكبها ميليشيات رئيس السلطة محمود عباس والتيار الانقلابى العميل فى شوارع غزة». وفى تصريح نقله عنه المركز الفلسطينى للإعلام قال أبو زهرى: «عن أى شرعية يتحدث أبو ردينه. فإذا كانت حماس هى التى فازت بالانتخابات التشريعية والتى حظيت برئاسة الحكومة السابقة والحالية فكيف تكون غير شرعية». واعتبر «أن الذى ينقلب على الحكومة هو الذى ينفذ مخطط المنسق الألمانى الأمريكى فى الأراضى الفلسطينية كيث دايتون، العميل الخائن الذى يأخذ مئات الملايين من الدولارات من الأمريكان وغيرهم لا لإطعام شعبنا، إنما لقتله عبر مجموعاته المأجورة والمنتشرة فى شوارع غزة.

فى ظل هذا التصعيد رأى أبو مازن أن عليه التحدث إلى مشعل مباشرة وبدون وسيط، قال لمشعل على الهاتف: «يجب أن توقف هذا الجنون». وطلب أبو مازن من رئيس المكتب السياسى لحماس أن يقدم له تفسيرا عما يجرى. وعد مشعل بأنه سيفعل، وإن كان قد أكد: «لا نتحمل المسئولية عن ذلك وحدنا».

كانت الأجواء متوترة بدرجة غير مسبوقة، وهناك مسئولون كبار من حماس مثل الزهار وصيام يدعمون العنف والاشتباكات ويشجعون الفوضى بلا حدود. وقد كانا من المسئولين فى الحكومة حتى أيام قليلة. وخرجا تاركين هنية وحده فى الحكومة. كان سعيد صيام رجل أمن متمكنا، استطاع خلال الفترة التى تولى فيها وزارة الداخلية أن يطلع على أدق تفاصيل الخطط الأمنية

الخاصة بضبط القطاع والسيطرة عليه وتأمينه من الداخل. فى المقابل لم تكن هناك قيادة أمنية كبيرة فى القطاع تستطيع أن تتعامل معه. كان دحلان يخضع للعلاج فى الخارج، ووزير الداخلية الجديد هانى القواسمى قد ترك منصبه. ليس هذا فحسب بل إن تعليمات أبو مازن المباشرة لحرسه وقواته الدفاع عن مقراتهم وأنفسهم فقط. وفى آخر رسالة وجهها إليهم «الدم الفلسطينى حرام حرام حرام». كررها ثلاث مرات. كان يخشى من انتصار الفوضى وشيوع حرب أهلية.

بعد يوم رابع من قتال ١٥ يونيو سيطر فيه مسلحو حماس وكتائب القسام على المقرات الحكومية والأمنية، بما أثار قلق الجهات الدولية والتى كانت تتحدث سابقا عن مخاوف تحول غزة إلى «غزستان»، على غرار أفغانستان أيام طالبان، أعلن الرئيس محمود عباس ثلاثة مراسيم، يقضى الأول بإقالة رئيس الوزراء إسماعيل هنية والثانى بإعلان حالة الطوارئ فى الضفة الغربية وقطاع غزة والثالث تشكيل حكومة طوارئ.

رفضت حماس قرار أبو مازن ووصفته بالعربدة القانونية. وقال يحيى موسى أحد مسئولى حماس: «ليس من حقه أن يعلن حكومة طوارئ فهذا غير قانونى». ثم أردف: «لقد حررنا أبو مازن مما كان يكبل يديه ويمنعه من اتخاذ القرار بإزاحة محمد دحلان». وفى غطرسة شديدة قال:«إذا أراد أبو مازن القرار الوطنى فعليه أن يأتى إلى حماس للاتفاق على برنامج وطنى».

اعتبرت حماس أن اللجنة التنفيذية للمنظمة لا تملك أية شرعية لتصدر أية قرارات، أكد أبو زهرى أن الشرعية للحكومة التى جاءت عبر صناديق الاقتراع.

فى تلك اللحظة كانت المحطات الفضائية تبث مشاهد بشعة تحت عنوان «الحرب الداخلية تشتعل فى غزة». كان الجنون هو عنوان هذه الأيام فعلا فى غزة، قال صخر بسيسو: «غدرت بنا حماس». كان لمشعل تفسير مختلف، قال: صحيح لو كانت هناك معارضة استعملت العنف ضد السلطة، ولكن أريد أن أوضح هنا أن أى حكومة فى الدنيا تدافع عن نفسها ضد من يريد الانقلاب عليها، فهل يكون دفاعها هذا مشروعا أم لا؟ وأضاف مشعل: «فى أى دولة عندما يأتى أحد وينقلب على الشرعية أو على السلطة الرسمية، وهذه السلطة تدافع عن نفسها، من نتهم؟ من استعمل العنف؟ من حمى الشرعية؟. حماس ليست مخطئة. بل كانت على رأس

الحكومة و كان موقفها دفاعا عن شرعية السلطة وبالتالى لسنا المتهمين».[88] أدانت فصائل اليسار ما قامت به حماس ودعا جميل مجدلاوى القيادى فى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إلى مقاطعة حماس بالعزل السياسى وعدم السماح لها بأن تجنى ثمار ما اقترفته.[89]

بسطت حماس (١٦/ ٦) نفوذها المطلق على مجمل قطاع غزة من رفح جنوبا حتى بيت حانون شمالا، وتوقف إطلاق النار بالكامل فى القطاع بعد أن سيطرت كتائب القسام على مجمع السرايا الحكومى الواقع وسط غزة، آخر معاقل الأجهزة الأمنية التابعة للرئاسة الفلسطينية، دون إطلاق رصاصة واحدة. واتهمت السلطة كتائب القسام والقوة التنفيذية التى شكلها وزير الداخلية السابق سعيد صيام، بنهب محتويات منزل الرئيس من أثاث ومقتنيات شخصية، وأنها تتعامل معها باعتبارها غنائم حرب. جرى ما جرى فى وقت كانت فيه حماس بأمس الحاجة إلى إظهار وجه أقل عنفا للعالم. كانت قناة الجزيرة تبث صورا لأعضاء حماس وهم يمثلون بالجثث الفلسطينية بعد قتلها، وتهتف فى صراخ لما أسمته «تحرير غزة»، فى تلك اللحظة كانت القضية الفلسطينية تخسر جمهورا حقيقيا مساندا لها فى أرجاء الأرض.

ببعض الشجاعة، شرع من تبقى من أنصار فتح فى تنظيم احتجاجات خارج المساجد الكبيرة وفى بعض الميادين وسط عويل وصراخ النساء وأطفال اغتالت حماس آباءهم. خرج المئات من المواطنين الفلسطينيين فى تلك الاحتجاجات أيضا مستنكرين ما ارتكبته حماس.

كان هذا هو أسبوع النكسة الفلسطينية بامتياز. لقد بدأ باشتباكات وانتهى بانقلاب عسكرى. وفى أيام مماثلة من العام ١٩٦٧، أى قبل ٤٠ عاما تقريبا، كانت الأراضى الفلسطينية قد احتلت كاملة من قبل القوات الإسرائيلية، واليوم خرجت قوات الاحتلال فى إطار خطة الانسحاب من غزة، ليقاتل الأشقاء بعضهم البعض، فبدا الاحتلال أكثر رحمة من الأشقاء فى لحظات جنون.[90]

القاهرة كانت أول العواصم التى سارعت لاستنكار الانقلاب واعتبرته خطرا يطولها. قال الرئيس مبارك: سيطرة حماس على غزة «انقلاب على الشرعية الفلسطينية». وأضاف: «نأسى لإراقة الدماء الفلسطينية بأيدى الفلسطينيين فى اقتتال تجاوز كل الخطوط الحمراء».

وأدانت مصر حماس بقوة وحثت كل الفلسطينيين على الالتفاف حول عباس. وقررت القاهرة

نقل سفيرها ودبلوماسييها لدى السلطة الفلسطينية من غزة إلى الضفة الغربية.

وكان سامى أبو زهرى قد قال فى وقت سابق إن «الحركة تريد التفاوض مع فتح لجسر الهوة بين الجانبين». وتابع: «نعتقد أن التفاوض مع فتح هو السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة»، كان كلاما بلا قيمة فى محاولة من قيادات حماس لتخفيف وطأة ما حدث.

حاول القول «إن ما جرى فى غزة ليس انقلابا، وإن حماس ما تزال تعتبر محمود عباس الرئيس الشرعى للسلطة الفلسطينية، وتشمل صلاحياته الضفة الغربية وقطاع غزة». حسنا، ماذا نسمى ما فعله مقاتلو حماس، وهم يقتحمون مكتب الرئيس الفلسطينى ويدوسون صوره بالأقدام، ويجلسون على مقعده؟، ويقول أحد مقاتلى حماس، وهو على كرسى أبو مازن حاملا سماعة الهاتف: «أهلا يا ريس، من الآن عليك الاتصال بنا». كان هذا تعليق أحمد قريع عضو اللجنة المركزية بفتح. وتساءل: «وكيف نفهم وصف حماس لما جرى فى غزة على أنه «التحرير الثانى؟»، ناهيك عن القتل والتنكيل والإهانة وتدمير مبانى السلطة الشرعية؟ كيف نفهم ما فعله مقاتلو حماس فى منزل ياسر عرفات وتخريبهم له ووضع صوره تحت أحذيتهم؟ أليس مشعل هو من قال إن ياسر عرفات شهيد، دفع حياته ثمنا للقضية الفلسطينية!».

كان موقف مشعل متناقضا بالفعل، فقد دعا إلى حوار فلسطينى برعاية عربية. قال قريع: «حسنا، ماذا نسمى اتفاق مكة؟».

حاول مشعل أن يطمئن دول الجوار، وتحديدا مصر، بأن حماس لن تصدر الثورة وإن سياستها تقوم على أساس التعامل مع كل دولة عربية تعاملا رسميا، وعدم التدخل فى شؤون الآخرين. كان مشعل يحاول أن يفعل أى شىء لتحسين صورته، حين أعلن أنه يطالب قادة حماس بمضاعفة جهودهم لإطلاق سراح الصحفى البريطانى المختطف فى غزة، آنذاك، كان مثل هذا الكلام خارج الموضوع، بالتأكيد.

لم يكن هناك أحد من القادة العرب أكثر غضبا من ملك السعودية. ومن الآن فصاعدا ثمة قطيعة بينه وبين حماس. علق طارق الحميد رئيس تحرير جريدة الشرق الأوسط القريبة من القصر السعودى: «خالد مشعل شاطر لكنه غير مقنع ولن يقود أهل غزة إلا إلى كارثة».

وأكد وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل فى كلمة ألقاها خلال الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب بالقاهرة، أن الاقتتال الفلسطينى «حقق حلم إسرائيل وهو زرع نار الفتنة بين الفلسطينيين وتأجيج نار الحرب فى ما بينهم». وأضاف أن إسرائيل «ترى فى هذه الفتنة الوسيلة، لتعيش فى هدوء وطمأنينة، واليوم يكاد يضع الفلسطينيون بأنفسهم المسمار الأخير فى نعش القضية الفلسطينية». وتابع الفيصل: «لا نعتقد أن علينا أن نعرض حلولا على المتصارعين، إنما نتوقع منهم أن يأتوا بحلول تطفئ الفتنة». كانت المملكة السعودية قررت رفع يدها فى تلك اللحظة.

وكان المتحدث باسم الخارجية المصرية علاء الحديدى قد أكد بأن مصر والأردن والسعودية ولبنان اتفقوا على «ضرورة احترام المؤسسات الشرعية والدستورية وإدانة كل عمل يخرج عن إطار الشرعية أو ينقلب عليها، خدمة لأهداف خاصة أو إقليمية».

واستبق مسئولون عرب الاجتماع الطارئ، آنذاك، بتصريحات عكست تباينا فى وجهات النظر حول القرار الذى اتخذه الرئيس محمود عباس بحل حكومة الوحدة، وتشكيل حكومة طوارئ، ردا على سيطرة حماس على غزة. وقال عزام الأحمد نائب رئيس الوزراء بالحكومة الفلسطينية المقالة «الانقلابيون (حماس) سيطروا (على غزة) وانتهى الأمر».

ورفض عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، قبل الاجتماع تأكيد أو نفى ما إذا كان الوزراء سيبحثون دعم الشرعية فى فلسطين. اكتفى بالقول: «هذا أمرا تقرره الدول الأعضاء».

فى اتجاه آخر اعتبر عبد المنعم الهونى رئيس الوفد الليبى أن الوضع الحالى فى غزة كانت له مقدمات. وأضاف أن «الشعب الفلسطينى هو الذى انقلب على حركة فتح وليس حماس. للأسف بعض الفتحاويين شاركوا فى إضعاف الحكومة وتعطيل مهامها استجابة لبعض التضمينات أو تجاوبا لبعض البوادر من هنا أوهناك من خارج دول المنطقة». كانت سوريا من المؤيدين لهذا الموقف.

كانت هذه معركة بلا شرف، وفى هذا النوع من المعارك يكون المهزوم هو المنتصر. لقد

غسلت حماس أخطاء فتح وخطايا السلطة. وحماس لم تقدم دليلا واحدا دامغا على أن فتح كانت تخطط لإقصائها بالقوة ولم تكن تحركات دحلان «الغامضة» ذريعة كافية لتنفيذ هذا الانقلاب. كانت هناك مشكلات وتحديات قوية فرضت على حكومة حماس بالفعل وعلى حكومة الوحدة الوطنية، لكن جانبا كبيرا من هذه التحديات كان موجودا وقائما منذ تم استحداث منصب رئيس الوزراء الفلسطيني، فأبو مازن نفسه عندما تولى منصب رئيس الوزراء، لم تصمد حكومته أكثر من مائة يوم. وكانت الفوضى فى كل مكان، ولم يكن يستطيع أن يقيل موظفا أو يعين آخر بغير رضى ياسر عرفات. لم تكن أوامره تنفذ. أكثر من ذلك، تعرض أبو مازن لهجوم شرس واتهم بالعمالة والخيانة من داخل فتح ومن حماس ومن غيرها. ولم تكن حكومة قريع أفضل حالا من حكومة محمود عباس. صحيح أن حماس عندما تولت الحكومة، وجدت نفسها محاطة بعشرات الآلاف من موظفى فتح، لكن لم يكن جميعهم يرفض التعامل مع قياداته من وزراء حكومة حماس. كانت مشكلة حماس الأساسية تتمثل فى موقفها السياسى وحكومة حماس دفعت ثمن هذا الموقف عندما تشددت ورفضت أن يكون لها برنامج أكثر مرونة من برنامج الحركة، وكان عليها أن تفرق بين الاثنين ولو أنها استجابت لشروط الرباعية الدولية لتمكنت من مواجهة الحصار، ولو أن ذلك كان صعبا عندما شكلت حكومتها الأولى، كان بإمكانها أن تفعله مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، على اعتبار أن هذه حكومة ائتلافية وليست حكومة لحماس وحدها. كانت قيادات حماس الخارج ترى، ومعها قلة متشددة من قيادات الداخل، ضرورة تطابق برنامج الحكومة مع برنامج الحركة، بل إن بعضهم كان يريد من الحكومة أن تكون أكثر تشددا فى برامجها من برنامج الحركة ذاتها.

الهوامش

(١) بول ماغور: اقتل خالد، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت ، ترجمة مروان سعيد الدين، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩ ، ص ٣٦٣.

(٢) المرجع السابق ص ٤٠١.

(٣) الحياة (لندن)، ١ / ١ / ٢٠٠٥.

(٤) لوتاننت كولونيل جوناثان ود. هاليفى: الأولويات الفلسطينية بعد عرفات، ورقة بحثية، مؤسسة الدراسات المعاصرة سلسلة ترجمات مركز الزيتونة ، بيروت، يناير ٢٠٠٥.

(٥) جريدة الأهرام (القاهرة) ، ٢٤ / ٧ / ٢٠٠٤ م.

(٦) نايف حواتمة: الانتفاضة، الاستعصاء ، فلسطين. إلى أين؟ دار سندباد للنشر، دمشق ص ٢٧٠.

(٧) طلال عوكل: قراءة فى أحداث غزة.. أزمة عارضة أم أزمة بنيوية ، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٥٩، صيف ٢٠٠٤ ، ص ٢٦.

(٨) جبريل الرجوب فى لقاء مع تليفزيون العربية (www. alarabiya. net/save-print. php?)

(٩) الموقع الرسمى لكتائب القسام، الجناح العسكرى لحركة حماس.

(١٠) مجلة نيوزويك ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥.

(١١) مجلة نيوزويك (الطبعة العربية)، ٦ سبتمبر ٢٠٠٥ ص ٦٤.

(١٢) مقابلة أجراها كيفين برانيو مع محمود الزهار نشرتها مجلة نيوزويك ٩ سبتمبر ٢٠٠٥.

(١٣) جريدة الحياة (لندن)، ٢٠/٣/ ٢٠٠٥.

(١٤) بيسان عدوان، حماس، سلسلة كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (القاهرة)، العدد ١٦٨- أكتوبر ٢٠٠٦ ص ٩.

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) جورج جقمان: الانتخابات التشريعية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٦٥، شتاء ٢٠٠٦.

(١٧) المرجع نفسه.

(١٨) بول ماغور: مرجع سابق، ص ٤٠٤.

(١٩) جريدة الحياة (لندن)، حوار مطول أجراه غسان شربل مع القيادى الفلسطينى ياسر عبد ربه، ٢٩ / ١١/ ٢٠٠٨.

(٢٠) مجلة نيوزويك (الطبعة العربية)، ١٧ يناير ٢٠٠٦.

(٢١) المرجع نفسه.

(٢٢) مجلة نيوزويك ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٥، ص ٢٠ – ٢١.

(٢٣) بول ماغور: مرجع سابق، ص ٤٠٩.

(٢٤) المرجع نفسه.

(٢٥) عبد الإله بلقزيز: أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، من فتح إلى حماس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ص ٩٣.

(٢٦) السابق، ص ٩٤.

(٢٧) مقابلة صحفية مع الشيخ سعيد صيام، نشرها موقع الإسلام اليوم (http://islamtoday.net/nawafeth/services/printart-89-9201. htm)

(٢٨) المرجع نفسه.

(٢٩) مجلة نيوزويك (الطبعة العربية)، ٧ فبراير ٢٠٠٦، ص ١١.

(٣٠) نبيل عمرو، الانتخابات الفلسطينية.. لماذا حدث ما حدث؟ جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٣ يناير ٢٠٠٦.

(٣١) http://www. bbc. co. uk/arabic/index

(٣٢) الشرق الأوسط، ٣٠ يناير ٢٠٠٦.

(٣٣) جريدة الأهرام (القاهرة)، ٢٠ فبراير ٢٠٠٦.

(٣٤) جريدة الشرق الأوسط (لندن)، ٢١ يناير ٢٠٠٦.

(٣٥) جريدة الحياة (لندن)، ٣١ يناير ٢٠٠٦ م.

(٣٦) الشرق الأوسط، (لندن)، ٢٩ يناير ٢٠٠٩ العدد ٩٩٢٤.

(٣٧) http://www. alaph. com/arabic

(٣٨) بول ماغور: مرجع سابق ص ٤١١.

(٣٩) جريدة الشرق الأوسط (لندن)، ١٤ / ١ / ٢٠٠٦.

(٤٠) المرجع نفسه.

(٤١) بي بي سي العربية، ٢٨ / ١ / ٢٠٠٦.

(٤٢) علي الصالح: حكومة حماس في يومها الأول - جريدة الشرق الأوسط «لندن» – ١ أبريل ٢٠٠٦ م العدد ٩٩٨٦.

(٤٣) http://news. bbc. co. uk/go/pr/fr/-/hi/arabic/news/newside__4879000/4879666. stm(2006/04/06)

(٤٤) مجموعة الأزمات الدولية، إسرائيل، والأزمة الفلسطينية، اللجنة الرباعية. الموقع الرسمي للمجموعة على شبكة الانترنت.

(٤٥) http://www. aljazeera. net/arabic/artile

(٤٦) جريدة الأهرام: (القاهرة)، ٥ / ٦ / ٢٠٠٦ م.

(٤٧) يمكن الرجوع لنص خطاب خالد مشعل على موقع كتائب القسام.

(٤٨) المرجع نفسه.

(٤٩) عماد سيد أحمد: سياسة الاغتيالات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤، ص ١٦٠.

(٥٠) بول ماغور: مرجع سابق، ص ٤٢١

(٥١) جريدة الأهرام (القاهرة)، ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦م.

(٥٢) إبراهيم غوشة: المئذنة الحمراء، سيرة ذاتية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص ٢٣٣.

(٥٣) صلاح عواد: عباس يتعهد باعتراف حكومة الوحدة بإسرائيل، جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٦/٩/٢٣.

(٥٤) المرجع نفسه.

(٥٥) نص لبيان على الموقع الرسمى لكتائب القسام (الجناح العسكرى لحركة حماس)،

http /www. alqassam. psarabic

(٥٦) المرجع نفسه.

(٥٧) جريدة الأهرام، ٢٣ فبراير ٢٠٠٥.

(٥٨) http://www. alqassam. ps/arabic/search/bayan. php

(٥٩) الشرق الأوسط، ٢٠٠٦/٩/٢٤.

(٦٠) جريدة الحياة (لندن)، ٢٠٠٦/٩/٢١.

(٦١) http://www. Aljazeera. net/NR/excres

(٦٢) جريدة الحياة، (لندن)، ٢٠٠٦/٩/٣٠.

(٦٣) جريدة الأهرام (القاهرة) ٢ أكتوبر ٢٠٠٦.

(٦٤) http://www. alqassam. ps/arabic/news. php

(٦٥) المرجع نفسه.

(٦٦) الشرق الأوسط، ٣أكتوبر ٢٠٠٦.

(٦٧) مجلة خالد العسكرية (الرياض) ١ مارس ٢٠٠٧

http://www. kkmaq. gov. sa/jetail. asp?lnnewstem/P

(٦٨) http://www. fath__voice. com

(٦٩) حوار مع محمود الزهار لموقع «المسلم نت» http://www. muslm. net/vb/printthrand. php

(٧٠) يمكن الرجوع لنص الاتفاق الأساسى «اتفاق مكة»، على الموقع الرسمى لحركة فتح.

(٧١) مقابلة أجريتها مع نايف حواتمة فى القاهرة (فندق مريديان مصر الجديدة يوم ٢٠ مارس ٢٠٠٧) ونشرت أجزاء منها فى روز اليوسف، الطبعة اليومية فى ٢٠٠٧/٣/٢٢.

(٧٢) http://www. al-qudasonline. com/print/asp?id=3529

(٧٣) محمد جمعة: اتفاق مكة: قراءة فى التداعيات السياسية وحدود الشراكة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، فصلية، العدد ١٦٨، أبريل، ٢٠٠٧، ص ١٥٨.

(٧٤) http://www. alqassam. ps/arabic/jidouge. php

(٧٥) http://www. islamonline. net/sevlet/satellite

(٧٦) موقع جريدة الأخبار اللبنانية http://www. alakhbar. com/ar/node/22552

(٧٧) المرجع نفسه.

(٧٨) الشرق الأوسط:(لندن)، ٤ مارس ٢٠٠٧.

(٧٩) بول ماغور: اقتل خالد – م س، ص ٤٥٠.

(٨٠) جريدة المصرى اليوم(القاهرة) ١٢ ديسمبر ٢٠٠٨.

(٨١) إبراهيم غوشة، المئذنة الحمراء، م س، ص ٣٣٩.

(٨٢) المرجع نفسه، ص ٣٤٠.

(٨٣) بول ماغور: اقتل خالد، م س، ص٤٥٣.

(٨٤) الحياة، ٢ / ٩ / ٢٠٠٨ م.

(٨٥) http://www. newsvote. bbc. co. uk/mapapps/pagetools/print/news. bbs. co. uk

(٨٦) المصرى اليوم (القاهرة)٥ ديسمبر ٢٠٠٨.

(٨٧) مقابلة صحفية مع فاروق القدومى(أبو اللطف) أمين سر اللجنة المركزية فى حركة فتح، آنذاك، ونشرتها جريدة الخليج فى ٥ يونيو ٢٠٠٧.

(٨٨) مقابلة مع خالد مشعل رئيس المكتب السياسى لحركة حماس نشرت فى جريدة الوطن القطرية ويمكن الرجوع لنصها على الموقع التالى: (http://www. alwatanvoice. com/arabic)

(٨٩) جريدة الحياة (لندن) ٢٠٠٧/٧/٢٢ م.

(٩٠) عبد المنعم سعيد: أسبوع النكسة، جريدة الشرق الأوسط، لندن، ١٢ يونيو ٢٠٠٧.

الفصل الثالث

غزة تحت حكم حماس

منذ وضعت حماس برنامجها السياسى فى العام ١٩٨٨، وحتى الآن لم يشهد أى تعديل أو تطوير.[١] جرت محاولة وحيدة فى هذا الشأن إلا أنها لم تكتمل، حيث عكفت عليه لجنة داخلية خلال ٢٠٠٥ بهدف تنقيحه، وانتهت إلى توصيات عدة، تم وضعها على الرف بعد انتصار حماس الانتخابى، غير المتوقع فى الأراضى المحتلة.[٢]

بدا أن حماس غير قادرة على مراجعة نفسها، ففى احتفالها بالذكرى ٢٢ لتأسيسها، ألقى إسماعيل هنية، خطابا ناريا وسط حشود كبيرة من أنصار حركته، قال: «إن إنجازات حماس تمثل تحولا تاريخيا فى مسار الشعب الفلسطينى، وقضيته. وحماس أعادت القوة للمقاومة التى تضرب أين ومتى شاءت». وأشار إلى أن «أحدا لم يتوقع خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة، أن تخرج حماس بهذه الجماهير الغفيرة، فالله صب على غزة الثبات والقوة وحفها برعايته، وملائكته، وهاهم يحتفلون بذكرى انطلاق حماس»، وأضاف: «إن جماهيرنا وجهت إلى أولمرت صفعة، فقالت له.. سقطت يا أولمرت وعاشت حماس». وأكد هنية، «نحن انتصرنا ونؤمن بذلك، أما من يتساءل: هل انتصرت غزة فى الحرب الأخيرة أم لا، فهو يجادل جدلا سفسطائيا، أما نحن فنؤمن بنصرنا الربانى».[٣]

كان هنية يتكلم بشكل فيه الكثير من المبالغة، وكان خطابه بعيدا كل البعد عن الواقعية السياسية، وربما حاول التغطية على الواقع الذى تعيشه غزة. فكلامه عن المقاومة لم يكن فى محله على الأقل منذ دخلت الهدنة بين حماس وإسرائيل حيز التنفيذ، وحافظت عليها وحمتها حماس بكل ما أوتيت من قوة. ولم يكن كلامه عن إنجازات سجلتها حماس فى حياة الشعب الفلسطينى واقعيا بلا شك، بعد أن دمرت إسرائيل قطاع غزة فى أعقاب الحرب التى ورطت فيها حماس الفلسطينيين.

لم يكن هذا هو خط هنية وحده، مشعل أيضا لا يزال يحافظ على التزام حماس المتشدد، وإن كان فى تلك الأثناء يتلقى نصائح من الداخل والخارج بالعدول عن الانقلاب الذى قامت به حماس فى غزة، فكان شقيقه الأصغر «ماهر» يتكلم معه على الهاتف من عمان، ويصر على أن حماس أخطأت، ومن ثم عليها أن تراجع نفسها، وتتخلى عن سيطرتها بالقوة على غزة.(٤)

غازى حمد القيادى فى حماس والمتحدث الرسمى باسمها فى وقت سابق أكد: سيطرة حماس على غزة كان خطأ استراتيجيا ذريعا، لكن من الصعب الاعتراف به.(٥) وقال فى خطاب أرسله لمشعل: «لقد تسبب ذلك الخطأ فى خلق آلاف المشاكل السياسية الكبيرة غير المرغوب فيها».(٦) انتقاد أخر تلقاه رئيس مكتب حماس السياسى، جاء من الأستاذ القديم لمشعل فى الجامعة أسد عبد الرحمن، المقيم فى عمان، فقد حذر تلميذه السابق بأن عليه الاختيار: «لا يمكنك حكم بلد بمواعظ ومؤسسات خيرية وأسلحة. لا يمكن أن تكون مسلما متشددا، وفى الوقت نفسه سياسيا».(٧) فى غضون ذلك كانت هناك أصوات من داخل إسرائيل وفى الغرب تطالب بضرورة التحاور مع حماس.(٨) وقال أسد عبد الرحمن لمشعل: «ينبغى أن تقرر إما أنك تريد الاشتراك فى العملية السلمية أم لا، فهناك فرصة لذلك، وإذا كان لا، فهناك ثمن يجب أن تدفعه». كان أستاذ مشعل القديم فى ضيافته بدمشق. والوقت ليل ومتأخر، فرد مشعل باقتضاب، «عندما يحين الوقت».

كانت هناك، ولا تزال، دعوات أن تكتفى حماس بدورها كمعارضة وحركة مقاومة فى آن واحد. لا أن تكون هى كل شىء.. حكومة ومعارضة، ومقاومة فى وقت واحد. هذا مستحيل.(٩)

فى كل الأحوال حماس كانت ماضية إلى حيث تقودها النزعات المتشددة. وكانت مسألة مراجعتها للذات أبعد ما تكون عن الواقع.

وفى المرة الوحيدة التى حاولت أن تقف فيها حماس على أبعاد ما جرى فى غزة، وأرادت أن تفكر فى ترو، بعيدا عن الأراضى المحتلة، نظمت فى بيروت مائدة حوار واسعة من خلال مركز الزيتونة للدراسات، لتقييم تجربة حماس وحكومتها. وذلك فى ٢٥ يوليو ٢٠٠٧ أى بعد مرور ٤٥ يوما على انقلاب حماس على السلطة الوطنية الفلسطينية.(١٠)

كان الأمر أشبه باجتماع لحماس وأنصارها ليس إلا. ومن ثم فإن هذه المحاولة كانت ناقصة، وكان يجب استكمالها بإتاحة المجال لمشاركين يمثلون الرأى الأخر، أى من الذين يتابعون حماس من خارجها، ولديهم وجهات نظر نقدية فى تجربتها، بدلا من الاستغراق فى شرح مبادئها وتبرير مواقفها وأفعالها مهما تكن.

حماس أرادت أن تحاكم نفسها بنفسها فكتب غالبية أوراق العمل التى طرحت للنقاش مسئولون من حماس، وبقية المشاركات كانت من المتعاطفين مع حماس أو المادحين لها، كان هناك من بين المشاركين سامى خاطر عضو المكتب السياسى لحماس، وأسامة حمدان ممثل حماس فى لبنان وهما من التيار المتشدد فى الحركة، لذا كان طبيعيا أن تخلو أكثرية أوراق العمل، والمداخلات من الرؤية النقدية وغلب عليها التفسير والتبرير والشرح، لأسباب مشاركة حماس فى الانتخابات وتحولها من المعارضة إلى السلطة ومن المقاومة إلى تأليف حكومة بدعوى أنها أرادت «وضع حد للتنازلات السياسية واستشراء الفساد وحماية المقاومة».[١١]

فى الإطار ذاته، أصدرت حكومة حماس الكتاب الأبيض، تحت عنوان: «عملية الحسم فى قطاع غزة اضطرار لا اختيار». كان من أشرف على وضع هذا الكتاب شاب فلسطينى يدعى أسامة عامر عرفته بشكل شخصى أثناء إقامته فى القاهرة، كان يستكمل دراسته العليا فى معهد البحوث والدراسات العربية التابع للجامعة العربية، تعرفت عليه عقب وصوله القاهرة فى أواخر العام ٢٠٠١، بدايات ٢٠٠٢، فى إطار ورشة العمل التى أسسها الكاتب السياسى الفلسطينى عبد القادر ياسين، وهذه الورشة تؤرخ للحركة الوطنية الفلسطينية، وكانت قد تأسست فى دمشق ثم نقلها الكاتب اليسارى الفلسطينى للقاهرة. وتخرج منها عشرات من الباحثين العرب على مدى سنوات.

كنت أتناقش مع أسامة فى العديد من القضايا، واعترف أنه كان شابا مهذبا دمث الخلق، لم يكن قد انضم لحماس، آنذاك، وإن كان قد تم ترحيله من القاهرة بهذه التهمة، وغادر إلى دمشق عندما عجز عن العودة للأراضى المحتلة. وفى تلك الفترة انضم لصفوف حماس.

لكن رغم معرفتى السابقة بحرص «أسامة»، على التفكير المنطقى، وطرح القضايا بطريقة عقلانية، رغم ذلك لم يكن من السهل قبول ما ورد فى «الكتاب الأبيض» أو اللاحق عليه

«الكتاب الأسود»، الذى ترصد فيه حماس سلبيات فتح والسلطة الفلسطينية وما أسمته بجرائم الأجهزة الأمنية. يتصدر الكتابان الآيات القرآنية فى محاولة من جانب من أعدهما لإضفاء قدسية على العمل، وبالتالى تعد مناقشة العملين أمرا غير ذى جدوى.[١٢] فضلا عن أن الكتابين يتناولان العديد من الوقائع ويكيلان الاتهامات لفتح دون أدلة، ويحملان السلطة مسئولية كل شئ حتى فى الفترة التى كانت فيها الحكومة من حماس. والأهم من ذلك فإن شهادة صديقى السابق فى حماس مجروحة بلا شك. كانت حماس تستطيع أن تكلف جهة مستقلة لإنجاز تقرير محايد عما جرى فى غزة، فمنطق الكتاب الأبيض يصلح فى الظروف العادية، هكذا قلت له فى مكالمة هاتفية جرت بيننا.

عمليا ورغم كل ما جاء فى تصريحات قادة حماس وبياناتهم السياسية عن إنجازات حكومتهم، إلا أنها تظل بعيدة عن الواقع، الذى كان يزداد سوءا وتدهورا فى غزة. فى غضون ذلك صدر بيان للحكومة الإسرائيلية يعتبر حماس تنظيما إرهابيا سيطر على غزة وحوله إلى منطقة معادية، وأعلن البيان أن الحكومة الإسرائيلية اعتمدت التوصيات. التى طرحتها الدوائر الأمنية للتعامل مع غزة سواء على الصعيد العسكرى أو بفرض المزيد من القيود على حكم حماس فى غزة وتقييد نقل البضائع والمنتجات وتقليص إمداد الوقود والكهرباء وتقييد تنقلات الأفراد من القطاع وإليه.[١٣] وكان القرار الإسرائيلى يتماشى تماما مع سياسة شارون. الذى قال عند تنفيذ خطة فك الارتباط: «عندما نغادر غزة سيكون ردنا عنيفا للغاية إذا استمر الإرهاب».[١٤]

كان الانسحاب الإسرائيلى من غزة فى نهايات عام ٢٠٠٥ مكسبا للفلسطينيين بكل المقاييس، لكن حماس حولته إلى هزيمة وعبء جديدين على الشعب الفلسطينى فى صيف ٢٠٠٧. وهذا ما كان يعنيه شارون بالتحديد عندما فكر فى الانسحاب الأحادى، «الفوضى»، وليس شيئا آخر. كان رفض شارون التنسيق مع الفلسطينيين أو مع القيادة المصرية لتأمين خطة الانسحاب مقصودا، لأن شارون كان يراهن على أن الفلسطينيين غير قادرين على إدارة شئونهم، هذا من جانب. ومن الجانب الأخر كان هدف شارون أن يتخلص من غزة بكل أعبائها ومشكلاتها دون التزام إسرائيلى كقوة احتلال. وهو ما أغضب القيادة المصرية التى كلفت سفيرها فى واشنطن، آنذاك، نبيل فهمى الاحتجاج على سياسة شارون، والتحذير من المضى قدما فى

تنفيذ خطة فك الارتباط بهذا الشكل.(١٥) كان شارون يهدف إلى تحقيق عدة مكاسب للجانب الإسرائيلى من بينها شطب خريطة الطريق من الأجندة الدولية واستبدالها بخطته، وإضفاء الشرعية على بناء جدار الفصل العنصرى. وكسب التأييد الأمريكى للموقف الإسرائيلى فيما يتعلق بالحدود الدائمة، وقضية القدس واللاجئين، وأيضا الاستمرار فى السيطرة الخارجية على قطاع غزة وجعله منطقة منزوعة السلاح، وتحتفظ إسرائيل لنفسها فى الوقت ذاته بالحق الأساسى بالدفاع عن النفس، بما فى ذلك استخدام العمليات الوقائية، وتعزيز الاستيطان وضم الكتل الاستيطانية الكبيرة فى الضفة إلى حدود مدينة القدس.(١٦)

وبغض النظر عن أهداف شارون، كانت الحسابات الفلسطينية تنحصر فى ثلاث سيناريوهات متوقعة لفترة ما بعد الانسحاب: الأول، أن يشهد القطاع فترة هدوء وإعادة ترتيب الأوراق وبناء المؤسسات الفلسطينية على أسس مهنية، وترميم ما دمره الاحتلال خلال سنوات الانتفاضة الثانية. والثانى اندلاع المواجهة مجددا بين الاحتلال والمقاومة الفلسطينية من خلال المناطق القريبة واستئناف المقاومة نشاطها المسلح فى الضفة الغربية. أما السيناريو الأخير، تفاقم ظاهرة الفلتان الأمنى وحدوث صدام بين السلطة والفصائل، وقد يصل إلى حرب أهلية.(١٧)

بعد ضغوط قوية من واشنطن استجاب شارون لتبادل الرأى مع القيادة المصرية وللتنسيق الأمنى، وإن كانت مصر قد أوضحت موقفها منذ البداية، أنها مع استعدادها لبذل أقصى جهد من أجل العمل على إنجاح الانسحاب الإسرائيلى، فإنها ترفض، فى الوقت نفسه، القيام بدور الشرطى فى قطاع غزة.(١٨)

وفى هذا الإطار تم توقيع الاتفاق بين مصر وإسرائيل المعروف (ببروتوكول فيلادلفيا)، ومنح للقاهرة الحق فى نشر ٧٥٠ جنديا، من قوات حرس الحدود داخل الشريط الحدودى بين مصر وغزة، وفى الوقت ذاته رفضت القاهرة أى كلام عن إرسال جنود مصريين للقيام بدور أمنى مباشر فى غزة، مؤكدة أن هذا هو دور الفلسطينيين ومسئوليتهم، وكل ما يمكن أن تفعله مصر هو مساعدة السلطة الفلسطينية فى القيام بهذا الدور، وفى ظل هذه الظروف جاء العرض المصرى بتدريب قوات الشرطة الفلسطينية، والحرس الرئاسى الفلسطينى، وذلك لمنع حدوث فراغ أمنى قد يستغله أى طرف لبسط سيطرته على القطاع، خصوصا بعد التدمير الذى ألحقه شارون بالبنية التحتية للأجهزة الأمنية خلال الانتفاضة الثانية.(١٩)

كانت تفاصيل الخطة المصرية لمنع حدوث فراغ فى غزة بعد الخروج الإسرائيلى معلنة، حيث نقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط تلك التفاصيل وأعلنتها على لسان الوزير عمر سليمان، مدير الاستخبارات المصرية.(٢٠)

ورغم ذلك اتهمت حماس مصر وادعت أنها تدعم السلطة الفلسطينية للقضاء على حماس، لذلك هاجمت كتائب القسام سيارات جنود الحرس الرئاسى الفلسطينى وهى عائدة من مصر بعد أن تلقوا تدريبات على مدى ٦ أشهر.(٢١)

فى جميع الأحوال كان على حماس أن تتحمل مسئولية غزة. ومساحة قطاع غزة ألف و ١١١ كم مربع، وبه ست مدن، غزة والجدول ورفح وخان يونس ودير البلح وإسدود، هذا بالإضافة إلى ٥٣ قرية استولت إسرائيل على ٤٥ منها، وعلى مدينتى المجدل وإسدود، وما تبقى كان قطاع غزة المعروف الآن، ومساحته ٣٦ كم مربع، أى ٢٢٪ من مساحة قطاع غزة الأصلية. وقع قطاع غزة تحت سيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلية فى يونيو ١٩٦٧ ليدوم الاحتلال ٣٨ عاما، لكنها لم تكن المرة الأولى، حيث دخلت إسرائيل غزة خلال العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، ورغم أن مساحة قطاع غزة صغيرة، إلا أنه من أهم المناطق الفلسطينية من الناحية السياسية والنضالية، ففى الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٦٧ خضع القطاع للإدارة المصرية بعد توقيع اتفاق روس ١٩٤٩. وقد شهد القطاع بدايات أعمال المقاومة، وعدوان ١٩٥٦. وفى ظل الاحتلال الإسرائيلى منذ ١٩٦٧ عانى سكان القطاع من قهر واستبداد قوات الاحتلال، فهناك تقديرات توضح أن السنوات الأولى من الاحتلال شهدت نسف وتدمير ٢٥٠٠ منزل و١٥٠٠ وحدة سكنية، وفى الفترة بين ١٩٦٧ و١٩٧٨ تم اعتقال ٧٠ ألف فلسطينى، وفى ٨ ديسمبر ١٩٨٧، دهمت شاحنة إسرائيلية عربة فلسطينية تنقل بعض العمال، وأدى الحادث إلى مقتل أربعة فلسطينيين وجرح سبعة آخرين فخرجت المظاهرات التى توسعت بعد ذلك فى كافة الأراضى الفلسطينية لتندلع الانتفاضة، ودفع قطاع غزة ثمنا غاليا من دماء وحرية أبنائه حيث استشهد ٨١٧ مواطنا فلسطينيا من القطاع ووصل عدد الجرحى إلى أكثر من ٧٧ مواطن واعتقل نحو ٩٠ ألف فلسطينى.(٢٢)

ويصل عدد السكان الحالى فى غزة إلى ما يقرب من مليون ونصف المليون فلسطينى طبقا

لتقرير هيئة الاستعلامات الفلسطينية، الأمر الذى يمثل العبء الكبير لأى حكومة فلسطينية خصوصا فى ظل الحصار وقلة الموارد.[٢٣]

كانت هناك دعوات منذ اللحظة الأولى لفوز حماس بالانتخابات، أن تترك لتتحمل المسئولية كاملة عن القطاع، بعد انقلابها على السلطة الفلسطينية. لذا واجه أبو مازن انتقادات شديدة عندما أبلغ الإسرائيليين أنه مستعد لتحمل نفقات الغاز والكهرباء والخدمات الأخرى التى تصل إلى غزة، كانت إسرائيل على وشك قطعها بعد ما أعلنت أن قطاع غزة بالنسبة لها منطقة معادية، وعلق أحد رجالات فتح قائلا: «بالفعل حيرنا هذا الرجل، فرغم أن أعضاء حماس انقلبوا عليه وداسوا صوره وقتلوا حراسه واستولوا على مكتبه، إلا أن الرجل كظم غيظه وحفظ لسانه ولم يرد عليهم الشتيمة، بل ترك الباب مفتوحا لعودتهم للسلطة. والآن يتوسط لمساعدتهم فى غزة بإيصال المواد والخدمات الضرورية للقطاع».

كان هذا الرجل هو نبيل عمرو، المستشار الإعلامى للرئيس محمود عباس، وأضاف «أتفهم أن أبو مازن يتصرف بوصفه مسئولا ورئيسا لجميع الفلسطينيين، لكن ما فعلته حماس كان كثيرا فعلا وفاق كل حد».[٢٤]

كان كلام نبيل عمرو صحيحا عندما قال إن «أبو مازن» ترك الباب مواربا لعودة حماس. وفى غضون ذلك، كشف أحمد يوسف المستشار السياسى لإسماعيل هنية، أن الرئيس محمود عباس أذن لبعض الشخصيات من داخل فتح وغيرها بالتوسط بينه وبين حماس بشكل غير رسمى. قال يوسف: «إن جهود الوساطة هذه لم تسفر حتى الآن عن انطلاقة فيما يتعلق بجسر الهوة بين الجانبين». وأضاف أن أبو مازن يتعرض إلى ضغوط كبيرة من قبل إسرائيل وأمريكا لمنعه من التحاور مع حماس.[٢٥] مشيرا إلى أن المصلحة الوطنية تستدعى منه أن يقدم استقالته حتى تحين الفرصة لانتخاب قائد آخر قادر على إعادة توحيد الشعب الفلسطينى تحت راية واحدة.

كانت تصريحات مستشار هنية متناقضة بقدر ما فيها من إدانة لحماس، فإذا كان أبو مازن يبعث رسلا لاحتواء الأزمة ومنع الفصل بين الضفة وغزة فمن عطلها إذن. ما لم يقله مستشار هنية أن حماس رفضت العدول عن انقلابها وأفشلت جهودا مضنية بذلها نبيل شعث عضو اللجنة المركزية فى فتح لإعادة الأمور إلى وضعها الصحيح.[٢٦]

بعد حوالى شهر من سيطرة حماس على غزة كان نصف القطاع يغرق فى ظلام دامس ولم يكن أمام حماس إلا أن تحمل المسئولية لغيرها. وفى هذا الإطار اتهمت كتلة حماس البرلمانية الحكومة فى رام الله بالتقصير والتخلى عن مسئولياتها. وادعى نائب من حماس أنه بتحريض الاتحاد الأوروبى أمرت السلطة وقف تمويل شحنات الوقود اللازمة لتشغيل محطة الكهرباء فى غزة لتوليد الطاقة. وأعلن ضرار أبو سيسى، مدير تشغيل محطة الكهرباء، عن توقف المحطة عن العمل بشكل تام،[٢٧] بعد التأكد «من أنه لا نية لدى إسرائيل لإدخال كمية الوقود اللازمة لتشغيل المحطة». وواصل النائب يحيى موسى مسئول لجنة الرقابة فى المجلس التشريعى هجومه على حكومة سلام فياض، وقال إن «حكومة دايتون فى رام الله ترتكب جريمة أخرى بحق شعب غزة، عبر تحريض الاتحاد الأوروبى لإغراق القطاع فى الظلام»، كما نفى موسى أن تكون حماس سيطرت على شركة الكهرباء، واتهم مديرها السابق بسرقة أموال الشعب، بتواطؤ مع موظفى الاتحاد الأوروبى، وجاءت تصريحات موسى بعد قليل من إعلان مكتب الارتباط الإسرائيلى فى معبر إيريز أنه «لم يتم طلب السولار لمحطات الوقود».

وقال دور ألون، مسئول شركة الوقود الإسرائيلية: «إن وقف الشحنات كان نتيجة قرار من الاتحاد الأوروبى الذى أبلغ الشركة أنه لن يدفع تكلفة شحنة الوقود المقررة إلى محطة الكهرباء بعد سيطرة حماس على القطاع».[٢٨]

وقالت شركة دور ألون فى بيان «إذا التزم الاتحاد الأوروبى أو أى مصدر آخر حسن السمعة بأن يدفع لنا ثمن الوقود لمحطة الكهرباء فستستأنف الإمدادات متى تم ذلك». وكانت إسرائيل قد أوقفت نقل شحنات الوقود عبر معبر نحال عوز، استنادا إلى بواعث قلق أمنية، حيث إن إسرائيل تزود قطاع غزة بمعظم الكهرباء التى يستهلكها بموجب اتفاقات السلام المؤقتة السابقة.[٢٩]

كانت حماس تعمل على تبرير ما قامت به فى غزة، إلا أن تصرفاتها كانت تعزز القطيعة وتكرس للانفصال بين الضفة والقطاع.[٣٠] فى غضون ذلك عرض محمود الزهار ما قال «إنها وثائق تدلل على حجم الفساد والاختلاسات التى كان يقوم بها كبار مسئولى السلطة وقادة أجهزتها الأمنية»، على حد زعمه، بالإضافة إلى وثائق تدلل على فساد عدد من قيادات

حركة «فتح» بالخارج، كما قال. وكان الزهار قد دعا لمؤتمر صحفى عقده فى غزة. وعرض الزهار الذى حرص على إبراز الوثائق على لوحة عرض كبيرة أمام الصحفيين، زعم أنها تثبت تورط شخصيات بارزة فى السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية سمى عددا منهم، فى عمليات فساد، إلى جانب شخصيات فلسطينية فى الخارج. وعرض وثيقة صادرة عن جهاز الأمن الوقائى قال إنها تدلل على أن الجهاز قام بصرف مئات الآلاف من الدولارات لتسديد ديون عن مسئول أمنى. وأشار إلى أن إحدى الوثائق تشير إلى أن جهاز الأمن الوقائى طالب بدفع مبلغ ١١٠ آلاف دولار لمنتجع «الواحة»، الذى يقع شمال قطاع غزة، والذى قال الزهار إن محمد دحلان مستشار الأمن القومى السابق يملكه، لكنه لم يوضح رابطا مباشرا لإثبات المزاعم.[٣١]

وعرض الزهار العديد من الوثائق الموقعة من رئيس الوزراء الحالى سلام فياض عندما كان وزيرا للمالية فى حكومة محمود عباس الأولى فى منتصف العام ٢٠٠٣، تشير إلى تحويل مئات الآلاف من الدولارات لجهاز الأمن الوقائى خلال تلك الفترة. ولم يوضح الزهار كيف يثبت ذلك اتهامات الفساد. وعرض أيضا وثيقة صادرة عن وزارة المالية تدلل على أن موازنة الأجهزة الأمنية تبلغ ٧٧٧ مليون دولار، فى حين أن الموازنة العامة للسلطة تبلغ ١,٣ مليار دولار، أى أن ٥٢٪ من موازنة السلطة تخصص للأجهزة الأمنية، منوها إلى أنه يتم تخصيص ٧٠١ مليون دولار لدفع رواتب منتسبى الأجهزة الأمنية.[٣٢]

وعرض كذلك وثائق قال إنها تدلل على توصيات رفعتها دائرة «أمن المؤسسات» فى جهاز الأمن الوقائى توصى بعدم السماح بتعيين بعض الأشخاص، لأنهم ينتمون إلى حركة حماس. وحذرت الوثيقة من خطورة تغلغل حركة حماس فى سلك التعليم. وحول ملف وفاة الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات، قال الزهار «إن حماس عثرت على رسالتين بعث بهما بسام أبو الشريف المستشار السابق للرئيس عرفات حذره فيه من أن هناك من يخطط لتسميمه، وحثه على توخى أقصى درجات الحذر لدى تناوله الطعام والشراب».

وعرض أبو شريف على عرفات أن تقوم زوجته بإعداد الطعام له، خوفا من تسميمه. وطالبه بألا يشرب ماء إلا من زجاجة تكون مغلقة ويقوم هو بفتحها. ودعا الزهار أبو شريف للقدوم

إلى غزة للكشف عن أسماء الذين اتهمهم بالتخطيط لتسميم عرفات. من ناحيته انتقد حازم أبو شنب، الناطق الرسمى لفتح ما جاء على لسان الزهار، قائلا إن «مثل هذه اللغة لا تساعد على خلق الأجواء الكفيلة برأب الصدع فى الساحة الفلسطينية». وفى تصريحاته، أوضح أبو شنب أن ما جاء على لسان الزهار لا يمكن أن يؤسس لحوار فلسطينى داخلى، ويصور الشعب الفلسطينى كما لو كان مجموعة من الفاسدين. وأشار إلى أن القرارات والمراسيم التى أصدرها الرئيس محمود عباس واضحة وجلية، حيث تعمل هذه القرارات على إعادة صياغة الأجهزة الأمنية على أسس مهنية ووطنية جديدة.(٣٣)

كان الآلاف من أعضاء فتح وأنصارها خرجوا بعد صلاة يوم جمعة فى ساحة الجندى المجهول، فى مسيرة تعد الأكبر لفتح منذ سيطرة حماس على غزة، ورفع المتظاهرون أعلام فتح، وكتائب شهداء الأقصى، وسط هتافات للحركة وقادتها وعلى رأسهم محمود عباس. كان أعضاء فتح يواجهون عنف حماس بصلوات العراء، وهى الطريقة التى ابتدعتها حماس فى الماضى.(٣٤)

وحاولت القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية المقالة فض المظاهرة فاشتبك المتظاهرون معها، قرب تجمع الأجهزة الأمنية المعروف بالسرايا. وقذف عشرات المتظاهرين بالحجارة مقر التنفيذية وأعضاءها الذين كانوا يطلقوا النار فى الهواء لتفريق المسيرة، كما قاموا بالاعتداء على عدد من المتظاهرين واعتقالهم.

ولم تكن حماس تحتمل أن تنقل هذه المشاهد للعالم، خاصة فى تلك الظروف. وتطورت ملاسنة بين القوة التنفيذية والصحفيين إلى اشتباك بالأيدى، حين حاولت التنفيذية مصادرة كاميرات الصحفيين، وحسب صخر أبو عون، عضو نقابة الصحفيين فى غزة، فقد ضربت عناصر القوة التنفيذية عددا من الصحفيين واحتجزت آخرين. وفى وقت لاحق نظمت نقابة الصحفيين فى غزة اعتصاما يطالب بالإفراج عن الصحفيين المعتقلين.(٣٥)

وقال جميل المجدلاوى عضو المجلس التشريعى وأحد قيادات اليسار الفلسطينى: «نحن جميعا فى هذا الاعتصام جئنا كى نوصل صرخة احتجاج قوية على ممارسات لم يعد بالإمكان السكوت عليها من قبل القوة التنفيذية بحق الصحفيين، ولقد تكررت الأحداث ولم يعد يكفى الاعتذار، بل المطلوب من حماس مراجعة شاملة لكل ما يجرى ووقف هذه الممارسات والبدء فى

حوار جدى يقود إلى حكومة انتقالية تنهى الانقسام. واستنكر الاعتداء أيضا التجمع الإعلامى الشبابى الفلسطينى».(٣٦)

نقلت وسائل الإعلام القصة التى تسربت من غزة بما تفعله القوة التنفيذية فى المواطنين، قالت: حماس هى التى ضربت المصلين، وفرقتهم بالقوة، وفتح هى التى نددت وطالبت بحقهم فى أن يؤدوا الصلاة فى الساحات العامة. قال مفتى حكومة حماس الشيخ مروان أبو راس، رئيس رابطة علماء فلسطين، إن «من يصلى فى الساحات آثم، لأن فيه استخداما للصلاة خارج نطاق العبادة». تيسير التميمى، قاضى قضاة فلسطين، أكد جواز صلاة الساحات العامة، وأنه يوافق السنة النبوية، واستنكر قيام شرطة حماس بضرب المصلين فى غزة، أى أنه مع أن يجمع الناس وراء خطيب ينتقد الحكومة.(٣٧)

انقلب المشهد سياسيا لينقلب دينيا، فالذى كان يستخدم الساحات العامة للصلوات المعارضة للحكومة هى حماس على مدى ١٥ عاما، استخدمت صلاة الجمعة فى أغراض سياسية، من خلالها باحت بمعارضتها، ومواقفها، وقدمت شخصياتها، وقادت تحريضها. وفتح، عندما كانت فى السلطة فى غزة، كانت تعتبر صلوات الساحات ومساجد المعارضة استخداما سيئا للدين، لأن ورائه غرضا سياسيا.(٣٨)

خليل أبو شمالة مدير مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان الفلسطينى قال: «غزة تتجه نحو المجهول». كانت مؤسسات المجتمع المدنى الفلسطينى طالبت بعودة النائب العام والنيابة العامة والجهاز القضائى والشرطة المدنية، لأن ما تفعله القوة التنفيذية غير قانونى ولا يحق لها.(٣٩) كما انتقد إبراهيم أبو النجا مسئول لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية، ممارسات القوة التنفيذية، ووصف تصريحات خالد مشعل بأن الاعتقالات والملاحقات التى تقوم بها حماس فى غزة مجملها لمجرمين وتجار مخدرات. وقال: «ها هو خالد مشعل يعرف بأن حماس تقوم بمثل هذه الأعمال، ولكن إذا كانوا يقومون بها بدافع أن هناك جواسيس وتجار مخدرات، لماذا لم نسمع عن محاكمات، لماذا لم يأتوا ولو بشخص واحد ويحاكموه حتى نقول إن هناك حالة موضوعية واحدة».(٤٠)

فى تلك الأثناء كانت حالة من التوتر تسود العلاقة بين حماس والجبهة الشعبية، عقب اتهام عبد الرحيم ملوح نائب أمين عام الجبهة لحركة حماس باستهداف الجبهة وقيادتها فى قطاع

غزة. قال ملوح إن قيادات الجبهة فى غزة تعرضت «لتهجمات بذيئة وممنهجة»، مضيفا أن الإذاعة الخاصة بالجبهة تعرضت للمداهمة وما زالت مغلقة وصودرت كل محتوياتها وأجهزتها. وطالب ملوح حماس بالتراجع «سياسيا إلى موقع الشراكة مع حركة فتح والرئيس محمود عباس»، مشيرا إلى جهود تبذلها الجبهة للخروج من المأزق الذى وضع فيه الشعب الفلسطينى. وقال ملوح إن الجهود التى تبذل لرأب الصدع بين حماس وفتح لم تصل إلى نتيجة، مقررا «لم تنضج لدى الطرفين بعد ظروف ومتطلبات معالجة نتائج ما حدث من صراع ومن حسم عسكرى أقدمت عليه حماس فى غزة». وعزا ملوح فشل جهود الوساطة إلى «عقلية المحاصصة وعقلية عدم الشراكة» فى النظام السياسى الفلسطينى، مشيرا إلى أن «هذه العقلية جُربت وكانت نتيجتها ما حصل»، على حد تعبيره. وأدان ملوح «التعذيب وحملة الاختطاف السياسية والتعدى على المواطن الفلسطينى وعلى الصحفيين من أى طرف كان» سواء من قبل أجهزة الأمن الرسمية أو القوة التنفيذية التابعة لحكومة إسماعيل هنية المقالة، مطالبا باحترام قيم الحرية وقيم الإنسانية. من ناحيته، رفض سامى أبو زهرى الناطق باسم حماس، انتقادات ملوح، واعتبر أنها تندرج فى إطار «انحياز» الجبهة الواضح لصالح فتح، معتبرا أن هذه الانتقادات «لا أساس لها من الصحة ولا تستند إلى دليل».(٤١) وقال أبو زهرى إن هناك العديد من مظاهر الانحياز الذى تبديه الجبهة لصالح فتح ويتمثل فى الدعوة للإضراب الفاشل، مستهجنا عدم تحرك الجبهة للاحتجاج ضد ما تقوم به أجهزة الأمن التابعة لأبو مازن فى الضفة الغربية ضد قادة ونشطاء حماس ومؤسساتها. واعتبر أبو زهرى أن «هذه الخطوات والتصريحات لا تخدم العلاقات الوطنية، وتعكس الانحياز الكبير للسيد ملوح وغيره من فصائل المنظمة لصالح فتح، مما يضعف دورها فى الساحة الفلسطينية ويجعلها طرفا مباشرا فى الخلاف بين حماس وفتح».(٤٢)

كانت خلافات حماس مع بقية الفصائل تتفاقم حتى مع أقرب حليف لها وهو تنظيم الجهاد الإسلامى، حيث رفضت سرايا القدس، الجناح العسكرى للجهاد، دعوة إسماعيل هنية بوقف استهداف المعابر الإسرائيلية، وقالت السرايا إنها لن توقف إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون تجاه المعابر المحيطة بقطاع غزة، طالما استخدمها الجيش الإسرائيلى لتنفيذ اعتداءاته. أبو حمزة، الناطق باسم سرايا القدس أكد أن «كل المعابر والحدود ستكون أهدافا لصواريخ

المقاومة الفلسطينية، ولن توقفها دعوات هنا أو هناك (فى إشارة إلى دعوة هنية) فى ظل ما تقوم به إسرائيل وجيشها من اعتداءات بحق الشعب الفلسطينى فى قطاع غزة».[٤٣]

فى الوقت ذاته، كانت كتائب القسام تستعرض قوتها شمال غزة عبر عروض ومناورات عسكرية فى إطار ما قالت إنه استعدادات الكتائب لصد أى اجتياح إسرائيلى واسع محتمل فى المستقبل القريب. وشملت المناورة استخدام أساليب التمويه والإخفاء فى حروب الشوارع، وكيفية مهاجمة بنايات أو آليات حربية، إضافة إلى طريقة التحرك داخل الخنادق والأنفاق، ولأول مرة تعرض الكتائب سلاحا متوسطا وثقيلا كسلاح المضادات الجوية، والقصف الثقيل المعروف بعيار ١٤,٥ ملم، حسب مواقع الكترونية محسوبة على حماس. وأجرت الكتائب مناورات حيّة بالرصاص والقذائف، وشملت انتشارا محكما للمرابطين على الحدود وتوزيعا لوحدات الدروع والقناصة.[٤٤]

كانت حماس فى الواقع تستعد للسيطرة على الحدود من أجل منع عمليات المقاومة لتثبت هدنة كان هنية يتفاوض عليها مع إسرائيل، على أن تستمر ١٠ سنوات، لكن إسرائيل كانت تضع شروطها قبل أى شىء. كانت حماس تعمل جاهدة على إخفاء أية معلومات بشأن تفاصيل اتصالاتها مع الحكومة الإسرائيلية. اعتاد قياداتها إنكار ذلك.

فى الواقع كانت حماس تكرر السيناريو الذى اعتادت السلطة الفلسطينية القيام به حينما تتجه لهدنة مع إسرائيل. كانت هناك اتصالات سرية يقوم بها عدد من الحاخامات اليهود يتوسطون بين حماس والحكومة الإسرائيلية من أجل التوصل لتهدئة شاملة تضمن وقف العمليات العسكرية لكل من الجيش الإسرائيلى والمقاومة فى قطاع غزة. كان الحاخام مناحيم فرومن قد بادر بالاتصال بحكومة إسماعيل هنية المقالة، واقترح عليه أن ينقل اقتراحات متبادلة للتهدئة، بشرط أن تنجح حماس بإلزام حركات المقاومة باحترام أى اتفاق للتهدئة فى غزة.[٤٥]

«فرومن» اتصل بالفعل بنائب وزير الدفاع الإسرائيلى الجنرال متان فيلناى وعرض عليه جهود الوساطة، حيث أبدى الأخير حماسا للفكرة. وكشفت الصحافة الإسرائيلية تفاصيل الاتفاق فى وقت لاحق. لم تكن هذه هى المرة الأولى التى يتوسط فيها الحاخام «فرومن» بين حماس

وإسرائيل، لأن «فرومن» كان قد أجرى اتصالات سابقة بمسئولين فى حكومة هنية وحماس وعرض عليهم التوسط فى صفقة لتبادل الأسرى لإطلاق سراح الجندى الأسير جلعاد شاليط. لكن حركات المقاومة التى تأسر شاليط رفضت اقتراحا من «فرومن» يقضى بأن يأتى إلى غزة ترافقه أربع حافلات من الأسرى الفلسطينيين تفرج عنهم إسرائيل، بحيث يعود إلى إسرائيل بصحبة شاليط، غير أن حماس أصرت على أنها هى التى ستحدد هوية الأسرى المفرج عنهم، إلى جانب أنها تطالب بالإفراج عن عدد أكبر بكثير مما عرضه «فرومن». معروف أن الحاخام «فرومن» هو الحاخام الرئيسى لمستوطنة «الكناه» القريبة من بيت لحم، ويوصف بأنه من الحاخامات «الحمائم» المنتمين إلى تيار الصهيونية الدينية، ويبدى استعدادا لتفكيك المستوطنات مقابل التوصل لتسوية سياسية مع الشعب الفلسطينى.[٤٦]

بالتوازى مع ذلك، كانت هناك وساطة ألمانية ونرويجية للتوصل لاتفاق تهدئة متبادلة. وكانت حماس تنتظر ردا إسرائيليا، آنذاك، على اقتراح للتهدئة تقدمت به عبر الوسطاء الألمان والنرويجيين، الاقتراح يقوم على التزام إسرائيل بوقف عملياتها فى الضفة وغزة، ورفع الحصار عن القطاع، مقابل التزام المقاومة بوقف عملياتها ضد إسرائيل. كان القنصل النرويجى العام فى القدس الشرقية قد التقى محمود الزهار أكثر من مرة، آنذاك. ولم يستبعد نائب وزير الدفاع الإسرائيلى «متان فيلناى» التوصل إلى اتفاق تهدئة شرط أن تظهر حماس مسبقا قدرتها على وقف إطلاق الصواريخ. وقال فيلناى فى تصريح للإذاعة الإسرائيلية «يجب درس أى اقتراح لوقف إطلاق النار لكن ذلك غير ممكن طالما أن حماس لا توقف إطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل وهى لا تفعل ذلك». واعتبر فيلناى أن من الضرورى اعتماد «فترة اختبار من أسبوع أو ١٥ يوما» تتوقف خلالها عمليات الإطلاق، للحكم على جدية اقتراح التهدئة.[٤٧]

مع تقدم مفاوضات إعلان هدنة بين حماس وإسرائيل، سعى هنية لإقناع المقاومة بفائدة هذه الهدنة فى تلك الظروف. وعقد اجتماعات مكثفة فى غزة مع عدد من تلك الفصائل، لكنه لم يتلق ردا مباشرا. كانت قيادات الفصائل غاضبة من أسلوب حماس وترى فى سلوكها براجماتية شديدة وتخليا عن تعهداتها السابقة بحماية المقاومة واستمرارها تحت أى ظرف وليس ملاحقاتها. وفى لقاء هنية مع ممثلى الجبهتين الشعبية والديمقراطية عرضت قيادات لها مشروع بيان يدعو حماس للتراجع عن انقلابها، فوعد هنية بأن حماس ستدرس ذلك وأكد:

«التهدئة مع إسرائيل مهمة الآن لنا جميعا». ومن جانبها تمسكت حركة الجهاد الإسلامى بموقفها. وأكد الشيخ نافذ عزام على ضرورة استمرار عمليات المقاومة.

فى المقابل كشفت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية أن قرار الحكومة اعتبار قطاع غزة كيانا معاديا يلقى انتقادات من داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نفسها، وليس صحيحا القول إن كل قادة الجيش وكل كبار المسئولين فى الوزارة يؤيدون موقف وزير الدفاع أيهود باراك ورئيس أركان الجيش، جابى اشكنازى. ونقلت الصحيفة على لسان إثنين من كبار المسئولين فى وزارة الدفاع قولهما، إن قرار الحكومة المذكور كان خاطئا.(٤٨)

كانت هناك خدعة كبرى روجت لها إسرائيل وواشنطن من خلال وسائل الإعلام، وهى أن تل أبيب سعت لدعم السلطة الفلسطينية وعملت على إضعاف حماس. كانت كافة التقارير المنشورة فى هذا الشأن خصوصا فى الصحافة الإسرائيلية محض خيال، يريد البعض تصديقه فى الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى، فالدافع وما كان يجرى على الأرض، كان غير ذلك تماما.(٤٩)

وفى الوقت الذى كان فيه الرئيس محمود عباس يعقد اجتماعات مع أيهود أولمرت بحجة البحث عن طريقة لاستئناف مفاوضات السلام، وكانت اجتماعات بلا هدف وبلا نتيجة. فى هذا الوقت كانت هناك إشارات ورسائل قوية متبادلة بين حماس وإسرائيل بدأت بإعلان هدنة بين الجانبين ووضعت إسرائيل شروطها مسبقا. وأقر طاهر النونو الناطق باسم الحكومة المقالة فى غزة، بالحديث الهاتفى بين إسماعيل هنية، ومراسل القناة الثانية فى التلفزيون الإسرائيلى، مؤكدا أن «الاتصال لم يتضمن أى جديد فى موقف حكومته من التهدئة». وحسب النونو، فإن هنية قال لمراسل التلفزيون إن حكومته «مع التهدئة المتبادلة، بما يضمن وقف العدوان الإسرائيلى». وكانت القناة الثانية فى التلفزيون الإسرائيلى قد قالت إن هنية قد اتصل شخصيا بمراسلها فى غزة سليمان الشافعى، بعد دقائق معدودة، من تعرض أحد مراكز شرطة حماس، لغارة إسرائيلية، طالبا توجيه رسالة لإسرائيل، لبدء حوار معها، من أجل وقف إطلاق الصواريخ من القطاع، باتجاه البلدات والمستوطنات الإسرائيلية. ونفى النونو أن يكون هنية قد اتصل، قائلا إن «نجل هنية كان يتحدث إلى الشافعى قبل أن يطلب الأخير

الحديث إلى هنية شخصيا لتهنئته بالعيد». ونقل التلفزيون الإسرائيلى عن هنية، قوله «نريد بقدرتنا وقف إطلاق الصواريخ، لكن الاغتيالات تعيق جهودنا لوقفها». وحسب التلفزيون، فإن هنية طلب وقف الاغتيالات لتتمكن حكومته من تحقيق وقف لإطلاق الصواريخ، وأن لا مشكلة لدى هنية فى مفاوضة إسرائيل فى هذا المجال. واعتبر النونو أن هناك نقلا غير دقيق وقال إن حكومته لن تقبل بالمفاوضات المباشرة مع إسرائيل. وتابع التلفزيون الإسرائيلى القول: «إن هنية أبدى استعداد حركته للتوصل إلى اتفاقية وقف لإطلاق الصواريخ مع حركة الجهاد الإسلامى شريطة وقف الاغتيالات». ووفق النونو، فإن هذا ممكن مع كل الفصائل، وليس الجهاد فقط، لكن الشرط هو وقف العدوان. كان الاتصال يعكس حجم الضائقة التى تمر بها حماس، جراء إعلان إسرائيل عن البدء بسلسلة عمليات اغتيال تستهدف قادة فصائل المقاومة بغزة، بمن فيهم قادة حماس.(٥٠)

وفى إسرائيل، رد شاؤول موفاز وزير الدفاع السابق، ووزير المواصلات لاحقا، على دعوة هنية سريعا، فدعا حكومته للشروع فى مفاوضات «غير مباشرة» مع حماس، بهدف التوصل إلى اتفاقات سياسية، تفضى أخيرا إلى الهدنة. وقال موفاز لإذاعة الجيش الإسرائيلى: «أنا لا استبعد مفاوضات غير مباشرة مع حماس لوقف إطلاق نار فى غزة، ولكننا لن نفاوض حماس بشكل مباشر، لأنهم لم يعترفوا بعد بإسرائيل، وبالتالى فإن وجود وسيط، أمر يجب أن يبقى فى تفكيرنا».(٥١)

فى غضون ذلك وافقت النيابة العامة الإسرائيلية على تشكيل «لجنة موضوعية محايدة» لدراسة ظروف عملية اغتيال صلاح شحادة قائد الجناح العسكرى لحماس فى يوليو٢٠٠٢، فى غزة. وأشارت التقارير إلى أن اللجنة الجديدة ستبحث إمكانية فتح تحقيق جنائى ضد المتورطين فى اتخاذ القرار بإلقاء القنبلة، زنة طن، التى دمرت المنزل الذى كان يقطن فيه شحادة بحى الدرج بمدينة غزة وأدت لمقتل ١٩ فلسطينيا بينهم أطفال رضع وإصابة أكثر من ٧٠ آخرين.(٥٢)

وفى سابقة منذ فوز حماس بالانتخابات، سمحت إسرائيل للمزارعين فى قطاع غزة بتصدير كميات كبيرة من منتجاتهم إلى عدد من الدول العربية عبر معبر «كرم أبو سالم»، الذى يقع على

مثلث الحدود المصرية الفلسطينية الإسرائيلية. وفى بيان صادر عنه، قال علاء الدين الأعرج المستشار الاقتصادى لإسماعيل هنية، إن هذه الخطوة تمثل «أول خرق للحصار المفروض على قطاع غزة».[٥٣] وقال الأعرج، إنه تم تصدير معظم المنتجات الزراعية إلى الأردن ومنها إلى العديد من الدول العربية، موضحا أن إسرائيل سمحت بتصدير هذه المنتجات إثر اتصالات أجرتها مع مؤسسات فى القطاع الخاص وموظفين سابقين فى الوزارات المختلفة توافق على الاتصال بهم فى ما يتعلق بشؤون الاستيراد والتصدير. فى الواقع كانت مواقف حماس المرنة تجاه إسرائيل بدأت تؤتى ثمارها. وقد نشرت صحيفتا معاريف وها آرتس فى إسرائيل بيانا لحماس، نفت فيه أن تكون القوة البحرية التابعة للقوة تخطط لضرب السفن الحربية الإسرائيلية. وردا على التقارير التى نشرتها بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية حول تسليح القوة الجديدة وتخطيطها لاستهداف سلاح البحرية الإسرائيلية، قال قائد القوة الرائد جميل دهشان إن هذه الأنباء لا أساس لها من الصحة، مشيرا إلى أن هذه القوة لا تملك أصلا عتادا عسكريا بحريا. وفى تصريح له، أضاف الدهشان أن عدد أفراد القوة لا يتجاوز ١٥٠ عنصرا، مهمتهم «الحفاظ على أرواح وممتلكات المواطنين ومتابعة مشاكل الصيادين وتوفير الحماية لقواربهم وممتلكاتهم من السرقة، بالإضافة إلى محاربة أوكار الرذيلة التى كانت منتشرة على شاطئ غزة ومحاربة عمليات تهريب المخدرات». وشدد على أن القوة أنشأت للحفاظ على الأمن الداخلى وليس لها أى علاقة بمواجهة الجيش الإسرائيلى وزوارقه الحربية.[٥٤]

كانت حكومة هنية المقالة شكلت آنذاك ثلاثة أجهزة أمنية، هى جهاز الأمن العام والشرطة النسائية والقوة البحرية. وأعلن إسلام شهوان الناطق بلسان القوة التنفيذية، أنه سيتم دمج جميع أفراد القوة فى جهاز الشرطة. فى غضون ذلك أعلن خالد مشعل أن حماس لن تقف فى طريق حل قائم على انسحاب الجيش الإسرائيلى إلى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧. أكد مشعل فى مقابلة أجراها فى دمشق مع الصحفى الفرنسى ذى الأصول المصرية «آلان جريش» نشرتها جريدة لوموند ديبلوماتيك: «إذا كان هذا هو الحل، فلا بأس به». كان هذا الإعلان مفاجأة، لأنه ببساطة يتناقض مع كل ما كان يقوله مشعل، واعتادت على ترديده قيادات حماس المتعاقبة ويتناقض أيضا مع برنامجها الذى يرى فى الكفاح المسلح السبيل الوحيد لتحرير الأرض. الكثيرون لم ينتبهوا إلى كلام مشعل، والذى سيكرره فى وقت لاحق ويؤكد عليك مجددا خلال مؤتمر صحفى فى القاهرة.[٥٥]

فى المقابل كانت تصريحات أيهود أولمرت مفاجأة لكثيرين فى الوسط السياسى الإسرائيلى، إضافة إلى الجانب الفلسطينى عندما أعلن أن الاتصالات التى يجريها مع الرئيس محمود عباس تهدف فقط إلى التوصل إلى «إعلان نوايا غير ملزم» وليس إلى «اتفاق مبادئ» بشأن التسوية الدائمة.(٥٦)

فى غزة، خرجت مظاهرة حركتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تندد باتصالات هنية وعباس مع الإسرائيليين، كان ذلك عاديا لكن الغريب أن حكومة هنية المقالة وجهت انتقادات شديدة لمواصلة الرئيس محمود عباس عقد اللقاءات مع أيهود أولمرت، ووصف سامى أبو زهرى الناطق باسم حماس هذه اللقاءات بأنها «عبثية وتهدف للتغطية على الجرائم التى يرتكبها الاحتلال، ومواصلته الاستيطان فى الأراضى الفلسطينية».(٥٧)

لم يكن موقف حماس متسقا مع السياسة التكتيكية التى بدأت تنتهجها تجاه إسرائيل منذ بدأت فى إرسال إشارات إيجابية للعدو وتلقت بدورها إشارات جديدة تساعدها على تحمل مسئولياتها فى غزة. فى الوقت نفسه كان الجهاد الإسلامى يواصل انتقاده لموقف حماس من الهدنة، وإن ظلت هذه الانتقادات فى أغلبها غير معلنة ولم تخرج لوسائل الإعلام، حتى خرج رمضان عبد الله شلح الأمين العام للجهاد الإسلامى، وهو الرجل المعروف بقربه الشديد من طهران، وانتقد علانية فتح وكان هذا أمرا معتادا، قال شلح: «أقول لإخوانى فى فتح إذا كان التصلب والتشدد مع حماس فى مساعى إنهاء الانقسام هو وجود رهان على مستقبل التسوية، أقول لكم إنه رهان خاسر وإن خيار المفاوضات لن يأتى بدولة».

وانتقد حماس، وكان انتقاده مفاجأة: «وأقول لأخوانى فى حماس إذا كنتم تظنون أن إدارة غزة فى ظل الحصار والانقسام هى إنجاز للمشروع الإسلامى فهذا أيضا وهم يجب أن نتحرر منه. وعلى حماس أن تغير سلوكها لا مبادئها وثوابتها».(٥٨)

وفى هذا الإطار أعلنت سرايا القدس الجناح العسكرى للجهاد مسئولياتها عن قنص جندى إسرائيلى كان يتمركز على بوابة « سيربح» الواقعة شرق بلدة القرارة جنوب غزة. وأكد زياد الحالة نائب الأمين للجهاد الإسلامى: «هذا رد على مؤتمر «آنا بوليس» الذى دعا له بوش وسيفشل بلا شك ورد على ملاحقة إسرائيل لأبناء المقاومة». كانت حركة الجهاد الإسلامى

والشعبية تتصدران مشهد المقاومة آنذاك فى الأراضى المحتلة، وكانت إسرائيل اغتالت كوادر عسكرية فى الجهاد والشعبية فى وقت سابق.(٥٩)

كانت عمليات الجهاد تضر بحماس وليس بفتح. وفى دمشق رتبت الجهاد مع حماس لانعقاد المؤتمر الوطنى الفلسطينى للتمسك بحق المقاومة ردا على مؤتمر «آنا بوليس». شارك فى المؤتمر قادة كل الفصائل الفلسطينية المتواجدة فى دمشق باستثناء الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، فقد رفضتا الاشتراك فى هذه المسرحية الهزلية، كما لم تشارك فيها فتح.

رغم الهدنة التى اتفقت عليها حماس مع إسرائيل إلا أن الأوضاع فى غزة كانت تزداد سوءا، وفى بيان له قال تجمع النقابات المهنية الفلسطينية بقطاع غزة إن حكومة سلام فياض قطعت رواتب ٤ آلاف موظف. وفى مؤتمر عقده ممثلو التجمع بغزة فى وقت لاحق أعربوا عن استهجانهم لتزامن سياسة قطع الرواتب مع استمرار الحصار الخانق الذى يشتد على قطاع غزة. وناشدوا الدول المانحة للتدخل لوقف هذه السياسة، لاسيما دولة قطر التى تتكفل بدفع جميع رواتب المعلمين، والاتحاد الأوروبى الذى يصرف (٣٥٠ دولارا) لكل موظف فى وزارة الصحة الفلسطينية. وتساءل عن مصير هذه المساعدات التى تأتى للموظفين بعد قطع رواتبهم. وطالب التجمع حكومة فياض بالتراجع عن سياسة قطع الرواتب، وأن تقف إلى جانب الموظفين، بدلا من أن تكون شريكا للاحتلال. كانت الحكومة فى رام الله ترفض تخصيص رواتب للموظفين الجدد الذين عينتهم حماس بعد انفرادها بإدارة غزة.(٦٠)

فى غضون ذلك كانت إسرائيل تشن هجوما على مصر. واتهم وزير الأمن القومى الإسرائيلى «آفى ديختر» مصر بالسماح بتسرب أطنان من الأسلحة والمتفجرات إلى قطاع غزة، «وبأنها تريد رؤية حماس قوية». وقال الوزير الإسرائيلى لإذاعة الجيش إن المصريين بإمكانهم وقف هذا التهريب فورا وبشكل حاسم، لكنهم اختاروا ألا يفعلوا ذلك خلال السنين السبع الماضية. وجاءت تصريحات نائب مدير الشن بيت خلال اجتماع للحكومة. ونقل مسئول أمنى عنه قوله إن ٤٠ طنا من الأسلحة والمتفجرات هربت من مصر إلى غزة خلال شهرين فقط. وأكد ديختر الذى كان هو الآخر مديرا للشين بيت: «كل من يفكر فى الموضوع، سواء كان مصريا أو إسرائيليا أو فلسطينيا، سيستخلص أن مصر لا تمانع وجود حماس قوية فى غزة، بل أنا أؤمن بأن لمصر مصلحة فى أن تكون حماس قوية».(٦١)

وقالت الاستخبارات الإسرائيلية إن ١٣ طنا من المتفجرات وحوالى ١٥٠ قاذفة آر بى جى مضادة للدبابات هربت إلى قطاع غزة فى شهر أغسطس آب فقط، وإن ٣٣ طنا دخلت من مصر إلى غزة فى ٢٠٠٦، بينما لم تتعد الكمية ٦ أطنان فى ٢٠٠٥، بالإضافة إلى ١٤ ألف بندقية رشاشة و١٥٠ قاذفة آر بى جى و٢٠ صاروخا.[٦٢]

كان السبب الحقيقى وراء الهجوم الإسرائيلى على القاهرة أن السلطات المصرية قد سمحت لحوالى ٨٥ من عناصر حماس المحتجزين بمطار العريش الدخول إلى غزة عبر فتحة على الحدود المصرية مع القطاع، تقع غرب معبر رفح بناء على المفاوضات التى جريت آنذاك، بين المخابرات المصرية وحملتى لجان المقاومة الشعبية فى غزة.[٦٣] ورغم ذلك شنت حماس هجوما على الحكومة المصرية، اتهمتها بالاشتراك فى حصار غزة وبإغلاق معبر رفح.[٦٤]

وجه سعيد صيام انتقادات لاذعة لأجهزة الأمن المصرية. وفى تصريحات للصحفيين، قال صيام إن العشرات من عناصر الحركة وقيادات القسام الذين اعتقلوا فى سيناء أثناء فتح الحدود، يتعرضون للتحقيق والتعذيب الشديد. وتساءل صيام مستهجنا «كيف يمكن لأجهزة الأمن المصرية أن تكيل بمكيالين عندما تسمح لـ «الهاربين من أتباع التيار الخيانى من حركة فتح بالتحرك فى الأراضى المصرية يحيكون المؤامرات من هناك، فى حين تتعقب الشباب الذين لم يسيئوا لمصر وليست لديهم تهمة سوى أنهم دخلوا الأراضى المصرية كغيرهم»، مطالبا بوقف التحقيق والتعذيب الممارس ضدهم. وأكد صيام أن أجهزة الأمن المصرية تحقق مع نشطاء حماس حول قضايا لا علاقة لها بالشأن المصرى، موضحا أن المحققين المصريين يحاولون أن يحصلوا على معلومات حول مكان وجود الجندى الإسرائيلى الأسير جلعاد شاليط، إلى جانب استفسارهم حول مكان وجود رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية عندما تكون هناك تهديدات ضده. وعبر صيام عن خشيته من أن يؤدى هذا السلوك إلى «توسيع الهوة وردات فعل قد تكون غير مقبولة، خاصة حينما يسمع الأهالى ما يحدث لأبنائهم هناك».[٦٥]

كانت حماس تحاول الالتفاف على الدور المصرى. أعلن سعيد صيام أن وفد الحركة برئاسة نائب رئيس المكتب السياسى موسى أبو مرزوق الذى يزور اليمن شدد على إجراء حوارات مع فتح من دون شروط مسبقة، وأعلن قبول حماس المبادرة اليمنية. التى حاولت حماس أن

تمنحها زخما سياسيا، وقوة من خلال هذه الزيارة التى قام بها وفد رفيع من حماس لليمن الذى كان على شفا حرب داخلية بين الحكومة المركزية فى صنعاء والحوثيين.

ما قامت به حماس كان جزءا من خطة تعاملها مع ضغوط القاهرة فى محاولة لتعزيز وترميم علاقاتها العربية والإسلامية لم يكن هدفا فى ذاته بقدر ما كان محاولة لتوظيف هذه العلاقات لموازنة القطعية مع مصر من جانب، والضغط على القيادة المصرية - بشكل غير مباشر - لإحداث تغيير فى موقفها من الحركة من جانب آخر.[٦٦]

وفى كلمته خلال الاحتفال بعيد الشرطة المصرية فى القاهرة، هاجم الرئيس مبارك حماس بشكل واضح، ردا على هنية الذى قال فى وقت سابق إن التوتر على الحدود مع مصر «ليس أكثر من سحابة صيف» فرد الرئيس مبارك: ما أكثر سحابات الصيف فى تعاملكم معنا وما أكثر مانلاقيه من مراوغة ومماطلات وأقوال لا تصدقها الأفعال وتصريحات ومواقف متضاربة».[٦٧]

لا شك أن مصر تربطها بقطاع غزة علاقة خاصة جدا من النوع الذى لا يمكن الفكاك من آثاره المباشرة أو تجنب تداعياته اليومية. إنها علاقة جغرافيا وحدود.[٦٨]

بدا موقف مصر، فى تلك اللحظة، تجاه ما آل إليه وضع قطاع غزة تحت سيطرة حماس غير محسوم بشكل قاطع، فى ظل وجود منهجين رئيسيين فى تقدير الأخطار الناجمة عن هذا الوضع. يركز المنهج الأول على خطر هيمنة حركة «إخوانية» على غزة، خصوصا فى لحظة يتصاعد فيها الصدام بين الدولة المصرية وجماعة الإخوان الأم فى القاهرة، ومؤدى هذا المنهج هو إنهاء تلك الهيمنة فى أسرع وقت عبر إفشال حكم حماس. أما المنهج الثانى، فيركز على الخطر الذى يمكن أن يترتب على فشل حماس فى إدارة غزة، وحدوث فوضى تدفع أعدادا كبيرة إلى التدفق إلى المدن المصرية عبر الحدود، ومؤدى هذا المنهج هو تجنيب ما يؤدى إلى فوضى فى القطاع عبر المساعدة فى نجاح حكم حماس.

اعتباران متعارضان إذن يؤثران على الموقف المصرى نتيجة وجود منهجين يمكن القول إنهما مختلان أكثر منهما متوازيين.[٦٩] ولذلك اختارت مصر أن تصوغ سيادتها بطريقة تجمع بين الاعتبارين من خلال البرهان على تغيير الواقع القائم فى غزة، ولكن عن طريق استئناف الحوار لا من خلال السعى لإفشال حكم حماس.[٧٠]

مصر الرسمية بالتأكيد مع منطق الدولة بما فيها من سيادة لا يحدد نطاقها وصلاحياتها إلا النظام الحاكم، والحكومة الشرعية، أما حركة حماس ومن يواليها فهى على الجانب الأخر مع منطقة الأمة الافتراضى الذى يتيح تجييش المشاعر من أجل هدف واحد هو إدانة مصر ووضعها فى خانة الأعداء والخونة بكل بساطة، وكأن المائة ألف شهيد مصرى الذين قضوا من أجل فلسطين فى مواجهات عسكرية ضروس من ١٩٤٨ كانوا مجرد ذكرى عابرة لا تستحق التبجيل.[٧١]

كانت علاقة حماس بمصر تختزل فى شىء واحد، آنذاك، اسمه الأنفاق، فبقدر ما كانت هذه الأنفاق بمثابة شرايين لغزة ولحكوماتها المقالة، كانت هى التجسيد الحقيقى للعلاقة التى يمكن أن تقيمها مصر مع حماس فى ظل هذه الأوضاع. بمعنى أخر، كانت الأنفاق هى الشكل الأكثر تعبيرا عن العلاقة بين الجانبين.

الأنفاق ليست من اكتشاف حماس، بل كانت موجودة فى فلسطين فى عهود سابقة لكن حماس أجادت استغلالها وإدارتها من خلال قسم فى وزارة الداخلية فى الحكومة المقالة. وقد حاولت مصر العمل على أن يظل معبر رفح مفتوحا، كبديل شرعى للأنفاق، إلا أن الفلسطينيين أجهضوا هذه المحاولة، حيث دعت القاهرة بعد سيطرة حماس على غزة كلا من السلطة الفلسطينية وحكومة حماس المقالة للاجتماع فى العاصمة المصرية للوصول إلى صيغة فلسطينية يمكن أن تساعد على إدارة المعبر بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبى، فى ضوء اتفاق ٢٠٠٥ لكن حماس رفضت أى وجود للحرس الرئاسى الفلسطينى على المعبر.[٧٢]

كانت حماس قد قامت بطرد قوات الحرس الرئاسى المسئولة عن إدارة المعبر فى وقت سابق. وهو ما دفع عناصر الاتحاد الأوروبى للانسحاب من المعبر وجعل إسرائيل تسيطر عليه، ومن ثم عطل العمل باتفاق المعابر، فى حين أن الحكومة المصرية أبدت حرصها على هذه الأنفاق، أكد وزير الخارجية المصرى أن حكومته «باعتبار أنها أول من بادر بإطلاق عملية السلام فى المنطقة ترى أنها غير قادرة على كسر التزاماتها الدولية، خصوصا إذا كان هذا التجاوز لصالح حماس، وهو الأمر الذى لم تفعله حتى من أجل فتح أو السلطة الوطنية الفلسطينية».[٧٣]

لم تكن الأنفاق أكثر من حل اضطرارى، لكنه كان يساعد حماس على الاستمرار فى السيطرة على غزة، فهو يدر عليها ملايين الدولارات سنويا. ولقد أنعشت تجارة الأنفاق الوضع

الاقتصادى فى رفح المصرية والفلسطينية، رغم ما تشكله من هاجس أمنى للحكومة المصرية والحكومة الإسرائيلية. هذه الأنفاق لا تبنى فى العراء، بل تمتد بين منزلين فى الأغلب على جانبى الحدود. وحفر النفق للوصول إلى مدينة رفح المصرية، يتم بطريقة بدائية، لكنه كان ممكنا مع توافر الإرادة والتصميم. إلا أن إنجاز عملية الحفر يتطلب مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر. ويسمى الشباب المتخصص بالحفر المنطقة بالسوق الحرة، وهم يبدأون بالحفر عموديا إلى أسفل، ثم بشكل أفقى وصولا إلى الجانب المصرى. وفى هذا المكان الذى لا يخضع لشئ ولا أى نظام أو قانون، سوى النظام الذى فرضته حماس.

والأنفاق فى غزة بأبعادها المختلفة قضية شائكة، ففى حين تعتبرها إسرائيل والولايات المتحدة وسيلة إمداد لوجستى حيوية لحركة «حماس» والفصائل الفلسطينية الأخرى، وتتهم مصر كما «حماس» باستخدامها - عند الحاجة - كورقة ضغط وفقا لتوازناتها وحساباتها السياسية، فإن أهالى غزة يعتبرونها منفذا مهما لتزويدهم بسلع أساسية يحتاجون إليها. والأنفاق هى بالنسبة إلى أصحابها ومن يعمل عليها مهنة ووسيلة كسب عيش، لكنها أيضا طريقة مناسبة لكسب المال، وليس عن طريق احتكار استيراد السلع الاستهلاكية للمواطنين فى القطاع فحسب، بل كذلك بتهريب سلع ممنوعة عادة كالخمور والوقود وحتى المخدرات.[٧٤]

ويعود تاريخ حفر الأنفاق إلى أوائل الثمانينيات من القرن الماضى، بعد ترسيم الحدود بين مصر وإسرائيل عقب اتفاقية «كامب ديفيد». وكانت فى تلك المرحلة تستخدم لتهريب السجائر والذهب والسلع وبعض العملات الأجنبية. ومع بدء الانتفاضة الأولى فى العام ١٩٨٧، استخدمت الأنفاق لتهريب الأسلحة، وكان طول النفق، آنذاك، لا يتعدى ٣٠ مترا، يحفر من الجانبين، بحيث يربط كل نفق بين منزلين متقابلين على جانبى الحدود.

ومع وصول السلطة الوطنية فى أواخر العام ١٩٩٤، وشروعها فى محاربة الأنفاق فى إطار التنسيق الأمنى مع إسرائيل، قامت قوات الاحتلال بتدمير آلاف المنازل المحاذية للشريط الحدودى، الأمر الذى زاد فى طول هذه الأنفاق، حيث يبلغ طولها الحالى ما بين ٧٠٠ و١٠٠٠ متر، بعمق يصل إلى ما بين ١٥ و٤٠ قدما. ونشطت تلك الظاهرة مع اندلاع انتفاضة الأقصى، حيث استخدمتها فصائل المقاومة لتهريب الأسلحة والذخائر.

ومع اشتداد وطأة الحصار المفروض على غزة، وتصاعد وتيرته، لم يجد الفلسطينيون أمامهم من خيار سوى اللجوء إلى الأنفاق لسدّ حاجاتهم وتهريب الأدوية والأغذية والدواء وقطع غيار السيارات والأجهزة الإلكترونية، وحتى كميات من البنزين والسولار، والذى يباع اللتر الواحد منه فى السوق السوداء فى قطاع غزة بحوالى ٦ دولارات.[٧٥] ولأن حفر الأنفاق هو فى الأساس تجارة، ونظرا إلى طبيعة المنطقة العشائرية، فإنه يرتبط بعائلات بعينها، وتنحصر الأنفاق بين منطقتى تل زعرب وحى البرازيل، أى فى مسافة تبلغ ٣ كيلومترات تقريبا، ويتراوح عددها بين ٨٠٠ إلى ٩٠٠ نفق. ومنذ بدء التفاوض حول التهدئة بين حماس وإسرائيل بوساطة مصرية، منعت «حماس» حفر أى نفق جديد، كما أن السلطات المصرية كثفت جهودها لهدم الأنفاق فى الجانب المصرى، لكن الأنفاق موجودة من دون أن تتنامى بزيادة عددية لافتة. ويستفيد من الأنفاق أصحابها وعائلاتهم المباشرة، ومن يعمل لمصلحتهم فقط، من دون إغفال المشاركة من قبل الأفرع والأجهزة الأمنية لحماس. والوقت الذى يستغرقه حفر النفق يحتسب بالمسافة التى تبعد عن الحدود المصرية، ويمكن أن يستغرق بناء نفق واحد خمسة أشهر، ويبلغ عدد الأفراد العاملين فى حفر النفق عادة ثمانية عشر فردا، من فئة الشباب الذين تراوح أعمارهم بين ١٧- ٣٥ سنة، وهم يتقاضون أجرا عن الحفر والتجهيز على أساس المتر الواحد. ويراوح عمق النفق ما بين ١٢- ١٤ مترا، وتكلفة النفق الإجمالية تعتمد على المسافة بين الحدود المصرية ونقطة البدء فى النفق، إذ تبلغ تكلفة النفق القريب من منطقة الحدود حوالى ١٥٠٠٠ دولار أمريكى، وتكلفة النفق البعيد عن الحدود ما يقارب ٤٠٠٠٠ دولار.[٧٦]

وتستخدم لحفر الأنفاق أدوات الحفر التقليدية، إضافة إلى محركات توليد كهرباء وكابل كهرباء يمتد على طول النفق، مع إضاءة لكل ثلاثة أمتار، وبايلات (براميل مقصوصة) وعددها ستة إلى ثمانية. ولا تخلو العملية من مخاطر وأهمها التسقيف، ويعنى ذلك:

أولا: تساقط الرمال على النفق من الأعلى، مما يؤدى إلى تهدمه واختناق العاملين فيه.

ثانيا: هطول المطر الكثير والمفاجئ، وفى حال تسربه إلى داخل النفق، يساهم فى هدمه.

ثالثا: قطع الكهرباء، وذلك يؤثر فى كمية الهواء الداخلة إلى النفق، حيث يتم ضخ الهواء إلى داخل النفق للتنفس، وفى حال انقطاعه يؤدى إلى اختناق العاملين فيه.

رابعا: دخول نفق على نفق أثناء عملية الحفر، وذلك بقيام آخرين ببناء نفق فى المسار نفسه، مما يضعف الأرض فيؤدى إلى هدمه نتيجة عدم تماسك الرمال.(٧٧)

ولم يعد الفلسطينيون، أخيرا، يعتمدون على الأدوات البدائية والبسيطة فى حفر الأنفاق، بل لجئوا إلى التقنيّات الحديثة والمعدات الآلية ليصبح احتمال انهيار النفق متدنيا وعمره أطول، بحيث لا يتطّلب إنجازه أكثر من ثلاثة أشهر. كما أنه أصبح لحفر النفق مصممون يرسمون خرائط واضحة، وحفارون متخصصون، ومهندسون يشرفون على عمليات الحفر، ويقومون بإصلاح ما يتمّ هدمه من أنفاق، وتطويرها بزيادة عدد فتحاتها تحسبا لأى طارئ، حتى يتسنى استمرار عمليات التهريب فى حال إغلاق إسرائيل أو مصر إحدى الفتحات، لتتحول بذلك الأنفاق إلى متاهات لا يمكن معرفة مداخلها ومخارجها إلا من قبل من أشرف على حفرها. وعندما يصل الحفر إلى مسافة مترين من الحدود المصرية، يقوم صاحب النفق بالاتصال مع الأمين ليخبره بانتهاء التجهيزات، ويخبره الأمين أن عليه أن يدق سيخا حديديا فى الرمال فى اتجاه البيت المصرى الموجودة فيه العين (الحفرة الثانية) أى المدخل من الجانب المصرى. وبعد أن يصل السيخ الحديدى يتم الاتصال من جهة الأمين بأنه تم الانتهاء من العمل وهو جاهز، ويقوم الأمين بالبدء بالحفر حيث انتهى السيخ. بهذا الشكل تكون دورة العمل فى الأنفاق.

وشنت الصحف الرسمية فى القاهرة هجوما عنيفا على حماس واتهمتها بالعجز عن إدارة الأنفاق، ونشرت جريدة الأهرام المصرية تحقيقا موسعا لمراسلها فى غزة، أكد أن هناك ما يقرب من ألف نفق بين غزة ومصر جعل معظمها يخرج عن السيطرة. وأضاف أنه لا توجد جماعة فى غزة ليس بها عناصر أجنبية تسللت إلى الداخل من الأنفاق،(٧٨) وكان يقصد وجود عناصر من القاعدة.

كانت القاهرة قد قامت بحملة تمشيط على حدودها ودمرت العديد من الأنفاق وهو ما انتقده خالد مشعل بشدة، وقال: «لا أتفهم هذه الخطوة ومن حق الشعب الفلسطينى أن يحصل على حاجاته بكل الوسائل بما فيها الأنفاق» ورد محمود الزهار، بأنه «عندما تغلق المعابر فليس أمامنا سوى الأنفاق». لكنه عاد وأكد أن «غزة لم يتسرب إليها أحد من القاعدة أو غيرها، فلسنا بحاجة إلى الزرقاوى أو القاعدة أو آخرين، لدينا أسلوبنا الخاص».(٧٩)

فى الواقع كانت المخاوف المصرية أكبر من كل تطمينات حماس، فبعد غروب شمس يوم ٢٤ أبريل ٢٠٠٦ وقعت بشكل متزامن ثلاثة انفجارات دمرت مطعم «آل كابونى» والمركز التجارى «غزالة» وجسرا خشبيا يرتاده المتنزهون عند حلول المساء، فى منتجع دهب البحرى فى جنوب سيناء. انهمرت قطع الركام والأثاث وشظايا الزجاج القاتلة على السياح المذعورين الجالسين لتناول العشاء أو المتجولين بين محال بيع التذاكر والهدايا فى أسواق دهب، كانت تلك نهاية ذلك اليوم الهادئ الذى أمضوه فى السياحة والغطس بين الصخور المرجانية التى يزدان بها خليج العقبة واستحال مساؤه عنفا وإرهابا ورعبا.[٨٠]

فى ٢٧ مايو ٢٠٠٦ وفى المكتب الخاص بعمر سليمان كان هناك وفد من حماس على رأسه سعيد صيام، واجه الوزير سليمان رئيس وفد حماس بوثائق مفصلة، وأدلة دامغة عن المؤامرة الكامنة وراء هجمات سيناء. بين الأدلة وردت اعترافات ثلاثة أعضاء من حماس اعتقلتهم قوات الأمن المصرية، قال الوزير سليمان لصيام «من جهة أنتم تطلبون منا أن نساعدكم، بينما من جهة أخرى، أنتم تتدخلون فى شئوننا الداخلية».

كان سليمان مزودا بملف حافل بالأدلة التى لا يرقى إليها الشك، يفصل بدقة كيفية تورط أعضاء من حماس، معددا أسماءهم ومحددا تحركاتهم، أصيب صيام بالارتباك والخجل. أكدت مصر أنه فى أعقاب التفجيرات الثلاثة تم توقيف ثلاثة أعضاء من حماس اعترفوا بارتباطهم بالتنظيم المتطرف المعروف بالتوحيد والجهاد، وذكر سليمان يسرى محارب بالاسم على أنه أحد الأشخاص وراء تلك الهجمات. كان يسرى قد دخل القطاع عبر شبكة الأنفاق بمساعدة أفراد من حماس من بينهم مجيد الديرى، وتلقى تدريبات على استخدام المتفجرات والأسلحة، وأعلنت قوات الأمن المصرية أن يسرى وأخويه منير وأيمن محارب جميعهم على علاقة مباشرة مع الإسلاميين المتطرفين فى غزة. وصدر بيان عن وزير الداخلية المصرى يفيد بأن قائد المجموعة نصر خميس الملاحى أرسل بعضا من معاونيه إلى غزة لتلقى تدريبات على المتفجرات.[٨١]

عدم الارتياح الذى تبديه الدبلوماسية المصرية إزاء حماس لم يكن سببه هذه التفجيرات فحسب، بل العلاقات التى تربط حماس بإيران، وطريقة تدفق الأموال من طهران إلى غزة.

وكانت قوات الشرطة المصرية قد ألقت القبض على عدد من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين من بينهم الدكتور عبد الحى الفرماوى، وكيل كلية أصول الدين بجامعة الأزهر والقيادى البارز فى الجماعة، ووجهت لهم تهما بتمويل حماس، والسفر إلى غزة، وتوصيل أموال للفلسطينيين بطرق غير شرعية.(٨٢)

وفى وقت لاحق من الحرب التى شنتها إسرائيل على غزة، اكتشفت الأجهزة الأمنية المصرية خلية تابعة لحزب الله اللبنانى، تسللت للأراضى المصرية بقيادة سامى شهاب الذى كلفه حزبه بمساعدة حماس ودعمها. وبالطبع كانت الوسيلة الوحيدة لذلك هى الأنفاق.(٨٣)

كانت الهوة بين حماس والقاهرة تتسع مع تواصل الهجوم الإيرانى السورى على مصر، بتصور لدى الحكومة المصرية أن سوريا مع طهران تحاولان صنع محور ضد القاهرة، الأمر الذى جعل الرئيس مبارك يرفض المشاركة فى القمة العربية بدمشق.

كشف وزير الخارجية الليبى عبد الرحمن شلقم، آنذاك، أن معمر القذافى بذل محاولات لإقناع الرئيس المصرى لاصطحابه معه فى طائرته إلى دمشق لحضور اجتماعات القمة العربية. قال شلقم إنه شخصيا اتصل بنظيره المصرى أحمد أبو الغيط فى نفس الإطار، مشيرا إلى أن بلاده طرحت أفكارا لمعالجة الأوضاع العربية الراهنة. لم تكن التحركات الليبية أكثر من محاولة لحفظ ماء الوجه، كانت هى الأخرى بشكل أو بآخر تعمل ضد القاهرة، ظهر ذلك بوضوح حينما قال شلقم: «إنه علينا كعرب أن نتمسك وندعم المبادرة اليمنية لحل الخلاف الفلسطينى الداخلى»، معتبرا أنها تمثل محاولة أخيرة للحل لإنقاذ الأوضاع الفلسطينية من المزيد من التدهور وأن على القمة العربية أن تتبنى هذه المبادرة.

وتساءل شلقم: «هل الدول العربية مستعدة لتحمل تبعاتها إزاء القضية الفلسطينية أم أن كل واحدة منها تقول وتطبق مبدأ «نفسى نفسى» وتغليب مصالحها الشخصية على المصالح القومية؟». وخلص شلقم إلى أن العرب لا يملكون «حاليا» القوة لمواجهة إسرائيل ولا يملكون أوراق لعب رابحة حتى تحولت الصورة الحالية إلى «المزيد من الإذلال والانكسار والحصار» فوق رأس الشعب الفلسطينى.(٨٤)

رحبت حماس بتصريحات المسئول الليبى، وأكد محمود الزهار أن المبادرة اليمنية قد تحقق

المصالحة وتجاهل الزهار الجهد المصرى الطويل والممتد، بل إن الزهار عاير القاهرة حينما سأل: «كم تحصل القاهرة على أموال من المعونة الأمريكية، يمكنهم أن يفتحوا الحدود بيننا وبينهم وسوف ننفعهم بأكثر مما تدفعه أمريكا سنويا».

كانت الكثير من الأموال الإيرانية أودعت لدى حماس، وكان الزهار يتكلم بثقة وغباء فى الوقت ذاته، عن قدرات مالية كبيرة لحركته، فى ظل الحصار. أكد مشعل: حماس تقدر الدعم الإيرانى والمساعدات المستمرة بلا حدود.(٨٥)

وعلى غرار معظم المنظمات المماثلة كانت قدرة حماس على الاستمرار والتطور تعتمد على أفعال الدول الأخرى، ومن سخرية الأقدار أن سياسة الترحيل التى اعتمدتها إسرائيل هى أول ما دفع بحماس إلى تعزيز قاعدتها خارج الأراضى المحتلة، وتوطيد علاقاتها مع أكثر من قوة إقليمية، واليوم ليس هناك أهم فى علاقات حماس أفضل من تلك التى تقيمها مع سوريا وإيران. والعلاقة المثيرة للاهتمام هى تلك التى تقيمها مع طهران، لقد استفادت حماس من موقفين أساسيين الأول: الموقف العدائى الذى برهنت عليه بعض الحكومات فى المنطقة حيال عرفات، ومنظمة فتح لدعمه اجتياح العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٠، وقدم السعوديون والكويتيون المال لحماس بسخاء شديد.(٨٦)

والثانى: إدراج وزارة الخارجية الأمريكية حماس على لائحة الإرهاب فى ٢٤ يناير ١٩٩٥ واستخدمت واشنطن قنواتها الدبلوماسية لتطلب من دول الخليج اتخاذ إجراءات حاسمة، وأصدر الرئيس كلينتون أمرا تنفيذا رقم ١٢٩٤٧، يميز بموجبه نقل أو جمع الأموال إلى المجموعات الإرهابية أو المنظمات التى تشكل وأجهزتها تهمة يعاقب عليها القانون. الأمر الذى دفع طهران لانتقاد ذلك علانية وبشدة. باختصار كانت كل خطوة ضد حماس يقوم بها الغرب تقرب بينها وبين طهران.(٨٧)

عندما جرى تجميد المساعدات والتمويل عن حماس بعد انتصارها الانتخابى فى يناير ٢٠٠٦، تعهدت طهران علنا بتقديم ١٥٠ مليون دولار. وبعد اتفاق مكة المكرمة قدرت إسرائيل أن الأموال التى تأتى من طهران لحماس تبلغ ١٥ مليون دولارا شهريا، والتى كانت تتجه مباشرة إلى قوات حماس مباشرة ولا تذهب لشئ آخر.(٨٨)

كانت الأزمة الفلسطينية خطة عمل مركزية فى جهود طهران لتقديم نفسها من فوق رؤوس القادة العرب إلى شعوبهم أو ما يسمى بالشارع العربى، وهذا ما جعل حماس أداة فى السياسة الإيرانية. وفى الوقت الذى يحاول فيه القادة العرب تسويق المبادرة العربية للسلام، تتواصل الانتقادات الإيرانية لإسرائيل وتشجع حماس وهجماتها «المسرحية» على المستوطنات الإسرائيلية وفى كل الأحوال، استفادت طهران من النزاع لمصلحتها الخاصة.

أثار الاتهام المباشر أو المبطن بأن حماس دمية فى يد النظام الإيرانى لغطا سياسيا كبيرا، لكن وجهة نظر أكثر اتزانا لخبراء قدامى فى الاستخبارات مثل رئيس الموساد السابق إفرايم هاليفى، الذى رفض ذلك التصور وأكد: «تتلقى حماس أموالا ودعما وتدريبا من إيران لكنها ليست تابعة لطهران».[٨٩]

نادرا ما كشف قادة حماس أى معلومات عن المساعدة العسكرية التى تتلقاها الحركة من إيران، أعترف مشعل بخضوعه لتدريب عسكرى، لكنه رفض الكشف عن البلد التى يتم فيه ذلك. كانت إيران إحدى الدول القليلة جدا التى يمكن أن يكون قد تلقى تدريبه فيها، أصر مشعل عن عدم الإفصاح، «لا يمكننى الكشف عن الموقع: كان تدريبا، هذا كاف».

فى الواقع كانت قوات الثورة الإيرانية تلقت تدريباتها فى مواقع لفتح فى بلدان مختلفة فى السبعينيات من القرن الماضى، لكن اليوم تعمل طهران على تدريب قوات حماس تدعمها فى مقابل قوات فتح، فهذه هى حقيقة التبدلات والتحولات فى المنطقة التى أثرت على القضية الفلسطينية برمتها لعقود طويلة، وما زالت تؤثر. فى النهاية قال مشعل: «لو أننا خاضعون لطهران ما كنا ذهبنا لمكة، وما كنا انتقدنا سياسة طهران فى العراق، نحن رفضنا إعدام صدام حسين، وإيران رحبت، ودعمنا السنة هناك بقوة».[٩٠]

فى المحصلة النهائية لهذه العلاقة بين طهران وحماس كانت علاقات الأخيرة المباشرة بجيرانها تزداد سوءا يوما بعد يوم، سواء مع القاهرة أو عمان.

فى مطلع ١٩٩٢ شرعت الحكومة الأردنية فى حوار مع الجناح العسكرى لحماس ببحث عن إليه لإدارة العلاقات فيما بينهما، وانعقد لقاء فى مكتب رئيس الوزراء الأردنى فى زيد بن

شاكر حضره من قادة حماس، موسى أبو مروان، وإبراهيم غوشة ومحمد نزال وعماد العلمى، لحق بهذا الاجتماع لقاء أخر فى مقر قيادة الاستخبارات العامة، من أجل تحديد طبيعة العلاقة وإبلاغ الحركة بما هو مسموح القيام به وما هو ممنوع عليها، فقد تم إبلاغ حماس بكل وضوح بأنه يحق لها فقط ممارسة النشاطات الإعلامية والسياسية التى لا تتعارض والمصالح الأردنية، وبالتالى كانت النشاطات العسكرية ممنوعة.

كانت حماس قادرة على التحرك فى الأردن، آنذاك، وأكثر من أى وقت مضى، لكنها لم تلتزم بالاتفاق حيث اتخذت من الأراضى الأردنية مسرحا لشن هجمات على إسرائيل وتدريب كوادرها وتهريب السلاح وهو ما عجل بالصدام مع الحكومة الأردنية، وأغضب الملك حسين بشدة وألقت السلطات الأردنية القبض على عدد من قيادات حماس على رأسهم خالد مشعل وإبراهيم غوشة وآخرين، وجرى ترحيل موسى أبو مرزوق على أول طائرة، فقد كان يحمل الجنسية اليمنية.

زار الشيخ حمد بن جاسم آل ثان، وزير الخارجية القطرى، الأردن، وعقد لقاء خاصا مع الملك حسين بحضور رئيس الوزراء الأردنى عبد الرؤوف الروابده، وطلب إذن الملك لكى يتم ترحيل قيادات حماس إلى قطر. وعلى سبيل المزاح علق الملك حسين: «لما تحتاج إليهم؟»، فرد الشيخ حمد بأن حماس ستوفر للدولة القطرية غطاءا مقبولا بما أن قطر تنوى إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.[٩١]

عشية فوز حماس بالانتخابات التشريعية سعى الأردن لتأسيس علاقة جديدة معها وجرت اتصالات عدة بين الحكومة الأردنية والمسئولين فى حماس، وقال موسى أبو مرزوق: إن الأردن هو الذى بادر بالاتصال ونحن تجاوبنا. لكن سرعان ما انهارت الاتصالات بعد اكتشاف الحكومة الأردنية قيام عناصر من حماس بتخزين الأسلحة على أراضيه وأن هذه هى المرة الثالثة التى تكشف فيها الحكومة الأردنية محاولة لحماس فى هذا الشأن. رفضت حماس اتهامات الأردن لها بتخزين أسلحة على أراضيه واتهمته «بالتلفيق». وقال سامى أبو زهرى الناطق باسمها «نرفض وندين الاتهامات بحق الحركة ونؤكد أن لا أساس لها»، كما قال محمود الزهار، خلال مؤتمر صحفى عقده فى مقر منظمة المؤتمر الإسلامى بجدة، آنذاك: «إن حماس لا تخزن السلاح فى أى دولة عربية».[٩٢]

إلى ذلك، شككت جماعة «الإخوان المسلمين» الأردنية بـ «الرواية الأمنية» واعتبرتها تبريرا لإلغاء زيارة وفد من حماس بقيادة «الزهار» إلى عمان التى كانت مقررة فى نفس اليوم. على أية حال كانت الحكومة الأردنية ترى فى تصرفات حماس انتهاكا للاتفاق الموقع بين الجانبين منذ نحو عشر سنوات، والذى ينص على عدم استخدام «حماس» الأردن وأراضيه ممرا أو مقرا لعملياتها العسكرية. وقال رئيس الوزراء الأردنى معروف بخيت أمام كتلة نواب الحركة الإسلامية التى يبلغ عددها ١٧ نائبا معظمهم من المحسوبين والمتعاطفين مع حماس ليخبرهم أن هذه هى المرة الثالثة التى يتم فيها اكتشاف محاولات لعمليات عسكرية لحماس على الساحة الأردنية. أكد «لا نتهم أحدا دون دليل قاطع».[٩٣]

مع مطلع العام ٢٠٠٨ كان الحصار المفروض على غزة يزداد والأهالى تزداد معاناتهم يوما بعد يوم، ونشر مركز المعلومات الإسرائيلى لحقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة «بتسليم» تقريرا عن حالة الحصار ومعاناة الفلسطينيين، قال: إن إسرائيل أغلقت المعابر الحدودية بينها وبين القطاع وأحكمت السيطرة عليها، حيث لا توجد اليوم أى إمكانية للخروج من القطاع أو الدخول إليه.

وأضاف التقرير وقد تم إغلاق معبر المسافرين «إيريز» بصورة تامة، وبعد تقديم التماس إلى محكمة العدل العليا من قبل جمعية أطباء من أجل حقوق الإنسان وجمعية «جيشاه» تم رفضها من قبل المحكمة، وقررت إسرائيل السماح فقط بمرور الحالات الإنسانية، لكن هذا كان مجرد كلام وتدل التجربة على أنه فى الحالات الإنسانية، الصارخة فإن إسرائيل تمنع المرور.[٩٤]

فى غضون ذلك أعلن خالد مشعل استعداد حماس للتنازل عن السلطة فى حالة وجود ضمانات كأن تكون هناك سلطة تحمى المقاومة، ولا تكون عبئا على المواطن الفلسطينى بسبب الفشل والفساد. ولا شك أن مشعل كان يناقض نفسه مثله مثل حركته، فقد كانت عمليا تغلق الصحف، وتمنع الفدائيين من شن هجمات على إسرائيل من حين لأخر وتلاحق الإعلاميين والصحفيين حتى لا يفضحوا ما يجرى فى غزة. ولقد سجلت «هيومان رايتس ووتش» المنظمة الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ممارسات حماس القمعية فى غزة، ووجهت المنظمة لإسماعيل هنية أكثر من خطاب تطلب فيه توضيحات بشأن العديد من القضايا والممارسات القمعية، لكن حماس لم ترد.[٩٥]

وفى دراسة عن الآثار الاقتصادية الناجمة عن سياسة حماس فى غزة، أكدت أن معظم السكان أصبحوا يعتمدون فى معيشتهم على المساعدات الإنسانية من وكالة الغوث وعلى التبرعات من الخارج، الأمر الذى خلق ما يسمى بالاقتصاد الموازى أو اقتصاد الإغاثة والتواكل، جنبا إلى جنب مع أنشطة اقتصاد السوق السوداء والمحتكرين والمهربين والمافيات المتنوعة بعد أن تراجع القسم الأكبر من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية.

يواجه قطاع غزة مأزقا اقتصاديا، يتمثل فى مجموعة من المؤشرات منها:

١) انخفاض الدخل الحقيقى للفرد إلى أكثر من ٥٠٪ عما كان عليه عام ١٩٩٩، إذ أنه بلغ فى ذلك العام حوالى ١٧٥٠ دولار للفرد فى السنة، هبط فى قطاع غزة إلى حوالى ٨٥٠ دولار فقط عام ٢٠٠٨، وهذا يعنى انخفاض الناتج المحلى بما يزيد عن ٤٠٪ قياسا بعام ١٩٩٩، علما بأن الأسعار فى أسواق الضفة والقطاع أعلى من الأسعار السائدة فى السوق الإسرائيلى، الذى بلغ متوسط نصيب الفرد فيه من الناتج القومى الإجمالى ٢١ ألف دولار، أى أكثر بـ٢ ضعف من الناتج الفردى للضفة والقطاع، إلى جانب انخفاض المدخرات وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلى بصورة ملحوظة بسبب استمرار سياسة الحصار الاقتصادى المشدد، مما يعنى أن هناك تراجعا حادا فى مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية بسبب فقدان الدخل وانخفاض الإنفاق الأسرى، ارتباطا بالتراجع الحاد فى القوة الشرائية الناجم عن الغلاء الفاحش فى الأسعار، مما أدى إلى تغيير الأنماط الاستهلاكية الذى تزامن مع التراجع فى الدخل وانتشار ظاهرتى البطالة والفقر فى الأراضى الفلسطينية.

٢) الانهيار المتواصل فى البنية الاقتصادية لقطاع غزة، سواء بالنسبة للموارد المادية الضعيفة تاريخيا، أو بالنسبة للمنشآت الصناعية التى توقف أكثر من ٩٠٪ منها عن العمل، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع الزراعة الذى توقف عن التصدير بصورة شبه كلية، إلى جانب التدهور الكبير فى قطاع الإنشاءات والتجارة والخدمات فى سياق التراجع الحاد للواردات والصادرات بصورة غير مسبوقة، إلى جانب إفلاس العديد من الشركات فى قطاع غزة، حيث هبط عدد المؤسسات من ١٧٧٩٦ مؤسسة عام ٢٠٠٧ إلى ١٥٤٨٣ مؤسسة بنسبة انخفاض ١٣ فى المائة.

٣) الارتفاع المتوالى للأسعار (أدى إلى تغير إكراهى مرير ومذل فى أنماط الاستهلاك لدى الأسر الفلسطينية من أصحاب الدخل المحدود). وفى هذا السياق فلا السلطة فى رام الله ولا حركة حماس فى غزة عملتا على تثبيت أسعار السلع الأساسية أو تنفيذ أية برامج داعمة لقطاع الصناعة أو الزراعة أو الإنشاءات أو للفقراء بصورة ملموسة ومتصلة.

٤) اتساع حجم البطالة والفقر، وارتفاع نسبة الإعالة ١-٦ تقريبا (البطالة فى قطاع غزة - منتصف عام ٢٠٠٩- تصل إلى ٣٥,٦٪، من مجموع القوى العاملة البالغة حوالى ٣٤٨ ألف منهم ١٠٥ ألف فى القطاع العام (منهم ٧٥ ألف يقبضون رواتبهم من حكومة رام الله، و ٣٠ ألف من حكومة غزة)، إلى جانب ١١٩ ألف يعملون فى القطاع الخاص منهم حوالى ٢٠ ألف عامل فى الأونروا والمؤسسات غير الحكومية، أما العاطلون عن العمل فيقدر عددهم بحوالى ١٢٤ ألف عاطل، وهؤلاء يعيلون ما يقرب من ٦١٥ ألف نسمة (بمعدل إعالة ١-٥) (ما يعادل ٤١٪ من مجموع سكان القطاع البالغ ١,٥ مليون نسمة) يعيشون تحت مستوى خط الفقر أو فى حالة من الفقر المدقع فى ظروف لا يعرفها إلا من يكتوى بنارها.

٥) ثبات الأجور وانخفاض الدخل لمعظم العاملين فى قطاع غزة بالنسبة إلى العاملين فى الضفة، فقد بلغ معدل الأجرة اليومية للمستخدمين فى قطاع غزة ٦٠,٩ شيكل مقابل ٨٥,٥ شيكل فى الضفة الغربية، مع العلم أن متوسط الأجر اليومى فى القطاع الخاص نحو ٤٠ شيكل، أما فى القطاع الحكومى فقد بلغ ٧٨ شيكل، بينما بلغ هذا المتوسط نحو ٨٩ شيكل فى الأونروا والمنظمات غير الحكومية. وفى هذا الجانب فإن الدخل الأكثر انخفاضا نجده فى قطاع الزراعة الذى لا يتجاوز فيه متوسط الأجر اليومى للعامل ٢٩ شيكل فقط. وفى هذا السياق فإن أعلى معدلات الفقر فى القطاع تنتشر فى مخيماته أولا وفى شرق وشمال محافظة غزة ومدينتى رفح وخان يونس.

والشاهد، أن حجم الخسائر المباشرة قدر بحوالى ٤٨ مليون دولار شهريا (منذ منتصف حزيران ٢٠٠٧)، تتوزع على قطاع الصناعة بمعدل ١٦ مليون دولار بنسبة ٣٣٪ و على قطاع الزراعة بمعدل ١٢ مليون دولار بنسبة ٢٥٪ وعلى القطاعات الأخرى، التجارة والإنشاءات والخدمات والصيد، بمعدل ٢٠ مليون دولار بنسبة٤ فى المائة.[٩٦]

كان هناك مشهد شبه يومى لتجمهر الفلسطينيين يطالبون بالحصول على رواتبهم ومستحقاتهم. استطاعت حماس أن توظف ذلك لصالحها، وجهت ذلك الغضب نحو معبر رفح، وشجعت الأهالى على اقتحام الحدود مع مصر فى وقت سابق.

كانت هناك أصوات فى إسرائيل تدعو إلى ضرب غزة واحتلالها مرة أخرى كلما سقط صاروخ على أى مستوطنة، لكن كانت هناك أصوات أخرى فى إسرائيل تدعو للموافقة على طلب حماس بعقد هدنة طويلة. وكان رئيس الموساد السابق أفرايم هاليفى كشف أن حماس طلبت من إسرائيل عقد هدنة ٣٠ عاما أواخر تسعينيات القرن الماضى، وردت إسرائيل بمحاولة لاغتيال خالد مشعل فى عمان فى ١٧ سبتمبر ١٩٩٧. وفى ٢٠٠٨ طلبت حماس هدنة ١٠ سنوات لكن إسرائيل كانت تتحدث عن هدنة ٦ أشهر، لأن الحكومة الإسرائيلية كانت ترى أن أى مدة أطول من ذلك سوف يساعد حماس على تقوية بنيتها العسكرية.[٩٧]

فى تلك الأثناء نجحت القاهرة فى إتمام اتفاق هدنة بين حماس وإسرائيل. وأعلنت مصر يوم ١٨ يونيو أن الجانبين (الفلسطينى والإسرائيلى) وافقا على المرحلة الأولى للتهدئة، على أن يبدأ تنفيذها اعتبارا من الساعة السادسة من صباح ١٩ يونيو. ودعت القاهرة إلى التزام الجانبين ببذل كل الجهد لإنجاح التهدئة، وتؤكد مواصلة جهودها مع الأطراف المعنية حتى يتم تنفيذ باقى مراحل الرؤية المصرية.

وكان وفد حماس عقد اجتماعا مطولا فى دمشق مع خالد مشعل وباقى أعضاء المكتب السياسى انتهوا فيه إلى الموافقة على العرض الإسرائيلى للتهدئة الذى نقله لهم الوزير عمر سليمان. من جانبه أكد المتحدث باسم حماس، سامى أبو زهرى، أن اتفاق التهدئة يتضمن وقفا متبادلا لإطلاق النار ورفع الحصار عن الشعب الفلسطينى، وفتح المعابر وفق آليات محددة، فيما شدد على أن مشروع الاتفاق بشكل عام يفصل بين قضيتى التهدئة، والجندى الإسرائيلى الأسير فى غزة جلعاد شاليط. على أن تشمل المرحلة الأولى وقف إطلاق النار بين الجانبين، يعقبه بيوم أو يومين فتح المعابر بين إسرائيل وقطاع غزة لمدة أسبوع، على أن يتزامن تنفيذ المرحلة الأولى مع بدء حوار غير مباشر بالقاهرة حول جلعاد شاليط، وإذا حدث تقدم فى هذه المفاوضات تبدأ المرحلة الثانية من التهدئة وتشمل فتحا جزئيا لمعبر رفح (يوما أو يومين من كل أسبوع)،

وزيادة المواد الغذائية والسلع التى ستدخل إلى قطاع غزة. وإذا تم التوصل لاتفاق نهائى فى قضية شاليط، فسيبدأ تنفيذ المرحلة الثالثة والنهائية من التهدئة التى تشمل فتح معبر رفح على مدار الساعة، وفقا لاتفاق المعابر ٢٠٠٥، «ورفع الحصار تماما عن غزة».[٩٨]

واجه اتفاق التهدئة فى قطاع غزة فى يومه السادس أول اختبار له بعد اغتيال إسرائيل، فى مدينة نابلس، أحد أبرز قادة سرايا القدس- الجناح العسكرى للجهاد الإسلامى، وطالبا كان برفقته. وعلى الفور ردت سرايا القدس بإطلاق صاروخين على بلدة سديروت وهددت بمزيد من الرد فى الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن حماس طالبت الفصائل بضبط النفس، وأكد سامى أبو زهرى الناطق باسمها «استمرار التزام حماس بالتهدئة». لكن مع استمرار خرق الهدنة من قبل إسرائيل والجهاد الإسلامى. نشبت خلافات بين حكومة حماس المقالة وتنظيم الجهاد، وإن كان البعض قد حاول تعليق الفشل على شماعة القاهرة.

أكد الدكتور يونس الأسطل، أحد قادة حماس فى جنوب غزة، ما نقله موقع «فلسطين اليوم» على لسانه بأن مصر تمارس «الخداع والنفاق» مع حماس.[٩٩]

وردت مصر على تصريحاته هذه بالقول إن حماس تحاول من خلالها تعلية سقف مطالبها. وقالت الصحف المصرية «هذا النائب أباح فى تصريحات سابقة دم المصريين واليوم يهاجم مصر ونحن لن نلتفت إلى مثل هذه الصغائر. ما يهمنا هو المصلحة العليا للشعب الفلسطينى».[١٠٠]

كانت حركة حماس تحاول سواء من خلال تصريحات الأسطل أو غيره تعلية سقف مطالبها والتشدد قبل اللقاء الذى سيعقد فى القاهرة فى ٨ أكتوبر٢٠٠٩، مع الوزير عمر سليمان، من أجل المصالحة الفلسطينية. فضلا عن أنها كانت تريد الحصول على مكاسب من دون تقديم شئ فى المقابل. فى مقابلة مع الأسطل، قال: «إن مصر اتفقت مع إسرائيل على شىء وأبلغتنا شيئا آخر. إن مصر تخدعنا. فقد اتفقت مع اليهود على أن يكون الإفراج عن الجندى الإسرائيلى الأسير جلعاد ضمن اتفاق التهدئة، وهذا ما رفضناه. بعدها بأسبوع أبلغنا المصريون أن إسرائيل وافقت على أن تكون التهدئة مقابل رفع الحصار وفتح المعابر على ثلاث مراحل. وقبلنا بذلك بشرط أن تكون مدته محددة بستة أشهر على أن ينسحب ذلك على الضفة الغربية لاحقا. ودخل الاتفاق حيز التنفيذ فى ١٩ يونيو الماضى، لكنهم بعد فترة دعوا حماس إلى

التفاوض حول ملف الأسرى قبل إكمال المراحل الثلاث ليظهر كما لو أن الإفراج عن شاليط كان جزءا من اتفاق التهدئة، وقلنا لهم إنه لابد أولا من رفع الحصار وفتح المعابر قبل الخوض فى موضوع شاليط، وفى هذا الموقف مخادعة». وردا على سؤال إن كان موقفه هذا يعكس مواقف العديد من كوادر وقواعد حماس قال الأسطل: «هذا هو موقفى الشخصى» مضيفا أن ما قاله ليس «زلة لسان» وأنه مستعد لقوله فى أوسع الفضائيات انتشارا.[١٠١]

كانت حماس قد اتخذت من التصعيد منهجا، بعد فشل اتفاق التهدئة واشتعلت المقاومة فى غزة، وبذلك ألقت بالكرة فى الملعب الإسرائيلى تتصرف فيها كيفما شاءت. وفى مقابلة مع محمد عاصم سفير مصر السابق فى تل أبيب أجريتها معه فى منزله بالمعادى عقب عودته من هناك قال: حماس لم تجهد إسرائيل فى العثور على سبب لدخول الحرب، فحماس رفضت الجهود المصرية فى الحوار الفلسطينى الشامل واعتذرت عن عدم المشاركة فى اجتماع الفصائل فى القاهرة قبل ٤٨ ساعة من اندلاع الحرب، وذلك رغم استمرار الدبلوماسية الأمنية المصرية فى هذا العمل والتحضير ليل نهار، كما رفضت تجديد التهدئة، كما أن حماس صعدت مواقفها، وبدلا من إلقاء صاروخ واحد كل عدة أيام هنا أو هناك بدأت فى إطلاق ٢٠ صاروخا على الأقل فى كل مرة. وكثفت من ذلك، وبالتالى لم ترهق إسرائيل نفسها فى إقناع الرأى العام العالمى بأن حماس هى التى بدأت بالعدوان وتعمل على استفزازها لدخول الحرب.[١٠٢]

كانت إسرائيل قد أمهلت «حماس» والفصائل المسلحة الأخرى فى غزة ٤٨ ساعة لتجنب عملية عسكرية إسرائيلية فى القطاع وذلك بوقف الصواريخ. وعقد وزير الدفاع الإسرائيلى أيهود باراك اجتماعا للتشاور بمشاركة كبار قادة الجبهة الداخلية لبحث امتصاص الضربات الصاروخية فى حال تنفيذ عملية عسكرية فى قطاع غزة. وذكرت الإذاعة الإسرائيلية أن تل أبيب تخطط لعملية ستلحق أقصى قدر من الدمار بقدرات حماس، وليس بالضرورة أن توقف إطلاق الصواريخ.

وفى الوقت الذى أمرت فيه إسرائيل جيشها بالاستعداد لشن حملة عسكرية على غزة، هددت كتائب القسام بإغراق «المستوطنات المحيطة بالقطاع فى بقعة الزيت (الاسم الذى أطلقته

القسام على عمليات إطلاق الصواريخ) وإدخال آلاف الصهاينة فى دائرة النار». وفى بيان شددت كتائب القسام على أن حماس «أكبر من أن تخضع لمنطق التهديد والوعيد».(١٠٣)

وهدد أيهود باراك، بإجبار حماس على دفع ثمن كبير لمواصلة إطلاق الصواريخ. وفى مقابلة مقتضبة مع القناة التلفزيونية الثانية، توعد باراك بوضع حد لصواريخ غزة، رافضا التحدث عن طبيعة العمليات العسكرية، «حتى لا يؤدى ذلك إلى المس بالخطط والجنود». وتوجه باراك للجمهور الإسرائيلى طالبا منهم الاعتماد عليه قائلا «عليكم الاعتماد على ٣٦ عاما قضيتها فى الجيش، والأيام القادمة ستثبت لحماس من سيخضع من». وطالب نائبه السابق، أفرايم سنيه، بضرب مقرات قيادة حماس بدمشق، فى حال تواصل إطلاق الصواريخ.

فى غضون ذلك بحث مبارك، مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبى ليفنى فى ٢٦ ديسمبر الوضع المتفجر فى غزة. كانت مصر قد اتصلت بقيادة حماس وطلبت منها تهدئة الأوضاع، حتى تجنب الشعب الفلسطينى عواقب عملية عسكرية إسرائيلية واسعة. وقال وزير الخارجية المصرى فى مؤتمر صحفى مشترك مع ليفنى عقب اللقاء «إن مصر تأمل بضبط النفس وعدم التصعيد العسكرى بين الجانبين، وكذلك تسهيل الوضع الإنسانى المحيط بالقطاع». وأضاف أن الرئيس مبارك كان واضحا للغاية من أن هناك حاجة للابتعاد عن العقاب الجماعى. وأضاف أبو الغيط أن «القيادة المصرية والسيد الرئيس أوضحا الأمل المصرى فى ضبط النفس وعدم التصعيد العسكرى بين الجانبين وكذلك تسهيل الوضع الإنسانى فى القطاع».(١٠٤)

وبينما انتقد رئيس مجلس الشورى الإسلامى على لاريجانى مجددا مصر بسبب استقبالها تسيبى ليفنى، ردت القاهرة بعنف على كلام لاريجانى، معتبرة أنه «أمر عجيب أن يقابل تدخل مصر النبيل بعبارات وشعارات لا تخدم الشعب الفلسطينى». وقال مفيد شهاب وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية المصرى: إن الرئيس مبارك عندما وجد أن هناك أمرا خطيرا يتمثل فى دلائل حول قيام إسرائيل بعملية عنيفة ضد غزة، وأن الأمر ليس مجرد تهديد شعر بأنه ينبغى استدعاؤها (ليفنى) للضغط على إسرائيل بكافة الوسائل لحماية سكان القطاع. دخلت إيران على الخط، وجدتها فرصة لكسب مساحة فى الشارع العربى على حساب مصر. على لاريجانى أشار خلال كلمة ألقاها فى اليوم التالى لزيارة ليفنى القاهرة فى ملتقى أئمة

الجماعات بمحافظة طهران، إلى الحصار المفروض على أهالى غزة من قبل إسرائيل، مخاطبا بعض الدول الإسلامية وخاصة مصر: إن المشكلات التى تعانى منها غزة هى بسبب الوحشية الجديدة، متسائلا: «هل من الكرامة الإسلامية وبينما غزة محاصرة، أن تفسحوا المجال لوزيرة خارجية الكيان الصهيونى لتأتى وتتحدث؟» وأكد رئيس السلطة التشريعية أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تراقب بدقة أداء الحكومات الإسلامية، محذرا هذه الحكومات من المساس بسمعتها من خلال ربط مصيرها بأشخاص مهزومين.(١٠٥)

ما أسهل أن ينقد المسئول الإيرانى مصر، فليست حدود بلاده مشتركة مع حدود غزة وما أسهل أن يرسل بعض الملايين من الدولارات لحماس فى غزة، والمكاسب من وراء تلك المسرحية الاستعراضية لا تقدر بثمن.

من جانبه، رد مفيد شهاب، وهو أحد مهندسى المعركة القانونية لاستعادة طابا من إسرائيل: نحن لا نستقبلها لتبادل الأحاديث الودية أو فتح مجالات تعاون ومن يتحدثون عن الكرامة أولى بهم أن يتحدثوا عن المصالح الحقيقية للشعب الفلسطينى. وأضاف شهاب: من حيث الشكل هناك اتفاقية موقعة مع إسرائيل وبمقتضاها انسحبت من الأراضى المصرية المحتلة، وتبادلنا معها التمثيل الدبلوماسى، إلا أن ما كان متوقعا من إجراءات تطبيع لم تتم بسبب المواقف الإسرائيلية، التى تصيب الرأى العام بالسخط الشديد. واستطرد قائلا «إننا نستقبلها إذا كان اللقاء يحقق مصلحة». كانت دفاعات شهاب عن النظام المصرى ضعيفة فى الغالب، لا تحقق الغرض منها، طريقته لا تجذب أحدا إليه حتى لو كان الموقف المصرى سليما، فإخراجه كان ضعيفا مرتبكا يوحى لك بالعكس. قلة تلك هى القادرة عن الدفاع عن الموقف المصرى، لكن هؤلاء لم يكونوا يوما من صلب النظام، بل على هامشه كمثقفين يعدون على أصبع اليد الواحدة من الحزب الوطنى «الحاكم».

كان التراشق الإعلامى يمتد من طهران لدمشق، ومن الدوحة للقاهرة وبالعكس، حتى شنت إسرائيل بعد ساعات وفى ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ حربها على غزة. وأطلقت عليها تل أبيب اسم «الرصاص المصبوب» وجاءت بعد أسبوع من انهيار التهدئة المتفق عليها بين حماس وإسرائيل. بدأتها إسرائيل بسلسلة من الغارات الجوية على غزة، مستهدفة منشآت أمنية وأشخاصا

تابعين لحماس مما أسفر عن مقتل أكثر من ٢٣٠ فلسطينيا عدد كبير منهم من شرطة حماس وإصابة أكثر من ٧٠٠ آخرين فى عملية وصفت بأنها الأكبر منذ ٦٠ عاما فى القطاع، وتقول إسرائيل إنها جاءت بعد أطلاق ١٨٠ صاروخا من القطاع على إسرائيل خلال أسبوع واحد. وفى أول رد فعل أكد إسماعيل هنية أن الهجمات الإسرائيلية لن تجعل حركته تتراجع «حتى لو أبادت إسرائيل غزة».(١٠٦)

أوقعت غارات اليوم الأول خسائر ملموسة فى الجانب الفلسطينى، سواء بين صفوف خريجين جدد لقوات الشرطة، كانوا يحتفلون بتخرجهم، أو فى مواقع أخرى للشرطة والقوة التنفيذية. إن كان الإسرائيليون أرادوا فى ضربة الحرب الأولى إصابة عناصر قيادية وكوادر بارزة من حماس وقوى المقاومة، فإنهم لم يحققوا ذلك الهدف. ثم تصاعدت الهجمة لتطال كافة مقار الحكم، ومساجد ينشط فيها الإسلاميون أو يعتقد بأنها تستخدم كمخازن للسلاح أو أطلقت صواريخ من جوارها أو أسطحها. كما تعرضت منطقة الأنفاق بين قطاع غزة ومصر لقصف شديد.

عمد باراك إلى استهداف عدد من منازل قيادات المقاومة، من خلال الغارات الجوية، ونجح فى اغتيال نزار ريان، أحد قادة حماس الرئيسيين، الذى رفض مغادرة منزله، وفى اغتيال قيادى حماس ووزير داخلية حكومتها المقالة، سعيد صيام، فى غارة على منزل شقيق له، كان فى زيارته، ويعتقد أنها شنت بمساعدة من عملاء على الأرض.(١٠٧)

لكن كافة قيادات حماس كانت قد اختفت تماما عن الأنظار حتى للفلسطينيين أنفسهم، ولم يكن من السهل الوصول إليهم إلا من خلال عدد محدود جدا من قيادات حماس الأمنيين الذين يقودون المعركة على الأرض. كانت الهواتف مقطوعة والاتصالات ممنوعة بالأساس كى لا ترصدهم الأجهزة الإسرائيلية. ولم يظهر من قيادات حماس أحد، طوال الحرب. غالبيتهم كانوا يلجئون للاختباء فى الأنفاق، متحركين بين رفح الفلسطينية ورفح المصرية. كان هنية أحد الذين فعلوا ذلك، أيضا الزهار الذى كان يختبئ عند أقاربه طوال أيام الحرب فى مدينة العريش المصرية.(١٠٨)

وتطور الهجوم الإسرائيلى خلال الأسبوع الأول من الحرب إلى اختراقات برية محدودة، بهدف تقطيع أوصال القطاع، من ناحية، والتمركز فى المناطق الخالية من السكان، حول المدن

الرئيسية، لا سيما مدينة غزة والمنطقة الشمالية من القطاع، من ناحية أخرى. فى المرحلة الثانية من الهجمة (٣ يناير)، بدأت القوات الإسرائيلية فى تنفيذ اختراقات أكبر للمناطق السكانية الرئيسية من مواقع تمركزها السابقة، بهدف تدمير قواعد عسكرية ومراكز تحكم لقوى المقاومة، وجذب أكبر عدد ممكن من المقاومين إلى مواجهة غير متكافئة. وقد استخدم الإسرائيليون فى هذه الاختراقات الطائرات النفاثة والمروحية بكثافة.

ولتجنب الطرق الرئيسية التى قامت المقاومة بتفخيخها، قامت القوات الإسرائيلية بشق طريقها وسط الأحياء والمنازل، مستخدمة معدات تدمير وشق طرق ثقيلة. فأدت الهجمات الإسرائيلية إلى خسائر كبيرة فى صفوف المدنيين، لا سيما أن قطاع غزة من أكثر المناطق فى العالم اكتظاظا بالسكان، وإلى تهجير عشرات الآلاف من السكان الذين دمرت منازلهم.[١٠٩]

نجح الإسرائيليون فى شق قطاع غزة عند محور نتساريم إلى نصفين، كما نجحوا فى محاصرة مدينة غزة فى شكل جزئى. وفى الأسبوع الأخير من الحرب، كانوا قد حققوا اختراقات فى جباليا وبيت لاهيا وفى شرقى مدينتى رفح وخان يونس (وهى المناطق التى اعتقد الإسرائيليون أنها مراكز إطلاق الصواريخ)، كما دخلت الوحدات الإسرائيلية المدرعة أحياء الزيتون وتل الهوى وأطراف الشيخ عجلين فى مدينة غزة. وبالرغم من أن تل الهوى لا يبعد كثيرا عن وسط المدينة ومراكزها الرسمية، إلا أن القوات الإسرائيلية لم تتقدم أبعد من ذلك. وربما كان السبب خلف ذلك القرار الخوف من وقوع خسائر كبيرة فى صفوف الجيش الإسرائيلى وفى صفوف المدنيين، ما قد ساهم فى انقلاب الرأى العام الإسرائيلى، وفى تعميق واتساع ردة الفعل العالمية؛ أو أن السيطرة الكاملة على المدينة كان يعنى إطالة مدة احتلال القطاع، وهو الأمر الذى لم ترغب القيادة الإسرائيلية السياسية فى العودة إليه.

قبل ثلاثة أيام من اندلاع الحرب عقدت قيادة حماس اجتماعا بحضور قيادات من فصائل أخرى، وكان تقديرهم للموقف السياسى أن إسرائيل لن تشن حربها على غزة، لكن فاجأت إسرائيل حماس بهجوم مباغت، وقال وزير الدفاع الإسرائيلى أيهود باراك إنه حان وقت مقاتلة حماس، وإن العملية ستتواصل. وقال بيان عسكرى إسرائيلى، «الأهداف التى استهدفت اختيرت على ي. الاستخبارات خلال الشهور الأخيرة، وهى تشمل نشطاء إرهاب ومقرات قيادة، ومعسكرات تدريب، ومخازن سلاح».[١١٠]

عندما بدأت الحرب، أخذت وسائل الإعلام فى بث مشاهد الضحايا والدمار وكانت الحكومة الإسرائيلية قد شكلت عددا كبيرا من طواقم العلاقات العامة، التى كلفت بالاتصال بكافة وسائل الإعلام الغربية، لتقديم وجهة النظر الإسرائيلية وتبرير الحرب، باعتبارها خيارا اضطرت إليه الدولة العبرية للدفاع عن مواطنيها ضد صواريخ المنظمات الإرهابية التى تتحكم بقطاع غزة. لم يكن الخطاب الذى وجهه الإسرائيليون لأهالى القطاع مختلفا كثيرا؛ فقد قيل للفلسطينيين إن الحرب التى يتعرضون لها جاءت نتيجة لسياسات حماس.

رفض الإسرائيليون، خلال زيارة ليفنى لباريس (١ يناير)، الاستجابة لدعوة الرئيس الفرنسى ساركوزى إعلان هدنة مؤقتة، للسماح بمرور قوافل الإغاثة والمعونات الطبية للقطاع؛ الواضح أن الإسرائيليين كانوا مطمئنين لموقف الدول الأوروبية الرئيسة، على الأقل إن لم تستمر الحرب طويلا.

ولكن الإسرائيليين، الذين فوجئوا فيما يبدو برد فعل الرأى العام العربى والعالمى، سرعان ما سمحوا بالفعل بمرور بعض العون الطبى من الجانب المصرى. كما أعلنت وزيرة الخارجية الإسرائيلية معارضتها وجود قوات رقابة دولية فى قطاع غزة، تماما كما كانت قيادة حماس والجهاد وقوى المقاومة الأخرى أعلنت رفضها لوجود كهذه قوات.

الغموض الذى شاب الأهداف المباشرة للحملة على القطاع، شاب أيضا الإدارة السياسية الإسرائيلية لمجريات الحرب. فما أن أعلن الرئيس المصرى الخطوط العامة للمبادرة المصرية، حتى أظهر الإسرائيليون استعدادا للتعامل مع المبادرة، بدون أن يحددوا موقفا صريحا منها، وما إذا كانوا ينتظرون تحقيق أهداف بعينها، عسكرية أو من خلال التفاوض.

وقد كلفت الحكومة الإسرائيلية عاموس جلعاد، مساعد وزير الدفاع للشؤون السياسية، بإدارة المفاوضات مع القاهرة. ولكن ما إن اتضحت ملامح التحرك المصرى حتى بدأ الخلاف بين أعضاء القيادة الإسرائيلية الثلاثية حول ما إن كان من الأفضل للدولة العبرية الوصول إلى اتفاق تهدئة طويلة ومفتوحة زمنيا (باراك)، أو عدم السعى لاتفاق تهدئة وإبقاء القطاع تحت تهديد الرد الإسرائيلى المستمر على كل إطلاق للصورايخ (ليفنى).[١١١]

وخلال شهر من نهاية الحرب، وبعد جهود مصرية كبيرة للتوصل مع حماس إلى اتفاق تهدئة مُرْض للجانب الإسرائيلى، أعلن أولمرت ربط المفاوضات حول التهدئة بالإفراج عن الأسير الإسرائيلى لدى حماس، موحيا باستعداده ترك الملف بكامله للحكومة الإسرائيلية القادمة. وقد لجأ الإسرائيليون إلى الولايات المتحدة وأوروبا لتوفير الإطار السياسى لوقف الحرب.

من ناحيته، كان تقدير مشعل أن الرد الإسرائيلى سيكون فقط ليومين أو ثلاثة على الأكثر، قال مشعل، لم نتوقع حجم هذا الدمار.[١١٢]

كان هناك تفسير لدى القاهرة لأسباب اندلاع الحرب ومن يتحمل مسئولية ما جرى، السفير محمد عاصم، المسئول المصرى الذى لعب الدور المباشر فى تحقيق التهدئة التى أدى انهيارها لاندلاع الحرب، حمل مسئولية وقوع الحرب للطرفين حماس وإسرائيل، قال: الحرب فى أى مكان لها مبرراتها، ووقوعها ليس معناه أن هناك ضرورة، لأنها عملية قذرة جدا، وخسائرها المادية والبشرية ذات كلفة عالية. وفى هذا الإطار، فإن الضرورة الوحيدة المشروعة للحرب هى الدفاع عن النفس، وفى الحالة التى نحن أمامها، سيقول كل طرف إنه كان يدافع عن نفسه، وسوف يحاول أن يجد المبرر الأخلاقى لكسر الهدنة وعدم تجديدها ثم بدء العمليات العسكرية والدخول فى المعركة. ودافع السفير عاصم عن الهدنة: كان هناك توازن فى التهدئة، وهذا التوازن أفاد الطرفين، لكن فى الوقت نفسه لم يكن مريحا بالكامل لأى منهما.

وأكد: «أن طرفى الصراع كانا فى مأزق وفى حالة تشنج، وغضب، وهذا الغضب يوزعانه على جميع الأطراف، ونحن فى مصر، ننال الجانب الأكبر من هذا الغضب». وأضاف أن حماس استفادت أكثر من التهدئة.

أثناء الحرب تجددت مخاوف مصرية قديمة بأن تتخلى إسرائيل عن مسئولياتها فى غزة وتلقى بالمشكلة برمتها فى حجر مصر. بل ذهبت المخاوف إلى أبعد، ففى حفل عشاء قال شارون للسفير المصرى فى تل أبيب متسائلا: لماذا لا تمنحون الشعب الفلسطينى أرضا فى سيناء يقيم عليها دولته؟، لم تكن هذه المرة الأولى والأخيرة التى يطرح فيها مسئول إسرائيلى هذا السؤال.[١١٣]

لذا أكد أبو مازن عقب لقاء بالرئيس مبارك فى القاهرة: «إن إسرائيل تريد أن تتخلص من مسئولياتها تجاه غزة وإلقاء المسئولية كلها على مصر، وهذا لا نقبله ولن نقبله وسنمنع ذلك بأى شكل».

كان الخراب والدمار الذى خلفته الحرب فى غزة كبيرا ويفوق كل التصورات، والأهالى والأبرياء هم من دفعوا الثمن فى هذه الحرب. بعد أن وضعت الحرب أوزارها، اعتبرت حماس أنها من انتصر. وأخيرا ظهر هنية لأول مرة منذ اندلاع الحرب، وقال بطريقة مسرحية: انتصرنا.. انتصرنا. وتحدث خالد مشعل من دمشق عن النصر الإلهى الذى حققته حماس فى غزة.

وفى مقابلة تليفزيونية قال أسامة حمدان عضو المكتب السياسى لحماس: «إن انتصار غزة كان مفاجئا للكثيرين ممن راهنوا على انهيار المقاومة وسقوطها ونجاح الاحتلال، لكن أملهم قد خاب». لم يمنع شىء قيادات حماس من تمثيل دور الضحية، وعددوا جرائم الاحتلال والخراب الذى خلفته الحرب. والجمع بين دور البطولة والضحية فى وقت واحد أمر لا يمكن قبوله إلا فى المجتمع العربى.[١١٤]

فى المقابل قال أيهود باراك: إن هدفنا من الحرب على غزة قد تحقق. لم يكن من السهل الاقتناع بما يقوله الطرفان، فغزة تشهد مأساة بكل معنى الكلمة تتحمل حماس جانبا كبيرا منها، وأهداف إسرائيل من الحرب كانت غامضة ولم يتم الإعلان عنها.

الواقع أن غزة كانت تشهد حربين، الحرب الأولى شنتها إسرائيل وحرب أخرى كانت تشنها حماس ضد أهالى غزة ولم يكن أحد يستطيع أن يرصدها سوى المنظمات الحقوقية التى كانت موجودة على الأرض أثناء الحرب.

ووضعت منظمة «هيومان رايتس وتش» بالتعاون مع منظمات محلية فى الأرض المحتلة تقريرا موسعا بعنوان: «تحت غطاء الحرب.. العنف السياسى لحركة حماس فى غزة». ذكر التقرير أنه «بعد أن بادرت إسرائيل بحملتها العسكرية الموسعة على غزة فى ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، اتخذت سلطات حركة حماس فى القطاع إجراءات فائقة للعادة ترمى إلى الرقابة والتهديد والعقاب وفى بعض الأحيان إزالة الخصوم السياسيين الداخليين، ومن يُشتبه فى تعاونهم مع إسرائيل.

واستمرت الهجمات طيلة الحملة الإسرائيلية، وقد تراجعت بعض الشئ، لكنها لم تتوقف، منذ توقف أعمال القتال الأساسية فى ١٨ يناير ٢٠٠٩».(١١٥)

وأثناء فوضى الهجوم الإسرائيلى، الذى أسفر عن مقتل نحو ١٣٥٠ من الفلسطينيين، مدنيا ومقاتلا، وألحق الإصابات بنحو ٥٠٠٠ آخرين، قامت قوات الأمن التابعة لحماس أو رجال مسلحين مُقنعين يُعتقد أنهم يتبعون حماس، بإجراء عمليات إعدام بلا محاكمة بحق ١٨ شخصا، وهم بالأساس المتهمون بالتعاون مع إسرائيل حسب ادعاءات حماس. كما قام رجال مسلحون بضرب وتشويه خصوم سياسيين بإطلاق النار عليهم، بالأخص أعضاء ومؤيدى الخصم السياسى لحماس، وهو حركة فتح.

وقد استمر العنف الداخلى فى غزة منذ سحب إسرائيل لقواتها. وقد أفادت منظمات حقوق الإنسان فى غزة بوقوع ١٤ عملية قتل أخرى فى الفترة ما بين ١٨ يناير و ٣١ مارس، وكانت حماس تكمم الأفواه وتقتل المعارضين بالجملة وتقتحم المنازل وتروع الآمنين وتخطف الشباب.

أتهم محمد دحلان حماس بالغباء، وقال: لقد تركت المعتقلين الفلسطينيين فى السجون حتى ماتوا من جراء القصف الإسرائيلى. وأضاف: كانت قيادات حماس تسخر منا عندما نطلق سراح السجناء الفلسطينيين أو ننقلهم فى حالة أى هجوم إسرائيلى. ثم قال: الزهار كان يقول أننا قوات إخلاء. وتعليقا على اتهامات المنظمة الحقوقية الدولية، قال إيهاب الغصين متحدث باسم الخارجية فى حكومة حماس المقالة: حماس تحقق فى ذلك وسوف تُحاسب أى طرف يثبت تورطه. و أكد غازى حمد القيادى فى الحركة حماس لمحطة الجزيرة: «لا أنكر وقوع بعض الأخطاء على أيدى أعضاء من حماس، لكن أعتقد أنها ليست سياسة تتبناها القيادة هنا».

لم يكن هناك دليل أكبر على تجاوزات حماس فى التعامل مع معارضيها أكثر من لجوء أبو ماهر حلس أحد قيادات فتح فى غزة للهرب من حماس وتسليم نفسه لقوات الاحتلال الإسرائيلى وهو المطلوب لديها. لم تشفع له صداقته القديمة لغالبية قيادات حماس وعلاقاته القوية معهم. لم تكن حماس تحتمل أن يكون هناك رأى معارض لها فى غزة.

على الجانب الآخر، كانت هناك قراءة فلسطينية لأسباب وقوع هذه الحرب وللنتائج المترتبة

عليها. أكد محمد دحلان أن ما حدث كان مسرحية إسرائيلية كاملة من طرف واحد أوقعت فيها حماس ببساطة شديدة «ولم يكن الهدف هو إزاحة حماس من غزة ومساندة أبو مازن فى الضفة، بل كان الهدف هو إدخال الشعب الفلسطينى فى متاهة جديدة ليتحول الأمر بدلا من البحث عن دولة فلسطينية إلى البحث عن مساعدات للإعاشة مع تكريس فكرة الانقسام بين الضفة وغزة».

وقال حسن عصفور الوزير السابق وأحد قيادات اليسار الفلسطينى، «حرب غزة ولدت تغييرا فى الأجندة السياسية الفلسطينية، فبعد أن كان الهدف الرئيسى تحرير الأراضى الفلسطينية من الاحتلال أصبح إعادة إعمار غزة هو الهم الأول بالدرجة الأساسية، وفتح المعبر». وأضاف: حماس تناضل اليوم من أجل فتح ما كان مفتوحا بالأساس. أى معبر رفح.

فى غضون ذلك واصلت قيادات اليسار الفلسطينى انتقادها لحماس واتهمتها بسعيها لتكريس الانفصال بين الضفة وغزة من خلال عملية واسعة أطلقت عليها «حمسنة القطاع»، وفى الوقت الذى انتقد فيه نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، مواقف حماس فى غزة ووصفها بأنها «الفصيل الوحيد الذى يقف بمفرده على الشجرة، ويضع شروطا مسبقة للحوار»، مشيرا إلى أن « حماس تقوم بعملية حمسنة بجهاز التعليم وجهاز الصحة والقضاء إضافة للإدارة والقوة التنفيذية مع نفى الآخر على قاعدة التطهير، وصولا لفصل كامل بين غزة والضفة الغربية».

وقال حواتمة، «إن جميع الفصائل الفلسطينية الآن، ما عدا الإخوة فى حماس، يدعون إلى حوار وطنى فلسطينى شامل بدون شروط مسبقة، بمن فيهم الأخ محمود عباس الذى كان يشترط تراجع حماس فورا عن انقلابها وتسليم كل مؤسسات السلطة الفلسطينية بقطاع غزة سياسية وأمنية للسلطة الفلسطينية، لكن الأخوة فى فتح تنازلوا بعد الحوار الذى جرى بيننا وبينهم عن هذه الشروط المسبقة».

لم تكن الحرب كلها شرا، بل إن حماس استطاعت أن تستفيد من أجواء الحرب ومن حرية تنقلها من خلال الأنفاق وكانت حماس قد تسلمت مساعدات مالية كبيرة من عدد من الدول العربية الإسلامية، فضلا عن التبرعات الشعبية، التى تدفقت عليها من خلال مؤسسات أهلية،

ولجان شعبية للحد الذى جعل مسئولا أمنيا مصريا يدعى أن «حماس أصبحت مصابة بتخمة مالية وتعمل يوما بعد يوم على توطيد سلطتها أكثر فأكثر فى غزة، على أساس سلطة طويلة الأمد فى القطاع». فى أعقاب الحرب كان هناك تقرير مفصل أمام إسماعيل هنية يتحدث عن انتهاء حماس من تفكيك كل الأجهزة الأمنية ومكنت فقط الأجهزة الحمساوية التى تضم ١٨ ألف جندى ما بين القوى التنفيذية (الأمنية) وغيرها. كانت حماس لا تعطى لغزة ولو رغيف خبز واحد، ماعدا الصرف على هؤلاء الـ١٨ ألفا، حيث تصرف عليهم شهريا ١٦ مليون دولار. بينما الحياة المعيشية لأهالى القطاع أصبحت المهمة الأساسية لوكالات الإغاثة.(١١٦)

فى تلك الأثناء اتهمت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» الشرطة التابعة لحكومة حماس المقالة فى غزة بالاستيلاء على مساعدات عينية مخصصة للتوزيع على سكان منكوبين فى القطاع. وقالت «الأونروا» فى بيان رسمى، إنه «فى تمام الساعة الثانية والنصف من بعد ظهيرة يوم الثالث من فبراير تم الاستيلاء على أكثر من ٣٥٠٠ بطانية و ٤٠٦ طرود من مخازن الأونروا فى مخيم الشاطئ فى غزة من قبل طواقم تابعة للشرطة المقالة». وأشارت الوكالة، إلى أن المساعدات كان مخصصا لها أن توزع على ٥٠٠ عائلة فى المنطقة.

وأشارت «الأونروا» إلى أن عملية الاستيلاء تمت بعد أن رفض موظفو «الأونروا» تسليم المواد المتبرع بها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية فى الحكومة المقالة، حيث اقتحمت الشرطة المقالة المخازن وصادرت المساعدات عنوة وبالقوة. كان جون غينغ مدير «الأونروا» فى غزة أكد أن الوكالة وسعت قوائم مساعداتها لتشمل موظفى السلطة الوطنية الفلسطينية لأنهم بحاجة إلى المساعدة، لأن إسرائيل تمنع تحويل الأموال إلى غزة لدفع مرتبات موظفى السلطة.(١١٧)

كان هناك سؤال لا تريد حماس الإجابة عليه. هل تريد حماس دولة فلسطينية فى غزة فقط. فى النهاية وصف «جان هولمز» ميعوث الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، غزة بالسجن المفتوح. وقال فى تقرير قدمه فى مجلس الأمن بعد زيارة للمنطقة شملت قطاع غزة: «ما زال سكان غزة يواصلون العيش بطريقة غير طبيعية ودون كرامة فى سجن مفتوح، وحصار من الداخل والخارج».

الهوامش

(١) د/ عماد جاد: حماس وقضايا التسوية، بحث فى كتاب، الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة (المحرر - صبحى عسيلة)، إصدارات مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٧٣.

(٢) بول ماغور: اقتل خالد - الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٩، ص ٥١٦.

(٣) جريدة الحياة اليومية «لندن»، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩.

(٤) بول ماغور: م س، ص٥١٧.

(٥) مجلة مختارات إسرائيلية: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية (القاهرة) - العدد١٥٥، ١ نوفمبر ٢٠٠٧، ص ٥١.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) جريمى غرينستوك (سفير بريطانيا فى الأمم المتحدة): دعم فتح ليس مفتاح الحل، مجلة نيوزويك (الطبعة العربية)، ١٤ أغسطس ٢٠٠٤.

(٨) بول ماغور: م س، ص ٥١٧.

(٩) عزمى بشارة: فلسطين إلى أين؟، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، العدد ٣٢٩، يونيو ٢٠٠٦.

(١٠) مجلة الدراسات الفلسطينية، إصدارات مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، خريف ٢٠٠٧، ص ١٦٣.

(١١) يمكن الرجوع لأوراق العمل والمناقشات التى جرت حولها، أنظر كتاب: قراءات نقدية فى تجربة حماس وحكومتها، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت، ط١، ٢٠٠٧.

(١٢) يمكن الرجوع لنص الكتابين: عملية الحسم فى غزة اضطرار لا اختيار، والكتاب الأسود، إصدارات المركز الإعلامى لحركة المقاومة الإسلامية (حماس).

(١٣) موقع ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية (باللغة العربية) http://www. PM. gov. lipmoar

(١٤) مقابلة لشارون أجرتها لالى ويموث، نشرتها مجلة نيوزويك، الطبعة العربية، فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٥م.

(١٥) مقابلة مع السفير نبيل فهمى أجريتها معه فى القاهرة بعد عودته من واشنطن ونشرت فى جريدة المصرى اليوم، القاهرة، ٢٨ يونيو ٢٠٠٨م.

(١٦) رياض على العيلة: خطة الانفصال الشارونية.. رؤية فلسطينية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٢، أكتوبر ٢٠٠٥، ص ١٠٢.

(١٧) المرجع نفسه ص ١٠٢، نقلا عن تقرير لمركز أبحاث المستقبل بعنوان: سيناريوهات ما بعد الانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة، غزة، يوليو ٢٠٠٥.

(١٨) زئيف شيف: لن تكون مصر شرطيا، ها آرتس ٢٠٠٤/٦/١٦، دراسات الترجمة العربية فى المجلة مختارات إسرائيلية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ١١٥، يوليو ٢٠٠٤، ص ٦٥.

(١٩) محمد جمعة: الدور المصرى فى خطة الانفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٢.

(٢٠) المرجع نفسه.

(٢١) http://www. palestine-pmc. com/arabic/insidel. asp

(٢٢) يمكن الرجوع إلى محمد خالد الأذكر: فى قطاع غزة من ١٩٦٧ فى ١٩٨٥ – دار المستقبل العربى، ط١، ١٩٨٧، مطبوعات منظمة التحرير الفلسطينية.

(٢٣) المركز الفلسطينى للإعلام.

(٢٤) مقابلة مع نبيل عمرو فى القاهرة بعد أن تم تعيينه سفيرا لفلسطين ودعوته لندوة استفاضتها ونشرتها جريدة روزا اليوسف.

(٢٥) جريدة الشرق الأوسط ١٢ أغسطس ٢٠٠٧.

(٢٦) http://www. elaph. com/arabic

(٢٧) جريدة الشرق الأوسط، العدد ن – ٢٠/٨/٢٠٠٧م.

(٢٨) المرجع نفسه.

(٢٩) المرجع نفسه.

(٣٠) جريدة الحياة الدولية، ١/٨/٢٠٠٧م.

(٣١) يمكن الرجوع إلى: http://www.algasam. com

(٣٢) الشرق الأوسط، ١/٨/٢٠٠٧م.

(٣٣) المرجع نفسه.

(٣٤) http://newsvote. bbc. uk

(٣٥) جريدة الحياة ٢٥/٨/٢٠٠٧.

(٣٦) مقابلة مع جميل المجدلاوى على موقع أمد الفلسطينى للإعلام www. amad. com

(٣٧) عبد الله الراشد، هل يجتمع دينان فى غزة، الشرق الأوسط ١٠/٩/٢٠٠٧.

(٣٨) أمد للإعلام، ٢٥/٧/٢٠٠٧.

(٣٩) المرجع نفسه.

(٤٠) أمد للإعلام، ٣١/٧/٢٠٠٧.

(٤١) الشرق الأوسط، ١٦/٩/٢٠٠٧.

(٤٢) الشرق الأوسط، ١٦/٩/٢٠٠٧.

(٤٣) المرجع نفسه.

(٤٤) المرجع نفسه.

(٤٥) جريدة الأهرام، القاهرة ٢٠٠٧/٩/١٩.

(٤٦) المرجع نفسه.

(٤٧) الموقع الرسمى لحركة فتح.

(٤٨) جريدة الحياة الدولية ٢٠٠٧/٩/٢١

(٤٩) المرجع نفسه.

(٥٠) المرجع نفسه.

(٥١) جريدة الشرق الأوسط ٢٠٠٧/١٢/٢٠.

(٥٢) المرجع نفسه.

(٥٣) جريدة الأهرام ٢٠٠٧/٩/١٩

(٥٤) جريدة الأهرام ٢٠٠٧/٩/٢١

(٥٥) جريدة الشرق الأوسط ٢٠٠٧/٩/١٦

(٥٦) المرجع نفسه.

(٥٧) جريدة الحياة ٢٠٠٧/٩/١٩

(٥٨) bbcarabic. com ٢٠٠٩/٩/١٠

(٥٩) جريدة المصرى اليوم، ٢٠٠٨/١٢/٢٠

(٦٠) www. swissinfoch/raa/detail

(٦١) المرجع نفسه.

(٦٢) جريدة الحياة ٢٠٠٩/١/٣١

(٦٣) المرجع نفسه

(٦٤) جريدة الشرق الأوسط ٢٠٠٧/١٢/٢٨

(٦٥)www. samanews. com

(٦٦) جريدة الحياة ٢٠٠٧/٨/٢٢

(٦٧) جريدة الشرق الأوسط ٢٠٠٨/١/٢٦

(٦٨) بشير نافع: مصر وحماس، علاقة شائكة تزداد تفاقما، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت. «أبحاث، يمكن الرجوع للموقع الرسمى للمركز»

(٦٩) د/ وحيد عبد المجيد: مصر وقطاع غزة، معضلة علاقة خاصة جدا، مجلة السياسة الدولية، فصلية، تصدر عن مركز

الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٧٠ أكتوبر ٢٠٠٧، ص١١٤.

(٧٠) المرجع نفسه.

(٧١) المرجع نفسه.

(٧٢) حسن أبوطالب: الإشكاليات الست فى علاقة مصر والقطاع، جريدة الحياة ٢٠١٠/١/١٠

(٧٣) دعاء حسين علام: المعابر الفلسطينية، أزمة متجددة وأبعاد متشابكة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٢، أبريل ٢٠٠٨، ص١٤١.

(٧٤) المرجع نفسه.

(٧٥) عبد العليم محمد وآخرون: دور مصر الإقليمى وتسوية الصراع العربى الإسرائيلى، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط٢٠٠٩، ص٢٤.

(٧٦) مجلة المشاهد السياسى، لندن، أنفاق رفح حكايات مليئة بالأسرار، ٢٠٠٩/١/٢٤

(٧٧) المرجع نفسه.

(٧٨) جريدة الأهرام ٢٠٠٧/١٢/١٠

(٧٩) www.newsvote. bbc. co. uk/mpapps/pagetools

(٨٠) المرجع نفسه

(٨١) زكى شهاب: حماس من الداخل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٨، ص ٢٠٧.

(٨٢) المرجع نفسه

(٨٣) المرجع نفسه.

(٨٤) جريدة الأهرام ٢٠٠٩/٣/٥

(٨٥) الشرق الأوسط ٢٠٠٧/١٠/١

(٨٦) www. ikhwanonline. com

(٨٧) الشرق الأوسط ٢٠٠٨/٣/٢٠

(٨٨) المرجع نفسه

(٨٩) بشير نافع، المرجع سابق.

(٩٠) جريدة الأهرام ٢٠١٠/١/١٠.

(٩١) www. alwatanvoice. com/arabic

(٩٢) المرجع نفسه.

(٩٣) المرجع نفسه.

(٩٤) الموقع الرسمى لكتائب القسام.

(٩٥) مجلة نيوزويك، ٦/٩/٢٠٠٥.

(٩٦) جريدة الأهرام ٢٥/٥/٢٠٠٩.

(٩٧) الشرق الأوسط ٢٩/٣/٢٠٠٨.

(٩٨) المرجع نفسه.

(٩٩) المرجع نفسه.

(١٠٠) الموقع الرسمى لكتائب القسام.

(١٠١) المرجع نفسه.

(١٠٢) المرجع نفسه.

(١٠٣) المصرى اليوم ١٥/١/٢٠٠٩.

(١٠٤) الشرق الأوسط ٢٧/١٢/٢٠٠٨.

(١٠٥) المرجع نفسه.

(١٠٦) المرجع نفسه.

(١٠٧) جريدة الحياة ٢٨/١٢/٢٠٠٨

(١٠٨) www. aljazeera. net

(١٠٩) المصرى اليوم ١٥/١/٢٠٠٩

(١١٠) بشير موسى نافع: الحرب على غزة، موقع الجزيرة نت.

(١١١) الموقع الرسمى لكتائب القسام.

(١١٢) جريدة الحياة ٢٨/١/٢٠٠٩

(١١٣) جريدة الأهرام ٢٥/١/٢٠٠٩

(١١٤) المرجع نفسه.

(١١٥) الموقع الرسمى لكتائب القسام.

(١١٦) تقرير لمنظمة هيومان رايتس واتش، أبريل ٢٠٠٩

(١١٧) المرجع نفسه.

الفصل الرابع

الضفة الغربية ومشروع أبو مازن/ فياض

كانت الفوضى وسيلة حكم بالنسبة لياسر عرفات. ولقد استطاع هذا الزعيم الماكر لمنظمة التحرير الفلسطينية أن يحافظ على بقائه ٤٠ عاما كقائد لشعبه، من خلال صب الوقود على نار الخصومات بين حلفائه، الأمر الذى عزز العنف، وعندما تحقق له ما أراد، تخلى كما هو معروف، عن القليل جدا من السلطة لبعض الجماعات المتنافسة. وساير المجتمع الدولى على هواه، والذى كان يرى فى عرفات العقبة الرئيسية فى طريق السلام.

لكن إن كان عرفات هو المشكلة، فلماذا لم تتحسن الحياة فى الضفة الغربية وغزة منذ وفاته؟.[1] قد يحتاج الأمر لسنوات أخرى لتقييم إرث عرفات. الفلسطينيون مازالوا بعد سنوات من رحيله يواجهون المشكلات ذاتها بدرجة أكثر حدة، فضلا عن الانفصال بين غزة والضفة والاستيطان الإسرائيلى.

نظريا، كان أبو مازن الذى تولى رئاسة منظمة التحرير خلفا لعرفات قد حدد مساره الخاص. ففى الحملة التى قادها لملأ الفراغ الذى تركه سلفه، بإنهاء فوضى السلاح، وفرض حكم القانون على المناطق التى أصبح فيها مسلحو الانتفاضة زعماء عصابات فى الأحياء. ووعد أيضا بالعمل من أجل تحسين حياة الفلسطينيين، والتخفيف من معاناتهم اليومية، وبالسعى من أجل العمل المتواصل للمضى قدما فى العملية التفاوضية لإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة.[٢]

فى البداية ربما سارت الأمور فى الاتجاه الذى رسمه أبو مازن، فقد تحسنت حياة الفلسطينيين من بعض النواحى البسيطة. وشارك سكان الضفة الغربية وغزة فى انتخابات رئاسية حرة

بعد وفاة عرفات مباشرة. كذلك انتعش الاقتصاد بمعدل ٦٪ تقريبا، طوال العام ٢٠٠٥، ولم يكن هناك تطور يزعج الرئيس الفلسطينى الجديد، آنذاك، أكثر من الاستيطان الإسرائيلى، وانتشار العنف فى المناطق الفلسطينية.

أعتقد أبو مازن أن الانتخابات التشريعية والمحلية سوف تمتص العنف الداخلى وأن إشراك حماس فى العملية السياسية، سيضعها أمام مسئولياتها، حتى يتمكن من الدخول فى عملية تفاوضية جادة كان يتوقع تقدمها ومن ثم جنى ثمارها، وهو ما لم يحدث. ما جرى فى غزة بعد فوز حماس وانقلابها على السلطة الفلسطينية كان أسوأ من كافة السيناريوهات التى تخيلها أكثر المتشائمين.

قال أبو مازن «ومنذ ذلك الوقت، ونحن نمضى آلاف الساعات فى حوار يتقدم خطوة إلى الأمام ويتراجع خطوتين إلى الوراء، وهكذا دخلنا دوامة حوار لا ينتهى للوصول إلى اتفاق، ولقد قدمت باسم فتح وباسم منظمة التحرير المبادرات المختلفة من أجل التوصل لاتفاق يضع حدا للانقسام». وقال فى تجمع لحركة فتح فى رام الله: «وها نحن مازلنا ندور فى الحلقة المفرغة من تأجيل إلى آخر من شرط تعجيزى إلى آخر، من مساومة إلى أخرى حتى وصلنا إلى حالة مأساوية، أضحت حماس بمقتضاها تتعامل بالحوار مع فتح كمشروع ابتزاز ومساومة».[٢] كان الرئيس قد بذل محاولات متعددة، وفى أكثر من اتجاه فى هذا الشأن سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

أرسل وفدا يمثل حركة فتح لزيارة غزة، كانت الزيارة الأولى من نوعها لوفد من الضفة الغربية، منذ سيطرة حماس على القطاع. ضم الوفد حكمت زيد مستشار الرئيس لشؤون المحافظات ومروان عبد الحميد مستشار الرئيس للتنمية والنائب فى المجلس التشريعى محب الله عبد الله. ورافق الوفد شخصية مستقلة قريبة من حماس وهو وزير الخارجية السابق زياد أبو عمرو، والذى فاز فى انتخابات ٢٠٠٦، بدعم حماس وقد لعب دور الوسيط فى الاتفاقات السابقة بينها وبين فتح.

وقال زيد لدى وصولة لغزة: «أنقل إليكم تحيات الرئيس أبو مازن، وهو متشوق للمجىء إليكم وإلى غزة قريبا، وهو أطلق المبادرة الأخيرة التى تهدف إلى توحيد الوطن، وإعادة الوحدة

الوطنية، وتأكيدا على حسن النوايا من جانبه ومن قيادة فتح والسلطة الوطنية التى يمثل شرعيتها». وأكد على أن الرئيس محمود عباس أرسلهم إلى غزة لمتابعة وتوضيح هذه المبادرة، تعبيرا عن حسن النوايا والجدية، ودعا الفصائل إلى التكاتف من أجل إنهاء الانقسام.(٤)

كان من بين تصورات «أبو مازن» أنه يمكن أن يحقق تقدما على صعيد الوحدة من خلال جهود وطنية، ومبادرات من الداخل، إلا أن جميع المبادرات التى بذلت فى هذا الإطار لم يكتب لها النجاح.(٥)

ولما وصلت كافة محاولات أبو مازن لاحتواء حماس إلى طريق مسدود، مضى باتجاه اختبار مشروعه فى الضفة الغربية. كان المهندس الحقيقى للمشروع رجلا براجماتيا صاحب نظرية «دولة الأمر الواقع».. سلام فياض الذى وصفه الرئيس الإسرائيلى شيمون بيريس بأنه «بن جوريون الفلسطينى».(٦)

وقال بيريس الذى كان يتكلم فى مؤتمر هرتسليا: «إن بن غوريون بنى دولة إسرائيل أولا على الأرض» فقد أقام المؤسسات البنيوية: زراعة وصناعة ودوائر صحية ودبلوماسية ومصارف ونقابات وفرقا فنية ورياضية وحتى جهاز مخابرات، قبل عشرات السنين من قيام إسرائيل. وهكذا، عندما حان الوقت وأعلن عن إقامة الدولة كان كل شىء جاهزا، وهذا ما يفعله فياض للشعب الفلسطينى اليوم، يبنى مدينة جديدة ويبنى اقتصادا ناجحا ويثبت للمواطنين حياة آمنة. إنه بن غوريون الفلسطينى، «وأقول ذلك بكل الاحترام».

لكن نتنياهو، ووزير خارجيته ليبرمان، لم يرق لهما ذلك وهاجما فياض وكذلك الرئيس محمود عباس على مشروع بناء مؤسسات الدولة، واعتبراه «مشروعا خطيرا لإعلان دولة فلسطينية رغما عن أنف إسرائيل».(٧)

كان سلام فياض قد دعا الفلسطينيين إلى الخروج من السلبية والاستسلام للواقع الذى فرضه الاحتلال إلى العمل والتفكير الإيجابى وتوفير الإمكانات للمواطن الفلسطينى للصمود فى أرضه. وقال: «باختصار علينا أن نبادر ونبادر ونتقدم للأمام حتى لو لم تتحقق الدولة فى حينه نكون أيضا قد حسنا قدرات السلطة على تقديم الخدمات للمواطنين، بما يعزز صمودهم وثباتهم على الأرض وهو المربع الأول فى إنهاء الاحتلال».(٨)

كان صوت سلام فياض قادما من بعيد، وطريقته مختلفة فى التعامل مع الاحتلال. ومن ثم لم يكن من السهل قبوله، خصوصا أن هذا الرجل الذى جاء من خارج التركيبة الأساسية لحركة فتح، وقضى أغلب سنوات حياته فى الخارج، وعمل فى مناصب دولية رفيعة، وفى مؤسسات اقتصادية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والبنك العربى وغيرها، كان يستطيع أن يرى المشكلة من زاوية أخرى، ويتخيل لها حلولا مختلفة، لذلك أسس كتلة الطريق الثالث كحزب مستقل، شارك فى انتخابات ٢٠٠٦، وحصل على مقعدين فى المجلس التشريعى.

سخر منه مشعل ذات مرة: «أوهام يحاول أن يخدع بها شعبنا الفلسطينى، لكنه لن ينخدع ويعرف أن خلاصه فى المقاومة».[٩]

كان أمرا عاديا أن يواجه «فياض» عاصفة من النقد والتشهير لكنه أعلن تمسكه بمشروعه، ورد على منتقديه: «نحن ندرك أن النجاح ممكن والفشل ممكن، ولكن إذا فشلنا يجب ألا يكون سبب الفشل هو عدم المحاولة أو قلة الجهد، نريد أن نتجاوز عوامل الإفشال الذاتى».

فى غضون ذلك حاولت حماس تحدى سلطة أبو مازن فى الضفة الغربية وإفشال جهود فياض. كان ظهور مقاتلى حماس فى الضفة وفى منطقة حكم السلطة الفلسطينية ينذر بخطر ويعطل الحكومة الجديدة التى كلف أبو مازن، مرة ثانية، سلام فياض بترؤسها، وهو ما رفضته حماس بشدة، وأعلن إسماعيل هنية: «هذه حكومة غير شرعية، ولا يؤيدها أحد»،[١٠] وأكد الزهار: «يجب إسقاطها».[١١]

على مدى أكثر من يومين دار قتال متقطع بين رجال حماس المسلحين وأفراد من قوات السلطة الفلسطينية فى مدينة قلقيلية فى الضفة،[١٢] ولم تكن هذه محاولة حماس الوحيدة، بل سعت بطريقة أخرى لنزع أى شرعية عن حكومة فياض من خلال هز شرعية الرئيس محمود عباس.

أكد خالد مشعل الذى كان يحتفل فى الدوحة «بانتصار غزة» أن حركته تعمل جاهدة على إيجاد بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، أدعى مشعل أن المنظمة لم يعد لها فائدة ولا تمثل الشعب الفلسطينى.[١٣]

يبدو أنه لم يكن يعى تماما ما يقول، فقد كانت تصريحاته محاولة انقلابية من نوع آخر. بعد ساعات كان مشعل فى طهران وعلى موعد مع المرشد الأعلى «على خامنئى» الذى نصح مشعل بالعدول عن فكرته.

ونشرت صحيفة «كليهان» الإيرانية، التى يتولى رئاسة تحريرها «شريعت مدارى» المقرب من خامنئى تقريرا موسعا عن اللقاء الذى جمعه بزعيم حماس تحت عنوان «خالد مشعل يقدم تقريرا حول غزة إلى ولى أمر المسلمين».(١٤)

عاد مشعل من طهران وقد تراجع تماما عن فكرته التى لم يؤيده فيها أحد من خارج حماس. خليل الحية القيادى بالحركة، قاد مسيرة فى غزة دعت إليها حماس تأييدا لخالد مشعل ومبايعته على خطابه الأخير الذى دعا فيه إلى تشكيل مرجعية قيادية موحدة عليا للشعب الفلسطينى فى الداخل والخارج.(١٥)

رد الرئيس محمود عباس على دعوة خالد مشعل وقال: « إنه يلعب فى الوقت الضائع»، بمحاولته إنشاء مرجعية جديدة بدل منظمة التحرير الفلسطينية. وقال عباس، فى رام الله فى مؤتمر صحفى مشترك مع الرئيس السلوفينى دانيلو تورك: «عندما يتحدث عن إنشاء منظمة فإنه يريد تدمير صرح عمره ٤٤ عاما، ومعترف به من قبل العرب والمسلمين والعالم و١٢٠ دولة معترفة بمنظمة التحرير، وإذا أراد أن يهدم هذا المعبد فلن يستطيع، لأن أحدا لن يكون معه لا من شعبنا ولا من غيره».(١٦)

وشن عزام الأحمد رئيس كتلة فتح البرلمانية هجوما شديدا على مشعل لمحاولاته التى وصفها «بالانشقاقية والانقلابية» ضد منظمة التحرير، واعتبر الأحمد أن مشعل «يعيش فى وهم أنه حقق نصرا عظيما فى غزة»، وأضاف «مشعل ينجح هذه المرة».(١٧)

واعتبر نبيل عمرو سفير فلسطين فى القاهرة، آنذاك، تصريح مشعل محاولة انقلابية فاشلة. وقال عمرو «إن مشعل عرف من خلالها وزنه الضعيف، ووزن منظمة التحرير الثقيل». من جهته قال نائب رئيس حركة الجهاد الإسلامى فى غزة زياد نخالة إن فصائل المقاومة ملتزمة باتفاق القاهرة لعام ٢٠٠٥، والذى ينص على تفعيل منظمة التحرير.

وأضاف أن تصريح مشعل لا يجب أن يأخذ كل هذه الضجة، خصوصا أن حركة حماس أصدرت بيانا فور تصريح مشعل توضح فيه موقفها، وتؤكد بأنها فى حاجة لمرجعية قوية للشعب الفلسطينى، واستبعد نخالة أن يكون تصريح مشعل بمثابة انقلاب ثان على السلطة.(١٨)

وردا على هذا الهجوم الذى خلفته دعوة مشعل أكد محمد نزال القيادى بحماس «كلام مشعل لم يكن يعنى إلغاء منظمة التحرير، ولا إلى إيجاد بديل عنها وإنما هو طرح يؤكد أن هناك توجها لدى الفصائل المستبعدة من دخول المنظمة».(١٩)

قال أيمن طه أحد المفاوضين باسم حماس فى القاهرة «إن موقفنا واضح. مطلبنا إعادة بناء أو اصلاح منظمة التحرير، ولكن إذا أصر الجانب الآخر على عدم إصلاح المنظمة أو إعادة بنائها فإن من حقنا النظر فى خيارات أخرى».

وقال أسامة حمدان ممثل حماس فى لبنان: «إن حركته لا ترفض الانضواء تحت لواء المنظمة، ولكنها تحتفظ لنفسها بحق اختيار التصرف الذى يتواءم مع المصلحة الوطنية الفلسطينية». وبذلك تراجعت حماس عن دعوتها، ولم يكن هذا إحراجا لمشعل بقدر ما كان محاولة للعدول عن هذه الفكرة.(٢٠)

وسط هذا الجدل اعتقلت الأجهزة الأمنية فى رام الله مصورا صحفيا يعمل فى وكالة الأنباء الفلسطينية المعروفة باسم «وفا»، التى تخضع مباشرة لمكتب الرئيس الفلسطينى محمود عباس. كان الريماوى الذى واجه اتهامات بنقل معلومات لحماس تتعلق بالرئيس، الصحفى المكلف بتغطية نشاطات أبو مازن.(٢١)

فى الواقع تم اعتقال الريماوى لاتصاله الدائم بأحد أقاربه المنتمين للإخوان المسلمين، (من كوادر حركة حماس). كان قريبه هذا صحفيا يقيم فى عمان، وهو الذى أدعى فى وقت سابق قبل وقوع الانقلاب أنه حاول نشر وثيقة حصل عليها من مكتب الرئيس محمود عباس وهى عبارة عن خطة أعدتها السلطة للإطاحة بحكومة حماس، واتخذتها الأخيرة مبررا لانقلابها على السلطة.(٢٢)

كانت هناك موجة اعتقالات فى الضفة وقد سجلت المنظمات الحقوقية عشرات من الحالات

فى هذا الشأن. وأصبح الموضوع الأمنى يمثل حالة من «الفوبيا» لدى الرئيس ومعاونيه، فلم يكن أحد منهم قادرا على تخيل تكرار ما جرى فى غزة، بالضفة الغربية.[٢٣] وكان لدى سلام فياض خطة أمنية جاهزة، كانت جزءا من مشروعه للدولة المؤسسية، سمح له الرئيس بتنفيذها دون تردد ووعده بالدعم.

نجح سلام فياض فى اختبار تحقيق وفرض الأمن. فعندما صار رئيسا للوزراء فى عام ٢٠٠٧ كان المسلحون يطوفون الشوارع كما يحلو لهم تقريبا. وأصر فياض على أن الحكومة سوف ترسخ احتكار القوة. وبمساعدة أمريكا وإسرائيل حقق النتائج. فقد مولت أمريكا تدريب ما يزيد على ٢٠٠٠ من عناصر الشرطة جيدة الانضباط، والتى تعمل بطريقة مهنية، غير حزبية أو فصائلية، وكانت لديه خطة بشأن عدة آلاف أخرى ستكون موجودة على الأرض عام ٢٠١١. ومنحهم الإسرائيليون بعد تردد فى البداية المسئولية فى مدن الضفة الغربية، عندما أزالت تل أبيب الكثير من الحواجز الأمنية، فقد قاموا بإلغاء ٢٨ نقطة تفتيش من بين ٤٢ نقطة.[٢٤]

شجع الرئيس الأمريكى باراك أوباما ذلك حينما كان يخطب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، قال: «لقد عزز الفلسطينيون جهودهم فى مجال الأمن، والإسرائيليون سهلوا مزيدا من حرية الحركة لهم. ونتيجة لتلك الجهود من الجانبين فإن الاقتصاد فى الضفة الغربية بدأ فى النمو لكن هناك حاجة لمزيد من التقدم».[٢٥]

خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠٢ وحتى سبتمبر ٢٠٠٤ أجرت مؤسسة «راند» دراستين ركزتا على السؤال حول كيفية التمكن من إنجاح دولة فلسطينية مستقلة فى المستقبل.[٢٦]

وفى مقابلة مع الرئيس محمود عباس على هامش الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى نيويورك، قال: همنا الأساسى الآن فى الضفة الغربية يتركز على أمرين، الأول هو استتباب الأمن وأعتقد أن الأمن مستتب بنسبة أكثر من ٩٠٪ فى الضفة، الأمر الثانى هو التطور الاقتصادى الذى يتوقف على ثلاثة عوامل الأول فلسطين ونحن نعمل ونبذل كل جهد لتطوير مؤسساتنا، مستذكرين أننا فى السبع سنوات دمر كل شىء لدينا وأعدنا بناء الكثير، والعامل الثانى هو المساعدات التى يفترض أن تأتى نتيجة لمؤتمر باريس، والعامل الثالث هو الحواجز والعقبات التى تضعها إسرائيل وتحول دون أى تقدم.[٢٧]

يجزم تقرير البنك الدولى الذى صدر بمناسبة انعقاد مؤتمر الدول المانحة فى باريس، أنه إذا حصلت السلطة على كامل التبرعات التى تطمح إليها فإن النمو سيكون سلبيا طالما يتم إزالة القيود التى تفرضها إسرائيل.[٢٨]

كانت السلطة قد عقدت مؤتمرين لإنعاش اقتصاد الضفة وزيادة النمو، عقد الأول فى رام الله وكان صغيرا مقارنة بالمؤتمر الثانى الذى عقد فى بيت لحم وحضره أربعة آلاف رجل أعمال من جميع أقطار العالم، حضروا بهدف الاطمئنان إلى قدرة السلطة الفلسطينية على تنفيذ مشاريعها.[٢٩]

دفع الفلسطينيون ثمنا باهظا فى الانتفاضة الثانية وما زالوا يدفعون، هكذا قال سلام فياض، «والحواجز التى وضعت فى أثناء الانتفاضة نكافح الآن من أجل رفعها أو على الأقل تخفيفها».

دافيد هير وهو كاتب وصحفى أمريكى قضى أوقاتا طويلة متنقلا ما بين مدن الضفة الغربية، وخاض تجربة الحياة اليومية هناك، يقول: «رجاء، رجاء: انظروا إلى سير الأحوال، انظروا إلى حالة اليأس العميق. لقد وصلت دولة إلى النقطة التى أجمع ٨٤٪ من شعبها على بناء جدار على طول حدودها. هل سمعتم أبدا عن شىء أجمع علية ٨٤٪ من الناس؟ ومع ذلك فها هو أكثر من أربعة أخماس أمة يقولون شيئا فى منتهى الغرابة، هل يمكن أن تتخيلوا الرقم؟ لقد بنى حائط برلين لإبقاء الناس بالداخل. وهم يقولون إن الجدار الذى نحن بصدده يبنى لإبقاء الناس بالخارج. يمكننا أن نسمى ذلك حالة غير طبيعية للأحوال. إنها بالكاد لا تعد حالة طبيعية. وتلك هى الكلمة التى نسمعها طوال الوقت فى الشرق الأوسط، «طبيعية». يسأل الفلسطينيون «متى سنعيش حياة طبيعية؟». وكذلك يسأل الإسرائيليون. فى الحقيقة أن الدولة الإسرائيلية نشأت عام ١٩٤٨ بطموح أن تكون طبيعية، أن تكون مكانا طبيعيا كأى مكان آخر. إن الفلسطينيين يطلقون على إقامة الدولة الإسرائيلية «النكبة» والآن بعد مرور ستين عاما فإن إسرائيل تؤمن بأنها حسب الرأى المعبر عنه دائما من قبل الأغلبية فى حاجة إلى جدار: إلا أنهم بالطبع لا يسمونه جدارا بل سياجا. إنها أحد تلك الأشياء، يبدو أن هناك الكثير منها، أليس كذلك؟ أنا أفكر فى الإجهاض، أو التمرد المسلح - حيث الكلمات التى نستخدمها

(مناصر للاختبار) (إرهابى/ مناضل فى سبيل الحرية) - تخير العالم عن طريقة تفكيرك. إن الكلمات تتحول إلى رايات تعلن عن الجانب الذى تنتمى إليه. وفى حالتنا هذه، فإن ذلك يجرى بصورة حرفية. إن الإسرائيليين يطلقون عليه «السياج العازل» ولكن الفلسطينيين لا يطلقون عليه ذلك على الإطلاق. إنهم يسمونه «جدار الفصل العنصرى».[٢٠]

كان دافيد يحاول فهم ما يجرى على الأرض.. «حسنا، فلنناقش الأمر بترو. لو أنى استخدمت كلمة أو غيرها فسامحونى، إن ذلك لا يوحى بأنى متحيز. إن لدى معارف على جانبى السياج وعلى جانبى الجدار. يقول أصدقائى الإسرائيليين «إننا نكره الجدار. إننا آسفون لذلك إننا نشعر بالعار بسببه. إننا نقود لأميال كى نتجنب رؤيته ولكن الجدار نجح». لقد توقفت ٨٠٪ من الهجمات ضد إسرائيل. تم إيقافها. ألا يفترض أن نكون سعداء بذلك؟».[٢١]

فى الأول من يونيو عام ٢٠٠١ بعد تسعة أشهر من الانتفاضة الثانية، قام انتحارى فلسطينى يدعى «سعيد الحوترى» بالعبور إلى إسرائيل من الضفة الغربية وفجر نفسه فى مدخل ملهى الدلافين المائية الليلى على شاطئ تل أبيب مما أدى إلى مقتل ٢١ مدنيا معظمهم من طلاب المرحلة الثانوية وأصيب ١٣٢ شخصا آخرين. وكرد فعل على المذبحة نشأت حركة محلية فى جميع أنحاء إسرائيل تطلق على نفسها «سياج الحياة» وهم يجادلون كما جادل رئيس الوزراء إسحاق رابين قبل ذلك بعشر سنوات بأن السبيل الوحيد لحماية البلاد من تسلل الإرهابيين هو أن تعزل نفسها بإحكام عن المناطق الفلسطينية من خلال إزالة نقاط التصادم بين المجتمعين. ولكن الفصل لا يمكن أن يكون تكتيكا عسكريا محضا كلا، فقبل إغتياله من قبل مواطن إسرائيلى كان رابين ينادى بشئ أكثر تطرفا بكثير.. «يجب أن نتبنى الفصل كفلسفة». ها هو ليس مجرد جدار. الجدار الآن أمر واقع بل وأكثر، هذا الجدار هو فلسفة أو كما أطلق عليه أحد المراقبين شفرة سياسية لإغلاق الحانوت».

بدأ البناء عام ٢٠٠٢ وكانت الخطة الأصلية تقضى بأن يمتد السياج لمسافة ٤٨٦ ميلا كاملة وهى كامل طول حدود إسرائيل الشرقية. وتتكلف تلك المجموعة من الخنادق والأسيجة الالكترونية الخراسانية ونقاط التفتيش وطرق الدورية واللفائف الشفرية الحادة والتى تبلغ تكلفتها مليارى دولار ويتراوح عرضها ما بين ٣٠ إلى ١٥٠ مترا وتتكلف مليونى دولار تقريبا لكل

كيلو متر وقد جرى بالفعل على الجانب الفلسطينى تدمير ٧٥ فدانا من الصوبات الزراعية و٢٥ ميلا من أنابيب الرى كما تمت مصادرة أكثر من ٣٧٧٠٠ فدان من الأراضى الفلسطينية، البعض منها كى يمر الجدار على بعد أمتار من الضياع والقرى الفلسطينية، كما تم بالفعل قطع ١٠٢ ألف شجرة لفتح الطريق أمام الجدار.[٢٢]

تقول قلة فى المجتمع الإسرائيلى إن هذا الجدار يعد اعترافا بالفشل «إن التاريخ لم يتبع المسار الذى كنا نتمناه»، كان المسار المحدد للجدار مثيرا للجدل منذ البداية والمسار الأكثر وضوحا الذى كان يمكن للجدار أن يتبعه هو الحدود الدولية المرسمة عام ١٩٤٩ بين إسرائيل والأردن والمعروفة لجميع الأطراف باسم الخط الأخضر، ولكن الواقع فإن ٨٥٪ من المسار المخطط للجدار يمر داخل الضفة الغربية. إن السياج يتلوى ويلتف منحرفا للشرق من الخط الأخضر بمسافة مائتى متر فقط فى بعض المناطق وحوالى ٢٢ كيلو مترا فى مناطق أخرى، حيث ينحرف إلى الداخل فى سبيل ضم وحماية المستوطنات الإسرائيلية المقامة بعيدا داخل المناطق المحتلة، وفى بعض الأحيان يستولى الجدار على الأراضى الزراعية الفلسطينية الخصبة وآبار المياه تاركا المزارعين الفلسطينيين بدون إمكانية الوصول إلى حقولهم. وسوف يعيش حوالى ٢٠٠ أو١٤٠ مستوطن إسرائيلى فى المسافة بين السياج والخط الأخضر وسوف يعلق ٩٣ ألف فلسطينى على الجانب الخطأ من الجدار.

ولهذا السبب فإن معارضى السياج لا يرونه فى صورته المزعومة إجراء أمنيا، بل كنهب للأرض والتخطيط للمطالبة بتبادل الأرض وفرضه كأمر واقع ومحاولة التوسع المنتظم فى الأجزاء الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية فى القدس لتحقيق ما يعرف بـ «تغيير الحقائق على الأرض». فى مستهل حملتهم أصر مؤيدو حركة «سياج الحياة» أن الجدار سيكون حاجزا وليس حدودا ولن يستخدم كتكتيك للمساومة فى أى مفاوضات مستقبلية لاتفاق الوضع النهائى. ولكن حتى الإسرائيليون يجدون تلك النية واهية المصداقية، وقبل مغادرته منصبه أعترف رئيس الوزراء الإسرائيلى أيهود أولمرت بأنه لو كان قد بقى فى منصبة فإنه كان سيسعى لترسيم الحدود الدائمة لإسرائيل بحلول عام ٢٠١٠ وأن الحدود «كانت ستمر على الحاجز أو بالقرب منه». بل إن أشد المتحمسين للسياج يعترفون أنه، مثل حصار غزة، مصدر كبير للشقاء بالنسبة للفلسطينيين، ولكنهم يجادلون من خلال كلمات أحد المدافعين عنه بأنه يحمى الإسرائيليين

ويمنع «الإرهاب» وأصبح واقعا لا يمكن التراجع عنه. بينما المعاناة التى يواجهها الفلسطينيون مؤقتة ويمكن التراجع عنها. أما محكمة العدل الدولية فى لاهاى فكان لها رأى أخر حيث أصدرت فى التاسع من يوليو عام ٢٠٠٤ حكمها رقم ١-١٤ والذى ينص على أن عملية إنشاء الجدار التى تقوم بها إسرائيل كسلطة احتلال فى المناطق الفلسطينية المحتلة هى مخالفة للقانون الدولى. وعلى إسرائيل أن تلتزم بإيقاف أعمال البناء فورا وإزالة الإنشاءات المقامة والقيام بإصلاح كافة التلفيات التى نتجت عن بناء الجدار.

ويوضح البروفيسور سارى نسيبة من جامعة القدس الأمر فى كلمات بليغة: «كأنك تؤخر شخصا محبوسا فى قفص، وعندما يبدأ فى الصراخ كما سيفعل أى شخص طبيعى فى مثل هذا الموقف فإنك تستغل مزاجه العنيف كمبرر لوضعه فى القفص فى المقام الأول. إن الجدار هو الجريمة الكاملة لأنه يولد العنف الذى أقيم ظاهريا لمنعه».[٢٣]

بات الجدار جزءا من سلسلة إجراءات اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المتتالية فى أعقاب اندلاع انتفاضة الفلسطينيين الثانية وتجاوز هذه الإجراءات ليس بالأمر السهل، بل شديد الصعوبة.

كانت الإجراءات اليومية التى تتخذها حكومة فياض من شأنها أن تخفف العبء عن المواطنين فى بعض مناطق الضفة، ليس أكثر من ذلك. وقال مارتن أنديل رئيس مركز سابان فى معهد بروكينجز الذى نظم مؤتمرا لمدة ثلاثة أيام فى القدس لمناقشة القضايا الأمريكية الإسرائيلية، ومستقبل الحل: «فياض هو الخيار الوحيد ولكن خطته غير قابلة للاستمرار دون عملية سياسية».[٢٤]

يرفض الإسرائيليون بعض جوانب خطة فياض لبناء الدولة ولكن هذا ما تجرى المفاوضات من أجله، إذ يعتبر هذا بديلا أفضل عن المشروع الأخير الذى تتبناه بعض قيادات فتح من أجل إعلان الأمم المتحدة للدولة الفلسطينية، بتحرك دبلوماسى كان قد سبق لعرفات وأن طرحه قبل وفاته.

فى غضون ذلك تصاعدت حدة الخلافات بين حركة فتح وحكومة تسيير الأعمال التى يرأسها سلام فياض باتهام فياض بالعمل على استقطاب الأقاليم المنتخبة، فى فتح، عبر توظيف

المال. ولم يخف أحمد قريع مفوض التعبئة والتنظيم فى فتح، غضبه من فياض بعد اجتماعه عدة مرات بأقاليم الحركة التى طلبت منه مساعدات مالية واستجاب.

قال قريع لأعضاء الأقاليم المنتخبين فى اجتماع موسع، إن هناك شعورا بأن أبناء فتح مستهدفون من قبل الحكومة، متهما حكومة فياض بأنها «لا تحفظ حقوقهم ولا تصونها لا فى الأجهزة الأمنية ولا فى المؤسسات».

كانت قيادات فى فتح قد شددت على أن أى حكومة مستقلة أو توافقية عليها أن تتعامل مع فتح على أنها الحاضنة الأساسية لها والعمق الجماهيرى الذى يمكنها من النجاح. وقال قريع غاضبا إن فتح هى الطريق الأول والثانى والثالث والرابع والخامس فى إشارة إلى حزب سلام فياض الطريق الثالث. وتابع: إن الحكومة مطالبة بعدم التعرض لأبناء الحركة ولحقوقهم الوظيفية إداريا وماليا. كانت الخلافات قد تفجرت بين قريع وفياض بعد عدة زيارات قام بها الأخير لمدن الضفة الغربية واجتماعه بأقاليم فتح المنتخبة واستقبالهم كذلك فى مكتبه، واتهمت قيادات فى فتح فياض بأنه يحاول أن يكون مرجعية لهذه الأقاليم ويقدم لهم المال، ويدفع قريع مؤخرا بإتجاة تغيير فى حكومة فياض كانت قيادة فتح ذاتها مستاءة أيضا من عدم استجابة أبو مازن لمطالبها بإجراء تغيير فى حكومة فياض، وقال قريع: «الرئيس لا يستجيب». كان قريع وقيادات أخرى من فتح قرروا الضغط بشكل جدى لإحداث تغيير وزارى، وتخشى فتح من أن تجد نفسها قد خسرت الكثير مع أى تغيير قادم. وقال أبو علاء «إن منظمة التحرير التى دفعت فتح ثمنا باهظا وغاليا من أجل الدفاع عن وحدتها وشرعيتها واستقلالية قرارها وهياكلها مازالت تتعرض لمؤامرات أساسها اختطاف كلى لهذه المؤسسة الوطنية الجامعة.[٢٥] وطالب أبو علاء «الكل الفتحاوى بالعمل على حماية المنظمة وتقويتها والدفع لتجديد هياكلها ومؤسساتها على مستوى اللجنة التنفيذية أو تفعيل مؤسساتها».

كانت الخلافات ما زالت قائمة داخل فتح حول مكان وآليات انعقاد المؤتمر السادس. وشدد أبو علاء على أهمية المصالحات الداخلية بين قيادات الأطر الفتحاوية المختلفة لضمان نجاح المؤتمر والخروج بأفضل النتائج.

والخلاف لم يكن يتركز حول الخلاف بشأن آليات انعقاد المؤتمر السادس فقط، بل أحيانا حول مرشح الحركة للانتخابات الرئاسية المقبلة، إذ تتباين الآراء فى النقاشات الداخلية حول هوية

الشخص الذى يمكن له أن يقود فتح. وكانت أوساط فتحاوية تردد ذلك، وكان رئيس وزراء إسرائيل أيهود أولمرت قد أظهر خلال لقائه مع وزير الخارجية الأسبانى ميجال موراتينوس قلقه حيال محاولات بعض قادة السلطة الضغط على الرئيس عباس لرفض التوقيع على اتفاق مبادئ مع إسرائيل. وقال أولمرت: «هناك جهات فلسطينية عشقت المفاوضات ولا يستهويها لحظة التواصل لاتفاق». وقالت صحيفة «ها آرتس» إن أولمرت كان يغمز إلى قريع.(٣٦)

يحدث ذلك فى الوقت الذى يتحدث فيه قادة عرب عن ضرورة دعم فتح فى مقابلة مع الملك عبد الله الثانى العاهل الأردنى الذى قال: الجميع يتكلمون عن كيفية عزل حماس لكننا لم نتكلم بما يكفى عن كيفية دعم فتح وتساءل: كيف يمكننا تقوية الطرف الأخر؟.(٣٧)

بعد الانقلاب الذى تعرض له أبو مازن فى غزة مؤخرا بدأ يستعين بأساليب ياسر عرفات التى كان أبو مازن قد سجل عليها عشرات التحفظات، كما أنه تعلم الدروس من تجربته عندما كان رئيسا للحكومة، لذا سعى للسيطرة على أجهزة فتح وقواعدها بالمال الذى يدفعه سلام فياض باسم أبو مازن. فسلام فياض لم يكن يدفع المال لحسابه، وإن كان على دراية بكل دولار يتم إنفاقه ويعرف جيدا من أين يأتى وإلى أين يذهب.(٣٨)

بعكس عرفات الذى كان يقدم دعما ماليا لمختلف شرائح الفلسطينيين، بغير حساب، وبدون تدقيق ودفاتر، فأغدق المال على نقابات ومؤسسات وفصائل وشخصيات وأحزاب وتنظيمات وصحف وكان ذلك بهدف السيطرة، كما أنه دفع لكل محتاج من المرضى والفقراء والجرحى وعائلات الشهداء. وكما أكد ياسر عبد ربه.. لم يكن يرد أحدا على الإطلاق.(٣٩)

فى إحدى الجلسات المغلقة، قال القيادى الفتحاوى محمد دحلان إن الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات قال له ذات مرة: من أراد أن يعمل بالسياسة فى فلسطين يجب أن يملك القدرة على الإقناع والقوة على الإقناع، وأضاف دحلان «سألته طيب القدرة مفهومه، لكن كيف القوة على الإقناع؟» فقال لى: «العصا».

لم تكن عصا عرفات بالضرورة القوة المسلحة، لكنه كان يوظف المال فى أغلب الأحيان كعصا. فبالمال استمرت فتح عدة عقود، وظلت تسيطر على منظمة التحرير الفلسطينية ومكاتبها فى كل مكان، قبل أن تنشأ السلطة الوطنية وتترأسها.

مسألتان لم يساوم حولهما عرفات فى أثناء معركة الإصلاح التى حاولت جهات دولية فرضها عليه.. المال والسلطة، فقد ظل يمسك بمفاتيح خزائن فتح والمنظمة والسلطة وبتبعية الأجهزة الأمنية له.

واليوم وبعد سنوات على رحيل عرفات فقدت فتح «العصا» وسيطرت حماس على القطاع وأحكمت قبضتها على كل شىء هناك، السلاح والمال. وسيطر سلام فياض، المدعوم من العالم، على الضفة الغربية، وأحكم قبضته هو الأخر على الأجهزة الأمنية والمال.

لم يبق لفتح سوى مالها الخاص، بعدما فقدت مال السلطة ومال المنظمة ومال عرفات وأصبحت تحصل على ميزانية محددة من الصندوق القومى لمنظمة التحرير الذى يدفع كذلك ميزانية الفصائل الأخرى.(٤٠)

وأوضح أمين مقبول، القيادى فى فتح وعضو المجلس الثورى بها، أن اللجنة المالية لفتح كانت تضم أبو عمار وأبو مازن وأبو علاء وفى مؤسسات الحركة، تاريخيا لم يعرض أى تقرير مالى يوضح عن أملاك وموجودات ومصاريف وموازنة الحركة. وتابع: «طالبنا فى المجلس الثورى بأن تعرض موازنة الحركة، لأننا نريد أن نعرف ما هو وضع الحركة، إذ يبلغوننا دائما بأن الحركة تمر بأزمة كبيرة».

ووصف مقبول وضع الحركة بالمتدهور وقال: «إن احتياجاتها فى العمل التنظيمى ومصاريفها تشكل ١ على ١٠٠ مما يصرف عند حماس والعنوان دائما أنه لا توجد أموال». مثل هذه الأزمة فى فتح استغلها فياض ليأخذ من صلاحيات أحمد قريع مفوض التعبئة والتنظيم فى فتح وذلك من خلال المال. كان الرئيس الفلسطينى محمود عباس شكل فى وقت سابق لجنة لحصر ملكية فتح، لسببين: الأول معرفة مصير أملاك الحركة، والثانى الكشف عن أى عمليات سرقة أو اختلاس تمت لبعض هذه الأملاك مستغلين وفاة عرفات».

ويثير الفتحاويون دائما نقاشات حول مصير أملاك الحركة ومؤسساتها الكبيرة. وكانت صحيفة يديعوت أحرونوت قالت إن وزير المالية الفلسطينى سلام فياض بعد وفاة عرفات طلب من الموساد، جهاز المخابرات الخارجية الإسرائيلى، مساعدته فى البحث عن أموال عرفات

وحساباته البنكية. وقالت يديعوت، آنذاك، إنه بعد أربعة أشهر فقط من رحيل رئيس السلطة ياسر عرفات وصلت رسالة مفاجئة لمصادر الاستخبارات العسكرية تحمل طلبا من وزير المالية سلام فياض لجهاز الموساد الإسرائيلى يقول فيها ساعدونا فى العثور على أموال عرفات وحساباته السرية. ورد فى الرسالة عبارة مفاجئة تقول إن فياض يعتمد على جهاز الموساد فى العثور على الملايين وورد أيضا « لا نستطيع أن نقيم مؤسسات دولة من دونها»، يقصد أموال عرفات.

وبعد هذه الرسالة وصلت رسالتان من قادة فلسطينيين كبار يقولون فيهما «لا يضيرنا أن المخابرات الإسرائيلية تبحث معنا والمهم أن نعثر على الأموال».[٤١]

فياض أوضح فى رسالته أن الحديث يدور عن ٦٠٠ مليون دولار اختفت بعد رحيل عرفات ولكن شخصيات أخرى وفى رسائل أخرى تحدثت عن مبلغ ٩٠٠ مليون دولار وأكثر. وفى أوساط المخابرات الإسرائيلية فوجئوا من تسريب النبأ للصحافة واضطروا بعدها إلى الاعتراف: نعم، «نحن لا نزال نبحث عن الأموال» وهمس مصدر استخبارى إسرائيلى رسمى «ولكن الاستخبارات الأمريكية وأجهزة استخبارات أوروبية أخرى وأفريقية انضموا إلى المهمة، وهناك تنسيق استخبارى عالمى».

وعمليا فشلت هذه المحاولات فى كشف شىء ما، ولم تثمر. وفى أوساط الاستخبارات الإسرائيلية هناك من يقول إن مئات الملايين لن ينجح أحد فى الكشف عنها إلى يوم الدين. وحتى عندما أثارت الشرطة الإسرائيلية فى عام ٢٠٠٢ شبهات حول أحد مساعدى رئيس الوزراء الإسرائيلى أيهود باراك، من أنه أشرف على استثمار أموال للسلطة الفلسطينية لصالح عرفات، لم تصل إلى نتيجة.

قالت صحيفة «معاريف»، آنذاك، أن «يوسى غينوسار»، وهو موظف كبير سابق فى المخابرات الإسرائيلية وضابط آخر سابق فى شعبة الاستخبارات العسكرية أدار استثمارات بقيمة ٣٠٠ مليون دولار فى أحد بنوك سويسرا باسم الرئيس ياسر عرفات. وتقرر فتح التحقيق بعد أن اختفى مبلغ ٦٥ مليون دولار منها، زعمت إسرائيل أنها ذهبت إلى عناصر فلسطينية تعمل فى النشاط العسكرى المعادى لها. وقد نفى غينوسار ذلك، وقال إن نشاطاته الاقتصادية مع

الفلسطينيين وغيرهم من العرب مكشوفة ومعروفة للمخابرات وكلها شرعية. وكل ما فى الأمر أن إسرائيل مصابة بالعمى ضد كل ما هو فلسطينى.

استثمرت فتح جيدا فى كل شىء، وأقامت مؤسسات عملاقة، حتى مصانع الأسلحة فى دول مثل اليمن، لكن كل ذلك كان يتبخر سريعا. وتوقفت كثير من المشاريع حتى داخل أراضى السلطة الفلسطينية.

ومع تأسيس السلطة، كان أبرز ما استثمرته فتح أنها تخلصت من عبء كبير بتوظيف معظم أفرادها فى المؤسسات والوزارات والأجهزة الأمنية، ويتم اليوم انتداب موظفين فى السلطة يتلقون راتبا من الحكومة التى تعاديها فتح ليديروا مكاتب فتح الحركية.

ويسجل أبناء فتح لعرفات أنه كان يمول حتى نشاطات الحركة عسكريا، وقال أحد عناصر كتائب الأقصى التابعة لفتح: «عرفات كان يرسل إلينا أموالا بطريقته ويدفع كل ما نريد، وبعد وفاته توقف كل شىء». وتابع باختصار: كان عرفات يوظف كل سلطاته كيفما يشاء بما يخدم مصالح فتح. ويقول مناصرو عرفات «إنه كان يقوى فتح وقتما يشاء على حساب السلطة والمنظمة ويقوى السلطة وقتما يشاء على حساب فتح وعندما يريد، يعيد إلى المنظمة قوتها وهكذا».

لكن بعد وفاته لم يعد هناك من يمسك بالخيوط معا، فأخذت حماس جزءا من السلطة وأخذ فياض جزءا آخر وكان على فتح أن تعود من سلطة إلى حركة.

ومنذ تأسيس السلطة الفلسطينية تطارد الاتهامات حركة فتح فى مسألة «الخلط» بين حقها وحق الآخرين. وكان صندوق النقد الدولى قال إن نحو ٩٠٠ مليون دولار عائدة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية من مشاريع تجارية عدة «اختفت ولم يعد لها أثر خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠».[٤٢]

وفى وقت سابق نفى فياض وجود أموال لياسر عرفات فى أماكن متفرقة لم يعلن عنها إلا بعد رحيله. وقال فياض إن ما ينشر من تقارير صحفية حول وجود أموال للرئيس الراحل ياسر عرفات مبعثرة هنا وهناك غير صحيح، خصوصا بعد أن تم تجميع استثمارات السلطة

الفلسطينية وعملياتها التجارية فى صندوق الاستثمار الفلسطينى بعد البدء بعملية الإصلاح المالى فى عام ٢٠٠٢. أكد فياض إن صندوق الاستثمار الفلسطينى كان قد تأسس بمرسوم رئاسى من عرفات فى أغسطس ٢٠٠٢ ضمن خطة الإصلاح. التى بدأت وانتهت فى حياة عرفات. وأضاف ومنذ ذلك اليوم لم يأت أى شخص بأى معلومات لها مصداقية، حول وجود أموال غير معروفة هنا أو هناك ومن لدية أى معلومة أخرى فليأت بها. تسببت الإشاعات التى أطلقها البعض بشأن الكشف عن أموال بعد رحيل عرفات فى الإضرار بالمصالح الفلسطينية والفئات الأكثر فقرا، لأنه أثر سلبا على تدفق المساعدات الدولية.

لم تكن الأزمة المالية التى تمر بها فتح دليلا على الفقر. لأنه لن يأتى أحد من فتح ليقول لفياض «عدو الحركة اللدود» إن هناك أموالا لفتح أو لعرفات عليك أن تطلع عليها. ويكفى مطالعة توضيح أصدره قريع قبل انعقاد المؤتمر العام للحركة بعد اتهامات له من أشخاص فى فتح بأنه حول ملايين الدولارات من حساب فتح إلى حسابه الخاص، ليتضح أن الحركة مازالت فعلا تملك الكثير.

قال قريع: «أود أن أوضح بكل مسئولية وشفافية وأمانة أن هذا المبلغ هو جزء من خمسة ملايين دولار لصالح كل من حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية لدى البنك العربى- عمان، وأن الحساب رقم ٥١٠/٢١٢٥٠ الذى أشير إليه كذلك هو حساب لحركة (فتح) لدى البنك العربى- عمان، وهو حساب مفتوح بأسماء أشخاص معروفين لدى الحركة، وبقرار من قيادتها منذ أواسط الثمانينيات، علما أن حسابات حركة فتح منذ البدء تسجل بأسماء من قياداتها وتخضع لكافة أشكال الرقابة والتدقيق الحركى.

وأكد: أما عن طبيعة هذا المبلغ فهو عبارة عن حصيلة بيع حصة منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح فى بنك بيروت للتجارة - لبنان، هذا البنك الذى أسسه المرحوم رفعت النمر، وكانت هذه الحصة قد بيعت بمعرفة السيد صبيح المصرى بمبلغ خمسة ملايين دولار أودعت باسم الشهيد الخالد ياسر عرفات فى حينه تحت مسمى (أمانات لمنظمة التحرير الفلسطينية ولحركة فتح) ، حصة فتح فيها مبلغ ثلاثة ملايين دولار.

بالفعل كان قريع قد حول حصة فتح البالغة ثلاثة ملايين دولار بعد وفاة ياسر عرفات من

حساب أمانات المسجل باسمه، إلى حساب حركة فتح رقم ٥١٢/٢١٢٥٠ بينما ظل المبلغ المتبقى وقدره مليونا دولار حصة منظمة التحرير الفلسطينية فى حساب الصندوق القومى الفلسطينى رقم ٧١٣/١١١٤٤٤ المذكور آنفا.(٤٣)

فى وقت لاحق دفع أحمد قريع - أحد أكبر المستفيدين من النظام القديم - ثمن موقفه وخلافه مع سلام فياض ومحمد دحلان، فقد خرج من اللجنة المركزية عندما تحالف ضده الخصوم، وسقط فى الانتخابات الأخيرة، وبذلك لم يعد ممثلا فى المجلس القيادى لفتح بعد عقود طويلة من وجوده فيه. واللجنة المركزية هى أعلى هيئة قيادية فى فتح، وأعضاؤها يتمتعون بنفوذ كبير. وقد شهدت الانتخابات التى جرت فى ٢٠٠٩ فوز ١٢ عضوا جديدا بمقاعد اللجنة المركزية لأول مرة أبرزهم مروان البرغوثى والمسئولان الأمنيان السابقان محمد دحلان، وجبريل الرجوب. الأول يعد المسئول عما جرى فى غزة عندما تغلبت حماس على السلطة الفلسطينية. أما الرجوب فقد سقط سقوطا مدويا فى انتخابات ٢٠٠٦ التشريعية.(٤٤)

وأعتبر ناصر القدوة أن هذه النتيجة تمثل تغييرا كبيرا وهائلا. وانتقد القيادى بفتح هشام خضر نتائج الانتخابات، وقال: «كنت أتمنى أن نكون أفضل من ذلك، وهناك بعض الأشخاص ما كان يجب أن يكونوا فى المركزية».(٤٥)

كانت الخلافات داخل فتح تتصاعد فى اللحظة التى بدأ فيها الرئيس محمود عباس مشاورات مكثفة لتشكيل حكومة جديدة موسعة يرأسها سلام فياض، وذلك بعد أن عرقلت قيادات فتحاوية تشكيل هذه الحكومة.(٤٦) لكن الرئيس كان يصر على تكليف فياض بتشكيل هذه الحكومة برغم كل شئ.(٤٧) كان الرئيس عباس، وما زال، يرى أن فياض هو رجل المرحلة وأنه الأنسب فى تلك الظروف. أبلغ ذلك لكل منتقدى الحكومة من قادة فتح فى أكثر من اجتماع، قال أبو مازن بوضوح «هذه حكومتى».

فى تلك الأثناء كان فياض قد فشل فى إقناع بعض الشخصيات المحسوبة على فتح أو فصائل منضوية تحت مظلة منظمة التحرير، مثل الجبهة الشعبية وحزب الشعب، خصوصا أن ذلك توافق مع استمرار حملة من قادة فتح لإحباط تشكيل الحكومة.

كانت الحركة منقسمة على ذاتها بشأن المشاركة وليس لديها موقف موحد، أعلن عزام الأحمد مقاطعة كتلة فتح فى المجلس التشريعى لحكومة فياض. فى المقابل قال حكم بلعاوى: «الرئيس هو الذى يقرر إذا كانت فتح ستشارك أم لا».[٤٨]

فى الواقع كانت فتح تشهد حالة من الاستقطاب والمواجهة الحادة بين تيار يقوده الرئيس محمود عباس ويدعمه معظم قادة فتح فى الداخل، وتيار يقوده أغلبية فى اللجنة المركزية للحركة التى تمثل إلى حد كبير الخارج وعلى رأسهم أبو ماهر غنيم وفاروق القدومى.[٤٩]

كانت اللجنة المركزية لفتح، دخلت فى مواجهة مع عباس عقب قراره بحل اللجنة التحضيرية لمؤتمر فتح السادس. التى كان يرأسها غنيم وإعلانه عن عقد المؤتمر فى الداخل فى أول يوليو بخلاف ما أعلنته اللجنة التحضيرية بأنها ستعقد المؤتمر فى الخارج، فردت المركزية على عباس بإصرارها على عقد المؤتمر فى الخارج، ومن ثم دعت اللجنة التحضيرية لاجتماع للمركزية فى عمان بحضور أبو مازن وكان حكم بلعاوى أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح المحسوب على عباس شن هجوما على قرارات اللجنة التحضيرية للمؤتمر السادس لفتح، وأعتبرها تجاوزا لصلاحيات اللجنة. وأضاف أن هذه اللجنة ليس من صلاحياتها إصدار هذه الدعوة وإنما الدعوة لهكذا اجتماع تصدر عن القائد العام أبو مازن «ولذلك من الأفضل توخى الدقة والأمانة والمسئولية عند اتخاذ أى قرار وفق الأصول والمسئولية».

كان غنيم يحظى بدعم كبير من أحمد قريع مفوض الحركة فى الداخل والجنرال نصر يوسف الذى يمثل مجموعة كبيرة من العسكريين. لذا حضر أبو مازن الاجتماع خوفا من أن تتخذ قرارات فى غيابه قد توحى بوجود انقسام فى الحركة بين الداخل والخارج. بعد نقاشات مطولة كظم فيها أبو مازن غيظه توصل قادة فتح لصيغة لحسم «الخلاف» فيما بينهم.[٥٠]

كانت الحياة السياسية الفلسطينية قد شهدت فى أغسطس ٢٠٠٩ حدثين بارزين هما عقد المؤتمر العام السادس لحركة فتح. وعقد دورة طارئة واستثنائية للمجلس الوطنى الفلسطينى، بعد عشرين عاما على المؤتمر العام الخامس للحركة الذى عقد فى تونس فى سنة ١٩٨٩ وبعد ستة عشر عاما على الموعد المفترض لعقده. أفتتح المؤتمر السادس جدول أعماله فى مدرسة «تيراسنطا» (الأرض المقدسة) فى بيت لحم، فى ٢٠٠٩/٨/٤، أى فى يوم ميلاد ياسر عرفات

(١٩٢٩). وكان هذا المؤتمر هو الوحيد بين جميع مؤتمرات حركة «فتح» الذى لم يحضره المؤسسون الثلاثة ياسر عرفات «أبو عمار» وخليل الوزير «أبو جهاد» وصلاح خلف «أبو إياد». وقد وصلت قائمة العضوية فيه إلى نحو ٢٣٠٠ عضو تقاطرت أغلبيتهم الساحقة على مدينة بيت لحم، وتخلف قليلون لأسباب شتى، وهذا أمر طبيعى، فالمؤتمر السادس لم يكن الوحيد الذى لم يتمكن جميع الأعضاء من حضوره، بل كان هناك دائما أعضاء لا يتمكنون من المشاركة.[٥١]

المهم فى هذا المؤتمر هو أن بعض قادة الانتفاضة الأولى صاروا قادة للحركة التى أشعلت هذه الانتفاضة «مروان البرغوثى على سبيل المثال»، وأن بعض قادة الخلايا الأساسية فى أراضى ٤٨ صار فى عداد قادة الحركة «محمد المدنى»، لكن اللافت أن مروان البرغوثى لم يحصد فى انتخابات اللجنة المركزية أعلى الأصوات، كما توقع كثيرون، وإنما حاز الموقع الثالث فى قائمة المنتخبين، بعد محمد راتب غنيم «أبو ماهر» ومحمد العالول. وأن حسام خضر، النائب الأسير سابقا فشل فى الانتخابات، مع أنه يحظى باحترام خاص فى صفوف حركة فتح كما فشل بين قادة فتح البارزين كل من، انتصار الوزير أم جهاد، وحكم بلعاوى ونصر يوسف. وأحمد قريع «أبو علاء» وعزف عن الترشيح هانى الحسن وصخر حبش «أبو نزار» لأسباب صحية وفاروق القدومى «أبو اللطف» ومحمد العمودى «محمد جهاد» وعبد الله الإفرنجى وصخر بسيسو وزكريا الأغا، لأسباب مختلفة. ولم يبق فى اللجنة المركزية من القيادة التاريخية إلا محمود عباس «أبو مازن» ومحمد غنيم «أبو ماهر» وسليم الزعنون «أبو الأديب» ومن اللجنة المركزية السابقة نبيل شعث وعباس زكى «أبو مشعل». واللافت أيضا أن المؤتمر لم ينتخب أى امرأة لعضوية اللجنة المركزية مع أن اللجنة المركزية السابقة ضمت امرأة واحدة هى انتصار الوزير، لكنه أنتخب ثلاث عشرة امرأة لعضوية المجلس الثورى وأربعة مسيحيين ويهوديا واحدا هو أورى ديفيس.[٥٢]

من جهة أخرى منح المؤتمر العام السادس اللجنة المركزية الجديدة الحق فى تعيين ثلاثة أشخاص فى اللجنة المركزية. كى يصبح العدد الكلى ٢٢ عضوا شرط موافقة المجلس الثورى على هذا التعيين. واختارت اللجنة المركزية كلا من: زكريا الأغا وصخر بسيسو وفى الاجتماعات اللاحقة للجنة المركزية جرى توزيع المهمات كالتالى: محمد راتب غنيم نائبا لرئيس الحركة وأمينا للسر والمشرف العام على مكتب التعبئة والتنظيم؛ جبريل الرجوب نائبا لأمين السر؛

عزام الأحمد «مكتب العلاقات الوطنية»، نبيل شعث «مكتب العلاقات الدولية»، عباس زكى «مكتب العلاقات العربية»، محمد دحلان «الإعلام»، محمود العالول وعثمان أبو غربية وسلطان أبو العينين وجمال محيسن وصخر بسيسو» لجنة قيادة التعبئة والتنظيم.(٥٣)

كان أكثر المنتصرين فى هذا المؤتمر العام لفتح هو الرئيس أبو مازن الذى استطاع تياره أن يحصد نتائج مكنته من السيطرة على الجانب الأكبر من الحركة. بينما استبعدت العديد من القيادات التاريخية وعلى رأسها فاروق القدومى. وبرز تيار الداخل على حساب الخارج. كما حصل التيار الأمنى والتيار المؤيد لمسار المفاوضات والتسوية على مكاسب لا بأس بها.(٥٤)

لكن هذا الانتصار لم يكن معناه أن العقبات الأساسية قد أزيحت من أمام الرئيس محمود عباس وأن الطريق بات ممهدا ليمضى فى تنفيذ مشروعه.

الجدار والحواجز والاستيطان. إنها ثلاث أسلحة قوية، لا مجرد ثلاث كلمات عادية. اعتاد منتقدو عباس وسلام فياض توجيهها إليهما.(٥٥)

نعم نجح عباس مع رئيس وزرائه فى فرض أمن نسبى. لكن القوة الثالثة التى أقاماها بمنأى عن فوضى فتح وفى مواجهة تمرد حماس لا تكفى. فهى بلا قاعدة شعبية تدعم الموقف التفاوضى، قاعدة يمكن أن يؤمنها قائد أسير كمروان البرغوثى.(٥٦) كما أن أبو مازن لن يستطيع صنع السلام المنشود بنفسه، لأنه الطرف الأضعف فى معادلة صعبة طرفها الأخر يعتمد على المراوغة. وقد خدع الرئيس محمود عباس فى أكثر من مناسبة.

«تواجه إسرائيل اليوم منعطفا مصيريا فى مستقبلها وأعتقد أن مواطنى دولة إسرائيل سوف يختارون إنهاء الضعف وبدء تعاظم عصر القوة». كانت هذه كلمات بنيامين نتنياهو زعيم حزب الليكود أمام مؤتمر هرتزل التاسع قبل أسابيع قليلة من الانتخابات العامة التى أجريت فى شهر فبراير ٢٠٠٩.(٥٧) وعلى الرغم من اختلاف تصورات الأحزاب الكبرى فى إسرائيل عن شكل التسوية التى يمكن التوصل إليها سواء مع الفلسطينيين أو مع سوريا، إلا أن هناك إجماعا أخذ فى التبلور بين أعضاء النخبة السياسية والرأى العام الإسرائيلى مفاده أن التفاوض مع العرب لن يقود إلى سلام مستقر حتى لو وقعت اتفاقيات سلام، قدمت فيها إسرائيل تنازلات كبرى.(٥٨)

لأكثر من ١٥ عاما وباحثان فى العلوم السياسية فى جامعة تل أبيب بالتعاون مع خبراء استطلاع الرأى، يسألان الإسرائيليين السؤال نفسه تقريبا كل شهر.. هل تؤيد التفاوض مع الفلسطينيين؟ وهل تعتقد أن المحادثات ستؤدى إلى السلام بين الطرفين فى المستقبل القريب؟ مشروعهما، الذى بدأ تحت شعار مؤشر السلام، وأعيدت تسميته عام ٢٠٠٨ ليصبح مؤشر الحرب والسلام، يستهدف تتبع آراء الإسرائيليين فى عملية بدأت بعد التوقيع على أتفاق أوسلو للسلام عام ١٩٩٣. التفاؤل شهد فترات مد وجزر على مدى السنوات الماضية، إذ بلغ ذروته بعد وهلة قصيرة، من اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحاق رابين عام ١٩٩٥، على يد متطرف يمينى، حين أعرب أكثر من ٦٠ بالمائة من الذين شاركوا فى الاستطلاع عن شعور متفائل حيال عملية السلام، وأنخفض إلى أدنى مستوياته خلال موجة الهجمات الانتحارية فى الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

ولكن نادرا ما كانت الأرقام التى أظهرها هذا الاستطلاع بهذا الانخفاض - وهو انخفاض ثابت - كما هى عليه الحال فى السنوات القليلة الماضية. وحاليا ليس هناك أكثر من ٤٠ فى المائة من الإسرائيليين يتوقون إلى عملية سلام يعاد إحياؤها مع الفلسطينيين، بل إن رقما أدنى نحو ٢٠ فى المائة يعتقدون أن هذه المحادثات ستؤدى إلى شىء ما، ولكن هذا لا يعنى أن الإسرائيليين هم دعاة حرب، هكذا علق رئيس الوزراء اليمينى بنيامين نتنياهو، الذى يشكو عادة من أنه يتم تصوير حكومته على هذه الشاكلة. المفاوضون الفلسطينيون استشاطوا غضبا فى مطلع يناير ٢٠١٠، حين وافق الإسرائيليون على بناء ٧٠٠ وحدة سكنية فى القدس الشرقية، على الرغم من التجميد الذى فرض على البناء فى مستوطنات الضفة الغربية. وهم يقولون إن رغبة نتنياهو المعلن عنها فى الجلوس والتفاوض معهم ليست رغبة صادقة.

ما تغير هو أن عددا من الإسرائيليين أكبر من أى وقت مضى بات يشعر، الآن، أنه لن يكون هناك حل مهما طال الزمن إلا فى إطار حل الدولتين (إسرائيلية وفلسطينية)، إلا أنهم فى الوقت نفسه لا يشعرون إلا بقدر ضئيل من الاستعجال والإلحاحية تجاه تحقيق هذا الهدف. إن هذا بالتحديد ما يمثل العقبة الكبرى أمام جهود إدارة أوباما للتوصل إلى اتفاق سلام بين الطرفين. إن مزيجا من العوامل فى السنوات القليلة الماضية - مثل تحسن الوضع الأمنى والشعور بأن القبول من جانب العرب لم يعد مهما بتلك الدرجة وازدياد الابتعاد عن السياسة

بصورة عامة لدى الإسرائيليين- أثار لدى الكثير من الإسرائيليين شكوكا حول الحسابات الأساسية لعملية السلام نفسها، فبدلا من التوق للسلام، فإنهم يسألون الآن من يريده.[٥٩]

عدد قليل من الإسرائيليين كانوا يسألون مثل هذا السؤال قبل بضع سنوات فى أثناء حياة عرفات، والآن يكررون السؤال نفسه، فى وجود أبو مازن. إذن لا شىء تغير فى الموقف الإسرائيلى، حتى غياب العمليات الانتحارية إلى حد كبير منذ عام ٢٠٠٦ من ناحية الضفة الغربية لم يغير المواقف، على الأقل من رئيس السلطة الذى يمد ذراعيه على مدار الساعة للسلام.[٦٠]

وبالمثل تمت كذلك تهدئة غزة ففى عام ٢٠٠٨، أطلق الفلسطينيون نحو ٣٠٠٠ صاروخ على جنوب إسرائيل، أى بمعدل نحو ٢٥٠ صاروخا شهريا حسب إحصاء رسمى (الصواريخ تسببت فى عدد قليل من الإصابات البشرية ولكنها تسببت فى أثر نفسى واقتصادى) ثم قامت إسرائيل بشن حرب مثيرة للجدل على غزة.

وركز منتقدو تلك الحملة أنظارهم، وهو أمر له ما يبرره، على العدد المرتفع من الضحايا المدنيين والاستخدام غير المناسب للقوة ولكن النتائج واضحة لا طعن فيها. منذ تلك الحرب أنخفض عدد الصواريخ التى أطلقت على إسرائيل بنسبة ٩٠ بالمائة.

الاستقرار الناتج عن هذا بدوره ساعد الاقتصاد الإسرائيلى، ففيما أدى الركود العالمى إلى دخول دول أخرى فى أزمات اقتصادية فى العام الماضى، فإن كل المؤشرات الاقتصادية الإسرائيلية تقريبا ظلت ثابتة. السياحة، التى تعتبر عادة مؤشرا جيدا لعافية الاقتصاد الإسرائيلى الكلية، حققت أعلى أرقام لها منذ ١٠ سنوات عام ٢٠٠٨ وبصورة مذهلة توقع صندوق النقد الدولى أخيرا أن ينمو الناتج القومى الإسرائيلى بصورة أسرع فى عام ٢٠١٠ منه فى معظم الدول المتطورة الأخرى.

وباختصار فإن الإسرائيليين يتمتعون بمنافع السلام من دون إتفاق سلام. ولكن الواضح أن هذا لن يدوم. فمن دون حل لنزاعها، فإن إسرائيل ستواجه دائما احتمال العزلة الدولية والتحديات لشرعيتها بالذات. ولكن الميل نحو التفكير قصير الأمد يعززه تحليل منحن للنفقات مقابل

الفوائد، ينزع الإسرائيليون إلى استعماله وهو أنه فيما يؤدى غياب السلام إلى ثمن منخفض جدا، فإن محاولة إسرائيل التوصل إلى اتفاق سلام أدت إلى ثمن باهظ. غالبية الإسرائيليين، بحسب هذا التحليل، لا يربطون اتفاق أوسلو بالمصافحة التاريخية فى الساحة الجنوبية للبيت الأبيض فحسب، بل بأول عملية انتحارية أيضا يقوم بها الفلسطينيون ضدهم. أسأل الإسرائيليين عما حصلوا عليه مقابل عرضهم فى كامب ديفيد قبل عقد من الزمن تقريبا الذى تمثل فى التخلى عن معظم الضفة الغربية، سيشيرون عليك بالانتفاضة الفلسطينية الثانية فى أذهان الإسرائيليين، ينبغى على الفلسطينيين أن يكونوا ممتنين لانسحاب إسرائيل عام ٢٠٠٥ من قطاع غزة، بدلا من شن هجمات بالصواريخ منه على إسرائيل.

وبطبيعة الحال فإن هذه النسخة من الرواية تتجاهل تحرشات وانتهاكات إسرائيل نفسها، بما فى ذلك استمرار مصادرة الأراضى الفلسطينية، والنمو الهائل فى المستوطنات الإسرائيلية والحصار الذى تفرضه إسرائيل على غزة، والحواجز التى تقطع بها أوصال الضفة. ولكن هذه رواية تاريخية، يقبلها الإسرائيليون عبر الطيف السياسى كله بصورة لا تثير أى تساؤلات بالنسبة إليهم، كما أنها تترجم إلى تردد عميق فى الدفع قدما بصورة أبعد مما يجب وأسرع مما يجب باتجاه السلام. وكما يقول تامار هيرمان، وهو أحد الباحثين السياسيين اللذين يشرفان على إعداد مؤشر الحرب والسلام، أخيرا، «فإن الإسرائيليين بصورة ما ينظرون حولهم ويقولون لقد حققنا الوضع الطبيعى. لم نعد نعانى من التفجيرات. سوق الأسهم لدينا فى وضع جيد لماذا نقوم بإطلاق عملية سلام فوضوية يمكنها أن تضرب القارب ثانية؟».(٦١)

ويستنتج هيرمان أن الإسرائيليين انسحبوا فكريا من عملية صنع السلام وقد يكون انسلاخهم العاطفى عنها حتى أكثر عمقا. ففى الفترة التى أتسمت بالتفاؤل بعد توقيع أوسلو، ابتكر الإسرائيليون عبارة: «أكل الحمص فى دمشق». كانت تلك العبارة ترمز إلى التعايش فى الشرق الأوسط الجديد الذى بدا حينئذ أنه يتحقق، ولكن تلك العبارة أيضا كانت لها أهمية حرفية، فبالنسبة إلى سكان إسرائيل «فإن سلاما يعنى أنه سيكون بوسع الإسرائيليين قيادة سياراتهم عبر الحدود الدولية والتسوق فى أسواق الدول العربية والقيام برحلات برية فى تل أبيب عبر تركيا وصولا إلى أوروبا. وكان النقاش الوطنى بين اليسار واليمين يتمحور حول ما إذا كان ذلك التصور ممكن التحقيق أو أنه تصور وهمى، ولكن المنافع الممكنة كانت واضحة أمامهم. أما اليوم فقد فقدت عبارة «أكل الحمص فى دمشق» إغراءها.(٦٢)

أما بالنسبة للفلسطينيين، كان الشئ الوحيد الذى تفرزه المفاوضات هو المزيد والمزيد من المستوطنات. وحقيقة الأمر أن الوضع الحالى بات أسوأ بكثير من أى وقت مضى فى هذا الشأن. كان واضحا للمفاوض الفلسطينى أن ضعف الموقف العربى وتمزقه يشجع الإسرائيليين على فعل ما يحلو لهم. أكد أبو مازن «بدون ضغط على إسرائيل لن يتحقق شئ».

ويقول «غيرشون غوربنيرغ» مؤلف كتاب الإمبراطورية العفوية «The Accidental Empire»، الذى يروى تاريخ الحركة الاستيطانية فى إسرائيل: «إذا قمت بالمفاوضات من دون تصميم قاطع على التوصل إلى أتفاق سلام فإنها ستنتهى بالمزيد من المستوطنات. هذا كان نمطا ثابتا على مدى الـ ٤٠ عاما الماضية».(٦٣)

لا شك أن استمرار وانتشار المستوطنات يجعل مهمة الرئيس محمود عباس أكثر صعوبة، لكن نتنياهو لا يبالى لذلك، ومن هنا كانت صعوبة المباحثات التى بدأها جورج ميتشل مبعوث الرئيس الأمريكى «أوباما» لدفع عملية السلام فى الشرق الأوسط.

طرح جورج ميتشل فكرة للخروج من مأزق تعطل المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية للتسوية الدائمة، اتضح منها أنه يؤيد الانتقال إلى مفاوضات إقليمية للسلام الشامل بين إسرائيل والعرب، وأنه معنى باستثمار مبادرة السلام العربية، لتكون أحد الأسس الجوهرية للتسوية، وطرح ميشيل هذه الفكرة خلال لقاءات عدة فى القدس وتل أبيب ولكنه أسهب فيها خلال لقائه مع الرئيس شيمون بيريس، المعروف بأنه صاحب الاقتراح الأول بتبنى مبادرة السلام العربية فى إسرائيل وتأييده لأن تكون أساسا للتسوية الدائمة.

ونقلت القناة التليفزيونية الثانية فى إسرائيل عن نتنياهو قوله لميتشل، إنه يضع شرطين لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، الأول الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية والثانى إسقاط حق العودة بموجب قرار مجلس الأمن الدولى ١٩٤ لعام ١٩٤٩.

وكان ميتشل قد أوضح بحزم أن إدارة الرئيس أوباما متمسكة بالتسوية الدائمة على أساس مبدأ دولتين لشعبين وفقا لخطة خريطة الطريق وفى مزيد من إظهار الحزم، قال: إن هذا السلام هو مصلحة أمريكية تندرج فى إطار مشروع تعزيز الأمن القومى للولايات المتحدة ورد

رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو، بأن إسرائيل تعتز بعلاقاتها مع الولايات المتحدة، وترى مصالحهما مشتركة وأن حكومته ستحرص على تعزيز هذه المصالح باستمرار. ولكنه أمتنع عن تأييد مبدأ الدولتين بشكل صريح، قائلا إن حكومته ملتزمة بخريطة الطريق، ولكنها لم تعد برنامجا تفصيليا حول سبل التقدم فى المفاوضات على هذا المسار وطلب مهلة بضعة أسابيع حتى تبلور الحكومة خطة عمل سياسية مفصلة.(٦٤)

كان نتنياهو يحاول أن يلتف على الخطة الأمريكية، كان يستعين فى ذلك بتكتيكات شارون، فى مواجهة الضغوط الأمريكية من أجل عملية السلام.

واختلفت لهجة وزير الدفاع، أيهود باراك عن لهجة وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان فى تناول هذه القضية، فقال إنه يعتقد أن التسوية على أساس مبدأ الدولتين ليست مشكلة، فى هذه الحكومة وأن الموافقة على خريطة الطريق هى موافقة على مبدأ الدولتين، ولكن حكومة نتنياهو تريد السير فى هذا المسار بثقة حتى لا تفشل المفاوضات كما فشلت سابقاتها. وعرض باراك على ميتشل تقريرا يشير إلى الإجراءات التى أتخذها جيشه فى الضفة الغربية لتخفيف معاناة الفلسطينيين، مثل إزالة عدد من الحواجز العسكرية وتوفير الأمن ودعم أجهزة الأمن الفلسطينية كما قدم تقريرا عن إدخال المواد الغذائية لقطاع غزة أدعى فيه أنه لم يعد هناك نقص فى هذه المواد. وأما ليبرمان، فقد عاد ليتحدث بلهجته العنيفة التحريضية. فقال إن المفاوضات «منذ اتفاقيات أوسلو تنتقل من فشل إلى فشل» وإن التنازلات التى قدمتها إسرائيل قوبلت دائما بنتيجة عكسية، فعندما انسحبت إسرائيل من لبنان فى سنة ٢٠٠٠، حل مكانها حزب الله وتسلح بالصواريخ وراح يهدد أمن إسرائيل، فاضطرت إلى إعلان الحرب.(٦٥)

كان الموقف الإسرائيلى متعنتا، ولم يكن هناك أحد أكثر تعنتا وتطرفا فى آن واحد من ليبرمان. إنه قادر على إشعال الحرائق فى المنطقة برمتها، ونسف أية خطوة للأمام وإحراج الجميع، يستطيع أن يفعل ذلك وهو جالس فى مكتبه.(٦٦)

«أنتم بالتأكيد أصبتم بالجنون»، بهذه الكلمات تحدث ميتشل إلى رئيس الوزراء الإسرائيلى، تعقيبا على تصريحات ليبرمان، التى قال فيها، إن مؤتمر آنا بوليس مات، وإن على إسرائيل أن تستعد للحرب لكى تصنع السلام.

وكان هذا واحدا فقط من ردود الفعل الغاضبة التى صدرت فى العالم وحتى فى إسرائيل نفسها، على حديث ليبرمان، فقد سارعت الإدارة الأمريكية لتعلن أنها متمسكة بمبدأ «دولتين للشعبين». وتلقت إسرائيل عبر مكتب الرئيس شيمون بيريس والسفارات الإسرائيلية فى أوروبا اتصالات عديدة تحتج على هذه التصريحات وتسأل عن مدى تعبيرها عن موقف الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وتتساءل عن رأى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه أيهود باراك، فيها. قال المدير العام لديوان رئيس الوزراء فى زمن حكومة إسحق رابين إيتان هابر، إن ليبرمان تكلم بصفاقة لا تلاءم موظفا صغيرا فى وزارة الخارجية. وبهذه الروح ظهرت عدة مقالات فى الصحافة الإسرائيلية. وقالت وزيرة الخارجية السابقة، تسيبى ليفنى، إن تصريحات ليبرمان وصمت نتنياهو وباراك يعنيان شيئا واحدا، هو أن ما كان يقال فى الماضى عن ياسر عرفات يصلح أن يقال عن إسرائيل الآن. فنحن لسنا مناسبين لعملية السلام وفقدنا دورنا كشريك فيها، وعلينا أن نستعد لمواجهة عزلة خطيرة فى العالم إذا لم تتغير هذه اللهجة الفظة وغير المسئولة.(٦٧)

كان نتنياهو يمارس اللعبة ذاتها «مع أوباما» التى مارسها شارون مع «بوش الابن» لقد تلاعب رئيس الوزراء الإسرائيلى بدعوة «أوباما» الصريحة فى القاهرة يونيو ٢٠٠٩، من أجل وقف المستوطنات الإسرائيلية، سمح فى تحد واضح للسياسة الأمريكية، بالإعلان عن الاتجاه لبناء ١٦٠٠ وحدة سكنية لليهود فى القدس الشرقية، ثم بدلا من أن يتراجع، اكتفى بحركة مسرحية وأعلن من اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة: «القدس ليست مستوطنة».(٦٨)

كان أوباما غاضبا، لذا حول زيارة «نتنياهو» للبيت الأبيض إلى حدث باهت لا قيمة له وكانت الرسالة واضحة وهى الرسالة نفسها التى نقلها «جورج ميتشل» من قبل: الوضع الراهن فى الشرق الأوسط لا يخدم مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل وعندما يقول أوباما توقفوا لايعنى، «ابنوا قليلا».

ويقول الكاتب الأمريكى المعروف «روجر كوين»: إن ضم إسرائيل للقدس الشرقية مرفوض من سائر العالم، وأن اتفاق سلام سوف يتضمن صفقة خلاقة حول وضعها، ومن ثم فالبناء فى القدس الشرقية يمثل استفزازا.

وأكد روجر كوين «لا أستطيع التنبؤ بعواقب خلاف أوباما ونتنياهو. ولكنه ربما يعجل بقيام حكومة إسرائيلية أكثر وسطية تضم حزب كاديما».(٦٩)

فى غضون ذلك كان هناك سؤال مطروح بقوة.. ما الذى يجعل أبو مازن متمسكا بمسار المفاوضات؟

كان هذا تحديدا ما يحفز أبو مازن على الاستمرار فى طريق التسوية. موقف أوباما واكتساب مساحات من التأييد الدولى للموقف الفلسطينى، ووجود المبادرة العربية للسلام. لذا لم يكن أبو مازن يشعر باليأس عندما ذهب لاجتماع الجامعة العربية فى القاهرة، وقال لوزراء الخارجية المجتمعين: «أنا ألتزم بقراركم فإذا وافقتم سأذهب إلى المفاوضات غير المباشرة وسنعطيهم فرصة، وإذا رفضتم فإننى سألتزم بقرار رفضكم ولن أذهب».

وتابع القول: «وإذا كان هناك بديل فأتونى به، وإذا كان البديل هو الحرب فأعدكم بأن أكون فى المقدمة». فرد رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطرى الشيخ حمد بن جاسم آل ثانى على أبو مازن مازحا «إحنا يا أبو مازن نحارب بالفلوس فقط». وتدخل أحمد أبو الغيط «يذهب للحرب من لم يوقع اتفاق سلام».(٧٠)

وافق على قرار بدء المفاوضات غير المباشرة جميع أعضاء اللجنة باستثناء سوريا التى تحفظت على القرار. قال وليد المعلم، وزير الخارجية السورى، «إن إعطاء مثل هذا التفويض يعد شكلا من أشكال الشرعية، للإجراءات الإسرائيلية فى الأرض المحتلة، بدءا من تهويد القدس إلى الخطر الداهم على المسجد الأقصى، وصولا إلى ضم الحرم الإبراهيمى ناهيك عن الحصار الظالم لغزة بالإضافة إلى سياسة الاستيطان التى لم تتوقف إطلاقا». وأضاف، «إذا كانت اللجنة تتجه هذا الاتجاه فإن سورية ليست طرفا فى هذا، فالقرار شأن فلسطينى وعلى القيادة الفلسطينية أن تتحمل مسئوليتها التاريخية تجاه ذلك».(٧١)

كان هناك تقريرا مفصلا عن مسار الاتصالات الفلسطينية المتبادلة مع الأطراف المختلفة بشأن عملية السلام، أعده الدكتور صائب عريقات رئيس شؤون دائرة المفاوضات فى منظمة التحرير الفلسطينية. عكس التقرير حرص السلطة الفلسطينية على وضع الحقائق أمام الجميع

على الطاولة، فهذا ما حدث فى الاجتماع الأخير الذى عقدته لجنة المتابعة لمبادرة السلام العربية، وكذلك فى الاجتماع الطارئ الذى عقدته بناء على طلب من السلطة الفلسطينية يوم ١٢ نوفمبر ٢٠٠٩.(٧٢)

فى غضون ذلك، عقد سلام فياض مؤتمرا صحفيا قال فيه: «ما نركز عليه الآن هو أن نكون مستعدين لوضع الدولة».

إذن هذه هى الخطة الفلسطينية التى وضعها «أبو مازن» مع فريقه، بعدما تراجع عن تقديم استقالته،(٧٣) بعد ضغوط من قبل مصر والسعودية والبيت الأبيض. وقال الدكتور بركات الفرا سفير فلسطين بالقاهرة: «لم يكن الرئيس يناور فهو صادق دائما فيما يفعل، وقد تعرض لضغوط كبيرة حتى تراجع عن الاستقالة». أما ملخص الخطة فهو العمل الدبلوماسى المكثف لاستئناف المفاوضات المشروطة بوقف النشاط الاستيطانى أو إعلان الدولة من جانب واحد، على أن تكون كافة التحركات مدعومة عربيا، وتحظى بتعاطف دولى على الأقل. ومن ثم فإن مهمة سلام فياض التى أوكلها إليه الرئيس هى الاستمرار فى بناء المؤسسات المختلفة وفرض حكم القانون استعدادا لخطة إعلان الدولة.

فى المقابل كانت الفصائل الفلسطينية تعترض على خطة الرئيس محمود عباس، لكنها فى الوقت ذاته ليس لديها بديل حقيقى بخلاف شعارات لا يمكن الاعتماد عليها على الأقل فى الأفق المنظور.

أعلن رمضان عبد الله شلح، الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامى، أن هناك ثلاثة بدائل يمكن للفلسطينيين أن يتخيروا بينها، الأول طرح مبادرة سلام بديلة لمبادرة السلام العربية، «وهذا بنظرى ليس فى مصلحة العرب وفلسطين». لأنه يعنى إرضاء إسرائيل وتفصيل السلام على مقاسها ورغباتها وحاجاتها. أما الخيار الثانى وهو ما ابتعد عنه العرب رسميا منذ قمة فاس عام ١٩٨٢ وهو المواجهة، والخيار الثالث هو اللا سلم واللا حرب.(٧٤)

وأضاف شلح، «بالنسبة لرأينا فى الخيارات الثلاثة نقول، إن واجب العرب أن يدافعوا عن شعوبهم ومقدساتهم ويذهبوا إلى الحرب وإن كان ميزان القوة كما يقولون لا يسمح، وهذا

غير صحيح بنظرى فليذهبوا رسميا للخيار الثالث، لا نريدهم أن يوقعوا سلاما يفرط بالأرض والحقوق والمقدسات ولا نريدهم أن يحاربوا إن كانوا لا يستطيعون.

ودعا شلح الحكومات العربية أن تبارك المقاومة الشعبية فى فلسطين ولا تدعمها عسكريا، فإيران تملأ الفراغ العربى فى هذا الجانب.[٧٥]

بالمقارنة فإن مشروع (عباس/ فياض) وهو الأكثر جاذبية وقوة لما يتمتع به من قبول دولى واسع سواء من قبل الإدارة الأمريكية أو من قبل الإتحاد الأوروبى، فضلا عن الزعماء العرب. فهو، إلى حد ما، متماسك، حاول رئيس الوزراء الفلسطينى شرحه فى أكثر من مناسبة، وكان السؤال المطروح عليه دائما: كيف يمكن إقامة الدولة تحت الاحتلال؟، صحيح أن إجابته لم تكن مفاجئة بقدر ما كانت صعبة على القبول ومن ثم الترحيب.

قال سلام فياض: هذا التوجه موجود لدى شخصيا منذ سنين، وهو ينطلق من ضرورة التعامل مع المعطيات ليس كقدر، بل كمحاولة للتأثير فيها بإيجابية من أجل المستقبل وليس بسلبية تعيدنا إلى المربع الأول.

أضاف فياض أن الجوهر فى الخطة هو البناء من أجل التعجيل فى إنهاء الاحتلال، البناء على الرغم من الاحتلال، لإنهاء الاحتلال. وأوضح أكثر، فى مقولة دالة سبق أن أوردناها منذ صفحات: فمن غير المقبول ألا نعمل فى الأمور التى يستطيع إعاقتنا فيها، كما أنه لا يجوز التعامل مع وجود الاحتلال كمبرر للعجز أو الفشل أو الإفشال أو الإفشال الذاتى[٧٦] يرى فياض أن التنمية شكل من أشكال المقاومة على الأرض، وأنها أفضل من استدراج الفلسطينيين – من قبل الاحتلال – فى دائرة جهنمية من العنف فى ظل الظروف الحالية. وكان يرى أن الفرق بين الشكل الأول للمقاومة الذى يراه يحظى بإجماع وترحيب دولى وعربى حتى فى داخل بعض الأوساط الإسرائيلية نفسها.

أكد فياض: « كان واضحا لى تماما أننا سنصل إلى نقطة يحدث فيها إصرار دولى وشىء من الإقرار الإسرائيلى بحق سياسى للشعب الفلسطينى، وبالمناسبة كان شارون فى خطاب العقبة سنة ٢٠٠٣ أقل غموضا من خطاب نتنياهو فى سنة ٢٠٠٩ فيما يتعلق بقبول رؤية حل الدولتين».[٧٧]

رأى نتنياهو أن الخطة الفلسطينية تعتبر تحركا منفردا، غير مقبول بالنسبة للحكومة الإسرائيلية.[٧٨] ليس مفهوما ما المقبول بالنسبة لحكومة نتنياهو! ترفض استئناف مباحثات السلام، تستمر فى بناء المستوطنات ونشر المستوطنين، تمارس أعمالا استفزازية فى الأماكن المقدسة. فى كل الأحوال، اعتادت حكومة نتنياهو عدم المبالاة بالموقف الدولى الذى يعتبر مشروع (عباس/ فياض) حلا عاقلا لتنفيذ خطة الدولتين.

رصد التقرير الإستراتيجى الفلسطينى تزايد بناء المستوطنات خصوصا فى مدينة القدس، فمنذ وصول نتنياهو إلى سدة رئاسة الحكومة فى نهاية مارس ٢٠٠٩ أقر بناء أكثر من ١٩ ألف و١٠٠ وحدة سكنية فى المستوطنات، ٨١٪ منها فى مستوطنات القدس والباقى فى مستوطنات أخرى بالضفة الغربية.[٧٩]

الحى الاستيطانى E1 الواقع شرقى القدس بدأت بتنفيذ مشروع البناء من زمن، ويشمل المخطط ٣٩٠٠ وحدة استيطانية جديدة لاستيعاب أراضى قرى الطور والعيسوية وعناتا والعيزرية. بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية ١٩٩ مستوطنة بما فى ذلك ٣٤ مستوطنة إسرائيلية شرق القدس، بالإضافة إلى ٢٣٢ بؤرة استيطانية إسرائيلية غير رسمية منتشرة فى مختلف أرجاء الضفة الغربية، علما بأن مساحات البناء الاستيطانى قد زادت منذ بدء عملية السلام فى سنة ١٩٩٣ من ٦٩ كم (١,٢٪ من المساحة الكلية للضفة الغربية) إلى ١٨٩ كم (٣,٣٪ من مساحة الضفة) فى سنة ٢٠٠٩.[٨٠]

فى ظل هذا الواقع، فإن السلطة الفلسطينية لا تستبعد احتمالات الفشل. أكد سلام فياض فى حالة عدم استجابة إسرائيل، ووصولنا لطريق مسدود يكون العالم كله مسئولا عن إنهاء الاحتلال، لا أن تترك إسرائيل لتفعل ما تشاء.

قال الرئيس محمود عباس: سنضع العالم أمام أمر واقع. كان هذا كل شئ فى خطة الرئيس أبو مازن.

ويبقى أنه فى حالة الفشل فإنه ليس لدى السلطة بديل آخر، وستكون الساحة جاهزة أمام حماس وستكون شعوب المنطقة مستعدة تماما للسير خلف المشروع الإيرانى ولن يكون أمام الحكومات العربية سوى إعلان فشل مبادرة السلام العربية.

الهوامش

١- دان إيفرون: إعادة النظر فى عرفات، مجلة نيوزويك، الطبعة العربية، ١٥ نوفمبر، ٢٠٠٥.

٢- جريدة الحياة اللندنية، ٢٩ يناير ٢٠٠٥.

٣- مجلة الدراسات الفلسطينية – فصلية تصدرها مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد ٧٩ صيف ٢٠٠٩.

٤- الشرق الأوسط الدولية، (لندن)، ١٨ يونيو ٢٠٠٨.

٥- http://www. rtarabic. com/in__focus__arc

٦- www. bbcnews. arabic

٧- جريدة الشرق الأوسط الدولية، لندن ٢٠١٠/٢/٤م

٨- لقاء أجريته مع سلام فياض على هامش المنتدى الاقتصادى العالمى بمنتجع شرم الشيخ، ٢٠ مايو ٢٠٠٨. ونشر جانب منه فى روز اليوسف «الطبعة اليومية».

٩- جريدة الأخبار اللبنانية ٢٠٠٩/٩/٨.

١٠- جريدة الحياة اللندنية ٢٠٠٩/٢/٤.

١١- موقع أمد الفلسطينى للإعلام.

١٢- الموقع الرسمى لكتائب الشهيد عز الدين القسام الجناح العسكرى لحركة حماس.

١٣- الشرق الأوسط (لندن)، ٣٠ يونيو ٢٠٠٩.

١٤- الموقع الرسمى للقسام.

١٥- www. alarabiy. netLsave__print

١٦- www. arabsvip. com LvbL72879. html

١٧- موقع صوت فتح الإخبارىwww. fateh-voice- psLarabic

١٨- الحياة اللندنية ٢٠٠٩/١/٣١م

١٩- الشرق الأوسط ٣١ يناير ٢٠٠٩.

٢٠- المرجع نفسه.

٢١- www. aljazeera. net

٢٢- www. fatehmedia. net

٢٣- المرجع نفسه.

٢٤- ديفيد إجناسيوس: دروس من رام الله، جريدة الشروق الجديد، القاهرة، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩م.

٢٥- جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٥ سبتمبر٢٠٠٩.

٢٦- مساعدة دولة فلسطينية على النجاح: إعداد مؤسسة راند، تعليق د. محمد خالد الأزعر، ترجمات وإصدارات المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية العدد الأول يوليو ٢٠٠٥.

٢٧- مقابلة أجرتها راغدة درغام مع الرئيس محمود عباس ونشرتها جريدة الحياة الدولية، لندن، ٢٠٠٨/٩/٢٥.

٢٨- مجلة مختارات إسرائيلية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد يناير ٢٠٠٨، ص٧٤، نقلا عن جريدة ها آرتس الإسرائيلية، (افتتاحية ١٢ ديسمبر ٢٠٠٧).

٢٩- www. alzaytona. netarabic. prin. php

٣٠- دافيد هير: الجدار.. حوار من طرف واحد، مجلة وجهات نظر، دار الشروق بالتنسيق مع خدمة

٣١- The Newyork review of books، القاهرة، العدد ٢٥يونيو ٢٠٠٩.

٣٢- المرجع نفسه.

٣٣- المرجع نفسه.

٣٤- المرجع نفسه.

٣٥- ديفيد إجناسيوس: دروس من رام الله- الشروق الجديدة ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩م.

٣٦- جريدة الشرق الأوسط (لندن) ٢٠٠٨/٩/١٧م.

٣٧- المرجع نفسه.

٣٨- www. manbarabaralrai. com

٣٩- جريدة الحياة اللندنية ٢٠٠٦/٢/١٩.

٤٠- جريدة الشرق الأوسط ٢٩ مايو ٢٠٠٩م.

٤١- المرجع نفسه.

٤٢- المرجع نفسه.

٤٣- المرجع نفسه.

٤٤- جريدة الأخبار اللبنانية ٢٠٠٩/٨/١.

٤٥- www. aljazeera. netLnrLexeres

٤٦- www. palestine-info. infoLar

٤٧- المرجع نفسه.

٤٨- جريدة الحياة اللندنية ٢٠٠٩/٥/١٩.

٤٩- المرجع نفسه.

٥٠- المرجع نفسه.

٥١- أسمه الحقيقى مصطفى الشيتاوى وهو مؤسس القواعد العسكرية الأولى فى جنوب لبنان ويحمل رتبة الفريق.

٥٢- صقر أبو فخر: فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية ترميم المبانى المتصدعة، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٧٩ صيف ٢٠٠٩.

٥٣- المرجع نفسه.

٥٤- التقرير الإستراتيجى الفلسطينى لسنة ٢٠٠٩ مركز الزيتونة، للدراسات والاستشارات، بيروت ٢٠٠٩ / ٢٠١٠.

٥٥- www. bbcarabic. com

٥٦- غسان الإمام: خطوة.. خطوة مع أوباما الفلسطينى، جريدة الشرق الأوسط(لندن)، ٢ يونيو ٢٠٠٩.

٥٧- التقرير الإستراتيجى العربى: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ القاهرة، ص٣٢٧، ط، ٢٠١٠.

٥٨- المرجع نفسه.

٥٩- دان إيفرون: «من يحتاج إلى السلام والتفاهم والحب أصلا؟» مجلة نيوزويك، الطبعة العربية، ١٢ يناير ٢٠١٠.

٦٠- المرجع نفسه.

٦١- جريدة الحياة اللندنية ٢٥ يناير ٢٠٠٨.

٦٢- جريدة الأخبار اللبنانية، بيروت ٥ مارس ٢٠٠٩.

٦٣- دان إيفرون: مرجع سابق.

٦٤- المرجع نفسه.

٦٥- كيفن بيراينو: الثمن الفادح للسلام، مجلة نيوزويك، ١٤ أكتوبر ٢٠٠٨.

٦٦- الشرق الأوسط، لندن، ٤ مارس ٢٠١٠.

٦٧- المرجع نفسه.

٦٨- تقرير خاص بدائرة شئون المفاوضات: الموقف السياسى على ضوء التطورات مع الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية واستمرار انقلاب حماس.

٦٩- الموقع الرسمى لحركة فتح.

٧٠- المرجع نفسه.

٧١- مقابلة مع السفير الفلسطينى وممثل حركة فتح فى القاهرة د. بركات الفرا عقب إعلان الرئيس محمود عباس عن اتجاهه لتقديم استقالته.

٧٢- جريدة الحياة الدولية، لندن، ١١فبراير ٢٠١٠.

٧٣- المرجع نفسه.

٧٤- المرجع نفسه.

٧٥- مقابلة أجراها إبراهيم الحميد مع الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامى، من دمشق ونشرتها جريدة الحياة (لندن)، فى ٢٠١٠/٣/٢٥.

٧٦- المرجع نفسه.

٧٧- سليم تمارى وكيل منصور وخالد فراج: سلام فياض يشرح مشروعه لبناء الدولة ويرد على الانتقادات، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، صيف ٢٠٠٩.

٧٨- المرجع نفسه.

٧٩- جريدة الشروق الجديدة (القاهرة)، ١١ فبراير ٢٠١٠.

٨٠- التقرير الإستراتيجى الفلسطينى: مرجع سابق، ٢٠٠٩/٢٠١٠.

٨١- المرجع نفسه.

خاتمة

واجهت الحركة الوطنية الفلسطينية، منذ ثورة ١٩٣٦ وحتى الآن، اختبارات قوية فى محطات عديدة على مسار تقدمها. رسبت فى بعضها ونجحت فى البعض الآخر. وتحولت من الحالة العائلية التى كانت تقودها وتتزعمها شخصيات أمثال الحاج أمين الحسينى وأحمد الشقيرى وغيرهما، إلى الحالة التنظيمية مع بزوغ حركة فتح على الساحة، وتصديها لقيادة الثورة. ورغم كل الانتقادات التى توجه لفتح، إلا أنها حققت مكتسبات حقيقية للشعب الفلسطينى فى ظل ظروف بالغة التعقيد. وعندما كانت فتح هى القوة الرئيسية التى تتصدى للاحتلال فى الداخل والخارج، دفعت ثمنا باهظا فى مقابل ذلك من أرواح قياداتها وأبنائها، واستطاعت أن تقاوم الضغوط الخارجية الواقعة عليها، ولم ترفع فتح ولا أى حركة فلسطينية أخرى من حركات الثورة فى أى يوم ولا فى أى لحظة علما آخر غير العلم الفلسطينى، ولم تتعامل مع الأشقاء بقسوة تفوق معاملة العدو، بعكس حماس التى أنزلت العلم الفلسطينى ورفعت مكانه العلم الخاص بها. وأقدمت على عملية تصفية لفصيل فلسطينى فى غزة، ونقلت الفضائيات مشاهد عنف غير مسبوقة هنا وهناك ترتكبها حماس، فى وقت كانت تريد أن تظهر فيه أمام العالم بمظهر أكثر تحضرا.

حماس وقعت فى الخطأ الذى تجنبته كافة الفصائل والقوى الفلسطينية على مدى عقود طويلة من تاريخ الثورة.

وحدث، مثلا، أنه عقب دخول قوة الردع العربية إلى لبنان فى خريف عام ١٩٧٦ أن حاولت سوريا إقناع قيادة فتح بالتصدى لفصائل الرفض وتصفيتها، وكان بعضها مرتبطا بالنظام العراقى آنذاك، وكان قوام الاقتراح تحديدا أن تتولى عملية التصفية فتح أو الصاعقة أو أن تتولى المنظمتان معا القيام بهذه العملية مشتركتين، فرفضت فتح الصيغ الثلاث المقترحة جميعها. وقال عرفات وقتها، لن أتورط فى ذلك أبدا، ولا فى أى عملية لتصفية الحسابات بين الأنظمة العربية المتنافسة. والفلسطينيين «انكوا بنار» ذلك عشرات بل مئات المرات، وخاصة

إثر نزاع وقع بين الرئيس عبد الناصر وبين الملك سعود عام ١٩٥٧، فطلب الرئيس المصرى من المجلس التشريعى الفلسطينى فى غزة، والذى لم يكن سوى زائدة ملحقة بالسلطة المصرية، قرارا ينتقد العاهل السعودى، فكان أن رد ملك السعودية على الفور بطرد المعلمين الفلسطينيين العاملين فى المملكة. وهكذا فإن ٧٠ ألف شخص بينهم أطفال ونساء فقدوا بيوتهم ومواردهم مجددا.

وبعد كل هذه السنوات وكل هذه التجارب والخبرات التى مرت بها الثورة الفلسطينية تورطت حماس فيما تورطت فيه، لأنها أرادت أن تبدأ من الصفر، وأن تهدم كل شئ لتعيد بناء كل شئ، وهذا مستحيل، وأن تهيل التراب على الجميع وعلى مكتسبات الثورة التى مهما اختلفنا فى تقديرها فإنها موجودة، وذلك عندما جعلت من نفسها فى لحظة من اللحظات أداة لصالح إيران، ولم تفرق بين عداوتها لإسرائيل ومواقف الآخرين فى شتى أرجاء الأرض، وأصبح كل عدو لإيران عدوا لها وكل صديق لإيران صديقا لها، باستثناء تناقض مواقفهما فى العراق، حيث أبدت حماس اعتراضا على سلوك الحرس الثورى الإيرانى هناك. و حماس بعد أن شكلت الحكومة انطلقت من موقف شديد البراجماتية، حيث قدمت مصلحة التنظيم على مصلحة الوطن، وأرادت أن تجعل من برنامج الحركة الإسلامية برنامجا لفلسطين وهو ما لا يمكن أن يكون، أبدا. وقد انعكس هذا بشكل سلبى على المواطن الفلسطينى الذى لا يطمع فى ظل هذه الظروف وقبل كل شئ فى أكثر من ملاذ آمن مهما بلغ صغره، وإلى قنصلية وكيان شرعى يعترف به المجتمع الدولى يستطيع اللجوء إليه إذا ما أوذى أو هدد.

وإذا كانت فتح قد بالغت فى تقدير ذاتها وتعاملت بعد أوسلو بمنطق الدولة وليست «سلطة الحكم الإدارى الذاتى المحدود»، فإن حماس بعد نجاحها فى الانتخابات تعاملت بمنطق الإمبراطورية، وبدا أن برنامجها أوسع وأكبر من فلسطين وهذا ما يؤخذ عليها، كما أنها تتعلق بأوهام لا أول لها من آخر، مضت فى ذلك معرضة عن المصالحة الفلسطينية وعن أى تحالف على برنامج وطنى، وهذا ليس كلامى لكنها شهادة رجل مخضرم فى ساحة العمل الفلسطينى هو لحماس اليوم أقرب من فتح، أقصد نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وهذه الشهادة تدفعنا إلى ضرورة مراجعة منطلقات وثوابت حركة الإخوان المسلمين داخل فلسطين وخارج فلسطين. وفى ذلك ما يتفق مع حركة حماس ومواقفها ويعززه،

مثلما قال المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين السابق فى مصر، مهدى عاكف، حينما قال إنه يفضل أن يكون رئيس مصر مسلما من ماليزيا أفضل من مسيحى مصرى. وربما يفسر لنا هذا جانبا من تصرفات حماس فى الساحة الفلسطينية.

مشكلة حماس اليوم أنها لا تريد أن تتخلى عن السلطة رغم الظروف المأساوية لأهل غزة، بل إن حماس تحاول كسب الوقت من أجل اكتساب المزيد من السلطة، والحصول على مساحات أكبر للنفوذ، فبعد تشكيلها تسعى الحكومة لإعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، وفى السيطرة عليها، ولا أعلم لماذا، ولا أفهم كيف تكون معارضة لاتفاق أوسلو بعد ذلك، وكل طموح حماس الزائد وأطماعها فى السلطة يستند إلى نتيجة انتخابات واحدة حصلت فيها على أغلبية، وتعلم حماس جيدا أن الناس اختاروها لمعاقبة فتح على الفساد الذى استشرى فى مؤسسات السلطة. ولم يختاروا حماس فى حد ذاتها، ويا ليتها استجابت للدعوات الكثيرة التى انهالت عليها منذ البداية واكتفت بدور المعارضة فى المجلس التشريعى، تراقب وتحاسب لا أكثر ولا أقل. لكن حماس أرادت أن تكون كل شئ، (حكومة ومعارضة ومقاومة). ويا ليت مشعل استجاب لنصيحة أستاذه أسد عبد الرحمن، الذى نصحه فى أكثر من مناسبة بأن تكتفى حماس بالمقاومة وبالعمل على خدمة الشعب الفلسطينى، وقال له «إنك لا تستطيع أن تحكم الناس بمواعظ وجمعيات خيرية وبنادق طوال الوقت».

حكومة حماس لم تؤد أفضل من حكومة فتح، بل إن أول حكومة شكلها أبو مازن عام ٢٠٠٣ كانت أفضل من الحكومات التى تعاقبت بعدها بما فيها حكومة حماس. رغم أن حكومة أبو مازن استمرت مائة يوم فقط. الآن لا بديل سوى الاحتكام لصناديق الاقتراع، وإجراء انتخابات فى الضفة وغزة. وهو ما ترفضه حماس بشدة. لأنها صعدت على سلم الديمقراطية ثم أرادت أن تزيحه بقدميها، حتى لا يصعد خلفها أحد. الانتخابات هى مفتاح الحل بعدها يقرر الحزب الفائز أى طريق يسلك.. «المقاومة» أم «المفاوضات»، أو سيجمع بين الخيارين مثلما فعل عرفات، ومع ذلك دفع الثمن. ولا أظن أن أى فصيل فلسطينى يستطيع الذهاب إلى خيار من هذه الخيارات بدون غطاء عربى أو عمق استراتيجى يمكنه التحرك فى إطاره. وأرى أن موقف الرئيس محمود عباس واضح وصريح ويحكمه جدول زمنى، عندما قال للعرب فى مقر الجامعة العربية فى القاهرة، إذا أردتم الذهاب للحرب فسأكون فى المقدمة، وإذا أردتم الاستمرار فى طرح مبادرة السلام، فإننى ملتزم بها لحين إشعار آخر.

أحدث إصدارات مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع

م	اسم الكتاب	المؤلف
١)	سفر العشاق	عزت السعدنى
٢)	حكايات وراء الأغانى – زمن الفن الجميل	مصطفى الضمرانى
٣)	أفريقيا تتحول – كلام فى الديمقراطية	د/ عبد الملك عودة
٤)	المثقفون وثورة يوليو	د/ مصطفى عبد الغني
٥)	مدخل إلى احتراف الترجمة	إبراهيم الخضرى
٦)	رحلات بن عطوطة	محمود السعدنى
٧)	مسافر على الرصيف	محمود السعدنى
٨)	تقرير النمو استراتيجيات النمو المطرد والتنمية الشاملة	
٩)	مأزق الحركة الشيوعية المصرية	طلعت رميح
١٠)	كنتم عايشين أزاى؟	د/ شريف قنديل
١١)	الدبلوماسية المصرية والهموم العربية	هانى خلاف
١٢)	من بوش إلى أوباما	د/ وليد عبد الناصر
١٣)	مجلس الأمن فشل مزمن وإصلاح ممكن	أحمد سيد أحمد
١٤)	مقتنيات الأهرام (شعبى – بورترية – مناظر)	
١٥)	شخصيات بين الأسطورة والواقعً	ممدوح عبد المنعم
١٦)	المرأة من السياسة إلى الرئاسة	محمد عبد المجيد الفقى
١٧)	صحيفة الاتحاد وموقعها فى الصحافة العربية	مجموعة من المؤلفين
١٨)	ثورة المرأة	شريف الشوباشى
١٩)	إيران جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينيه؟	مجموعة من المؤلفين
٢٠)	الفتنة الكبرى الجديدة	محمد الأنور

منافذ توزيع إصدارات مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع

■ القاهرة

- ١٦٥ شارع محمد فريد — ت : ٢٣٩٠٤٤٩٩
- مكتبة الأوبرا – ميدان الأوبرا – العتبة — ت : ٢٥٩٠٦٢٧٢
- مكتبة الأهرام – أركاديا مول — ت : ٢٥٧٧٥٤٤٨

■ الفنادق السياحية

- شيراتون القاهرة ٨٨ — ت : ٢٧٧٠٤٥٧٤ – ٣٣٣٦٩٨٠٠
- جراند حياة القاهرة – داخلى ٦٣١٥ — ت : ٢٣٦٢١٧١٧ – ٢٣٦٤٨٢٣٠
- هيلتون رمسيس (السوق التجارى) — ت : ٢٧٧٠٤٦٤٦ – ٢٥٧٧٧٤٤٤
- سميراميس انتركونتيننتال — ت : ٢٧٩٢٢٥٣٧
- إنتركونتيننتال هليوبوليس مدينة نصر — ت : ٢٤٨٠٠١٠٠

■ بنها

- شارع الشهيد فريد ندى — ت : ٠١٣/٣٢٢٣٨٤٨

■ الإسكندرية

- طريق الزعيم جمال عبد الناصر — ت : ٠٣/٤٨٤٨٥٦٣

■ الزقازيق

- شارع ٢٣ يوليو – عمارة الأوقاف — ت : ٠٥٥/٢٣٠٦٦٥٧

■ أسيوط

- مبنى جامعة أسيوط — ت : ٠٨٨/٢٣٣١٠٦٥

مطابع الأهرام التجارية – قليوب

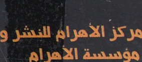
هذا الكتاب

سقطت المحرمات عندما أُسقط مبدأ "حرمة الدم الفلسطينى" الذى سُفك بأيدى مقاتلى "فتح" و "حماس". وأصبح الشعب الفلسطينى محصورا بين مطرقة الاحتلال وسندان الانقسام، الذى بدأ سياسيا ثم صار جغرافيا.

وهكذا تضيع القضية الآن بين فريق يدعو للمقاومة المسلحة ولا يقاوم، وثان يدعو للسلام مع عدو لا يمكن أن يسالم. والأبرياء فى غزة والضفة يعانون ويقتلون. فما الذى حدث؟ وكيف؟ ولماذا؟

يروى الكاتب الصحفى عماد سيد أحمد فى هذا الكتاب قصة الانقسام الفلسطينى، كما تابع فصولها بدقة وعن قرب، منذ أن بدأت عملية التخلص من ياسر عرفات، ويقدم قراءة جديدة لمعركة غزة وتداعياتها حتى العام ٢٠١٠.

الناشر





مركز الأهرام للنشر و
مؤسسة الأهرام

توزيع الأهرام
الطباعة: مطابع الأه
قليوب / مصر

